ملاحظة بشأن هذه الترجمة

هذا الكتاب ترجمة آلية للنص الإنجليزي الأصلي، أُنتجت باستخدام أدوات الترجمة الآلية. لم تتم مراجعته أو تدقيقه من قِبل المؤلف أو أي شخص آخر. لذا، قد يحتوي على أخطاء أو معلومات غير دقيقة أو صياغة غير سلسة أو مشاكل في التنسيق. تبقى النسخة الإنجليزية الأصلية هي النسخة المعتمدة.

كشف المنطق الزائف

آفي سيون، دكتوراه

© جميع الحقوق محفوظة لـ آفي سيون، 2013-2019.

محمية بموجب اتفاقيات حقوق النشر الدولية واتفاقيات عموم أمريكا. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال، أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله، دون إذن صريح من المؤلف الناشر، باستثناء الاقتباسات الموجزة مع الإشارة الواجبة.

نشرها آفي سيون بنفسه بكل فخر.
جنيف، سويسرا.
الطبعة الأولى 2018، الطبعة الثانية 2019.

www.TheLogician.net
avi-sion@thelogician.net

معلومات فهرسة المكتبة:

سيون، آفي
كشف المنطق الزائف

لا يوجد فهرس، ولا قائمة مراجع

ISBN-13: 978-1986199155

خلاصة

كتاب "كشف زيف المنطق" لأفي سيون هو مجموعة مقالات كتبها بعد نشر كتابه "منطق من باب أولى" ، حيث يردّ فيه نقدياً على أعمال مشتقة لمؤلفين آخرين يدّعون معرفة أفضل. ولا يقتصر هذا الكتاب على الجدال فحسب، بل يتيح مزيداً من التوضيح لمنطق من باب أولى وللمنطق العام.

تضم هذه المجموعة مقالات حول: حجة من باب أولى (بشكل عام وفي اليهودية)؛ لويس دوارتي دالميدا؛ محمود زراعتبيشه؛ مايكل أفراهام (وآخرون)؛ مراجعة مجهولة المصدر لمجلة *BDD* (مجلة جامعة بار إيلان)؛ والنشر الذاتي. لم تُنشر أي من هذه المقالات سابقًا في مطبوعات، على الرغم من أن معظمها نُشر على الإنترنت.

محتويات

مقدمة 6
1. حجة من باب أولى، بشكل عام وفي اليهودية 12
   1. صياغة حجة من باب أولى 12
   2. التحقق من صحة حجة من باب أولى 18
   3. الحجج المتعلقة بالتناسب 32
   4. نبذة تاريخية موجزة 44
   5. ميشناه بابا قاما 2:5 46
   6. جمارا بابا قاما 25أ-ب 54
   7. بعض مبادئ التأويل الحاخامية 60
2. لويس دوارتي دالميدا 63
   1. مفهوم مستعمل 63
   2. حمل من الدرجة الثانية 89
   3. أمثلة مستخدمة 110
   4. بأسباب أقوى، حرفيًا؟ 120
   5. عرض بيتر كيتنغ 146
3. محمود زراعتبيش 160
   8. مقدمة 160
   9. القضايا التي اقترحها زيراتبيشه 164
   10. ملخص النتائج 193
   11. ادعاءات عامة كاذبة 199
   12. هراء اعتذاري 205
4. مايكل أفراهام وآخرون، 214
   1. حول "الترجمة" 215
   2. حول الخصم 220
   3. المحاولات السابقة 226
   4. حجة من باب أولى؟ 231
   5. في حالة إنكار 237

5. مجلة بار إيلان، د.د 245
1. تقديم ورفض المادة 245
2. الرد الأول على الحكم المجهول 251
3. رد ثانٍ على الحكم نفسه 272
4. التوراة والعلم 278
6. النشر الذاتي والنشر عبر جهات أخرى 284
1. لمحة تاريخية 284
2. نقاط الضعف وسوء استخدام النظام 286
3. في الأوساط الأكاديمية 291
4. محاولات النشر 294
5. حول أمناء المكتبات 298
6. عن المؤرخين 300
المراجع الرئيسية 306

مقدمة

كتاب "كشف زيف المنطق" من مقالات كُتبت بعد نشر كتابي "منطق من باب أولى" عام ٢٠١٣ ، وهو ثمرة بحث أصيل معمق امتد لسنوات. كُتبت المقالات الأساسية ردًا على ادعاءات أو ادعاءات مضادة محددة بشأن منطق من باب أولى، طرحها أربعة كتّاب مختلفين استجابةً لدراستي الرئيسية المذكورة أو كنتيجة لها.

المقالات الواردة في هذا المجلد جديدة، ولم تُنشر سابقًا في كتاب (مع أن معظمها نُشر على مواقع إلكترونية متفرقة لي على مرّ الزمن). الفصل الأول (1) ليس مقالًا جدليًا كباقي الفصول [1]، ولكنه مُدرج هنا ليُتيح للقارئ فرصة التعرف على أساسيات منطق "من باب أولى" قبل قراءة الفصول الأربعة الرئيسية (2-5)، التي تتناول هذا الموضوع بشكل أساسي. يجب التأكيد على أن هذه الفصول الرئيسية لا ينبغي التعامل معها كمجرد مناقشات شخصية، بل تحتوي على دروس قيّمة في المنطق، وهذا هو جوهرها. أما الفصل الأخير (6) فهو بمثابة دفاع عن النشر الذاتي (ردًا على من يرون أن النشر عبر الغير ضروري لمصداقية المذهب [2]).

ما هو "المنطق الزائف"؟ إنه ليس مجرد منطق خاطئ ناتج عن الجهل أو عدم الكفاءة ، بل هو نظرية أو ممارسة منطقية تنطوي على نوع من التضليل في مرحلة ما. قد يكون هذا التضليل (أ) هو الدافع وراء المنطق المطروح، وهو محاولة واعية أو غير واعية للتلاعب؛ أو قد يكون (ب) واضحًا بعد وقوع الفعل، عندما يرفض صاحب المنطق الاعتراف بالخطأ عند الإشارة إليه، ويرفض التراجع عن ادعاءاته. في مثل هذه الحالات، يمكن وصف المنطقي المعني بأنه "منطقي زائف"، حتى لو احتوى بعض أعماله على ادعاءات صحيحة، بل وقيمة. المنطقي الزائف هو شخص لم يستوعب تمامًا البُعد الموضوعي والعلمي لدراسات المنطق؛ فهو يعتقد أن المنطق شيء قابل للتطويع حسب الرغبة، يمكنه تسخيره لخدمة أغراضه الشخصية أو الأيديولوجية.

المنطق الزائف، ببساطة، هو مغالطة. يُمكن وصف من يكتب بأسلوبٍ رديء أو مُهمل في المنطق بأنه "منطقي سيء"؛ وهذا أمرٌ مؤسف، ولكنه ليس غير مبرر، فالخطأ واردٌ بين البشر. مع ذلك، فإن من يُدلي، بدافعٍ شخصي أو أيديولوجي، واعياً أو غير واعي، بتصريحاتٍ حول المنطقَ النظري أو

---

[1] مع ذلك، فإن الفصل الأول هو محور الاهتمام في الفصل الخامس.

[2] كان الفصل السادس في الأصل مخصصاً ليكون ملحقاً للفصل الثاني.

العملي وهو يعلم أو يشك في زيفها، يستحق التوبيخ الشديد والوصم العلني بالزيف. فالمنطق، بلا شك، مشروعٌ فكريٌّ مقدس، يعتمد عليه التطور المعرفي للبشرية وتقدمها بشكلٍ كبير. بالطبع، المنطقيون السيئون والمزيفون كثر، وكلٌّ منهم مُزيّفٌ بطريقته الخاصة.

كثيرون يدّعون المعرفة في المسائل المنطقية، وأصادف منتجاتهم باستمرار، سواءً في المطبوعات أو على الإنترنت. بعضهم رحلوا عن الدنيا، وبعضهم ما زال بيننا. بعضهم ينشرون أكاذيبهم دون رادع منذ سنوات، وبعضهم مبتدئون، بدأوا مسيرتهم في المنطق الزائف بغرور. بعضهم مشهورون أو ذوو مكانة مرموقة في الأوساط الأكاديمية، وبعضهم مجهولون للعامة أو حتى للمتخصصين. لكن يجمعهم جميعًا أمر واحد: أنهم لا يجعلون الحقيقة معيارهم الأسمى . هم على استعداد للكذب، قليلًا أو كثيرًا، لتحقيق غاياتهم. قد تكون غايتهم نشر مقال في مجلة، أو الحصول على وظيفة في جامعة، أو منصب أعلى راتبًا فيها، أو نيل إعجاب زملائهم أو طلابهم، أو اكتساب شهرة أوسع. أو قد تكون غايتهم الدفاع عن تحيزاتهم الدينية أو السياسية.

المنطق ليس مجرد اهتمام عابر أو وسيلة لتحقيق غايات دنيئة، بل هو دراسة جادة ضرورية لتعزيز الدقة المعرفية في أي مجال يختاره المرء. ولأن المنطق هو علم الوسائل العقلانية والتجريبية للوصول إلى الحقيقة، فإن أي شخص لا يجعل الحقيقة هدفه الفكري الأساسي سيقع حتماً في الخطأ عاجلاً أم آجلاً. يحرص المنطقي الجيد والنزيه دائماً على التركيز على الصدق، وعلى الاقتراب قدر الإمكان من حقيقة المسألة المطروحة. وإذا كان غير متأكد، فإنه لا يخجل من الاعتراف بذلك. يتمتع هذا الباحث بروح علمية مثالية، وروح قاضٍ نزيه لا يتأثر بأي اعتبارات أخرى غير الحقائق ومنطق القضية قيد النظر.

كما سبق ذكره، فإن الخط الفاصل بين المنطقي السيئ والمنطقي المزيف ليس واضحًا دائمًا. هل الادعاء مجرد خطأ، أم أنه مدفوع بأجندة خفية؟ في رأيي، على سبيل المثال، كان ديفيد هيوم منطقيًا مزيفًا بلا شك، شخصًا ذا نية خبيثة لتقويض المعرفة الإنسانية وإضعاف الناس. ماذا عن تلميذه إيمانويل كانط؟ من الواضح أنه كان منطقيًا سيئًا، لكن هل كانت نيته حسنة، أم كانت له غايات خبيثة؟ ليس من السهل دائمًا الجزم بذلك. كانت نظرية جون ستيوارت ميل في السببية غير دقيقة وغير كافية من نواحٍ عديدة، لكن لا شك لديّ في حسن نواياه. ارتكب برتراند راسل أخطاءً جوهرية فيما يتعلق بمنطق الطبقات، لكن هذه الأخطاء وحدها لم تؤهله إلا ليكون منطقيًا سيئًا. من ناحية أخرى، فإن بعض كتاباته المتشككة في السببية ومواضيع أخرى جعلته منطقيًا مزيفًا، لأنها نبعت من الغرور وعقلية القطيع.

لذا، لا بدّ لنا من الاعتراف بأنّ المسألة ليست دائمًا بهذه البساطة. أما بخصوص الكتّاب الأربعة الذين تناولهم هذا الكتاب، فأودّ أن أقول: أصنّفهم كمنطقيين زائفين، لأنني أرى أخطاءهم الشكلية أو العقائدية ناتجة عن قصور أخلاقي.

- هذا الشخص (لويس دوارتي دالميدا) ينسب لنفسه أعمالاً لم يقم بها ولم يتقنها تماماً؛ ثم ينسج خيالات منطقية لإعطاء انطباع بأنه يعرف ما يفعله.
- أما الآخر (محمود زراعتبش) فينخرط في ادعاءات وتبريرات خادعة في محاولة عبثية لإضفاء المصداقية على دينه البدائي.
- وآخر (مايكل أفراهام) يشكك في المنطق الموضوعي؛ وبالتالي، يتصور أنه يمكن تصميم أي حجة تعسفية لتبدو صحيحة.
- يعتقد ذلك الشخص (المراجع المجهول لمجلة BDD التابعة لجامعة بار إيلان) أن إيمانه الديني الأعمى يمكن الدفاع عنه بشكل موثوق إذا عرقل نشر المواد التي تضع أيًا من عقائده موضع شك؛ وإذا لم يستطع دحض النقد، فإنه ببساطة يفرض رقابة عليه.

ينخرط هؤلاء الأربعة من مدّعي المنطق في أساليب تضليلية مختلفة، لكن يجمعهم جميعًا جهلهم التام بالمنطق، وعندما يُنتقدون على أخطائهم الواقعية أو التقنية، أو على قصورهم الأخلاقي، فإنهم يتجاهلونها. فهم لا يعترفون بأخطائهم علنًا ، مهما كانت فضحها. وهذا يدل على أنهم ليسوا باحثين ذوي عقلية علمية حقيقية، بل دجالون تحركهم طموحاتهم الشخصية أو عقيدة ما.

إنّ هؤلاء الأربعة من مُدّعي المنطق الذين أُشكّك فيهم هنا ليسوا بأي حال من الأحوال أهمّ مُدّعي المنطق المعاصرين. يبدو أن أول اثنين منهم أستاذان جامعيان، ولكني أتساءل كيف وصلا إلى هذه المكانة. أما الآخران، فمن المفترض أنهما أكاديميان، ولكني لا أعرف في أيّ منصب. جميعهم، بلا شك، شخصيات ثانوية في مجال البحث المنطقي. لذا، يُمكن القول إنني اخترت فريسة سهلة ولم أكن أملك الشجاعة لمواجهة من هم أكبر مني. مع ذلك، فالحقيقة البسيطة هي: لم أخترهم، بل هم من اختاروني!

هؤلاء هم أناسٌ ارتكبوا حماقةً كافيةً للإدلاء بتعليقات سلبية حول عملي، ظنًّا منهم أن أفكارهم تتفوق على أفكاري. لذا، كان من واجبي أن أُبين جهلهم وعدم كفاءتهم وخداعهم. لقد هاجموني، فدافعتُ عن نفسي ورددتُ عليهم. مع ذلك، فإن هدف هذا الكتاب ليس تصفية الحسابات، بل (كما هو الحال في جميع كتبي) تعليم جوانب من المنطق. أستطيع أن أُعلّم شيئًا جديدًا ومثيرًا للاهتمام بشكلٍ أفضل إذا عرفتُ الأخطاء التي يقع فيها الناس. حتى وإن كان الأشخاص الذين تناولتهم هنا هامشيين، فهم - كما أوضحتُ في نقدي - يُجسّدون روح العصر في مجال المنطق.

كما ذُكر سابقًا، فإنّ المنطقيين المخطئين والمخادعين كثر، وأخطاؤهم ومغالطاتهم شديدة التنوع. لذا، يستحيل على شخص واحد دحضهم جميعًا، لا بالتفصيل ولا حتى بتعليقات عابرة. وللأسف، يُعدّ هؤلاء المنطقيون الزائفون ظاهرة ثقافية معاصرة، في عصر ما بعد الحداثة في الثقافة الغربية. والمنطق، كالفلسفة، مجال يجذب أعدادًا هائلة من المواهب المتواضعة. ولأنّ الكثير من الأكاديميين أنفسهم جاهلون وغير أكفاء، فإنهم لا يستبعدون الوافدين الجدد الذين لا يقلّون سوءًا عنهم، أو حتى أسوأ، إما لعدم امتلاكهم المؤهلات الفكرية اللازمة، أو لخشيتهم من كشف عيوبهم الكثيرة.

وبالمثل، ينشر ناشرو المجلات والكتب، أو بالأحرى حراسها - وهم المراجعون الذين يقررون فعليًا أيًّا من الأوراق أو الكتب المقدمة إليهم جديرة بالنشر - أعمال العديد من المنطقيين المزيفين، لمجرد جهلهم بالموضوع الصحيح. فإذا بدت الأعمال متماسكة إلى حد ما، ولم يُذكر فيها ما يُعتبر غير لائق (وفقًا لمعاييرهم)، فإنهم يتغاضون عنها. فهم لا يستطيعون تمييز العمل الرديء إن لم يكونوا ملمين بالموضوع إلمامًا كافيًا. بل قد يرفضون العمل الجيد إن بدا لهم غريبًا جدًا. وينطبق هذا بشكل خاص على مجالي المنطق والفلسفة، حيث تسود "الحكمة التقليدية".

ينبغي النظر إلى أربعة من المنطقيين المزيفين الذين تناولهم هذا الكتاب على أنهم مجرد أمثلة؛ فهم بالتأكيد ليسوا قائمة شاملة ولا حتى حالات خاصة. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب ليس "تجميعًا موضوعيًا" لأعمالي السابقة. فقد كتبتُ العديد من المقالات التي تفضح المغالطة والسفسطائيين في الماضي، ولا سيما في كتابي "من باب أولى: المنطق" . انظر على سبيل المثال مقالاتي هناك عن ألكسندر ساميلي، وأندرو شومان، وهوبير مارو، على سبيل المثال لا الحصر. هنا، أدرج فقط المقالات التي كتبتها بعد نشر تلك الدراسة الشاملة.

بالنظر إلى المقالات الجدلية في هذا المجلد (أي الفصول من 2 إلى 6)، وأنا أُعدّه للنشر، لا بدّ لي من الاعتراف بوجود قدر لا بأس به من التوتر في بعض أجزائها. ولكن، أكرر، ليس الصراع جوهرها، ولا سبب وجودها . ما ينبغي على القارئ التركيز عليه بشكل خاص هو الدروس المنطقية القيّمة التي تُتيحها هذه الخلافات . أنا شخصياً لا أستمتع بالنقد؛ ولكن إن اضطررتُ إليه، فسأفعله. لا بدّ لأحد أن يقوم بهذا العمل الشاق أحياناً؛ فلا يمكن السماح لجميع المُدّعين بالإفلات من العقاب على تزييفهم وتضليلهم.

1. حجة من باب أولى، بشكل عام وفي اليهودية

هذا الفصل [3]أولًا العلاقات والفروقات الرسمية بين الحجة من باب أولى، والحجة التصاعدية *(التي تشير إلى الحجة النسبية من باب أولى)*، والحجة النسبية، والقياس النوعي والكمي. غالبًا ما يُخلط بين هذه الأشكال المختلفة من الحجج، لذا من المهم وصفها وشرحها بوضوح. ثم تُستخدم هذه النتائج العامة لتحليل المناظرة بين الحاخام تارفون والحكماء في مشناه بابا قاما *2:5*، والتي يُطرح خلالها مبدأ دايو *(الكفاية)* المهم. بعد ذلك، يُنظر في تفسير الجمارا لهذا المقطع المشناهي *(في التلمود البابلي، بابا قاما 25أ-ب)*.

1. صياغة حجة من باب أولى

استنادًا إلى تحليل دقيق لعدد كبير من الأمثلة التوراتية والتلمودية (بعضها معروف في التراث اليهودي وبعضها الآخر اكتشفته حديثًا)، فضلًا عن أمثلة من الخطاب اليومي، اكتشفتُ واقترحتُ في كتابي الصادر عام ١٩٩٥ بعنوان " المنطق اليهودي: تحليل رسمي للمنطق التوراتي والتلمودي والحاخامي" وصفًا وتفسيرًا مفصلين لحجة "من باب أولى" (بحتة). وفي كتابي اللاحق الصادر عام ٢٠١٣ بعنوان " منطق من باب أولى: ابتكارات وتاريخ وتقييمات" (المشار إليه فيما يلي بـ"منطق من باب أولى ")، عمّقتُ ووسّعتُ تحليل هذه الحجة بشكل كبير، مُثبتًا صحتها بدقة أكبر، ومُدرجًا، من بين أمور أخرى، متغيراتها "النسبية" (الحجة التصاعدية).

إن عبارة " *a fortiori (ratione* " ذات أصل لاتيني، وتعني "بسبب أقوى". ورغم أننا نتحدث غالبًا عن " حجة a fortiori" كما لو كان لها شكل واحد فقط، فإن هذا النوع من الاستدلال له في الواقع أشكال عديدة، والتي يمكن اعتبارها بسهولة مجموعة واحدة. في هذه الورقة، سنركز فقط على بعض هذه الأشكال، والتي نُطلق عليها اسم "الرابطة" لأن العناصر التي تتناولها هي مصطلحات (وليست أطروحات).

---

[3] كُتبت هذه المقالة لأول مرة عام ٢٠١٤، بالاعتماد في معظمها على مقتطفات حرفية من كتابي "منطق من باب أولى" الذي نُشر قبلها ببضعة أشهر. أُجريت عليها بعض التعديلات والتوسعات الطفيفة عام ٢٠١٩، لا سيما بإضافة الأسطر المتعلقة بالقياس النوعي (التي كنت قد حذفتها سابقًا لتوفير المساحة)، وإضافة بعض التعليقات الجديدة المتعلقة بمبدأ " دايو" وقسم مبادئ التأويل الحاخامي.

تتألف الحجة من باب أولى من ثلاث قضايا تُسمى المقدمة الكبرى، والمقدمة الصغرى، والنتيجة. وتتألف هذه الحجة من أربعة عناصر، تُرمز إليها هنا دائمًا بنفس الطريقة. هذه العناصر الأربعة هي: الكبرى، والصغرى، والوسطى، والفرعية؛ والرموز المختارة لها هي على التوالي: P، وQ، وR، و S[4].

الحالات المزاجية الأربعة الصحيحة التي تهمنا هنا (تلك التي لها شكل ترابطي) هي التالية.

a. الإيجابية **الذاتية** {+s}:

P أكثر R من (أو بنفس قدر R من) Q (هو R)،

و Q هي R كافية لتكون S؛

لذلك، وبشكل أكبر (أو على نحو مماثل)، فإن P هو R بما يكفي ليكون S.

لاحظ أن الاستدلال الصحيح ينتقل من الحد الأدنى إلى الحد الأعلى؛ أي من الحد الأدنى (Q) إلى الحد الأعلى (P)؛ بمعنى: من الحد الأدنى باعتباره موضوعًا لعبارة "R كافٍ ليكون S" في المقدمة الصغرى، إلى الحد الأعلى باعتباره موضوعًا للعبارة نفسها في النتيجة. وأي محاولة للانتقال من الحد الأعلى إلى الحد الأدنى بنفس الطريقة (أي بشكل إيجابي) ستكون استدلالًا غير صحيح.

b. **الفعل السلبية** { –s } :

P أكثر R من (أو بنفس قدر R من) Q (هو R)،

ومع ذلك، فإن كون P هو R لا يكفي ليكون S؛

لذلك، وبشكل أكبر (أو على نحو مماثل)، فإن كون Q هو R لا يكفي ليكون S.

لاحظ أن الاستدلال الصحيح يسير من الحد الأكبر إلى الحد الأصغر؛ أي من الحد الأكبر (P) إلى الحد الأصغر (Q)؛ بمعنى: من الحد الأكبر باعتباره موضوعًا لعبارة "R لا يكفي ليكون S" في المقدمة الصغرى، إلى الحد الأصغر باعتباره موضوعًا للعبارة نفسها في النتيجة. وأي محاولة للسير من الحد الأصغر إلى الحد الأكبر بنفس الطريقة (أي بشكل عكسي) ستكون استدلالًا غير صحيح.

---

[4] لاحظ أن الرمزين R و S، على التوالي، يتطابقان مع كلمتي "نطاق" (يشير العنصر الأوسط دائمًا إلى نطاق) و"فرعي". P هو دائمًا الحد الرئيسي، أينما وُضع، و Q هو دائمًا الحد الثانوي.

على سبيل المثال: بافتراض أن جاك (P) يستطيع الجري أسرع (R) من جيل (Q)، فإنه يترتب على ذلك: إذا استطاعت جيل الجري بسرعة كافية لقطع ميل واحد في أقل من 15 دقيقة (S)، فمن المؤكد أن جاك يستطيع ذلك أيضًا؛ وإذا لم يستطع، فلن تستطيع هي كذلك. وغني عن القول، يُفترض أن الظروف متطابقة في الحالتين؛ فنحن نتحدث عن المسار نفسه، وفي الطقس نفسه، وبصحة جيدة، وما إلى ذلك. إذا كانت الظروف المقصودة مختلفة، فقد لا تكون الحجة صحيحة؛ وفي هذه الحالة، يمكن الاعتراض عليها منطقيًا.

c. صيغة **المسند الإيجابي** { **+p** }:

يلزم وجود R أكثر (أو بنفس القدر) لكي يكون P أكثر (بنفس القدر) مما يلزم لكي يكون Q،

و S هي R كافية لتكون P؛

لذلك، وبشكل أكبر (أو على نحو مماثل)، فإن S هو R بما يكفي ليكون Q.

لاحظ أن الاستدلال الصحيح يسير من الحد الأكبر إلى الحد الأصغر؛ أي من الحد الأكبر (P) إلى الحد الأصغر (Q)؛ بمعنى: من الحد الأكبر كمحمول لعبارة "هل يكفي أن يكون S هو R؟" في المقدمة الصغرى، إلى الحد الأصغر كمحمول لنفس العبارة في النتيجة. وأي محاولة للسير من الحد الأصغر إلى الحد الأكبر بنفس الطريقة (أي بشكل إيجابي) ستكون استدلالًا غير صحيح.

d. صيغة **المسند السلبي** { **–p** }:

يلزم وجود R أكثر (أو بنفس القدر) لكي يكون P أكثر (بنفس القدر) مما يلزم لكي يكون Q،

ومع ذلك، فإن كون S هو R لا يكفي ليكون Q؛

لذلك، وبشكل أكبر (أو على نحو مماثل)، فإن كون S هو R لا يكفي ليكون P.

لاحظ أن الاستدلال الصحيح يسير من الحد الأدنى إلى الحد الأعلى؛ أي من الحد الأدنى (Q) إلى الحد الأعلى (P)؛ بمعنى: من الحد الأدنى كمسند لعبارة "S ليس كافيًا أن يكون R" في المقدمة الأدنى، إلى الحد الأعلى كمسند لنفس العبارة في النتيجة. أي محاولة للسير من الحد الأعلى إلى الحد الأدنى بنفس الطريقة (أي بشكل عكسي) ستكون استدلالًا غير صحيح.

على سبيل المثال: بافتراض أن رفع 50 كيلوغرامًا (P) يتطلب قوة أكبر (R) من رفع 30 كيلوغرامًا (Q): إذا كان شخص ما (S) قويًا بما يكفي لرفع 50 كيلوغرامًا، فمن المؤكد أنه يستطيع رفع 30 كيلوغرامًا؛ وإذا لم يستطع رفع 30 كيلوغرامًا، فلن يستطيع رفع 50 كيلوغرامًا. وغني عن

القول، يُفترض أن الظروف متطابقة في الحالتين؛ فنحن نتحدث عن نفس المقبض، وفي نفس اليوم، وبصحة جيدة، وما إلى ذلك. إذا كانت الظروف المقصودة مختلفة، فقد لا تكون الحجة صحيحة؛ وفي هذه الحالة، يمكن الاعتراض عليها منطقيًا.

لاحظ أنه في جميع الحالات الأربع المذكورة أعلاه، لا يُذكر مبدأ "من باب أولى" بشكل قاطع إلا في حال عدم وجود شروط ضمنية. ومن البديهي أنه في حال وجود شروط، يجب تحديدها، أو على الأقل التأكد من ثباتها في جميع أجزاء الحجة.

باختصار، توجد أربعة أشكال صحيحة للحجة الاقترانية من باب أولى: شكلان موضوعيان، حيث يكون الحدّان الرئيسي والثانوي (P وQ) هما الموضوعان المنطقيان للقضايا الثلاث المعنية، بينما يكون الحدّ الفرعي (S) محمولاً؛ وشكلان محمولان، حيث يكون الحدّان الرئيسي والثانوي (P وQ) هما المحمولان المنطقيان للقضايا الثلاث المعنية، بينما يكون الحدّ الفرعي (S) موضوعاً. تجدر الإشارة إلى أن هذين الشكلين، الموضوعي والمحمول، ليسا قابلين للتبادل.

مع ذلك، يُعدّ الحد الأوسط (R) محمولاً في كلٍّ من المقدمات والنتيجة في جميع الصيغ، لاحظ ذلك جيداً. في الصيغ الموضوعية، يكون محمولاً للحدين الأكبر والأصغر (P وQ)؛ أما في الصيغ الخبرية، فيكون محمولاً لمواضيع غير محددة في المقدمة الكبرى، ومحمولاً للحد الفرعي (S) في المقدمة الصغرى والنتيجة، حيث يُمثّل الحد الفرعي أحد أمثلة الموضوع غير المحدد للمقدمة الكبرى.

تكون المقدمة الكبرى دائمًا إيجابية، وإن اختلفت في شكلها بين الحجج الموضوعية والحجج المسندة. في كل نوع من هذه الحجج، يوجد شكلان: في أحدهما تكون المقدمة الصغرى والنتيجة إيجابية، وفي الآخر تكون سلبية. من الواضح أن الشكلين الإيجابي والسلبي في كل حالة مرتبطان ارتباطًا وثيقًا؛ فالمقدمة الصغرى في أحدهما هي نفي نتيجة الآخر، والعكس صحيح؛ أي أن كلًا منهما يُمكن استخدامه كدليل على التناقض مع الآخر.

يُطلق على الفرق بين الصيغ الذاتية والصيغ الخبرية اسم فرق في البنية . ويُطلق على الفرق بين الصيغ الإيجابية والسلبية اسم فرق في القطبية . أما الفرق بين الصيغ التي تنتقل "من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى" (أي من الحد الأدنى في المقدمة الصغرى إلى الحد الأقصى في النتيجة) وتلك التي تنتقل "من الحد الأقصى إلى الحد الأدنى" (أي من الحد الأقصى في المقدمة الصغرى إلى الحد الأدنى في النتيجة) فيُطلق عليه اسم فرق في التوجه .

أحيانًا يُعبَّر عن هذا الاختلاف في الاتجاه باللاتينية بعبارة " *a minori ad majus* " و" *a majori ad minus* ". أما بالعبرية، فيُعبَّر عنه بعبارة "

mi-qal le-chomer " و" *mi-chomer le-qal* " [5]. لاحظ أن مصطلح "من" قد يكون الأصغر أو الأكبر، ويأتي في المقدمة الصغرى؛ ومصطلح "إلى" يكون، تبعًا لذلك، الأكبر أو الأصغر، ويأتي في النتيجة. لاحظ الاختلافات في التوجيه وفقًا للبنية والقطبية المعنية.

باختصار، تُعدّ هذه الحالات المزاجية الأربع الصحيحة بمثابة أربع صور متميزة (وليست مجرد حالات مزاجية) لحجة من باب أولى، إذ يختلف موضع مصطلحاتها اختلافًا كبيرًا في كل حالة. ويتضح ذلك جليًا في الجدول التالي:

الشكل/المزاج	s+	s-	p+	p–
الفرضية الرئيسية مقدمة ثانوية	PQR مركب QRS	PQR PRS	RPQ سعر التجزئة المقترح	RPQ SRQ
خاتمة	PRS	مركب QRS	SRQ	سعر التجزئة المقترح

يمكن اعتبار الصيغة الذاتية الإيجابية نموذجًا أوليًا لجميع الحجج من باب أولى، نظرًا لبساطتها النسبية. وتقتصر العديد من الدراسات حول الحجج من باب أولى على ذكر هذه الصيغة فقط، أو بالأحرى، أمثلة عليها. ومع ذلك، لا يعني هذا إمكانية تجاهل الصيغ الثلاث الأخرى للربط، أو حتى نظائرها الضمنية. فهي أنماط فكرية متميزة تستحق دراسة منفصلة.

إذا نظرنا إلى إحصاءات الاستخدام، نجد أن هذا الادعاء مؤكد بوضوح [6]. ففي التناخ (الكتاب المقدس اليهودي)، من بين 46 حجة من باب أولى، 14 حجة إيجابية، و13 حجة سلبية، و15 حجة إيجابية جزئية، و4 حجة سلبية جزئية. كذلك، في المشناه (أساس الشريعة التلمودية)، من بين 46 حالة، 32 حالة إيجابية، و12 حالة سلبية، وحالة واحدة إيجابية جزئية، وحالة واحدة

[5] قد يكون التمييز العبري للاتجاه لاحقاً تاريخياً للتلمود - لم أكتشف بالضبط متى ومن الذي أدخله في اليهودية.

[6] لاحظ أنني في هذه الإحصائيات جمعتُ الحجج الاستلزامية مع الحجج الترابطية، تبسيطًا للأمر. انظر الملاحق 1 و2 و4 في كتاب "المنطق من باب أولى" لمزيد من التفاصيل حول هذه النتائج. أما بخصوص التلمودين، فانظر الملحق 3؛ وبخصوص الأدب العالمي الآخر، القديم والحديث، انظر الملحق 5.

سلبية جزئية. ومن بين 15 حالة في مؤلفات أفلاطون، 9 حالات إيجابية، وحالة واحدة سلبية، ولا توجد حالات إيجابية جزئية، و5 حالات سلبية جزئية. ومن بين 80 حالة في مؤلفات أرسطو، 50 حالة إيجابية، و22 حالة سلبية، و5 حالات إيجابية جزئية، و3 حالات سلبية جزئية.

2. التحقق من صحة حجة من باب أولى

التحقق من صحة الحجة يعني إثبات صحتها. تكون الحجة "صحيحة" إذا كان استنتاجها، بناءً على مقدماتها، يتبع منطقيًا. وإلا، إذا لم يتبع الاستنتاج المفترض من المقدمات المعطاة، وبالأخص إذا كان نفيه يتبع منها، فإن الحجة "باطلة". إذا لم يكن الاستنتاج المفترض مستنتجًا ضمنيًا من المقدمات المعطاة، يُسمى ذلك "عدم استدلال " (من اللاتينية بمعنى "لا يتبع")؛ في هذه الحالة، يكون نقيض الاستنتاج المفترض متوافقًا منطقيًا مع المقدمات المعطاة بقدر توافق الاستنتاج المفترض نفسه. أما إذا كان نقيض الاستنتاج المفترض أو عكسه مستنتجًا ضمنيًا من المقدمات المعطاة، فيُسمى الاستنتاج المفترض "عبثًا" (حرفيًا "غير سليم") أو بتعبير أدق "تناقضًا" (صفة منافية لقوانين الفكر).

لا يضمن صحة الحجة صحة نتيجتها، انتبه جيدًا. فقد تكون الحجة صحيحة حتى لو كانت مقدماتها ونتيجتها خاطئة في الواقع. وبالمثل، لا يضمن عدم صحة الحجة خطأ نتيجتها. فقد تكون الحجة غير صحيحة حتى لو كانت مقدماتها ونتيجتها صحيحة (كلٌ على حدة). تشير صحة الحجة (أو عدم صحتها) إلى العملية المنطقية ، أي إلى الادعاء بأن مجموعة من المقدمات من هذا النوع تستلزم (أو لا تستلزم) نتيجة من هذا النوع.

الحجة المادية من باب أولى بمجرد إظهار إمكانية صياغتها بشكل معقول في أي من الصيغ الصحيحة المذكورة أعلاه. إذا تعذر إدراجها في إحدى هذه الصيغ (أو أي صيغة صحيحة أخرى)، فهي غير صحيحة، أو على الأقل، ليست حجة من باب أولى. يمكن التحقق من صحة صيغ الحجة من باب أولى كما سنوضح الآن. الصيغ غير الصحيحة هي الصيغ التي لا يمكن التحقق منها بنفس الطريقة. من الواضح أنه يمكن التحقق من صحة الحجج المادية أيضًا؛ ولكن الطريقة السريعة، كما ذكرنا للتو، هي صياغتها بشكل معقول في إحدى الصيغ الصحيحة. بمجرد التحقق من صحة الصيغ علميًا، تُعتبر الحالات المادية التي تندرج ضمنها صحيحة بشكل عام ودائم.

إحدى طرق إثبات صحة شكل جديد من أشكال الاستدلال هي عبر وسيط من أشكال الاستدلال المعروفة. يُسمى هذا الاستدلال "الاختزال". ويتحقق

الاختزال "المباشر" عن طريق التحويلات أو الاستدلالات المباشرة المماثلة. فإذا كانت مقدمات الحجة المختبرة تستلزم مقدمات حجة أخرى مقبولة مسبقًا، وكانت نتيجة الحجة الأخيرة تستلزم نتيجة الحجة الأولى، فإن الحجة المختبرة تُثبت صحتها. أما الاختزال "غير المباشر"، المعروف أيضًا بالاختزال إلى حد التناقض ، فيتم عن طريق إثبات أن إنكار النتيجة المختبرة يتعارض مع عملية استدلال مُثبتة مسبقًا.

تعتمد إجراءات التحقق من صحة الحجة من باب أولى على تحليل معاني القضايا التي تتضمنها هذه الحجة، أي على اختزال هذه الأشكال الأكثر تعقيدًا إلى أشكال أبسط وأكثر دراسة وفهمًا لدى علماء المنطق. ويمكن تلخيص هذا العمل بإيجاز على النحو التالي:

- **الموضوعية الإيجابية** من باب أولى:

الفرضية الرئيسية، "P أكثر R من (أو بنفس قدر R من) Q"، تعني:

P هو R، أي أن P هو R بدرجة أو مقدار معين (على سبيل المثال، Rp)؛

Q هي R، أي أن Q هي R بدرجة أو مقدار معين (على سبيل المثال، Rq)؛

و Rp أكبر من (أو يساوي) Rq (ومن ثم: Rp يستلزم Rq [7]).

الفرضية الصغرى، "Q كافية لتكون S"، تعني:

Q هي إلى حد معين أو درجة R) Rq)؛

كل ما هو على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (مثلاً، Rs) هو S و

كل ما ليس على الأقل بهذا المقياس أو الدرجة R (أي ليس Rs) ليس S؛[8]

ويكون Rq أكبر من أو يساوي Rs.

العبارة "P هو R بما يكفي ليكون S" من أربع عبارات:

P هو إلى حد معين R (على سبيل المثال، Rp)؛

أي شيء يكون على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (على سبيل المثال، Rs)، هو S؛

---

[7] المقصود بهذا المعنى هو أن العدد الأكبر يستلزم وجود كل عدد أصغر منه. على سبيل المثال، إذا كان لديّ 5 دولارات، فمن الواضح أن لديّ 3 دولارات ؛ فالـ 5 تشمل 3، و3 لا تستبعد 5.

[8] وبعبارة أخرى: "إذا وفقط إذا كان شيء ما Rs أو أكثر، فإنه S"، والتي يمكن التعبير عنها بشكل أكثر اختصارًا على النحو التالي: "إذا كان ≤ Rs، فإن S".

كل ما ليس على الأقل بهذا المقياس أو الدرجة R (أي ليس Rs)، ليس S؛

ويكون Rp أكبر من (أو يساوي) Rs.

تُستخلص المكونات الأربعة لهذا الاستنتاج كما يلي: الأول من المقدمة الكبرى، والثاني والثالث من المقدمة الصغرى، والرابع من الحجة الكمية المُجدولة (انظر أدناه) والمستمدة من كلتا المقدمتين. لاحظ جيدًا هنا أن شرط "كفاية R" في الاستنتاج (المُضمن في مكونيه الثاني والثالث) يأتي من المقدمة الصغرى، لأنه يتعلق بالحد الفرعي (S). إذن، القيمة الحدية الحاسمة لـ R هي Rs، أي الحد الأدنى لقيمة R اللازمة لتكون S؛ وبمعرفة أن Rq تساوي أو تتجاوز Rs، يُمكننا التنبؤ بأن Rp تفعل ذلك أيضًا.

- **باستخدام المسند الإيجابي** من باب أولى:

الفرضية الرئيسية، "يلزم وجود R أكثر (أو بنفس القدر) لكي يكون P مقارنةً بكونه Q"، تعني:

إن ما هو على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (على سبيل المثال، Rp) هو P؛

فقط ما هو على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (على سبيل المثال، Rq) هو Q؛

و Rp أكبر من (أو يساوي) Rq (ومن ثم: Rp يستلزم Rq [9]).

الفرضية الصغرى، "S هو R بما يكفي ليكون P"، تعني:

S هي إلى حد معين R (على سبيل المثال، Rs)؛

كل ما هو على الأقل بدرجة أو مقدار معين Rp) R) هو P، و

كل ما ليس على الأقل بهذا المقياس أو الدرجة R (أي ليس Rp) ليس P؛[10]

ويكون Rs أكبر من أو يساوي Rp.

تتكون العبارة " S كافية لتكون R لتكون Q" من أربع عبارات:

S هي إلى حد معين R (على سبيل المثال، Rs)؛

أي شيء يكون على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (على سبيل المثال، Rq)، هو Q؛

كل ما ليس على الأقل إلى ذلك المقياس أو الدرجة R (أي ليس Rq)، ليس Q؛

---

[9] ومرة أخرى، يُقصد بهذا المعنى أن العدد الأكبر يستلزم كل عدد أصغر.

[10] وبعبارة أخرى: "إذا كان ≤ Rp، فإن P".

و Rs أكبر من (أو يساوي) Rq.

تُستخلص المكونات الأربعة لهذا الاستنتاج كما يلي: الأول من المقدمة الصغرى، والثاني والثالث من المقدمة الكبرى، والرابع من الحجة الكمية المُجدولة (انظر أدناه) والمستمدة من كلتا المقدمتين. لاحظ جيدًا هنا أن شرط "كفاية R" في الاستنتاج (المُضمن في مكونيه الثاني والثالث) يأتي من المقدمة الكبرى، لأنه يتعلق بالحد الأصغر (Q). إذن، القيمة الحدية الحاسمة لـ R هي Rq، أي الحد الأدنى لقيمة R اللازمة لتكون Q؛ وبمعرفة أن Rp تساوي أو تتجاوز Rq، يُمكننا التنبؤ بأن Rs تساوي أو تتجاوزها أيضًا.

لاحظ أنه في كلا الحالتين المذكورتين أعلاه، تأتي نتيجة حجة "من باب أولى" كليًا من المقدمتين معًا (وليس بشكل منفصل). صحيح أن المقدمتين تحتويان على معلومات أكثر من النتيجة، لكن هذا يعني فقط عدم استخدام جميع المعلومات الواردة فيهما. ولا يدل هذا على وجود تكرار في المقدمتين، لأن شكلهما أساسي للفهم البديهي للحجة، التي تتخذ نتيجتها شكلًا مشابهًا للمقدمة الصغرى.

أما فيما يتعلق **بالسلبية المقابلة في الحالات المزاجية** ، يسهل التحقق من صحتها عن طريق البرهان بالخلف . لا حاجة ملحة لتفسير قضاياها السلبية. نقول: لنفترض أن النتيجة المفترضة مرفوضة، فعندئذٍ، بدمج هذا الرفض مع نفس المقدمة الكبرى، سنحصل على رفض للمقدمة الصغرى المعطاة؛ ولأن هذا عبثي، فلا بد أن تكون النتيجة المفترضة صحيحة.

من المهم فهم المقصود بكلمة " **كافٍ** " (أو "بشكل كافٍ") في المقدمات والاستنتاجات الصغرى المذكورة أعلاه. تُشير هذه المقدمات والاستنتاجات إلى أن الموضوع يمتلك القدر اللازم من R لاستحقاق المسند؛ أي أن الموضوع يمتلك على الأقل القدر المطلوب من R للمسند . وتُوضح كلمة "كافٍ" وجود **حد أدنى. قيمة R** اعتبارًا من ذلك الحين وما فوقه، فإن الموضوع بالفعل يحتوي على المسند، ولكن في أي مكان قبل ذلك لا يحتوي الموضوع على المسند؛ ثم يتم تحديد قيمة R للموضوع على أنها تقع على الجانب المطلوب من العتبة المعروفة.

لاحظ أيضًا أن عبارة "الموضوع R كافٍ لامتلاك المسند" تستلزم عبارة "الموضوع يمتلك المسند" بشرط أن يكون R كافيًا بحد ذاته للمسند. إذا كان R في الواقع جزءًا فقط من مجموعة شروط ضرورية للمسند، فلا يمكن القول بصدق أن العامل R "كافٍ" للمسند - أو، إذا تم اقتراحه على أنه "كافٍ" للمسند، فيجب على الأقل أن تكون العوامل المتبقية المطلوبة مقصودة ضمنيًا.[11]

---

[11] لنأخذ مثالاً على هذه المسألة المهمة: لنفترض أن عضوية نادٍ حصري تعتمد على العمر ومستوى الدخل، وربما معايير أخرى. في هذه الحالة، قد يقول قائل: "هذا الرجل كبير في السن بما

من المهم أيضًا ملاحظة فائدة شرط العتبة، أي دلالة المقدمة الصغرى على وجود قيمة عتبة لـ R يجب بلوغها أو تجاوزها قبل أن يتمكن الموضوع من الوصول إلى محمول معين، أي أن ليس كل قيم R تفي بالغرض. فلو كانت جميع قيم R كافية للمحمول، لأمكننا بسهولة استنتاج النتيجة المرجوة بمجرد القياس المنطقي.

في حالة الحجة الموضوعية الإيجابية، نقول: بافتراض أن جميع R هي S، وبما أن P هي R (مستنتجة من المقدمة الكبرى)، فإنه يترتب على ذلك (حتى بدون اللجوء إلى "Q هي S" المستنتجة من المقدمة الصغرى) أن P هي S (النتيجة المرجوة). وفي حالة الحجة المسندية الإيجابية، نقول: بافتراض أن جميع R هي Q، وبما أن جميع P هي R (مستنتجة من شرط المقدمة الكبرى) وS هي P (مستنتجة من المقدمة الصغرى)، فإنه يترتب على ذلك أن S هي R، ومن ثم أن S هي Q (النتيجة المرجوة).

من الواضح أنه في كلتا الحالتين، ستكون الحجة مجرد قياس منطقي ، ولن تعمل بأي حال من الأحوال كحجة من باب أولى. لذا، فإن الشرط الأساسي ضروري لتكوين حجة حقيقية من باب أولى؛ ولا يمكن تجاهله أو إهماله. يعتقد كثيرون أنه يمكن صياغة حجة من باب أولى دون هذا الشرط الحاسم، لكن هذا خطأ فادح من جانبهم.

يتضح من التحليل السابق أن الحد الأوسط (R) في الحجة الترابطية هو عنصرها الأساسي . ولأن الحد الأوسط R هو أساس الحدود الثلاثة الأخرى (الحد الرئيسي P، والحد الثانوي Q، والحد الفرعي S)، يمكننا القول إن الحجة من باب أولى تتمحور حوله بشكل رئيسي، وتتعلق بالحدود الأخرى بشكل عرضي فقط. فالحد الأوسط هو جوهر الحجة أو مركز ثقلها؛ وهو الأرضية المشتركة والوسيط بين الحدود الثلاثة الأخرى.

تتمثل وظيفة حجة فورتوري في ربط ثلاث قيم للحد الأوسط *R* (يرمز لها هنا بـ Rp و Rq و Rs) بالحدود الثلاثة الأخرى، وبالتالي تمثيلها. الحد الأوسط في حجة فورتوري هو دائمًا متغير كميًا، سواءً من حيث القياس أو الدرجة، وتُشكل الحجة مقارنة وترتيبًا هرميًا لقيمه المختلفة (المُعطاة بالنسبة للحدود الثلاثة الأخرى). ويمكن ملاحظة صحة كل هذا بسهولة بالرجوع إلى الرسم البياني التالي، حيث تكون قيم R على اليمين أكبر من قيم R على اليسار.

يكفي، لكنه ليس غنياً بما يكفي ليتم قبوله". وهنا، من الواضح أن كون الرجل كبيراً في السن "بما يكفي" لا يعني بالضرورة قبوله، مع أنه قد يُوضع على قائمة الانتظار إلى أن يصبح غنياً "بما يكفي". وهكذا، في الخطاب العام، قد لا تعني كلمة "كافٍ" الاكتفاء التام، بل مجرد ميل نحوه. ولكن في هذه الدراسة، نقصد بكلمة "كافٍ" معناها الدقيق.

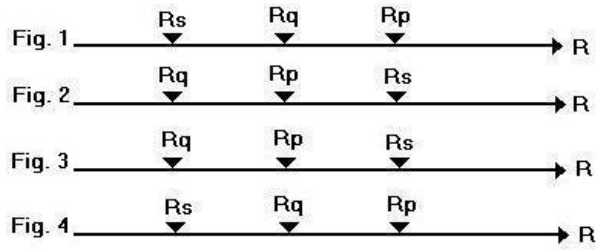

The a fortiori argument orders items P, Q, S, according to their position in a common continuum R

إذن، هذا هو جوهر الحجة من باب أولى: إنها مقارنة بين الكميات المختلفة (المقاييس أو الدرجات) للحد الأوسط التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحدود الثلاثة الأخرى (كموضوعات أو محمولات، حسب الحالة). وبالتالي، يمكننا عرض الجوهر الكمي للتحققات ببساطة شديدة كما يلي، مع الإشارة إلى القضايا المقارنة الضمنية في المقدمات والنتائج. هنا، كما هو الحال دائمًا، تعني ≤ "أكبر من أو يساوي" و < تعني "أصغر من".

Structure	Subjectal or antecedental		Predicatal or consequental	
Polarity	positive	negative	positive	negative
Major premise	Rp ≥ Rq	Rp ≥ Rq	Rp ≥ Rq	Rp ≥ Rq
Minor premise	Rq ≥ Rs	Rp < Rs	Rs ≥ Rp	Rs < Rq
Conclusion	So, Rp ≥ Rs	So, Rq < Rs	So, Rs ≥ Rq	So, Rs < Rp

لاحظ أن النتيجة الموضوعية الإيجابية المساواتية Rp = Rs لا يمكن استخلاصها إلا من المقدمتين Rp = Rq و Rq = Rs. وبالمثل، فإن النتيجة المسندية الإيجابية المساواتية Rs = Rq لا يمكن استخلاصها إلا من المقدمتين Rs = Rp و Rp = Rq. في جميع الحجج الإيجابية الأخرى، تكون النتائج إما Rp > Rs أو Rs > Rq (حسب الحالة)، حتى لو تضمنت إحدى المقدمات معادلة. ويترتب على ذلك أن الحجة السلبية المساواتية ذات الصيغة الموضوعية لها مقدمتان Rp ≥ Rq و Rp ≠ Rs ونتيجة Rq ≠ Rs؛ بينما تلك ذات الصيغة المسندية لها مقدمتان Rp ≥ Rq و Rs ≠ Rq ونتيجة Rs ≠ Rp.

هناك طريقة أخرى لتوضيح الجانب الكمي لحجة من باب أولى، وهي استخدام الرسوم البيانية الشريطية، كما في الرسم البياني أدناه. بافتراض أن Rp أكبر من (أو يساوي) Rq، فهناك ثلاثة مواقع محتملة لـ Rs: في (أ) Rs أكبر من (أو يساوي) Rp، وبالتالي أكبر من (أو يساوي) Rq؛ في (ب) Rs أصغر من (أو يساوي) Rq، وبالتالي أصغر من (أو يساوي) Rp؛ وفي (ج) Rs يقع بين Rp وRq، وفي هذه الحالة لا يمكن استخلاص أي نتيجة. يمكن استخدام الرسم البياني (أ) لتوضيح صيغتي المسند الإيجابي والفاعل السلبي، والرسم البياني (ب) لتوضيح صيغتي الفاعل الإيجابي والمسند السلبي، بينما يمكن استخدام الرسم البياني (ج) لشرح الحجج غير الصحيحة.

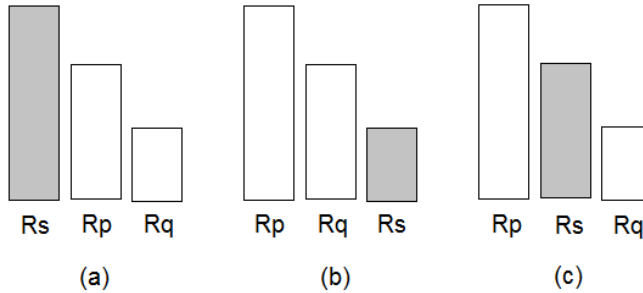

وبذلك نكون قد أثبتنا بشكل رسمي لا يدع مجالاً للشك صحة جميع أشكال الحجة من باب أولى. أما فيما يتعلق بالحجج غير الصحيحة من باب أولى، فيمكن القول ما يلي: إذا لم يكن العنصر الرئيسي (P) متطابقًا في المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى أو النتيجة (بحيث يكون هناك عنصران رئيسيان فعليًا)، و/أو إذا لم يكن العنصر الثانوي (Q) متطابقًا في المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى أو النتيجة (بحيث يكون هناك عنصران ثانويان فعليًا)، و/أو إذا لم يكن العنصر الأوسط (R) متطابقًا في المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى والنتيجة (بحيث يكون هناك عنصران أو ثلاثة عناصر أوسطية فعليًا)، و/أو إذا لم يكن العنصر الفرعي (S) متطابقًا في المقدمة الصغرى والنتيجة (بحيث يكون هناك عنصران فرعيان فعليًا) - في أي من هذه الحالات، يكون هناك خلل في الحجة. وغني عن القول أن "التطابق" هنا لا يقتصر على التطابق في الكلمات المستخدمة فحسب، بل يشمل أيضًا التطابق في المقاصد . أحيانًا نستطيع صياغة مصطلحين بطريقة تجعلهما يبدوان متشابهين ظاهريًا، على الرغم من أنهما في الواقع ليسا متشابهين في العمق.

وبالمثل، إذا كان عنصر أو قضية ما سلبية حيث ينبغي أن تكون إيجابية أو العكس، فهذا أيضاً استدلال مغلوط. ورغم أن جميع هذه الانحرافات عن المعايير المتعارف عليها باطلة بشكل واضح، إذ لا يمكننا التحقق منها

رسمياً، إلا أن الناس غالباً ما يجربونها في الواقع، لذا يجدر بنا أخذها في الحسبان.

القياس النوعي . يخلط الكثيرون بين الحجة من باب أولى والقياس النوعي. من المهم التمييز بوضوح بين هذين النوعين من الحجج. قد يكون القياس نوعيًا أو كميًا. تتكون الحجة القياسية النوعية، كالحجة من باب أولى، من أربعة عناصر، يمكننا تسميتها P وQ وR وS، ونشير إليها بالعناصر الرئيسية والثانوية والوسطى والفرعية كما في السابق، دون الإشارة هنا إلى أن العنصر الرئيسي أكبر من العنصر الثانوي بأي شكل من الأشكال. ويمكن أن تتخذ الحجة أحد الأشكال الأربعة التالية (الرابطية):

أ. صيغة **الفعل الإيجابية** . بما أن الفاعل P مشابه للفاعل Q فيما يتعلق بالمسند R، وبما أن Q هو S، فإنه يترتب على ذلك أن P هو S. يمكننا تحليل هذه الحجة خطوة بخطوة كما يلي:

الفرضية الرئيسية: P و Q متشابهان في أن كلاهما يحتوي على R.

وهذا يعني ضمناً أن "P هو R" و "Q هو R"، ويتم استنتاجهما معاً.

الفرضية الثانوية: Q هي S.

قد يكون المصطلح S بالطبع أي مسند؛ على الرغم من أنه في الاستدلال القانوني، فإنه عادة ما يكون مسندًا قانونيًا، مثل "الأمر" أو "المحظور" أو "المسموح به" أو "المستثنى".

الاستنتاج الوسيط والفرضية الإضافية: كل R هي S.

تُستنتج هذه القضية من القضيتين السابقتين كما يلي: إذا كان Q هو S و Q هو R، فإنه يترتب على ذلك، باستخدام القياس المنطقي الاستبدالي، وجود R هو S، أي أن "بعض R هي S". ثم يُعمم هذا الاستنتاج المحدد إلى "كل R هي S"، بشرط عدم وجود أي دليل مضاد. إذا استطعنا، من أي مصدر كان، تقديم دليل على أن بعض R (بخلاف Q) ليست S ، فلا يمكننا منطقيًا الادعاء بأن كل R هي S. وبالتالي، فإن هذه المرحلة من الاستدلال القياسي هي جزئيًا استنتاجية وجزئيًا استقرائية.

الخلاصة النهائية: P هي S.

تم استخلاص هذا الاستنتاج قياسًا من "كل R هي S و P هي R".

إذا كان الحد الأوسط R معروفًا ومحددًا، فإن التناظر بين P و Q يُوصف بأنه "معقد"؛ أما إذا كان R غير معروف، أو معروفًا بشكل غامض ولكنه غير محدد، فإن التناظر بين P و Q يُوصف بأنه "بسيط". في التناظر المعقد ، يكون الحد الأوسط R حاضرًا بوضوح؛ أما في التناظر البسيط ، فهو ضمني. في التناظر المعقد، يتم إثبات التشابه بين P و Q بشكل غير مباشر، لأنه يعود بشكل واضح إلى وجود سمة معروفة مشتركة بينهما R؛ بينما في

التناظر البسيط، يُستنتج التشابه بينهما بشكل مباشر، ويكون R مجرد شيء غير محدد يُفترض أنه أساسه، بحيث نكتفي، في غياب معلومات إضافية، بتعريفه بأنه "أيًا كان ما يشترك فيه P و Q".

من البديهي أن الحجة السابقة ستكون صحيحة بنفس القدر عند الانتقال من P إلى Q. وقد عرضتها هنا من Q إلى P لتسهيل المقارنة والتباين مع حجة من باب أولى. تجدر الإشارة إلى أنه يمكننا بالمثل إثبات صحة حجة ذات مقدمة كبرى سلبية. فإذا افترضنا أن "P يختلف عن Q بالنسبة إلى R" (أي أن P هو R ولكن Q ليس R)، وبما أن "Q هو S"، فهناك S ليس R، ومن ثم بالتعميم لا يوجد S هو R، وهذا بالإضافة إلى كون P هو R يعني أن "P ليس S".

إذن، يتخذ الاستدلال القياسي النوعي الموضوعي الإيجابي الشكل التالي باختصار: بما أن P و Q متشابهان في امتلاكهما R، وبما أن Q من النوع S، فإن P من النوع S. وقد وردت صحة هذا الاستدلال في تحليلنا السابق له. نلاحظ أن الاستدلال ككل ليس استنتاجيًا بالكامل، بل استقرائيًا جزئيًا ، لأن القضية العامة "كل R من النوع S" التي يعتمد عليها الاستدلال تُستنتج بالتعميم.

لذا، قد يحدث، بافتراض نفس المقدمة الرئيسية، أن نجد (تجريبيًا أو من خلال عملية استدلال أخرى) أن Q هي S لكن P ليست S. وهذا يدل فقط على أن التعميم إلى "كل R هي S" لم يكن مناسبًا في هذه الحالة - فهو لا يُشكك في الحجة القياسية بحد ذاتها. يمكن وصف مثل هذه الحالات بأنها "إنكار للقياس" أو "عدم قياس". لاحظ أيضًا أنه إذا كانت "كل R هي S" معطى بالفعل، بحيث لا يكون التعميم المذكور ضروريًا، فإن الحجة ككل ليست قياسية، بل قياسية بحتة؛ أي أنها: كل R هي S وP هي R، إذن P هي S. وبالتالي، فإن القياس في حد ذاته استقرائي بطبيعته. ومن الواضح أن القياس البسيط أكثر استقرائيًا من القياس المعقد، نظرًا لأن المعلومات المعروفة والمؤكدة في الأول أقل وضوحًا منها في الثاني.

كان النمط المزاجي النموذجي المذكور أعلاه إيجابياً ذاتياً. فلننظر الآن في الأشكال الأخرى الممكنة للحجة القياسية.

ب. الصيغة **السلبية الذاتية** . بما أن الموضوع *P* مشابه للموضوع *Q* فيما يتعلق بالمسند *R*، وبما أن *P* ليس *S*، فإنه يترتب على ذلك أن *Q* ليس S.

يستنتج هذا الأسلوب من الأسلوب الإيجابي عن طريق البرهان بالخلف : بالنظر إلى المقدمة الكبرى، إذا كانت Q هي S، فإن P ستكون S؛ لكن P ليست S أمر معطى؛ لذلك، Q ليست S. هذه الحجة استقرائية تمامًا مثل الحجة التي اشتُقت منها؛ إنها ليست استنتاجية.

ج. صيغة **المسند الإيجابية** . بما أن المسند *P* مشابه للمسند *Q* بالنسبة للفاعل *R*، وبما أن *S* هو *P*، فإنه يترتب على ذلك أن *S* هو *Q*. يمكننا تحليل هذه الحجة خطوة بخطوة كما يلي:

الفرضية الرئيسية: P و Q متشابهان في أن R يمتلك كليهما.

وهذا يعني ضمناً أن "R هو P" و "R هو Q"، ويتم استنتاجهما معاً.

الفرضية الصغرى: S هي P.

الاستنتاج الوسيط والفرضية الإضافية: S هو R.

تُستنتج هذه القضية من القضيتين السابقتين كما يلي: إذا كان R هو P، فإنه يترتب على ذلك بالتحويل وجود P هو R، أي أن "بعض P هي R"، وهو ما يُعمم على أنه "كل P هي R"، بشرط ألا يكون لدينا دليل مناقض. إذا استطعنا، من أي مصدر كان، تقديم دليل على أن بعض P ليست *R* ، فلا يمكننا منطقيًا الادعاء بأن كل P هي R. بعد ذلك، باستخدام هذا التعميم، أي "كل P هي R"، مقترنًا بالمقدمة الصغرى "S هي P"، نستنتج من خلال القياس المنطقي أن "S هي R". من الواضح، هنا أيضًا، أن هذه المرحلة من الاستدلال بالقياس هي جزئيًا استنتاجية وجزئيًا استقرائية.

الخلاصة النهائية: S هي Q.

تم استخلاص هذا الاستنتاج قياساً من R هي Q و S هي R.

لاحظ أن الفرضية العامة هنا تتعلق بالحدود الرئيسية والوسطى، بينما في الحالة السابقة كانت تتعلق بالحدود الوسطى والفرعية. وغني عن القول، أن هذه الحجة ستكون صحيحة بنفس القدر عند الانتقال من Q إلى P. وقد عرضتها هنا على أنها تنتقل من P إلى Q لتسهيل المقارنة والتباين مع حجة من باب أولى.

د. صيغة **المسند السلبية** . بما أن المسند *P* مشابه للمسند *Q* بالنسبة للفاعل *R*، وبما أن *S* ليس *Q*، فإنه يترتب على ذلك أن *S* ليس P.

يستنتج هذا الأسلوب من الأسلوب الإيجابي عن طريق البرهان بالخلف : بالنظر إلى المقدمة الكبرى، إذا كان S هو P، فإن S سيكون Q؛ لكن S ليس Q أمر معطى؛ لذلك، S ليس P. هذه الحجة استقرائية تمامًا مثل الحجة التي اشتُقت منها؛ إنها ليست استنتاجية.

يتضح من العرض السابق لماذا لا يمكن مساواة الحجة الاستدلالية البحتة مع الحجة القياسية النوعية، رغم تشابههما ظاهريًا. فالأولى أحادية الاتجاه (باستثناء حالات المساواة) واستنتاجية، بينما الثانية ثنائية الاتجاه وأكثر استقرائية. علاوة على ذلك، لا ينبغي الخلط بينهما وبين الحجة القياسية، مع أن بعض الاستدلالات المشتركة بينهما.

3. الحجج المتعلقة بالتناسب

يشير مصطلح "الحجة من باب أولى" كما وُصف وشُرح أعلاه، تحديدًا، إلى الحجة من باب أولى البحتة. في هذه الحجة، يُلاحظ أن الحد الفرعي S يكون متطابقًا تمامًا في المقدمة الصغرى وفي النتيجة. مع ذلك، من المهم إدراك وجود نوع آخر من الحجج من باب أولى، سنُشير إليه بالحجة التصاعدية ، حيث يكون الحد الفرعي S أكبر أو أصغر في المقدمة الصغرى وفي النتيجة. كلا النوعين يُعدّان من باب أولى، وكلاهما شائع الاستخدام عمليًا؛ ولكن بينما يُعتبر النوع الأول "غير متناسب"، يُعتبر النوع الثاني "متناسبًا".

حجة تصاعدية . في الحجة القائمة على مبدأ "من باب أولى" البحتة، لا يوجد سوى أربعة حدود، وهي P وQ وR وS؛ بينما في الحجة التصاعدية، يوجد فعليًا خمسة حدود، وهي P وQ وR وS1 وS2، حيث تشير S1 وS2 إلى درجتين أو مقياسين مختلفين لـ S، متناسبين إلى حد ما مع P وQ (أو Q وP، حسب الحالة) - أو بتعبير أدق، كما سنرى، مع Rp وRq (أو Rq وRp، حسب الحالة). تختلف الحجة التصاعدية أيضًا عن الحجة القائمة على مبدأ "من باب أولى" البحتة في أنها تحتوي (ضمنًا، إن لم يكن صراحةً) على حد إضافي . مقدمة حول التناسب. أي أنه في حين أن الأشكال "غير المتناسبة" للحجة لها مقدمتان فقط (الكبرى والصغرى)، فإن الأشكال "المتناسبة" لها مقدمة ثالثة (تحدد التناسب المعني).

فيما يلي الأشكال الأربعة لحجة التصاعد التي تتوافق مع الأشكال المذكورة سابقًا لحجة من باب أولى بحتة (مع استبعاد الاحتمالات المساواتية، من أجل التبسيط):

الموضوع **الإيجابي** ، الذي ينتقل من ثانوي إلى رئيسي:

P أكثر R من Q (هو R) [أي Rp > Rq]

و Q هي R بما يكفي [أي أنها Rq] لتكون S [أي أنها Sq]،

و S تتغير بما يتناسب مع R [فرضية إضافية للتناسب]؛

لذلك، فإن P هو R بما يكفي [أي أنه Rp] ليكون أكثر من S [أي أنه Sp، وهو Sq <].

النفي **الذاتي** ، الذي ينتقل من كبير إلى صغير:

P أكثر R من Q (هو R) [أي Rp > Rq]

و P ليس R بما يكفي [أي أنه ليس Rp] ليكون S [أي أنه ليس Sp]،

و S تتغير بما يتناسب مع R [فرضية إضافية للتناسب]؛

لذلك، فإن Q ليست R بما فيه الكفاية [أي أنها ليست Rq] لتكون أقل من S [أي أنها ليست حتى Sq، والتي هي Sp <].

المسند **الإيجابي** ، الذي ينتقل من الرئيسي إلى الثانوي:

يلزم أن تكون قيمة R أكبر من قيمة Q لكي تكون P [أي Rp > Rq]،

و S [أي Sp] هي R كافية [أي أنها Rp] لتكون P،

و R تتغير بما يتناسب مع S [فرضية إضافية للتناسب]؛

لذلك، فإن أقل من S [أي Sq، وهو Sp <] هو R كافٍ [أي أنه Rq] ليكون Q.

المسند **السلبي** ، الذي ينتقل من الصغير إلى الكبير:

يلزم أن تكون قيمة R أكبر من قيمة Q لكي تكون P [أي Rp > Rq]،

و S [أي Sq] ليست R كافية [أي أنها ليست Rq] لتكون Q،

و R تتغير بما يتناسب مع S [فرضية إضافية للتناسب]؛

لذلك، فإن أكثر من S [أي Sp، وهو Sq <] ليس R كافيًا [أي أنه ليس Rp] ليكون P.

لاحظ الفرق في اتجاه المقدمة الإضافية في الحجج الموضوعية والمسندية (في الأولى، يكون S متناسبًا مع R، بينما في الثانية يكون R متناسبًا مع S). لاحظ جيدًا أن هذه المقدمات المتعلقة بالتناسب ضرورية لصحة الحجج؛ فإذا لم تكن هذه المقدمة الإضافية قابلة للتطبيق في حالة معينة، فإن حجة التزايد التدريجي (a crescendo) غير صحيحة، حتى لو كانت حجة التناسب المطلق (uresori) صحيحة. بعبارة أخرى، ليست كل حجج

التناسب المطلق (a fortiori) حجج تزايد تدريجي (crescendo)، فبعضها حجج تناسب مطلق (uresori). كثير من الناس (على سبيل المثال، كاتب جمارا بابا قاما 25أ) لا يفهمون هذا، ويعتقدون أن التناسب ينطبق عالميًا. في المقابل، يعتقد كثيرون (على سبيل المثال، حاييم مكوبي [12]) أن حجة التناسب المطلق (uresori) فقط هي الصحيحة.

حجة التناسب . لا ينبغي الخلط بين حجة التناسب (أي "التناسب من باب أولى") وحجة التناسب، والتي يمكن الإشارة إليها بحجة التناسب (هذا الاسم اللاتيني شائع الاستخدام في اللغة الإنجليزية)، حيث يُفهم منها "بنفس المعدل". تتعلق هذه الحجة بالتغيرات المتزامنة بين متغيرين، ويمكن صياغتها على النحو التالي:

تتغير قيمة Y بنسبة تتناسب مع قيمة X. لذلك:

بافتراض أن: إذا كان X = x، فإن Y = y،

ويترتب على ذلك: إذا كان X = أكثر (أو أقل) من x، فإن Y = أكثر (أو أقل) من y.

من الأمثلة على ذلك قول أرسطو: "كل صفة حميدة في النفس، كلما ارتفعت درجتها، زادت فائدتها" (السياسة 7:1)، والذي يُقصد به الحجة التالية: إذا كانت صفة معينة في النفس حميدة، فهي مفيدة؛ وإذا تحسنت، زادت فائدتها. عمليًا، غالبًا ما تُصاغ حجة التناسب على النحو التالي: "كلما زاد س، زاد ص؛ و(ضمنًا) كلما قل س، قل ص". تجدر الإشارة إلى وجود صيغتين (تتضمنان بعضهما البعض): إحداهما بـ"المزيد" والأخرى بـ"الأقل" - أي أن الحجة يمكن أن تسير في أي من الاتجاهين ، بزيادة أو نقصان الكميات المعنية.

إنّ عبارة "يتناسب Y مع X" ليست حجة، بل مجرد فرضية، تعكس بعض الملاحظات التجريبية العامة أو استنتاجًا نظريًا. تتضمن حجة التناسب هذه الفرضية كمقدمة رئيسية، لكنها تتطلب مقدمة ثانوية إضافية (وهي: "إذا كان X = x، فإن Y = y") للوصول إلى النتيجة ("إذا كان X أكبر/أصغر من x، فإن Y أكبر/أصغر من y"). تُشابه النتيجة المقدمة الثانوية في الشكل، لكن مضمونها مختلف عمدًا. فالكميات المعنية لا تبقى ثابتة، بل تزداد أو تنقص (بحسب الحالة).

لاحظ أن الحجة النسبية لا تحتوي على حد أوسط، على عكس الحجة من باب أولى. لذا، تُشبه الحجة النسبية الاستدلال الشرطي أكثر من القياس المنطقي. تُحدد مقدمتها الكبرى مبدأً عامًا، تُمثل المقدمة الصغرى والنتيجة

---

[12] في كتاب فلسفة التلمود ، الفصل 14 والملحق أ. انظر تحليلي للمقاطع ذات الصلة في *A Fortiori Logic* 22.

تطبيقين له. وبالتالي، فإن الحجة المُستخدمة هي ببساطة استدلال كمية من أخرى ضمن المبدأ المذكور. إذا وجدنا، خلافًا للتوقعات، أن X وY لا يتغيران بشكل متزامن كما هو مُبين أعلاه، فإننا ببساطة ننكر المقدمة الكبرى. بعبارة أخرى، هذه الحجة إيجابية في جوهرها. أما الصيغة السلبية منها (بنفس المقدمة الكبرى وإنكار النتيجة والمقدمة الصغرى السابقتين) فلن تكون منطقية، لأن مقدمتها الصغرى ونتيجتها ستتعارضان مع مقدمتها الكبرى.

الصيغ المذكورة أعلاه صحيحة على الأقل في حالات التناسب الطردي ؛ أما في حالات التناسب العكسي ، فستكون الصياغة كالتالي: "كلما زاد X، قل Y؛ و(ضمنياً) كلما قل X، زاد Y؛" وسيكون للحجة الشكل التالي:

يتناسب Y عكسياً مع X. لذلك:

بافتراض أن: إذا كان X = x، فإن Y = y،

ويترتب على ذلك: إذا كان X = أكثر (أو أقل) من x، فإن Y = أقل (أو أكثر) من y.

وبالطبع، في السياقات العلمية، قد نتمكن من الوصول إلى صيغة رياضية معقدة نوعًا ما - لنقل $Y = f(X)$، حيث تشير f إلى دالة ما - وهي معادلة تسمح بحساب دقيق للنسبة المعنية. بعبارة أخرى، لا تكون صحة حجة التناسب واضحة ومباشرة دائمًا، بل تعتمد على معرفتنا الواضحة والموثوقة بالتغيرات المصاحبة لقيم X وY. وبمعرفتنا هذه، يمكننا تبرير استخلاص النتائج المذكورة منطقيًا من المقدمات المذكورة. وبدونها، نقع في مأزق.

كما يوحي اسمها، تشير حجة التناسب النسبي إلى وجود معدل ثابت (ولو تقريبًا) في التقلبات النسبية لقيم المتغيرات المعنية. يمكن القول إن المتغيرين X و Y متناسبان إذا كان X/Y يساوي ثابتًا، أو متناسبان عكسيًا إذا كان XY يساوي ثابتًا. في العلوم الدقيقة، بالطبع، يكون هذا الثابت كمية قابلة للقياس بدقة؛ ولكن في الخطاب اليومي حول التناسب النسبي، يكون "الثابت" الضمني عادةً كمية غامضة، ربما نطاقًا تقريبيًا من القيم المحتملة.

يمكن وصف التناسب، أو التناسب العكسي كما تم تعريفه، والذي يمكن تمثيله برسم بياني خطي، وحتى عندما يكون التمثيل البياني أكثر انحناءً (مثل الدالة الأسية)، بأنه بسيط. يصبح الأمر معقدًا عندما يكون هناك تقلبات في العلاقة بين المتغيرين، أي عندما قد تؤدي زيادة قيمة X أحيانًا إلى زيادة قيمة Y وأحيانًا إلى انخفاضها، ومن الواضح أنه ليس من المناسب صياغة المسألة بطريقة تناسبية تقليدية. في مثل هذه الحالات، نقول ببساطة: "يمكن

ربط قيم X وY وفقًا لصيغة كذا وكذا"، ثم نستخدم هذه الصيغة لحساب الكميات المستنتجة.

قد تكون العلاقة التناسبية متصلة أو غير متصلة. أحيانًا، توجد علاقة تناسبية من نوع ما، لكنها تأتي على شكل شرائح: مثلاً من X = 0 إلى 1، Y = k؛ من X = 1 إلى 2، Y = k + 1؛ وهكذا. أي أن لكل نطاق من قيم X قيمة مقابلة لـ Y، وتتزايد الكميتان (أو تتناقصان، حسب الحالة). تتوافق هذه العلاقة التناسبية مع مبدأ التناسب النسبي. لهذا السبب، من الحكمة وضع كلمة "التناسبية" بين علامتي اقتباس، للتذكير بأنها لا تعني بالضرورة الاتصال.

لاحظ أيضًا أن التناسب قد يكون طبيعيًا أو اصطلاحيًا. مثال على الاصطلاح هو قائمة الأسعار: أجرة الحافلة للأطفال دون سن 16 عامًا دولار واحد، وللبالغين من سن 16 عامًا فأكثر دولارين. مع ذلك، احذر من الاستثناءات أو الانعكاسات المتكررة في مثل هذه الحالات، كأن تكون أجرة العاطلين عن العمل والمتقاعدين دولارًا واحدًا. في هذه الحالات، يجب صياغة أي حجة تناسبية بشكل مشروط: أجرة الحافلة "متناسبة" مع العمر، بشرط ألا يكون البالغون عاطلين عن العمل أو متقاعدين.

ينبغي التذكير أيضاً بأن التناسب (أو عكسه)، بسيطاً كان أم معقداً، قد يدل أو لا يدل على علاقة سببية (بمختلف معاني هذا المصطلح). قد يتغير متغيران معاً لكونهما نتاجاً لأسباب مشتركة، وفي هذه الحالة يُشار إلى التوازي بينهما، أو قد يكون أحدهما سبباً للآخر أو يكون ناتجاً عنه. وبطبيعة الحال، قد يكون هذا التوازي أو السببية مطلقاً أو مشروطاً. في حالة كونه مطلقاً، فلا داعي للمزيد من التوضيح. أما في حالة كونه مشروطاً، فينبغي تحديد الشرط (أو الشروط) بوضوح، وإن لم يكن ذلك شائعاً.

قد يظهر الاستدلال النسبي في الخطاب بشكل مستقل عن الاستدلال من باب أولى، أو بالاقتران به. على أي حال، لا ينبغي الخلط بينهما، فهما شكلان مختلفان من الاستدلال. يتضمن الاستدلال النسبي حدين فقط، أو بتعبير أدق قيمتين (أو أكثر) لمتغيرين؛ بينما يتضمن الاستدلال من باب أولى أربعة حدود متميزة، تؤدي أدوارًا مختلفة تمامًا في الاستدلال. يُعد كل من الاستدلال النسبي والاستدلال من باب أولى استدلالًا قياسيًا، لكن الأول أبسط بكثير من الثاني.

عملية التحقق . يمكن اعتبار الحجة المتصاعدة مزيجًا من حجة من باب أولى وحجة تناسبية. ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

التصاعد = من باب أولى بالتناسب.

أي أنه يمكننا تقسيم الحجة التصاعدية إلى مرحلتين. في حالة الحجة الذاتية الإيجابية: أولًا، نستنتج استنتاجًا من باب أولى بحت: "P هو R بما يكفي

ليكون Sq (القيمة الأصلية لـ S)"، ثم باستخدام الاستدلال النسبي، نزيد الاستنتاج إلى: "P هو R بما يكفي ليكون Sp (القيمة الأكبر لـ S)". الاستدلال النسبي المستخدم هو:

وإذا وجدنا، علاوة على ذلك، (بالنسبة للأشياء التي تكون R و S معًا)، أن: S تتغير بما يتناسب مع R، فإن:

انطلاقاً من الفرضية الصغرى المذكورة أعلاه، والتي تنص على أنه إذا كان R = Rq، فإن S = Sq،

ويترتب على ذلك في الاستنتاج التالي: إذا كان R = أكبر من Rq، فإن S = أكبر من Sq = Sp.

لاحظ أن هذه المرحلة النسبية لا تعتمد فقط على المعلومات الواردة في المقدمة الإضافية، بل أيضًا على المعلومات الواردة في المقدمة الصغرى [13].

وبالمثل، في حالة الحجة المسندية الإيجابية، نستنتج أولًا استنتاجًا من باب أولى بحت: "Sp (القيمة الأصلية لـ R (S كافية لتكون Q"، ثم باستخدام الاستدلال النسبي نختزل الاستنتاج إلى: "Sq (القيمة الأصغر لـ R (S كافية لتكون Q". هنا، الحجة النسبية المستخدمة هي:

وإذا وجدنا، علاوة على ذلك، (بالنسبة للأشياء التي تكون R و P أو Q معًا)، أن: R تتغير بما يتناسب مع S، فإن:

انطلاقاً من الفرضية الصغرى المذكورة أعلاه، والتي تنص على أنه إذا كان S = Sp، فإن R = Rp،

ويترتب على ذلك في الاستنتاج التالي: إذا كان S = أقل من Sp = Sq، فإن R = أقل من Rp = Rq.

وهنا أيضاً، لا تعتمد مرحلة التناسب على المعلومات الواردة في المقدمة الإضافية فحسب، بل أيضاً على المعلومات الواردة في المقدمة الصغرى [14].

---

13 لاحظ الشرط "للأشياء التي تكون R و S معًا". لقد وضعت هذا الشرط المسبق بين قوسين، لأنه في الواقع زائد عن الحاجة، حيث أن الفرضية الصغرى لحجة "من باب أولى" تشير على أي حال إلى أن ليس كل ما هو R هو S، ولكن فقط تلك الأشياء التي لها قيمة عتبة معينة من R أو أكثر هي S. لا ينبغي لنا أن نفكر في تغير S مع R كقضية عامة تنطبق على كل R (مما يعني أن كل R هي S)، ولكن يجب أن ندرك أن هذا التغير المصاحب يحدث تحديدًا في نطاق R حيث تم بالفعل بلوغ عتبة S أو تجاوزها (أي حيث يتم بالفعل استيفاء شرط "R كافية لتكون S").

14 لاحظ الشرط "للأشياء التي تكون R و P أو Q معًا". لقد وضعت هذا الشرط المسبق بين قوسين، لأنه في الواقع زائد عن الحاجة، إذ أن الفرضية الرئيسية لحجة "من باب أولى" تشير ضمنيًا إلى أن ليس كل ما هو R هو P، وليس كل ما هو R هو Q، بل فقط تلك الأشياء التي لها قيم عتبة معينة من R أو أكثر هي P أو Q. لا ينبغي لنا أن نعتبر تغير R مع S بمثابة اقتراح عام ينطبق على جميع S (مما يعني أن جميع S هي R)، ولكن يجب أن ندرك أن هذا التغير المصاحب يحدث (على الأقل) تحديدًا في نطاق R حيث تم بالفعل بلوغ عتبات P و Q أو تجاوزها (أي حيث يتم استيفاء شرطي "R كافية لتكون P" و "R كافية لتكون Q").

كل هذا صحيح بافتراض، كما سبق ذكره، أن التناسب المقترح في المقدمة الكبرى لحجة التناسب مباشر وبسيط.

تُظهر إجراءات التحقق هذه للحالات المزاجية الإيجابية بوضوح أن صحة حجة التصاعد تعتمد على كلٍ من مُكوِّنها الأساسي ومُكوِّنها النسبي. فالتصاعد ليس مُكافئًا للأول ولا للثاني، بل ينبثق من كليهما معًا . أما بالنسبة للحالات المزاجية السلبية، فيمكن التحقق منها كالمعتاد بالبرهان بالخلف انطلاقًا من الحالات المزاجية الإيجابية.

ما قمنا به أعلاه هو إثباتٌ رسميٌّ أنَّ استخلاصَ نتيجةٍ "نسبية" من مقدماتِ حجةٍ صحيحةٍ من باب أولى ليس صحيحًا بشكلٍ مطلق، ولكنه ليس باطلًا بشكلٍ مطلق أيضًا. فهذه النتيجةُ غيرُ صحيحةٍ من حيث المبدأ، ولكنها قد تكون صحيحةً في حالاتٍ استثنائيةٍ، وفي ظلِّ شروطٍ مناسبةٍ قابلةٍ للتحديد. رسميًا، يعتمد الأمرُ برمّته على إمكانيةِ اقتراحِ حجةٍ نسبيةٍ بالإضافةِ إلى الحجةِ من باب أولى. بمعنى آخر، لاستخلاصِ نتيجةٍ صحيحةٍ من باب أولى، لا تكفي مقدماتُ حجةٍ صحيحةٍ من باب أولى؛ ولكن إذا جُمِعت مع المقدماتِ المناسبةِ لحجةٍ نسبيةٍ صحيحة، كما هو مُفصَّلٌ أعلاه، فإنَّ هذه النتيجةَ يُمكن تبريرُها رسميًا.

بالطبع، كما هو الحال مع جميع أنواع الاستدلال، حتى لو كانت عملية الاستدلال التي نقترحها في حالة معينة صحيحة من الناحية المثالية، يجب علينا أيضًا التأكد من صحة المقدمات التي تتضمنها، أي أن محتوى الحجة يستند إلى أساس واقعي موثوق. في كثير من الأحيان، في الحجة التصاعدية، تكون العملية مقنعة، لكن المقدمة الرئيسية للحجة الضمنية القائمة على التناسب تكون مشكوكًا في صحتها؛ وهذا أمر يستدعي الحذر. فمجرد التصريح بصحة نسبة معينة لا يجعلها صحيحة - علينا تبرير جميع مقدماتنا، بالإضافة إلى قدرتها المنطقية على إنتاج النتيجة المفترضة معًا.

أحيانًا، وللأسف، يتدخل الخطاب هنا، ورغم غياب البرهان الرياضي، يُصوَّر الاستنتاج على أنه أكثر دقة مما يسمح به المنطق الاستنتاجي. يمكننا في أحسن الأحوال وصف هذه الاستنتاجات بأنها معقولة حدسيًا، أو أنها فرضيات استقرائية، مدعومة جزئيًا لا كليًا بالبيانات الواردة في المقدمات؛ لكن يجب أن ندرك ونعترف بأنها ليست حقائق استنتاجية مؤكدة. وإلا، سنقع في مغالطة مضللة. لذا، من المهم أن نتذكر أنه بينما أثبتنا أن الحجة التصاعدية صحيحة من حيث المبدأ، أي في ظل الظروف المثالية، فإن هذا يترتب عليه أن كل حجة تصاعدية تُطرح عمليًا، أي في الخطاب اليومي أو العلمي، صحيحة. هي صحيحة نظريًا، لكنها ليست بالضرورة صحيحة فعليًا. علينا أن ندرس كل حالة بعناية.

القياس الكمي . يخلط الكثيرون بين الحجة التصاعدية، وهي حالة خاصة من حجة فورتوري، والقياس الكمي. من المهم التمييز بوضوح بين هذين النوعين من الحجج. قد يكون القياس نوعيًا أو كميًا. وفيما يلي أربعة أنواع من الحجج القياسية الكمية:

a. الإيجابية **الذاتية** : بالنظر إلى أن الموضوع *P* أكبر من الموضوع *Q* فيما يتعلق بالمسند *R*، وأن *Q* هو *Sq) S)*، وأن نسبة *Sp* إلى *Sq* هي نفسها نسبة *P* إلى *Q* (بالنسبة إلى *R)*، فإنه يترتب على ذلك أن *P* هو *Sp) S)* بشكل متناسب.

لاحظ أن الفرضية الإضافية المتعلقة بتساوي النسب غالبًا ما تكون ضمنية، وإن كانت صريحة أحيانًا. علاوة على ذلك، في كثير من الأحيان، لا تكون النسب متطابقة تمامًا في الواقع، بل متقاربة فقط. كذلك، ربما ينبغي التعبير عن نسبة P إلى Q (بالنسبة إلى R) بدقة أكبر كنسبة Rp إلى Rq. لاحظ أن هذه الحجة تتكون فعليًا من خمسة حدود بدلًا من أربعة فقط (لأن الحد S ينقسم إلى حدين، Sp و Sq). بالطبع، عادةً ما تُعرف الفرضية الإضافية المتعلقة بالتناسب بالاستقراء. قد يُفترض وجودها مبدئيًا، ثم يُكتشف لاحقًا عدم صحتها أو أنها موضع شك.

باختصار، يمكن تلخيص الحجة هنا في: "كما أن P > Q، كذلك Sp > Sq". وبالمثل، يمكننا القول: "كما أن P < Q، كذلك Sp < Sq"، أو "كما أن P = Q، كذلك Sp = Sq". بعبارة أخرى، يمكن أن يكون القياس الكمي الذاتي الإيجابي من الأدنى إلى الأعلى (كما في الحالة الأولى)، أو من الأعلى إلى الأدنى، أو من متساوٍ إلى متساوٍ؛ فهو غير مقيد باتجاه معين. في هذا الصدد، يختلف اختلافًا جذريًا عن حجة القياس الذاتي الإيجابي المتدرج، التي تسمح فقط بالاستدلال من الأدنى إلى الأعلى، أو من متساوٍ إلى متساوٍ، وتستبعد الاستدلال من الأعلى إلى الأدنى. يبدو كل هذا بديهيًا؛ فبعد التحقق من صحة القياس النوعي، لم يتبق لنا سوى التحقق من صحة فكرة النسب، وهي وظيفة من وظائف الرياضيات.

فيما يتعلق بنفي المقدمة الكبرى، يمكننا هنا التعامل معها ببساطة شديدة كما يلي: يمكن إعادة صياغة عبارة "P ليس أكبر من Q بالنسبة إلى R" على النحو التالي: "P إما أصغر من أو يساوي Q بالنسبة إلى R"؛ وبالتالي، بما أن Q هي Sq وأن Sp:Sq = P:Q (أو Rp:Rq)، فإن P هي Sp، حيث Sp ≥ أو تساوي Sq. بعبارة أخرى، عندما تكون المقدمة الكبرى سلبية، نلجأ إلى قياسين كميين إيجابيين بدلاً منها.

b. **الذاتية السلبية** : بالنظر إلى أن الموضوع *P* أكبر من الموضوع *Q* بالنسبة للمسند *R*، وأن *P* ليس *Sp) S)*، وأن نسبة *Sp* إلى *Sq* هي

نفسها نسبة *P* إلى *Q* *(بالنسبة لـ R)*، فإنه يترتب على ذلك أن *Q* ليس أقل تناسبياً من *Sq) S)* .

يمكن إثبات صحة هذا المنطق بالاختزال إلى المنطق الإيجابي. تبقى كل من المقدمة الكبرى (أي أن P > Q بالنسبة إلى R) والمقدمة الإضافية المتعلقة بالتناسب (أي أن Sp:Sq = Rp:Rq) دون تغيير. ما تغير هو أن المقدمة الصغرى للمنطق السلبي هي نفي نتيجة المنطق الإيجابي، ونتيجة المنطق السلبي هي نفي المقدمة الصغرى للمنطق الإيجابي. لاحظ أنه بدلاً من "ليس أكثر من Sp) S)" و"ليس Sq) S)"، استخدمتُ "ليس Sp) S)" و"ليس أقل من Sq) S)"؛ وذلك فقط للحفاظ على التسلسل المنطقي للأفكار، ولا يؤثر على الحجة في حد ذاتها. وهنا أيضًا، من البديهي أنه على الرغم من أن المنطق الموضح مبني على P > Q، إلا أنه يمكن إعادة صياغته بسهولة باستخدام P < Q أو P = Q. هذا يؤثر فقط على حجم الاستنتاج (مما يجعل Sq تعني "المزيد من S" أو "بنفس القدر من S" حسب الاقتضاء).

c. صيغة **المسند الإيجابية** : بالنظر إلى أن المسند *P* أكبر من المسند *Q* بالنسبة للموضوع *R*، وأن مقدارًا معينًا من *Sp) S)* هو *P*، وأن نسبة *Sp* إلى *Sq* هي نفسها نسبة *P* إلى *Q* *(بالنسبة إلى R)*، فإنه يترتب على ذلك أن مقدارًا أقل نسبيًا من *Sq) S)* هو Q.

هنا، تتلخص الحجة أساسًا في أن "كما أن P > Q، كذلك Sp > Sq"، أي أن كميات الموضوع S (أي Sp وSq) في المقدمة الصغرى والنتيجة تختلف وفقًا لكميات المحمولين P وQ (بالنسبة إلى R). أو ربما ينبغي أن نقول إن الموضوع R يختلف في مقداره أو درجته عندما يكون محموله P (Rp) وعندما يكون محموله Q (Rq)، وأن الموضوع S يختلف تبعًا لذلك (أي أن Sp وSq يختلفان بنفس النسبة بين Rp وRq). هذه حجة استقرائية أيضًا؛ وستكون صحيحة بنفس القدر في الصيغتين "كما أن P < Q، كذلك Sp < Sq"، أو "كما أن P = Q، كذلك Sp = Sq".

d. صيغة **المسند السلبي** : بالنظر إلى أن المسند *P* أكبر من المسند *Q* بالنسبة للموضوع *R*، وأن مقدارًا معينًا من *Sq) S)* ليس *Q*، وأن نسبة *Sp* إلى *Sq* هي نفسها نسبة *P* إلى *Q* *(بالنسبة إلى R)*، فإنه يترتب على ذلك أن مقدارًا أكبر نسبيًا من *Sp) S)* ليس *P*.

يمكن إثبات هذا الرأي بالبرهان بالخلف إلى الرأي الإيجابي. أي، بافتراض نفس المقدمة الرئيسية ومقدمة إضافية حول التناسب، نقول: بما أن الكمية الأقل من Sq) S) ليست Q، فلا بد أن الكمية الأكبر من Sp) S) ليست P. وهنا أيضًا، إذا كانت المقدمة الرئيسية تنص على أن P < Q أو P = Q بدلًا من P > Q، فإن النتيجة تتبع ذلك (أي Sp < أو = بدلًا من Sq <).

فيما يتعلق بالمقارنة والتباين بين القياس الكمي والحجة التصاعدية، تجدر الإشارة إلى ما يلي: المقدمات الكبرى متطابقة في كليهما، لكن المقدمات الصغرى والنتائج تختلف اختلافًا واضحًا، إذ لا يوجد في القياس الكمي مفهوم القيمة الحدية للحد الأوسط كما هو الحال في الحجة التصاعدية. وهذا يفسر سبب كون "التناسب" ثنائي الاتجاه في الحجة القياسية الكمية (إذ يمكن الاستدلال دائمًا من الحد الأصغر إلى الأكبر ومن الأكبر إلى الأصغر)؛ بينما هو أحادي الاتجاه بوضوح في الحجة التصاعدية (إذ لا يمكن الاستدلال إلا من الحد الأصغر إلى الأكبر في الحجة الموضوعية الإيجابية والحجة المسندية السلبية، ومن الأكبر إلى الأصغر في الحجة الموضوعية السلبية والحجة المسندية الإيجابية).

من الواضح أنه على الرغم من أن القياس النوعي يُشابه إلى حد ما حجة "من باب أولى"، والقياس الكمي يُشابه إلى حد ما حجة "التصاعد التدريجي"، إلا أن هذين النوعين من الحجج لا يزالان بعيدين كل البعد عن التطابق المنطقي. وكما يُمكن إثباته من خلال تحليل رسمي مُفصّل، لا يُمكن اختزال أيٍّ من الحجتين إلى الأخرى. مع ذلك، فإن كل حجة "من باب أولى" صحيحة تستلزم ضمنيًا حجة قياس مُقابلة تتضمن معلومات ويقينًا أقل (حتى وإن لم يكن هناك، عمليًا، أي جدوى من اللجوء إلى مثل هذا الاستلزام، بالنظر إلى حجة "من باب أولى"، لأنها أفضل من جميع النواحي).

4. نبذة تاريخية

وردت خمس حالات من حجة "قال فاخومر " (من باب أولى) في التوراة (أسفار موسى الخمسة)؛ و41 حالة أخرى على الأقل في الناخ (بقية التوراة اليهودية). كما وردت 46 حالة من هذه الحجة في المشناه، ومئات أخرى في الجمارا وغيرها من مؤلفات العصر التلمودي. (المشناه هي المرجع الأساسي في الفقه اليهودي، جُمعت حوالي عام 200 ميلادي بعد نحو 200 عام من النقاش حول شريعة التوراة؛ وهي بدورها تُشكل أساس التلمودين. أما الجمارا فهي في جوهرها مجموعة من الشروح على المشناه، واردة في التلمود المقدسي، الذي جُمع حوالي عام 400 ميلادي، وفي التلمود البابلي، الذي جُمع حوالي عام 600 ميلادي).

من الواضح أن اليهودية قد لجأت منذ نشأتها إلى حجة "من باب أولى" (وبأنواعها المتعددة). ورغم أن هذه الحجة عالمية إلى حد كبير، إذ نجدها أيضاً في الخطاب اليوناني والروماني، ولاحقاً في الخطاب المسيحي

والإسلامي، وحتى في الخطاب الهندي والصيني البعيدين، إلا أنه من الجلي أن وجودها في الخطاب اليهودي مستقل.

من الأدلة على ذلك أن الحاخامات الأوائل لم يبذلوا أي جهد لتحليل الحجة تحليلاً منهجياً، بل استخدموها حدسياً فقط؛ في حين أن المصادر اليونانية والرومانية، بما فيها أرسطو [15]وشيشرون [16]، حاولت شرح الحجة ومناقشتها بعبارات عامة نسبياً. ولو أن الحاخامات درسوا مؤلفات هؤلاء المؤلفين، لكانوا قد أسهبوا في شرح الحجة. اكتفى الحاخامات بتسمية الحجة، وإن كان ذلك وصفياً إلى حد ما (باعتبارها تتعلق بـ " اللين " و "التشدد ")، دون مزيد من التفصيل.

ومع ذلك، فقد أتقنوا هذا النوع من الاستدلال جيدًا في الممارسة العملية (مع بعض الاستثناءات البارزة)؛ ولجأوا إليه كثيرًا. وبالتأكيد، كانت هناك محاولات عديدة، في وقت لاحق، من قبل المفسرين اليهود لتوضيح وشرح حجة "من باب أولى" بعبارات أكثر رسمية. وكانت أبرز هذه المحاولات محاولة الحاخام موشيه حاييم لوزاتو (الرامشال، 1707-1746)، الذي أورد في كتابه " الآيات" كتاب المنطق [17]أربعة أنماط تتوافق مع الأنماط الإيجابية والسلبية، والذاتية والمسندية لحجة من باب أولى فقط - دون ذكر شرط العتبة اللازم للتحقق، وبالتالي دون تحقق فعال.

يُعدّ تاريخ حجة "من باب أولى" موضوعًا شيقًا، وقد تناولته بتفصيل كبير في كتابي " منطق من باب أولى" ، لكن لا يسعنا الخوض فيه أكثر من ذلك في هذه الورقة. سأكتفي هنا بتحليل موجز لأهم موضع وردت فيه حجة "من باب أولى" في المشناه (وتحديدًا في بابا قاما 2:5)، ثم سأناقش بإيجاز أكبر تفسير الجمارة لها (في بابا قاما، 25أ-ب). تكمن أهمية هذه المشناه في تقديمها لمبدأ " **دايو " (الكفاية)** ، الذي يُستخدم بكثرة في الخطاب التلمودي.

5. مشناه بابا قاما 2:5

تذكر المشناه المذكورة مناظرةً بين الحكماء (الحاخاميم) والحاخام ترفون حول مسألة المسؤولية المالية لمالك ثورٍ يُلحق أضرارًا بممتلكاتٍ خاصةٍ

---

[15] انظر إلى كتابه "البلاغة" 2:23 و "المواضيع" 2:10، 3:6. انظر تحليلي لهذه المقاطع ذات الصلة في كتاب " من باب أولى" (6.1 *A Fortiori Logic*).

[16] انظر إلى موضوعاته ، §23. 68-71. انظر تحليلي لهذه المقاطع ذات الصلة في *A Fortiori Logic* 6.5.

[17] انظر الفصل 14 من ذلك العمل. انظر تحليلي للمقاطع ذات الصلة في كتاب "أ فورتوري لوجيك" 9.10.

بنطحه. يرى الحكماء أن على المالك دفع نصف الأضرار فقط، بينما يدعو الحاخام ترفون إلى دفع كامل الأضرار. والحكماء، وإن لم يُذكروا بالاسم، كانوا على الأرجح من كبار الحاخامات، مثل الحاخام إليعازر بن عزريا، والحاخام إسماعيل بن إليشع، والحاخام عكيفا، والحاخام يوسف الجليلي؛ وكان الحاخام ترفون بلا شكٍّ مساويًا لهم في المكانة. وتنص المشناه على ما يلي [18]:

"قال لهم آر. تارفون: بما أن القانون كان متساهلاً للغاية في حالة الأرض العامة، مما يسمح بالإعفاء الكامل، إلا أنه كان صارماً معهم فيما يتعلق [بالضرر الذي لحق] بممتلكات المدعي حيث فرض الدفع الكامل، وفي حالة القرن، حيث كان القانون صارماً فيما يتعلق [بالضرر الذي لحق] بالأرض العامة وفرض دفع نصف التعويض على الأقل، ألا يبدو من المنطقي أن نجعله صارماً بنفس القدر فيما يتعلق بممتلكات المدعي بحيث يتطلب التعويض الكامل؟"

وكان جوابهم: يكفي تمامًا أن ينص القانون فيما يتعلق بالشيء المستنتج ينبغي أن يكون مكافئاً لما اشتُق منه: وكما هو الحال بالنسبة للأضرار التي تحدث في الأماكن العامة، فإن التعويض [في حالة البوق] يكون نصف المبلغ، كذلك بالنسبة للأضرار التي تحدث في أماكن المدعي، يجب ألا يكون التعويض أكثر من النصف.

لكن آر. تارفون رد قائلاً: "لكنني لا أستنتج أيضاً أن الضرر [الذي يلحق الضرر بممتلكات المدعي] يلحق الضرر [الذي يلحق الضرر في مكان عام]؛ بل أستنتج الضرر من الإساءة: فبما أن القانون في حالة المكان العام، وإن كان متساهلاً فيما يتعلق بالإساءة والإساءة، إلا أنه صارم فيما يتعلق بالضرر، ففي حالة ممتلكات المدعي، حيث يكون القانون صارماً فيما يتعلق بالإساءة والإساءة، ألا يكون من المنطقي أن نطبق نفس الصرامة على الضرر؟"

لكنهم مع ذلك جادلوا: يكفي تمامًا أن يكون القانون المتعلق بالشيء المستنتج هو مكافئ لما اشتُق منه. وكما هو الحال بالنسبة للأضرار التي تحدث في الأماكن العامة، فإن التعويض [في حالة البوق] يكون نصف المبلغ، كذلك بالنسبة للأضرار التي تحدث في أماكن المدعي، يجب ألا يتجاوز التعويض النصف.

---

18 تم العثور على المقتطفات من التلمود المذكورة هنا على الإنترنت على الرابط التالي: www.halakhah.com/pdf/nezikin/Baba_Kama.pdf. وقد أجريتُ تعديلات طفيفة على النص، مثل تغيير تهجئة كلمتي "Kal wa-homer" و"Dayyo". جميع التفسيرات بين قوسين مربعين في الجمارا هي كما وردت في الأصل.

تجدر الإشارة إلى أن ثلاثة مبالغ فقط من التعويضات عن الأضرار تُعتبر ذات صلة في هذا السياق: لا شيء، أو نصف المبلغ، أو المبلغ كاملاً؛ ولا توجد مبالغ بين هذه المبالغ الثلاثة أو تتجاوزها، لأن التوراة لم تذكر أي مبالغ أخرى. ولا يُتوقع فرض أي عقوبات.

يمكن إعادة صياغة الحجة الأولى لـ ر. تارفون، بشكل موجز ومتداخل، على النحو التالي:

في حالة حدوث ضرر بسبب الأسنان والقدم، فعندئذٍ:

إذا كان ذلك في أماكن عامة، فلا تعويض، و

في حالة وقوع الحادث على أرض خاصة، يتم التعويض الكامل.

وبالمثل، إذا حدث ضرر بسبب البوق، فعندئذٍ:

إذا كان ذلك في أماكن عامة، نصف التعويض، و

في حالة وقوع الحادث على أرض خاصة، يتم التعويض الكامل.

يستنتج ر. تارفون في استنتاجه الأول المفترض أنه ينبغي دفع تعويض كامل عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الخاصة. إلا أن الحكماء يخالفونه الرأي، ويدعون إلى دفع نصف التعويض فقط، قائلين: " دايو - هذا يكفي".

(ب) ثم يحاول ر. تارفون اتباع نهج آخر، مستخدمًا البيانات نفسها بترتيب مختلف. وبتقديمها بإيجاز وبشكل متداخل، تُقرأ هذه الحجة الثانية على النحو التالي:

في حالة حدوث أضرار في أماكن عامة، فعندئذٍ:

إذا كان ذلك عن طريق السن والقدم، فلا تعويض، و

إذا كان ذلك عن طريق البوق، يكون التعويض نصف المبلغ.

وبالمثل، إذا كان الضرر على أراضٍ خاصة، فعندئذٍ:

في حالة التضحية الكاملة، يتم التعويض الكامل، و

في حالة استخدام البوق، يتم التعويض الكامل.

يخلص ر. تارفون في استنتاجه الثاني إلى وجوب التعويض الكامل عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات الخاصة. إلا أن الحكماء يخالفونه الرأي، ويدعون إلى دفع نصف التعويض فقط، قائلين: " هذا يكفي".

أول ما يُلاحظ هو أن حجتي ر. تارفون تتضمنان نفس المقدمات وتستهدفان نفس النتيجة، لذا قد يبدو عرضهما معًا مجرد بلاغة (إما للتضليل أو لسوء الفهم). من الواضح أن مجموعتي القضايا الأربع المستنتجتين من الحجتين السابقتين (بإزالة التداخل) متطابقتان. كل ما فعله هو تبديل مواقع المصطلحات في المقدمات ونقل المقدمات. تبدو النتيجة المنطقية حتمًا

واحدة. مع ذلك، وكما سنرى لاحقًا، فإن ترتيب المصطلحات والقضايا يُحدث فرقًا جوهريًا . وسنرى بالتحديد سبب ذلك.

بدايةً، دعوني أقول إن هذه الحجج يمكن تفسيرها ببساطة على أنها حجج قياس (نسب). في الحالة الأولى، يقول إنه كما أن النصف أكبر من الصفر، فإن "أكبر من النصف" يعني بالضرورة "ممتلئ". وفي الحالة الثانية، يقول إنه كما أن النصف أكبر من الصفر، فإن "أكبر من الممتلئ" يعني بالضرورة "ممتلئ". (تذكروا أن النقاش يدور حول ثلاث قيم فقط: الصفر، النصف، أو الممتلئ). لكننا سنفترض هنا، كما جرت العادة، أن هذه الحجج من باب أولى - وهذا ليس بالأمر غير المعقول.

من هذا المنظور، يمكن تصوير الحجة الأولى لـ ر. تارفون على أنها تصاعد تدريجي، على النحو التالي:

إن الضرر الذي يلحق بالمجال الخاص (P) ينطوي على مسؤولية قانونية أكبر (R) من الضرر الذي يلحق بالمجال العام (Q) [كما نعلم من خلال الاستقراء من قضية السن والقدم].

بالنسبة للقرن، فإن الضرر الذي يلحق بالملكية العامة (Q) يستلزم مسؤولية قانونية (Rq) تكفي لجعل الدفع نصف (Sq).

المبلغ المستحق (S) يتناسب مع درجة المسؤولية القانونية (R).

لذلك، بالنسبة للقرن، فإن الضرر الذي يلحق بالمجال الخاص (P) يستلزم مسؤولية قانونية (Rp) كافية لجعل الدفع كاملاً (Sp = أكثر من Sq).

في هذه الحالة، يبدو أن رد الحكيم الأول على "دايو" يقصد: لا، لا تستنتج استنتاجًا "متناسبًا" (تعويضًا كاملًا)، بل استنتج فقط نفس الكمية في الاستنتاج (نصف تعويض). أي أن الحكماء يبدو أنهم يرفضون الفرضية الإضافية المتعلقة بالتناسب، ويحصرون الحجة في بُعدها "من باب أولى" البحت.

إن الضرر الذي يلحق بالمجال الخاص (P) ينطوي على مسؤولية قانونية أكبر (R) من الضرر الذي يلحق بالمجال العام (Q) [كما نعلم من خلال الاستقراء من قضية السن والقدم].

بالنسبة للقرن، فإن الضرر الذي يلحق بالملكية العامة (Q) يستلزم مسؤولية قانونية (R) تكفي لدفع نصف المبلغ (S).

لذلك، بالنسبة للقرن، فإن الضرر الذي يلحق بالمجال الخاص (P) يستلزم مسؤولية قانونية (R) تكفي لدفع نصف المبلغ (S).

يبدو أن هذه هي الطريقة التي يفسر بها ر. تارفون ملاحظة الحكيم، لأنه يقترح بعد ذلك حجة بديلة، والتي من الواضح أنها لا تعتمد على فرضية

إضافية حول التناسب، أي أنها مثل حجة الحكماء المضادة من باب أولى، ومع ذلك تنجح في الوصول إلى نفس النتيجة المتمثلة في التعويض الكامل، وهي:

يُشير تلف القرن (P) إلى مسؤولية قانونية أكبر (R) من تلف الأسنان والقدم (Q) [كما نعلم من خلال الاستقراء من [حالة الملكية العامة]

بالنسبة للمجال الخاص، فإن تلف الأسنان والقدم (Q) يستلزم مسؤولية قانونية (R) كافية لسداد المبلغ بالكامل (S).

لذلك، بالنسبة للملكية الخاصة، فإن تلف القرن (P) يستلزم مسؤولية قانونية (R) كافية لسداد المبلغ بالكامل (S).

ومع ذلك، يردّ الحكماء بـ"دايو" مرة أخرى، أي أنهم لا يقبلون استنتاج الحاخام تارفون بالتعويض الكامل، وما زالوا يدافعون عن نصف التعويض فقط. وهذا يشير إلى أن ردّهم الأول لم يكن في جوهره تفضيلًا لحجة "فورتوري" على حجة "كريشندو"، بل كان ذلك عرضًا فقط. ولكن إن كان الأمر كذلك، فلماذا صاغوا اعتراضهم على " دايو" بنفس العبارات تمامًا في المرتين؟

لاحظ هنا براعة ر. تارفون المنطقية الفائقة. كان اقتراحه الأولي، كما رأينا، حجة تصاعدية حدّها الحكماء (لأسباب سيتم تحديدها لاحقًا) إلى حجة من باب أولى. هذه المرة، لم يترك ر. تارفون مجالًا للصدفة، وبعد إعادة ترتيب دقيقة للمقدمات، قدّم حجة تُفضي إلى النتيجة نفسها الصارمة سواءً قُرئت كحجة تصاعدية أو كحجة من باب أولى. خطوة بارعة! يبدو أنه قد انتصر في النقاش؛ لكن، والمثير للدهشة، أن الحكماء رفضوا استنتاجه مجددًا وأصرّوا على حكم أخف.

كيف يُعقل هذا؟ بدايةً، كيف استطاع ر. تارفون، باستخدام البيانات نفسها، بناء حجتين مختلفتين بنيويًا تُفضيتان إلى النتيجة نفسها؟ والأهم من ذلك، كيف يُمكن للحكماء الرد على مثل هذه الحجج المختلفة بنيويًا بلغة واحدة؟ في كلتا الحالتين (كما يُروى) يقولون: " يكفي تمامًا أن يكون القانون المتعلق بالشيء المُستنتج..." ينبغي أن يكون مكافئاً لما اشتُق منه: وكما هو الحال بالنسبة للأضرار التي تحدث في الأماكن العامة، فإن التعويض [في حالة البوق] يكون نصف المبلغ، كذلك بالنسبة للأضرار التي تحدث في ممتلكات المدعي، يجب ألا يتجاوز التعويض النصف .

تتضح الإجابة على هذه الأسئلة بمجرد ملاحظة كيفية بناء المقدمات الرئيسية لحجتي ر. تارفون. تستند هذه المقدمات إلى تعميمات. فعبارة "يترتب على الضرر الذي يلحق بالملكية الخاصة مسؤولية قانونية أكبر من الضرر الذي يلحق بالملكية العامة" معروفة بالاستقراء من حالة السن

والقدم. وبالمثل، فإن عبارة "يترتب على الضرر الذي يلحق بالقرن مسؤولية قانونية أكبر من الضرر الذي يلحق بالسن والقدم" معروفة بالاستقراء من حالة الملكية العامة. هذه التعميمات ليست منصوصة في النص أو مستنتجة منه، بل هي مستنبطة. والسبب في اختلاف الحجتين هو أنهما تستندان إلى اتجاهين مختلفين للتعميم من نفس مجموعة البيانات.

بتصريحي الحكماء ، لا يمكن أن يتعلق التصريح الأول بالتعميم المؤدي إلى المقدمة الكبرى، لأن المقدمة الكبرى لا تستند إلى معلومات حول تلف القرن، بل فقط إلى معلومات حول تلف الأسنان والقدم. ولا يمكن أن يتعلق التصريح الأول إلا بافتراض الحاخام تارفون بأن "التعويض المستحق يتناسب مع درجة المسؤولية القانونية"، لأن هذه المقدمة الضمنية هي التي تجعل الاستنتاج الصارم ممكنًا. من جهة أخرى، لا يمكن أن يتعلق التصريح الثاني بافتراض التناسب في حجة الحاخام تارفون الثانية، لأنه لا يفترض ذلك فيها، بل يستند إلى حجة من باب أولى. لذلك، لا بد أن يتعلق التصريح الثاني بالتعميم الذي يُفضي إلى المقدمة الكبرى في حجة الحاخام تارفون الثانية.

يهدف الدايو الأول للحكماء بوضوح إلى منع تبني المقدمة الإضافية المتعلقة بالتناسب في حجة الحاخام تارفون الأولى (وهي مقدمة تصاعدية)، فإن الدايو الثاني لا يمكن أن يهدف إلا إلى منع التكوين الذهني للمقدمة الكبرى في حجة الحاخام تارفون الثانية (وهي مقدمة من باب أولى). وبالتالي، على الرغم من أن اللغة المستخدمة من قبل الحكماء متطابقة في الحالتين، فإن الآثار التقنية لبيانيهما مختلفة تمامًا.

ما هو منطق الحكماء حين يقولون "دايو "؟ من الواضح أن الحكماء يدركون أن فرضية التناسب في حجة الحاخام تارفون الأولى ليست ضرورية منطقيًا ، أي أنها قابلة للاستغناء عنها. قد يبدو للوهلة الأولى بديهيًا أن التعويض عن الأضرار يجب أن يكون "متناسبًا" مع درجة مسؤولية المتهم؛ لكن الحكماء يقولون في الواقع: لا، هذا مجرد واجب أخلاقي ، يمكن تجاوزه أحيانًا لأسباب أخلاقية أسمى. ما هو على المحك هنا هو مبدأ " **العين بالعين** " (ميداه كينجيد ميداه).

يبدو بديهيًا أن العقاب المستحق يجب أن يتناسب مع الجريمة المرتكبة. لكن حكمة الحكماء تشير إلى أن هذا المبدأ، على الرغم من كونه جيدًا، لا يمكن تطبيقه دائمًا. فعندما نحاول استنتاج عقوبة لجريمة ما من التوراة، لا يمكننا تطبيق مبدأ التناسب؛ ربما لأن تحديد مقدار التناسب بدقة ليس علمًا دقيقًا، أو ربما لأن هذا التفسير من صنع الإنسان وبالتالي فهو عرضة للخطأ.

بدلاً من المخاطرة بإصدار حكمٍ قد يكون مفرطاً، وهو ما يُعدّ ذنباً عظيماً لأي قاضٍ، يلتزم الحكماء بحكمةٍ بالعقوبة الأقلّ المنصوص عليها في التوراة

للجرائم الأقلّ خطورة. هذا الاعتبار الأخلاقي الأسمى - وهو تجنّب العقوبة المفرطة - هو ما يسمح للحكماء بمنع تطبيق قاعدة "العين بالعين"، دون إنكار صحتها من حيث المبدأ. وبالتالي، فإنّ مبدأ "الدايو" هو أساساً أنّه لا ينبغي تشديد العقوبة المنصوص عليها في التوراة للجرائم الأقلّ خطورةً في الجرائم الأكبر غير المذكورة فيها.

بمجرد فهم هذا المبدأ (الدايو)، استنادًا إلى ردّ الحكماء على حجة الحاخام تارفون الأولى، يمكن تطبيقه بنفس القدر - بل وأكثر - على حجته الثانية. فبينما استطاع مبدأ الدايو في الحالة الأولى تحييد مبدأ "العين بالعين"، وهو مبدأ أخلاقي رفيع نتمسك به بشدة، يُستخدم مبدأ الدايو في الحالة الثانية، التي لا تستند إلى مبدأ "العين بالعين"، لمنع التعميم المجرد - وهو فعل استقرائي - والذي قد يكون محظورًا لأسباب عديدة.

هذا، باختصار، هو جوهر مشناه، بابا قاما ٢:٥، وهو، على نحوٍ مثير للدهشة (مع التأكيد على ذلك)، الموضع الوحيد في نص المشناه بأكملهِ الذي يُستخدم فيه مبدأ "دايو" فعليًا (ناهيك عن مناقشته). لاحظ جيدًا: من بين ٤٦ حجة في المشناه، من باب أولى، الحجتان المذكورتان أعلاه للرابي تارفون فقط تخضعان لقيد "دايو" . لم يبدأ تطبيق مبدأ "دايو" على نطاق واسع إلا في مناقشات الجمارا اللاحقة (ولا يزال تحديد مدى تكرار ذلك أمرًا قيد البحث).

تجدر الإشارة هنا أيضًا إلى أن مبدأ "دايو" غير مذكور في قوائم مبادئ التأويل (ميدوت) المنسوبة إلى هليل والحاخام إسماعيل. فهم يذكرون حجة "قال فاخومر" كقاعدة أولى في التفسير الحاخامي، لكنهم لا يذكرون مبدأ "دايو" المرتبط بها عادةً . وهذا أمرٌ مُثيرٌ للدهشة. في الحقيقة (أو على الأقل في رأيي)، يُمكن تطبيق مبدأ "دايو" في نهاية المطاف على أي شكلٍ مُشابهٍ من أشكال الاستدلال الكمي. لا يوجد سببٌ لحصر تطبيقه في حجة "فورتوري"، كما هو مُقترحٌ تقليديًا، حتى وإن ظهر تاريخيًا في هذا السياق المُحدد.

في الواقع، كان من الممكن قراءة حجتي الحاخام تارفون على أنهما تشبيهات كمية، وكان مبدأ "دايو" سينبثق من اعتراضَي الحكيم على منع العقوبات المتناسبة. ولكن إذا كان الأمر كذلك، وإذا لم يكن مبدأ "دايو" مرتبطًا جوهريًا بحجة "فورتوري"، لكان قد ظهر كقاعدة مستقلة في قوائم الحاخامات المذكورة. إنه بلا شك مبدأ مهم، موجود أيضًا في فقه دول أخرى. لذا، تبقى بعض الأسئلة بلا إجابة.

6. جمارا بابا قاما 25 أ-ب

كان من المتوقع أن يُذكر كل ما سبق ذكره بخصوص مشناه بابا قاما 2:5، وتحليلنا لحجج "قال فاخومر" الواردة فيه، ومبدأ "دايو" ، في شرح الجمارا لهذا المقطع. لكن، وللمفاجأة، لم يرد شيء من هذا القبيل فيه. بل نجد التلمود البابلي يخوض في سلسلة من التحقيقات غير ذات الصلة، ويُدلي ببعض الادعاءات المشكوك فيها. لا يسعنا هنا تناولها جميعًا بالتفصيل، لكن التحليل التالي يُقدم عينة منها. تبدأ الجمارا بهذا التعليق [19]:

> هل يتجاهل الحاخام تارفون حقاً مبدأ " دايو" ؟ أليس "دايو" ذا أصل توراتي؟ كما هو مُعلّم: كيف يتم تطبيق قاعدة " قال فاشومر" ؟ عمل؟ فقال الرب لموسى: «لو بصق أبوها في وجهها، أفلا تخجل سبعة أيام؟» فكيف إذا كان التوبيخ الإلهي ينبغي أن تخجل أربعة عشر يومًا؟ أيام؟ ومع ذلك، يبقى عدد الأيام سبعة، لأنه يكفي أن ينص القانون فيما يتعلق بالشيء المستنتج "يكون مكافئاً لما اشتُق منه!"

في هذا المقطع، يشير مؤلف الجمارا (وهو مجهول الهوية) إلى أنه على الرغم من أن المشناه توحي بأن الحاخام ترفون لم يكن على دراية بمبدأ "دايو" الذي صاغه الحكماء، إلا أنه في الواقع لم يكن جاهلاً بهذا المبدأ لأنه من أصل توراتي. ولإثبات هذا الادعاء، تستشهد الجمارا ببرايتا (وهي عبارة من التنائيم ليست جزءًا من المشناه) تفيد بأن الحجة الواردة في سفر العدد 12: 14-15 هي حجة " قال فاخومر "، ونتيجتها الطبيعية هي أربعة عشر يومًا من العار، والتي يُختصر هذا العدد إلى سبعة أيام بتطبيق مبدأ "دايو" .

لاحظ عرضًا كيف أن سؤال البرايتا "كيف تعمل قاعدة לדורך ؟" يُطرح بعبارات عامة، مما يوحي بأن الإجابة عليه هي أن حجة לדורך متناسبة بطبيعتها (أي تصاعدية). وهذا، بالطبع، أمرٌ غير منطقي، إذ إن الحجة من باب أولى شائعة جدًا في التناخ والمشنا، وحتى في الجمارا! ففي التناخ، 6 حجج فقط من أصل 46 (13%) من حجج "من باب أولى" هي تصاعدية؛ وفي المشنا، 10 حجج فقط من أصل 46 (22%) هي كذلك.

ينبغي أن يكون سبب تركيز الجمارة على هذا المقطع تحديدًا واضحًا. فهذه هي الحجة الوحيدة من باب أولى في التناخ بأكمله التي نطق بها الله وتتعلق باستنتاج عقوبة لجريمة محددة. لم ينطق الله بأي من الحجج الأربع الأخرى

---

19 المصدر مذكور بالفعل.

من باب أولى في التوراة. ومن بين الحجج التسع الأخرى من باب أولى في التناخ التي نطق بها الله، اثنتان (إرميا ٢٥: ٢٩ و٤٩: ١٢) تتعلقان بالعقاب على الخطايا، لكن ليس بشكل كافٍ لتوجيه الحكم القانوني. من الواضح أن المشناه BQ لا يمكن أن يستند 2:5 إلى التوراة إلا من خلال سفر العدد 15-12:14.

والآن، تقول هذه الفقرة من التوراة [20]:

14. لو أن أباها بصق في وجهها، ألا ينبغي لها أن تختبئ خجلاً سبعة أيام؟ فلتبقى حبيسة خارج المحلة سبعة أيام، وبعد ذلك تُعاد. 15. فبقيَت مريم حبيسة خارج المحلة سبعة أيام، ولم يسافر الشعب حتى أُعيدت.

لكن في رأيي، فإن القراءة البسيطة (*pshat*) لهذا المقطع الكتابي، أو تحديدًا الآية ١٤، هي الحجة البحتة *(أي غير النسبية)* من باب أولى . تجدر الإشارة إلى أنها حجة موضوعية إيجابية، تنتقل من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى.

إن التسبب في سخط الله (P) هو ذنب أكبر (R) من التسبب في سخط الأب (Q).

إن التسبب في استياء الأب (Q) أمر مسيء (R) بما يكفي لتبرير العزل لمدة سبعة أيام (S).

لذلك، فإن التسبب في استياء الله (P) يعتبر مسيئاً (R) بما يكفي لاستحقاق العزلة لمدة سبعة أيام (S).

يمكننا، بكل تأكيد، تفسير الحجة على أنها تصاعدية (أي متناسبة من باب أولى)، على الرغم من عدم وجود أي ذكر أو تلميح في النص الأصلي لأي كمية أخرى غير سبعة أيام. وللقيام بذلك، نحتاج إلى إضافة فرضية حول التناسب، وهو أمر سهل نسبياً، بالنظر إلى المبدأ الأخلاقي البديهي "العين بالعين". عندها ستكون الحجة كالتالي:

إن التسبب في سخط الله (P) هو ذنب أكبر (R) من التسبب في سخط الأب (Q).

إن التسبب في استياء الأب (Q) أمر مسيء (R) بما يكفي لتبرير العزل لمدة سبعة أيام (Sq).

تختلف العقوبة (S) بما يتناسب مع المخالفة (R).

---

20 من كتاب سونتشينو تشوماش .

لذلك، فإن التسبب في استياء الله (P) يعتبر مسيئاً (R) بما يكفي لاستحقاق العزلة لمدة أربعة عشر يوماً (Sp).

يمكننا بهذا الشكل أن ندّعي، كما ورد في التلمود، أن العقوبة في حالة سخط الله كانت محدودة بسبعة أيام فقط استنادًا إلى مبدأ "دايو" . هذا السيناريو وارد، ولكنه ليس بديهيًا، إذ كما سبق بيانه، يمكن قراءة النص الأصلي ببساطة كحجة من باب أولى. مع ذلك، فإن إضافة فرضية التناسب أمر منطقي، فمن الطبيعي أن نتوقع عقوبة أشدّ على إغضاب الله مقارنةً بإغضاب الأب. لذا، فإن فرضية التلمود بأن الله قد طبّق مبدأ "دايو" ضمنيًا، نظرًا لأن النتيجة النهائية في التوراة هي سبعة أيام فقط، لها بعض المصداقية.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مبدأ "دايو" المستخدم هنا ليس مطابقًا تمامًا للمبدأ المستخدم في المشناه قيد البحث. ففي المشناه، يُستخدم مبدأ "دايو" لحصر عقوبة الجريمة الكبرى غير المذكورة في التوراة في العقوبة المحددة للجريمة الصغرى المذكورة فيها. وبالتالي، في المشناه، يكون مصدر المعلومات شريعة توراتية، بينما يتعلق الاستنتاج بأمر لم تتناوله التوراة بشكل مباشر. وكما رأينا، يبدو أن الدافع وراء هذا التقييد هو محدودية الحكم البشري أو قابليته للخطأ.

من جهة أخرى، في نص سفر العدد ١٢: ١٤، يُستقى المصدر من فكرة أن إغضاب الأب يستوجب العزلة سبعة أيام، وهي ليست شريعة توراتية، بل تبدو مجرد حدس، إن لم تكن عرفًا سائدًا، والنتيجة هي أمر إلهي. لا يُطلب هنا أي حكم بشري. لذا، فإن المقارنة بين مثال سفر العدد ١٢: ١٤ ومثال المشناه ليست دقيقة تمامًا، بل هي متكلفة بعض الشيء. لا يمكن الجزم بأن الله كان يطبق مبدأ "دايو" في المشناه عندما خفف عن مريم عقوبتها بسبعة أيام.

"دايو" في المشناه، كما رأينا، له (على الأقل) تعبيران رسميان. ففيما يتعلق بالحجة الأولى للحاخام تارفون، التي تُفهم على أنها تصاعدية، كان مبدأ " دايو " عند الحكماء بمثابة حجب للفرضية الإضافية المتعلقة بالتناسب؛ أما فيما يتعلق بالحجة الثانية للحاخام تارفون، التي تُفهم على أنها من باب أولى، فقد كان مبدأ " دايو" عند الحكماء بمثابة حجب للتعميم الأولي المؤدي إلى الفرضية الكبرى. ومن الواضح أنه على الرغم من إمكانية مقارنة تطبيق "دايو" المفترض في سفر العدد ١٢: ١٤ بمبدأ " دايو " الأول عند الحكماء ، إلا أنه لا يشبه مبدأ " دايو " الثاني عند الحكماء على الإطلاق !

في الواقع، مهما بحثنا في شرح الجمارا (BQ 25a-b) المتعلق بالمشنا (BQ 2:5)، فلن نجد أي دليل على أن مؤلفها كان على دراية بوجود حجتين مختلفتين تمامًا من قِبل الحاخام تارفون في المشنا، واللتين تشيران إلى ردين

مختلفين تمامًا من قِبل الحكماء. يبدو أن مؤلف الجمارا، كغيره من المفسرين المشتتين من بعده، ركز فقط على الحجة الأولى، ولم يُعر الثانية أي اهتمام. وبالتالي، فبينما قد تكون الجمارا قد أثبتت أن رد الحكماء الأول كان "من أصل توراتي"، إلا أنها لم تُثبت أن رد الحكماء الثاني كان كذلك. حتى لو أمكن القول، بأثر رجعي، أن الرد الثاني مُضمّن نوعًا ما في الأول، فإن هذا لم يُذكر صراحةً في الجمارا.

بحسب ما استطعت استنتاجه، لم يدرك المفسرون الحاخاميون أن لمبدأ "دايو" تعبيرين إلا في وقت لاحق من التاريخ اليهودي. ففي المصطلحات الحاخامية، يُطبَّق " دايو " الأول عند الحكماء "في نهاية الشريعة" (*al sof hadin*)، بينما يُطبَّق " دايو" الثاني عندهم "في بداية الشريعة" (*al techelet hadin*) [21]. لم أتمكن من معرفة من أو متى، وفي أي سياق بالتحديد، تم تقديم هذا التمييز والمصطلح لأول مرة. هذه مسألة تاريخية مهمة تتطلب مزيدًا من البحث.

لم أجد حتى الآن أي دليل على أن التمييز بين نوعي "دايو" قد تم بوعي وصراحة في أدبيات العصر التلمودي. أظن أن هذا الاكتشاف جاء بعد قرون، ربما بفضل أحد شُرّاح التوسافيين (مع أنه قد يكون حدث قبل ذلك أو بعده). ومع ذلك، ولعدم معرفتي في أي شرح بالتحديد، وبالتالي في أي سياق خطابي، حدث هذا التمييز، لا أستطيع الجزم ما إذا كان يشير تحديدًا إلى "ميشناه بابا قاما 2:5" أو ربما نشأ مع وضع مثال محدد آخر في الاعتبار.

بالنظر إلى غموض المصطلحات المستخدمة من قبل المفسرين الحاخاميين اليوم ("في النهاية"، "في البداية")، يبدو من غير المرجح أن يكون المفسرون الأصليون أو اللاحقون، حتى لو فهموا تطبيق التمييز في BQ 2:5، قد أدركوا طبيعته بدقة (أي أن " دايو" الأول منع افتراض التناسب، بينما منع "دايو" الثاني التعميم الأولي). أعتقد أن هذا الفهم الدقيق لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحليلي المفصل أعلاه، وهو تحليل أصيل.

لقد ركزتُ هنا على مسألة أو اثنتين فقط من المسائل التي يثيرها شرح الجمارا (BQ 25a-b). ويمكن توجيه العديد من الانتقادات الجادة إليه، ولكن للأسف لا يتسع المجال هنا لعرضها بالتفصيل. سيجد القارئ المهتم هذه الانتقادات في كتابي " منطق من باب أولى" . ويكفينا هنا، في الختام، أن نشير إلى الدور الكبير الذي يلعبه منطق من باب أولى في التأويل والفقه اليهودي، وإلى أهمية امتلاك فهم واضح للجوانب النظرية لحجة من باب أولى إذا أردنا فهم المناقشات القانونية الحاخامية فهمًا كاملًا وتقييمها باستقلالية.

---

21 انظر إلى موسوعة التلمود، مقالة عن مبدأ دايو .

7. بعض مبادئ التأويل الحاخامي

من المثير للاهتمام ربط بعض ما سبق ذكره ببعض مبادئ التأويل الحاخامية (ميدوت)، ولا سيما تلك التي أوردها هليل الأكبر، والحاخام إسماعيل بن إليشع، والحاخام إليعازر بن يوسي الجليلي، والتي تعود إلى زمن المشناه. تهدف هذه المبادئ إلى تيسير أو توجيه تفسير النصوص التوراتية، وخاصةً بهدف صياغة القوانين الدينية والسياسية والمدنية.

القاعدة الأولى لربّي إسماعيل [22]، وهي مبدأ " كال فاخومر" ، تشير بوضوح إلى حجة "فورتوري". وكما ذكرنا، فإنه باستثناء الاسم الوصفي، لا يوجد تحليل رسمي يُذكر لهذا النوع من الاستدلال في أدبيات المشناه والتلمود، على الرغم من ظهور بعض المحاولات لتحليل أكثر تفصيلًا في الخطاب الحاخامي اللاحق. ويُعتبر مبدأ "دايو " (الكفاية) عادةً عنصرًا ضمنيًا في مبدأ " كال فاخومر" ، ولكن كما رأينا، ليس بالضرورة أن يكون هذا هو الحال في الواقع.

القاعدة الثانية للرابي إسماعيل، وهي مبدأ " جيزيراه شافاه" *(gezerah shavah*)، الذي يقوم على وجود تشابه في الصياغة أو المعنى بين المصطلحات في الكتاب المقدس، يمكن اعتبارها قياسًا بسيطًا. ذلك لأن الصياغة المتشابهة (الظاهرة)، أو "المعنى" المفترض للصياغات المختلفة، لا توفر مسندًا (R) واضحًا بما فيه الكفاية مشتركًا بين الموضوعين المُقارنين (P وQ). فالكلمات صريحة، لكنها ثانوية بالنسبة لما تُعبّر عنه؛ لذا، فإن افتراض أن التوراة تقصد بها دلالة كافية لتبرير الاستدلال أمرٌ قابل للنقاش [23]. وينطبق الأمر نفسه على القاعدة الثانية عشرة للرابي إسماعيل، التي تُشير إلى الاستدلالات السياقية (*meinyano* و *misofo* وما شابه): فهذا النوع من الاستدلال هو قياس بسيط.

مع ذلك، فإن القاعدة الثالثة للرابي إسماعيل، وهي مبدأ " بنيان آب "، تندرج تمامًا تحت عنوان القياس المركب. في الواقع، يُعدّ وصفنا السابق للقياس المركب وصفًا دقيقًا لمنطق "بنيان آب" . فعندما يرغب الحاخامات في توسيع نطاق حكم التوراة (S)، يُبيّنون أن موضوعًا جديدًا (P) يشترك في

---

22 ورد في بداية كتاب سيفرا (وهو كتاب تفسيري شرعي).

23 بمعنى آخر، فإن الاعتقاد اليهودي التقليدي (أو العقيدة) القائل بأن الأسماء جزء من طبيعة الأشياء التي تُسميها، إن لم تكن جوهرها، هو - من وجهة نظر المنطق الصوري - مجرد نظرية. لا يوجد فيها شيء بديهي أو مُسلّم به. إنها فرضية يجب أن تبقى مفتوحة للتدقيق والاختبار كأي فرضية أخرى. ويرفض علم اللغة الحديث هذه الفرضية نظرًا للحقيقة الواضحة بأن جميع اللغات، بما فيها العبرية، قد تطورت عبر الزمن.

سمة (R) مع الموضوع المذكور في التوراة (Q)، وبافتراض أن هذه السمة هي سبب الحكم (وهذا الافتراض يُعدّ تعميمًا، حتى وإن بدا ظاهريًا وكأنه فهم مباشر)، فإنهم يُعمّمون الحكم من الحالة المذكورة إلى الحالة غير المحددة.

2. لويس دوارتي دالميدا

1. مفهوم مستعمل

يتناول بحثٌ نُشر عام ٢٠١٧ بقلم لويس دوارتي دالميدا (المشار إليه فيما يلي بدالميدا) [24]بعنوان "الجدال من باب أولى" ، موضوعَ حجة "فورتوري"، لا سيما من منظور قانوني [25]. يتسم هذا البحث بالتعالي، إذ يكاد يخلو من الأفكار الجديدة، ويُظهر جهلاً فادحاً ومغالطات منطقية جسيمة. لهذا السبب تحديداً، يجدر بنا دراسته كحالةٍ من حالات الغرور المنطقي. قد يظن البعض أن بحثاً مليئاً بالخداع والأخطاء والسهو والمغالطات لا يستحق الكتابة عنه أو قراءته؛ لكن الحقيقة أن ثمة الكثير من الفوائد التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة.

كما سنرى، يستقي المؤلف، دالميدا، الكثير من أفكاره ومصطلحاته من كتابي الصادر عام ٢٠١٣ بعنوان "منطق من باب أولى " (يُشار إليه فيما يلي بـ "منطق من باب أولى")، دون الإشارة إلى مصدره الفكري؛ وهذا التضليل مُستهجن أخلاقياً، ويجب فضحه. علاوة على ذلك، يرتكب المؤلف أخطاءً جسيمة في تناوله لحجة من باب أولى، ويتجاهل جوانب هامة من الموضوع، نتيجةً لقصور فهمه وعدم انتباهه للتفاصيل. كما يُظهر المؤلف قصوراً منطقياً فادحاً عندما يحاول في النهاية صياغة أفكار من ابتكاره وإثباتها. يُفصّل هذا النقد بدقة أوجه القصور العديدة في المقال.

بدأ دالميدا تحليله لحجة من باب أولى من خلال تبني المثال " إنه لا يلمس عصير التفاح؛ سيرفض بالتأكيد الويسكي " (ص 204) [26]كمثال توضيحي، وكان الوصف الرسمي المقترح لمثل هذه الحجة كما يلي [27]:

---

[24] أستاذ في علم القانون (ومدير قسم المساواة والتنوع، أياً كان المقصود بذلك) في كلية الحقوق بجامعة إدنبرة. لقد أدهشني هذا الأمر؛ فقد ظننتُ، وأنا أقرأ مقالته، أنه ربما يكون محاضراً مبتدئاً يسعى جاهداً للشهرة.

[25] نُشرت هذه الدراسة في مجلة القانون الحديث (MLR) عام ٢٠١٧، المجلد ٨٠، العدد ٢، الصفحات ٢٠٢-٢٣٧. ويمكن شراؤها عبر الإنترنت من خلال الرابط التالي: http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1468-2230.12252/full. المؤلف أستاذ مشارك في علم القانون بكلية الحقوق بجامعة إدنبرة. ويبدو أن مجلة القانون الحديث مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بكلية لندن للاقتصاد.

[26] والذي يأخذه، بعد تعديل طفيف، من ديفيد دوب في (استشهاده) "الأساليب الحاخامية للتفسير والبلاغة الهلنستية" (1949) 22 حولية كلية الاتحاد العبري 239، 254.

[27] لقد حذفت الخط المائل من الرموز، وغيرت ترقيمه من الأرقام الرومانية إلى الأرقام العربية.

"(1) توجد نقطة T في مقياس P بحيث أنه لكل x، إذا تقاطع x مع T، فإن x هو Q."
(2) يلتقي أ مع ت.
(3) b أعلى مرتبة من a على مقياس P.[28]
لذلك (من (2) و (3))،
(4) يلتقي b مع T.
لذلك (من (1) و (4))،
(5) b هو Q" (ص 208).

والمثال الذي يقدمه لتوضيح ذلك هو [29]:

"(1) هناك نقطة T في مقياس محتوى الكحول بحيث إذا وصل المشروب إلى T، فإن صديقنا سيرفضه."
(2) عصير التفاح يلتقي بـ T.
(3) يحتل الويسكي مرتبة أعلى من عصير التفاح على مقياس محتوى الكحول.
لذلك (من (2) و (3))،
(4) الويسكي يلتقي بـ T.
لذلك (من (1) و (4))،
(5) سيرفض صديقنا الويسكي" (ص 205).[30]

---

28 تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن دالميدا لا يذكر في هذه المرحلة إمكانية الحجة المساواتية أو حجة " من باب أولى"، إلا أنه يفعل ذلك لاحقًا، في الصفحتين 236-237. هناك، تأخذ المقدمة (3) الشكل التالي: "يُصنف كل من أ و ب على قدم المساواة على مقياس P".

29 لاحظ أن طريقة صياغته للمثال لا تتطابق تمامًا مع طريقة صياغته للصيغة. بافتراض صحة الصيغة، كان ينبغي أن تكون النتيجة: "إذن سيرفض صديقنا الويسكي" (حيث b هي Q). قد يؤدي هذا الإهمال إلى الخطأ. انظر الحاشية التالية.

30 في الواقع، وكما سأبين لاحقًا، فإن تفسير دالميدا للمثال المقتبس من دوب، والذي اختاره في البداية كمثالٍ نموذجي، غير دقيق من الناحية الشكلية. سأتعامل حاليًا مع روايته كما هي، وأترك مسألة ملاءمتها للمناقشة لاحقًا. يكفي القول إن هذا الخطأ من دالميدا، في بداية تحليله لحجة من باب أولى، يُشكك في مصداقيته المنطقية.

يُصرّح قائلاً: "أي مثال على هذا النمط سيكون حجة استنتاجية صحيحة" (ص 207)؛ وأنا أتفق معه إلى حد كبير، إذ يتضمن عمليتين استنتاجيتين معروفتين، وهما الاستدلال الكمي (كمية أكبر من كمية ثانية، وهذه الكمية الثانية أكبر من كمية ثالثة، يجب أن تكون أكبر من تلك الكمية الثالثة) والاستدلال الشرطي الإيجابي (قياس المقدم : إذا تحققت المقدمة، فإن النتيجة تتحقق). ويمكن صياغة هذه الصيغة بإيجاز أكبر على النحو التالي، إذا فسرنا "يُساوي أو أكبر من":

إذا كان 2) $a \geq T$) و 3) $b > a$)، فإن 4) $b > T$)؛
و $x \geq T$ يعني أن x هو 1) Q)،
و b هو x وبالتالي يناسب $x \geq T$؛
لذلك، فإن b هو 5) Q).

لاحظ أنني أضفت جملة توضيحية، وهي: "و b هو x وبالتالي ينطبق عليه $x \geq T$"، وهي جملة ضمنية في صياغة دالميدا. يتوافق شكل الحجة الموصوف أعلاه مع ما أسميته الحجة **الموضوعية الإيجابية من باب أولى**[31] . وقد أقر دالميدا نفسه بذلك "بلطف" في حاشية في الصفحتين الخامسة والسادسة من مقالته (الحاشية 8، الصفحات 206-207).

" هذا الاستدلال الوسيط - الاستدلال من (ii) و(iii) إلى (iv) - يحمل بعض التشابه الهيكلي مع ما يعزله سيون كنمط واحد (كامل) صحيح من أجل الحجة : فهو يسميه "الصيغة الذاتية الإيجابية" للحجة "الرابطة" من أجل الحجة - ويسميه أيضًا "نموذج الحجة من أجل الحجة" - ويصيغه على النحو التالي: "P أكثر R من (أو بقدر R من) Q (هو R)؛ وQ هو R بما يكفي ليكون S؛ لذلك، من باب أولى (أو على قدم المساواة)، P هو R بما يكفي ليكون S." انظر أ. سيون، منطق من أجل الحجة: الابتكارات والتاريخ والتقييمات (جنيف: آفي سيون، 2013) 10-11، 117."[32]

هذا تلميحٌ إلى مصدر فهمه لحجة "من باب أولى": من عملي. إلا أن هذا الادعاء غير دقيق، إن لم يكن كذباً متعمداً: فليس هناك مجرد "تشابه بنيوي" جزئي غامض مع عملي. وكما سأبين لاحقاً، فإن **جميع عناصر حجته مستمدة من إجراءات التحقق التي أتبعها لـ"من باب أولى" الموضوعية الإيجابية** . لم يقم دالميدا سوى بتغيير الرموز المستخدمة للمصطلحات، وإعادة ترتيب القضايا ذات الصلة (مع حذف جملة مهمة دون توضيح). لا حرج في إعادة الصياغة وإعادة الترتيب ؛ إنما الحرج يكمن في عدم إعطاء كل ذي حق حقه . فرغم محاولته تصوير نفسه كمفكر أصيل، يُجري

31 لقد ورد ذلك بالفعل في كتابي الصادر عام 1995 بعنوان " المنطق اليهودي".

32 لا يتضح من أرقام الصفحات التي ذكرها دالميدا أي طبعة من كتاب AFL يستخدمها. ولتجنب أي لبس في هذا الشأن، أفضل الإشارة إلى عملي باستخدام رقم الفصل والقسم؛ على سبيل المثال، هنا: الفصل 1، القسم 3.

اكتشافات جديدة تدريجياً، إلا أن الحقيقة أنه لم يبتكر في هذا الشأن، بل أعاد ببساطة نقل معلومات سبق أن كتبتها ونشرتها قبل سنوات.

سأقوم بتحليل صياغة دالميدا باستخدام رموزي الخاصة، التي اعتمدتها كمعيار في أعمالي السابقة حول هذا الموضوع نظرًا لفائدتها الواسعة. هذه الرموز هي: P (للحد الأكبر)، Q (للحد الأصغر)، R (للحد الأوسط)، وS (للحد الثانوي). تتوافق هذه الرموز الأربعة (في هذا السياق) على التوالي مع رموزه *b* و *a* و *P* و *Q* ؛ أما رمزه الخامس *T* فيتوافق مع رمزي Rs، لكنه لا يملك رموزًا لـ Rp وRq. في AFL 1.3، أقدم الحجة الموضوعية الإيجابية من باب أولى على النحو التالي ظاهريًا، استنادًا إلى الاستخدام اليومي:

P أكثر R من (أو بنفس قدر Q (R (الفرضية الرئيسية)؛

و Q هي R كافية لتكون S (مقدمة صغيرة)؛

لذلك، فإن P هو R بما يكفي ليكون S (الاستنتاج).[33]

لاحظ بساطة هذا الشكل القياسي ووضوحه، وكيف ينقل جميع المعلومات اللازمة في ثلاث قضايا: مقدمة كبرى، ومقدمة صغرى، ونتيجة، وكيف يعكس، من باب أولى، الخطاب الشائع. قارن هذا بقضايا دالميدا الخمس (بالإضافة إلى جملتين توضيحيتين). يبدو أن دالميدا وجد نفسه عاجزًا عن استيعاب القضايا الثلاث القياسية. ولأنه وجد الصياغة مجردة ومباشرة أكثر من اللازم، فقد سعى إلى وسيلة تعبير أكثر وضوحًا وإسهابًا - منطقًا يستطيع فهمه. ولكن كما سأبين بالتفصيل، فإن هذا المنطق غير كافٍ وضار. الآن، بالنظر بتعمق إلى القضايا الثلاث المذكورة أعلاه، نجد:

- بالنسبة للفرضية الرئيسية :

P هو R، أي أن P هو R بدرجة أو مقدار معين (على سبيل المثال، Rp)؛

Q هي R، أي أن Q هي R بدرجة أو مقدار معين (على سبيل المثال، Rq)؛

و Rp أكبر من (أو يساوي) Rq (ومن ثم: Rp يستلزم Rq [34]).

- وبالنسبة للفرضية الصغرى :

---

33 في مصطلحات دالميدا، سيقرأ هذا على النحو التالي: 'ب' هو 'P' أكثر من 'أ'؛ و'أ' هو 'P' بما يكفي ليكون 'Q'؛ لذلك، 'ب' هو 'P' بما يكفي ليكون 'Q'.

34 المقصود من هذا المعنى هو أن العدد الأكبر يستلزم بالضرورة وجود عدد أصغر. على سبيل المثال، إذا كان لديّ 5 دولارات، فمن البديهي أن لديّ 3 دولارات.

Q هي R، أي أن Q هي R بدرجة أو مقدار معين (على سبيل المثال، Rq)؛
كل ما هو على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (مثلاً، Rs)، هو S، و
كل ما ليس على الأقل بهذا المقياس أو الدرجة R (أي ليس Rs)، ليس S؛
و Rq أكبر من (أو يساوي) Rs (ومن ثم: Rq يستلزم Rs).

- مما يؤدي إلى النتيجة التالية :

P هو R، أي أن P هو R بدرجة أو مقدار معين (على سبيل المثال، Rp)؛
كل ما هو على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (مثلاً، Rs)، هو S، و
كل ما ليس على الأقل بهذا المقياس أو الدرجة R (أي ليس Rs)، ليس S؛
و Rp أكبر من (أو يساوي) Rs (ومن ثم: Rp يستلزم Rs).

هذا تأكيدٌ من خلال الاختزال المباشر إلى صيغٍ منطقيةٍ أكثر شيوعًا وفهمًا، لاحظ ذلك. تتكون النتيجة من أربعة عناصر؛ العنصر الأول منها مستمدٌ من المقدمة الكبرى؛ والثاني والثالث مستمدان من المقدمة الصغرى؛ والرابع مستمدٌ من كلتا المقدمتين. ومن ثم، فإن النتيجة تتبع منطقيًا من المقدمات المعطاة.

إذا أعدنا كتابة صيغة دالميدا باستخدام رموزي، فسنحصل على النتيجة التالية، والتي تتضح فيها **مصادر صيغته في عملي السابق بشكل واضح (موضحة بالخط العريض):**

(1) توجد نقطة *Rs* في مقياس *R* بحيث يكون ما يتقاطع مع *Rs* هو *S*.
وهذا يتوافق مع المكون الثاني من مقدمتي الصغرى: **كل ما هو Rs أو أكثر، هو S.**
لكن لاحظ أن دالميدا قد تجاهل المكون الثالث، وهو الجملة السلبية (وهي العكس تمامًا للجملة الإيجابية المذكورة): أي شيء ليس على الأقل Rs، ليس S، ربما بسبب رغبته في تجنب استخدام الصيغة الموجزة: Q هو R بما يكفي ليكون S (انظر أدناه).
(2) يلتقي *Q* مع *Rs*.
يتوافق هذا مع المكونين الأول والرابع من مقدمتي الصغرى: **Q هو R Rq))، و Rq أكبر من (أو يساوي) Rs.**

(3) يحتل *P* مرتبة أعلى من *Q* على مقياس *R*.

يتوافق هذا مع فرضيتي الرئيسية بأكملها (مكوناتها الثلاثة)، وهي: **P هي R (Rp)** ، و **Q هي R (Rq)** ، و **Rp أكبر (أي أكثر R) من Rq.**

لذلك *(من (2) و (3))*،

(4) يلتقي *P* مع *Rs*.

وهذا يتوافق مع المكون الرابع من استنتاجي، وهو: **Rp أكبر من (أو يساوي) Rs** ، وهو ما تم استنتاجه من المكون الثالث للفرضية الكبرى والمكون الرابع للفرضية الصغرى.

لذلك *(من (1) و (4))*،

(5) *P* هو *S*.

ويترتب على ذلك المكونات الأولى والثانية والرابعة من استنتاجي، **P هي R (Rp)** ، و **Rp أكبر من (أو يساوي) Rs** ، وأي **شيء يساوي Rs أو أكثر، هو** S.

وهنا مرة أخرى، تجاهل دالميدا العبارة السلبية (العكس): أي شيء ليس على الأقل Rs، ليس S، وتجنب استخدام الصيغة الموجزة: P هو R بما يكفي ليكون S، مما يعني أن P هو S (انظر أدناه).

يتضح من التحليل المفصل أعلاه أن مقترحاته (2) و(3) و(4) ليست فقط مستمدة من معالجتي، كما يُقرّ ضمنيًا، بل إن المقترحين (1) و(5) كذلك! فعبارته (1) "توجد نقطة Rs على مقياس R بحيث يكون ما يُقابل Rs هو S" لا تختلف دلاليًا عن عبارتي " كل ما هو على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (لنقل Rs) هو S"؛ وعبارته (5) "P هو S" مُضمنة صراحةً في عبارتي "P هو R بما يكفي ليكون S"، كما أنها مُضمّنة في استنتاج إجراء التحقق الخاص بي. لو لم يُغيّر دالميدا الرموز، لكان كل هذا واضحًا جليًا. لقد غيّر الرموز، واللغة نوعًا ما، كما أرى، ليُخفي استناد اقتراحه إلى عملي السابق ويتجنب الاعتراف بذلك.

قد تبدو صياغة دالميدا، ظاهريًا، أكثر إيجازًا من إجراء التحقق الذي اتبعته[35]، ويعود ذلك أساسًا إلى استخدامه تعبيرًا موجزًا ولكنه غامض، وهو "يُساوي". لننظر إلى هذا المصطلح، الذي لم يُعرّفه في أي موضع. للوهلة

---

35 في أجزاء أخرى من النص، ألجأ أيضًا إلى لغة أكثر إيجازًا، فمثلًا في الجدول 1.2، لديّ: Rp ≥ Rq، وRq ≥ Rs، إذن Rp ≥ Rs؛ وفي الرسم التوضيحي 1.1، أُبين هذه العلاقات من خلال رسم توضيحي. على أي حال، فإن صيغتي القياسية أكثر إيجازًا، وتعكس بدقة أكبر الطريقة التي نعبر بها جميعًا عمليًا عن استدلالنا من باب أولى.

الأولى، يبدو أنه يعني ببساطة "يساوي أو أكبر من". مع ذلك، عند التأمل، يُدرك المرء أن هذا ليس صحيحًا تمامًا. إذا فحصنا صيغة داليدا عن كثب، نلاحظ أنه يخلط بشكل مُربك بين فكرتين مختلفتين. باستخدام رموزه، يُمكننا القول إن المصطلحين a و b (أو أي x) هما موضوعان بالنسبة للمحمولين P و Q؛ ولكن في هذه الحالة، لا يُمكننا القول إن a و b (أو x) قابلان للمقارنة مع T على المقياس P. لا يسعنا إلا القول إن قيم *P* المقابلة لـ a و b (أو x) قابلة للمقارنة مع T. بعبارة أخرى، ليس a و b هما ≤ T، بل Pa و Pb هما ≤ T. هذا التمييز الدقيق يغيب عن داليدا، مما يكشف عن عقل يعمل بطريقة تقريبية.

في حال لم يكن هذا التمييز واضحًا لبعض القراء، دعوني أكرره باستخدام المثال الرئيسي الذي طرحه داليدا. ليس من المنطقي القول بأن عصير التفاح (أ) والويسكي (ب) يحتويان على كمية من الكحول (P) تفوق أو تساوي كمية الكحول (P) المحددة بـ T، والقول بأن محتوى الكحول في عصير التفاح (Pa) والويسكي (Pb) أكبر من أو يساوي T. هذا ليس مجرد تدقيق في التفاصيل، بل هو فرق منطقي جوهري يجب على المنطقي مراعاته بدقة في صياغته لضمان عدم وقوع أخطاء لاحقًا. لذا، فإن مصطلح "يُطابق" الذي استخدمه داليدا كان يهدف إلى التغطية على غموض لم يتمكن من ملاحظته وتوضيحه. للتوضيح، فإن عبارة "يُحقق الشرط T" لا تعني، كما يبدو للوهلة الأولى، أن a أو b أكبر من أو يساوي T، بل تعني فقط أن a أو b له قيمة *P* أكبر من أو تساوي قيمة P التي يُشير إليها T. في صياغتي، لاحظ جيدًا أن الحدين الرئيسي والثانوي P و Q (رموزي) مُميزان بوضوح عن قيم الحد الأوسط (R) المُقابلة لهما، والمُسماة Rp و Rq على التوالي.

والآن، لننظر إلى ترتيب مقدمات داليدا في صيغته: (1) و(2) من مقدمتي الصغرى، و(3) من مقدمتي الكبرى. أي أنه وضع المقدمة الصغرى قبل الكبرى. ويزعم، من الناحية الزمنية، أن (2) و(3) يجب أن تأتيا أولًا، مما يؤدي إلى (4)؛ ثم (4) مع (1) تؤدي إلى (5). ومع ذلك، فقد وضع (1) في المقام الأول، على ما يبدو للتأكيد على أهميتها. لماذا؟ إذا كان يفكر من منظور الأولوية المنطقية، فلماذا لم يضع (3) قبل (2)؟ من المؤكد، في الجزء الأول من حجته، أن (3) هي المقدمة الكبرى و(2) هي المقدمة الصغرى، و(4) هي نتيجتهما. لذا، لا يمكن لداليدا أن يدعي ترتيب المقدمات لا زمنيًا ولا منطقيًا. يبدو واضحًا، إذن، أنه وضع (1) في بداية صيغته لإخفاء أصلها في مقدمتي الصغرى. أي أنه نقلها إلى المركز الأول ليجعل الحجة ككل تبدو مختلفة عن حجتي.

لاحظ أيضًا أن صيغة دالميدا لا تُصرّح صراحةً (باستخدام رموزه) بأن "أ هو ق"، مع أنه يُدرك ذلك لاحقًا، إذ يُرقّم هذه القضية (2أ) ويُشير إلى أنها مُستنتجة من (1) و(2). ويبدو أنه مُندهشٌ بعض الشيء من هذه النتيجة، إذ يقول: "من المُثير للاهتمام أن الادعاء في (2أ) كان الادعاء الوحيد الذي صرّح به المُحاجج صراحةً؛" ثم يُتابع ليُجادل بأن:

> "لقد شكّل هذا الادعاء الوحيد... الأساس لإعادة بناء تفسيرنا للمقدمات الأخرى التي نفترض أن المُحاجج يعتمد عليها ضمنيًا... ولكن بمجرد أن نفكك هذه المقدمات إلى اقتران (1) و(2) و(3)، لم يعد من الضروري توضيح الادعاء الوارد في (2أ) كجزء من الحجة حتى يكتمل الاستدلال. بمعنى آخر، لم تتضمن الحجة بصيغتها الأصلية أيًا من مقدماتها الأساسية" (ص 206).

يشير هنا إلى مثاله الرئيسي، حجة عصير التفاح والويسكي. ما يقوله، بالطبع، محض هراء - مجرد تبرير لاحق . تبقى الحقيقة أن نموذجه لحجة "من باب أولى" يفتقر إلى المقدمة التي انطلق لشرحها، وهو أمر غير مألوف في المنطق الصوري. وفقًا له، على الرغم من أن معظم من يستخدمون حجة "من باب أولى" يعتمدون على العبارة "أ هو ق" كمقدمة أساسية (غالبًا ما يذكرونها منفردة)، إلا أنها مجرد نتيجة عرضية لحجة "من باب أولى" "الحقيقية"، وليست جزءًا فعالًا من الحجة. إنها مصادفة تاريخية أن يتحدث الناس بهذه الطريقة، وليست سمة متأصلة في منطق "من باب أولى". يمكن وصف هذا بأنه تكييف الواقع مع النظرية، بدلًا من تكييف النظرية مع الواقع.

من ناحية أخرى، في صيغتي القياسية المقابلة، والتي تستند إلى دراسات تجريبية واسعة النطاق، فإن هذا الافتراض، أي (باستخدام رموزي) 'Q هو S'، مضمن بشكل صريح في الفرضية الصغرى ' Q هو R بما يكفي ليكون S'، ويتم تضمينه في إجراء التحقق في المكونين الأول والثاني من تلك الفرضية.

علاوة على ذلك، يُسهب دالميدا (من الصفحة 205 فصاعدًا) في الحديث عن اكتشاف مفهوم العتبة وتقديمه ، لكن هذا المفهوم مُقدَّم بوضوح ومُؤكَّد عليه مرارًا وتكرارًا في أعمالي السابقة. على سبيل المثال، في AFL 1.1، أكتب:

> من الواضح أن عبارة "R كافية لتكون" في الصيغ الإيجابية، أو "R غير كافية لتكون" في الصيغ السلبية، حتى وإن لم تُذكر صراحةً في المقدمة الصغرى والنتيجة، ضروريةٌ للغاية للحجة من باب أولى. فإذا لم

يكن هناك حدٌ أدنى مُحدد لـ R يجب بلوغه أو تجاوزه لكي تُنسب S إلى الحدين الأكبر والأصغر أو تخضع لهما، فلا وجود لحجة من باب أولى فعّالة (مع أنه قد توجد طريقة تفكير أخرى، كالقياس المحض). ويتضح هذا من حقيقة أنه بدون هذه العبارة الحاسمة، لا يمكننا ببساطة إثبات صحة الحجة. تذكر هذا جيدًا.

فيما يتعلق بالجملة المنفية، " كل ما ليس على الأقل Rs، ليس S"، يتجاهلها دالميدا، سواءً بوعي أو بغير وعي. فهو بالتأكيد لا يُقرّ بوجودها ولا يُفسّر سبب تجاهله لها [36]. دعونا هنا نتناول الفائدة المنطقية لهذه الجملة المفقودة وأهميتها. تُكمّل الجملة المنفية الجملة المثبتة " كل ما هو على الأقل Rs، هو S"؛ فهي عكسها تمامًا. تُخبرنا الجملة المثبتة أن جميع العناصر التي تساوي أو تزيد عن Rs تُعتبر S؛ وتُخبرنا الجملة المنفية العامة المقترحة أيضًا أن جميع العناصر التي تقل عن Rs لا تُعتبر S.

a) بالنظر إلى العبارة الإيجابية فقط، لا يمكننا استبعاد احتمال أن تكون جميع العناصر الأصغر من Rs هي أيضًا S. منطقيًا، ستظل العبارة الإيجابية صحيحة حتى لو لم يكن أي عنصر أصغر من Rs ليس S. في هذه الحالة، سيكون الاستنتاج قياسًا منطقيًا بدلًا من كونه استنتاجًا من باب أولى، أي مجرد تطبيق قاعدة عامة على حالة خاصة تندرج تحتها. ستكون الحجة كالتالي: بما أن جميع العناصر S، فإنه يترتب على ذلك أن هذا العنصر (موضوع الاستنتاج) هو S. لهذا السبب، على الأقل، إذا كان Rs يمثل عتبة ، أي حدًا فاصلًا بين الأضداد، فيجب تحديد العبارة السلبية على الأقل: " بعض الأشياء التي هي R، ولكنها أصغر من Rs، ليست S". ومع ذلك، هذه ليست القصة كاملة.

b) إن مفهوم العتبة ليس حصريًا بالضرورة. فقد توجد تقلبات على طول نفس التسلسل، وبالتالي أكثر من عتبة واحدة فيه. في هذه الحالة، ستظل العبارة الإيجابية " كل ما هو على الأقل Rs، فهو S" صحيحة، وستظل النتيجة المفترضة منها (هذا العنصر S) صالحة، لكن مفهوم الكفاية المتأصل في حجة "من باب أولى" سيغيب. ستكون الحجة صحيحة منطقيًا، لكنها ليست من نوع "من باب أولى" حقًا. تشير

---

36 كما أوضحتُ جليًا في الفقرة 1.3 من كتابي "المنطق اليهودي"، عليّ أن أعترف بما يلي: "لم أُحدد في كتابي " المنطق اليهودي " العنصر الثالث، وهو معكوس العنصر الثاني. لم أُدرك حينها أهمية هذا العنصر السلبي في الحجة من باب أولى، أي مدى جوهريته لهذه الحجة؛ لذا فهذه نتيجة جديدة مهمة هنا". مع ذلك، ولأن دالميدا يشير فقط إلى كتابي "المنطق اليهودي"، فلا يمكنه التذرع بعملي السابق كذريعة لإغفاله هذا البند.

الكفاية هنا إلى أنه لا شيء أقل [37]من العتبة المحددة يُقبل؛ أي أنها لا تقبل إلا عتبة واحدة . وبالتالي، بينما تستلزم الكفاية وجود عتبة، فإن العتبة لا تستلزم الكفاية. لهذا السبب، يجب أن نحدد، ليس فقط أن "بعض الأشياء التي هي R، ولكن أقل من Rs، ليست S" (كما هو موضح أعلاه)، ولكن بشكل أعم أن " كل الأشياء التي هي R، ولكن أقل من Rs، ليست S".

لذا، تتطلب الحجة الحقيقية من باب أولى جملة سلبية عامة (عكس كامل) تُكمّل الجملة الإيجابية. فالجملة الإيجابية وحدها لا تضمن وجود استدلال من باب أولى. علاوة على ذلك، لا يضمن إدخال مفهوم العتبة ذلك؛ بل يجب أن يتضمن مفهوم الكفاية أيضًا. فإذا كانت هناك قيم لـ R أقل من Rs وهي أيضًا S، فهل يُمكننا القول إن شيئًا ما R كافٍ ليكون S؟ كلا، تفقد هذه العبارة قوتها. ومع ذلك، وكما أوضح مرارًا في كتاب "الاستدلال من باب أولى"، لكي تُعتبر الحجة من باب أولى، يجب أن تتضمن فكرة الكفاية. قد يكون من الممكن استخلاص استنتاج ما بدونها، لكنه لن يُشكّل استدلالًا من باب أولى بالمعنى الشائع للكلمة.[38]

من الواضح أن دالميدا كان يجهل الأهمية المنطقية لهذا الشرط، إذ اختار تجاهله (بافتراض أنه لاحظه في AFL - ولكن كيف يُعقل أن يغفل عنه؟ فقد كان موجودًا منذ البداية). لو كان مُدركًا له ولأهميته، لأكمل مقدمته (1) بفرضية " العكس″ : "ولكن إذا لم يستوفِ x الشرط T، فإن x ليس Q". لاحظ جيدًا أنه لا يوجد أي تكرار في ذكر هذه المعلومة؛ فهي ضرورية منطقيًا لمنح T صفة العتبة ، فضلًا عن فرض مفهوم الكفاية الأكثر صرامة . إن حجب هذه المعلومة ليس إهمالًا فحسب، بل هو صياغة غير دقيقة.

يمكننا استخلاص النتيجة التي توصل إليها دالميدا (b هو Q) بدونها، لكن هذا الاستدلال قد لا يشكل حجة من باب أولى. لنفترض أن "x هو Q" صحيح بشكل قاطع ، فإن الشرط "إذا كان x يحقق T، فإن x هو Q" سيظل صحيحًا، وستكون النتيجة "b هو Q" صحيحة، لكنها لن تكون حجة من باب أولى، بل مجرد تطبيق قياسي (من b هو x و x هو Q). لنفترض الآن أن الشرط المركب "إذا كان x يحقق T، أو x أقل من T وبين T1 و T2، فإن x هو Q" صحيح، فإن الشرط "إذا كان x يحقق T، فإن x هو Q" سيظل صحيحًا، وستكون النتيجة "b هو Q" صحيحة، لكنها لن تكون حجة

---

37 أو «أكثر»، حسب الحالة. في الحجة الموضوعية الإيجابية، حيث نستدل من الأدنى إلى الأعلى، ينطبق مصطلح «أقل» من الحد الأدنى؛ أما في الحجة المسندية الإيجابية، حيث نستدل من الأعلى إلى الأدنى، فينطبق مصطلح «أكثر» من الحد الأدنى.

38 في الحقيقة، لا تُنقل فكرة الكفاية من خلال الجملة المنفية فحسب، بل من خلال الجملتين المثبتة والمنفية معًا . سيتضح هذا في القسم التالي، عندما ندرس الصيغة الثانية لدالميدا.

من باب أولى حقيقية لأنها ستفتقر إلى فكرة وجود عتبة واحدة للتطبيق (أي الكفاية) التي ينطوي عليها هذا النوع من الاستدلال.

عندما يناقش دالميدا حالات واقعية، يبدو أنه مُدركٌ إلى حدٍ ما لهذه المسألة. فعلى سبيل المثال، بالإشارة إلى مثال دوب الأصلي، حيث يُعرَّف الشخص بأنه مُمتنع عن شرب الكحول، يُشير دالميدا بحق إلى أنه: "إذا علمنا أنه مُمتنع عن شرب الكحول، فإن حقيقة عدم تناوله لعصير التفاح لا تُؤثر في الحجة: فإذا كان مُمتنعًا عن شرب الكحول، فمن البديهي أنه سيرفض الويسكي بالتأكيد" (ص 204). وبالمثل، بالإشارة إلى مثال قانوني يتعلق بالملكية، يُشير بحق إلى أنه "ليس من باب أولى" (ص 203). كما يبدو أن مناقشته للحجج غير الصحيحة تُقر بإمكانية وجود تقلبات في البيانات (ص 209-210). ومع ذلك، فهو لا يُدمج هذه الأفكار في صياغته الرسمية؛ أي أنه يُغفل تضمين الجملة السلبية العامة اللازمة.

في معالجته الرسمية، لم يُدرك دالميدا أنه في الحالات التي يكون فيها "س هو Q" بشكل مطلق (كما في مثالَي الممتنع عن شرب الكحول والملكية المذكورين أعلاه)، فإنّ كلاً من "إذا استوفى س الشرط T، فإن س هو Q" و "إذا لم يستوفِ س الشرط T، فإن س هو Q" صحيحتان. لو كان على دراية بهذا الاستلزام المنطقي، لأدرك أن مقدمته "إذا استوفى س الشرط T، فإن س هو Q" غير كافية لضمان أن الحجة صحيحة من باب أولى. وهذا تناقض ذاتي من جانبه، إذ أنه أقرّ (باستخدام المثال الوارد في الصفحة 203) بأن الحجة التي يكون فيها "س هو Q" بشكل مطلق "ليست صحيحة من باب أولى".

على الرغم من أن دالميدا يُظهر إدراكًا بأن العبارة "إذا استوفى س الشرط ت، فإن س هو ق" لا تستلزم العبارة المكملة "إذا لم يستوفِ س الشرط ت، فإن س ليس ق" - أو كما يقول، "استيفاء س للشرط [ت] شرط كافٍ لكون س ق، وليس شرطًا ضروريًا" (ص ٢١٠)، إلا أنه لا يُعدّل صيغته وفقًا لذلك. فهو يُدرك أنه، بالنظر إلى العبارة الإيجابية فقط، فإنه حتى بدون استيفاء الشرط ت، قد يظل س منطقيًا ق (أو قد لا يظل)، لكنه لا يُضيف عبارة وقائية إلى صياغته. بعبارة أخرى، كان عليه أن يجعل "استيفاء س للشرط [ت]" ليس فقط "شرطًا كافيًا"، بل "شرطًا ضروريًا" أيضًا .

باختصار، فإن صياغة دالميدا المزعومة لحجة من باب أولى تفشل في استبعاد الحالات التي تكون فيها جميع قيم x، سواء استوفت الشرط T أم لا، من النوع Q، كما ينبغي. وبالمثل، تفشل في استبعاد الحالات العرضية التي قد تكون فيها قيمة x التي تستوفي عتبة أخرى (أو عتبات أخرى) أقل من T، من النوع Q، كما ينبغي. مع أنه اطلع على صياغتي لحجة من باب أولى، والتي تتضمن المقدمة السلبية اللازمة، أي (باستخدام رموزه) "إذا لم

تستوفِ x الشرط T، فإن x ليست Q"، إلا أنه تجاهلها. ولهذا السبب، ادعى (انظر أدناه) أن الكفاية ليست شرطًا أساسيًا لحجة من باب أولى. أو ربما تجاهل المقدمة السلبية اللازمة ليرفض فكرة أن الكفاية متأصلة في حجة من باب أولى، وذلك لتمييز صيغته عن صيغتي.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن بعض الأمثلة القانونية التي قدمها دالميدا تتضمن لغة تشير إلى الكفاية. فمن بين أمثلته القانونية الثلاثة عشر، أربعة منها تحمل هذه العلامات اللغوية: "يُعتبر مهمًا بما فيه الكفاية" (ص 203)، "غير محدد بما فيه الكفاية" (ص 212)، "سبب غير كافٍ لـ" (ص 212)، "مناسب في حالة" (ص 217). في الواقع، في أمثلته الخاصة في مناقشاته لبعض الأمثلة القانونية وغير القانونية ، وكذلك في بعض السياقات الرسمية، يستخدم بحرية عبارات مثل "كافٍ" و"مُرضٍ" و"مُلائم" لتوضيح الأمور. من الصعب تصور كيف يمكن توضيح حجةً من باب أولى وشرحها بشكل كامل دون اللجوء إلى مثل هذه اللغة.

على سبيل المثال: "ويبدو أن الفكرة الكامنة وراء الحجة كما هي مُعبر عنها هي: إذا كان عصير التفاح، على الرغم من انخفاض نسبة الكحول فيه، يحتوي بالفعل على نسبة عالية من الكحول تجعل صديقنا يرفضه - إذا كانت نسبة الكحول فيه عالية جدًا بحيث لا يقبله صديقنا - فمن المؤكد أن الويسكي أيضًا يحتوي على نسبة عالية من الكحول تجعل صديقنا يرفضه" (ص ٢٠٤). أو مرة أخرى: "لكن من وجهة نظر القانون، حتى هذا السبب الأقوى ليس قويًا أو مهمًا أو ذا وزن كافٍ لتبرير السماح لدافع الضرائب بإعادة النظر في هذا الأمر" (ص ٢١٤). (التشديد مني).[39]

تُظهر هذه الأمثلة أن دالميدا يلجأ إلى لغة الكفاية عمليًا. ورغم حرصه على استبعاد هذه اللغة من صيغته لحجة من باب أولى، فإن ذلك لا يعني أنه لم يقصد فكرة الكفاية ضمنيًا. ومع ذلك، يبدو جليًا أنه لا يُدرك الضرورة المطلقة لفكرة الكفاية، أي فكرة أن حجة من باب أولى تتضمن فكرة "يكفي لـ" في المقدمة الصغرى (وبالتالي في النتيجة). وهو بالتأكيد لا يُحاول إدراجها صراحةً في صيغته. ورغم أنه يُقر صراحةً بفكرة العتبة، من خلال مصطلحه T، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد للإقرار رسميًا بفكرة الكفاية. وللقيام بذلك، كان عليه إضافة العبارة السلبية المذكورة آنفًا إلى صيغته.

وباتباع موقف لا يتفق مع الأمثلة المذكورة أعلاه من مقالته الخاصة، يتجنب دالميدا صراحةً ويعارض شرط الكفاية، قائلاً (في الحاشية 8، مرة أخرى):

---

39 انظر أيضًا الأمثلة في الصفحات 209، 212-3، 216، 220، 221، 225.

"تفشل صياغات سيون الرسمية أيضًا في عكس حقيقة أن الحجج من باب أولى ليست - بالتأكيد ليست بالضرورة - حججًا لاستنتاجات من الشكل '... هو (ليس/يتضمن/لا يتضمن) ... كافٍ ليكون (ليتضمن) ...' علاوة على ذلك، فإن دلالات '... هو ... كافٍ (أو غير كافٍ) ليكون س ' لا تسمح دائمًا بالاستدلالات على '... هو س '؛ قد أكون طويلًا بما يكفي لأكون لاعب كرة سلة، ومع ذلك لست كذلك."

هنا أيضًا، يُظهر دالميدا افتقاره إلى فهمٍ دقيقٍ لأساليب المنطق الصوري. فالاستنتاج "P كافٍ ليكون S" هو أقصى استنتاجٍ يُمكن استنباطه من المقدمات المُعطاة . في هذا الاستنتاج، يُمكن ترك شرط الكفاية ("كافٍ لـ") دون ذكره، إذا لم نكن بحاجةٍ إليه في سياقٍ مُعين؛ ولكن إذا احتجنا إليه لجولةٍ لاحقةٍ من الاستدلال، فإنه يُتاح لنا هنا بالاستدلال. يُمكننا أن نستنتج ببساطةٍ "P هو S" كما فعل هو، وهو ما يفعله مُعظمنا عادةً في الخطاب العام؛ لكننا بذلك نفقد بعض المعلومات التي قد تكون مُفيدة.

من جهة أخرى، في المقدمة الصغرى، يُعدّ شرط الكفاية شرطًا أساسيًا لا غنى عنه للوصول إلى النتيجة المذكورة (كليًا باستخدام عبارة "كافٍ"، أو جزئيًا بدونها)؛ فلا يمكن إغفاله. حتى وإن لم نُشر إليه صراحةً في صياغتنا، فهو عامل جوهري في الحجة على مستوى اللاوعي؛ إذ يجعلها مفهومة ومقنعة لنا. من باب أولى أن يعكس الاستدلال *(بصيغة الفاعل الإيجابي)* النمط التالي: P أكثر R من (أو بنفس قدر R من) Q، وQ كافية *R* لتكون S؛ إذن، P هي (تكفي R لتكون) S. هذا النمط هو جوهر هذا الاستدلال.

باختصار، فإن مقدمة دالميدا (1)، بإشارتها الإيجابية إلى عتبة معينة، تُقرّ جزئيًا بالكفاية. وبالنظر إلى التحليل السابق لصيغته، نلاحظ أن هذا الشرط الإيجابي نشأ في المقدمة الصغرى، حيث نقله ببساطة إلى موضع آخر. ومع ذلك، فقد أغفل المكون السلبي المذكور آنفًا للمقدمة الصغرى، أي معكوس الشرط الإيجابي. صحيح أن الاستنتاج الذي توصل إليه، "ب هو ق"، يتبع منطقيًا من مقدماته، لكن هذا لا يُثبت أن الحجة من باب أولى. فصفة "من باب أولى" مرتبطة بمفهوم "الكفاية". ربما لم يُدرك دالميدا الدور المحوري الذي يلعبه هذا المفهوم [40].

أما بخصوص اعتراضه القائل: "قد أكون طويلًا بما يكفي لأكون لاعب كرة سلة، ومع ذلك لا أكون كذلك"، فهو يستشهد به كدليل على أنه إذا قبلنا أن الصيغة "P هو R بما يكفي ليكون S" تستلزم "P هو S"، فإننا بذلك نقترح

---

40 وربما تأثر أيضاً بالرغبة في تمييز صيغته عن صيغتي وجعل صيغته تبدو أصلية ومستقلة، دون أن يدرك أنه بذلك جعل صيغته غير كافية منطقياً كتمثيل لحجة من باب أولى.

خطأً أن الاحتمال (أن يكون S) هو واقع (كونه S) [41]. لكن هذا ليس ما يدور حوله هذا الاستلزام (من "هل R كافٍ ليكون" إلى "هو"). المسألة هنا هي ما تنص عليه المقدمة الصغرى في حالة معينة . إذا نصت على أن المحمول واقع، فيجب أن تنص النتيجة على الشيء نفسه؛ وإذا نصت على أن المحمول احتمال، فيجب أن تنص النتيجة على الشيء نفسه. بالتأكيد، فإن الحجة من باب أولى، كما قدمتها، لا تدعو إلى استنتاج واقع (في النتيجة) من احتمال (في المقدمة الصغرى)، كما يوحي خطأً. بالنظر إلى مثال دالميدا، فمن المؤكد أنه لا يمكن استنتاج أن الرجل لاعب كرة سلة لمجرد أنه طويل بما يكفي لتصنيفه كذلك. ولكن لا يوجد دليل منطقي وصحيح من باب أولى يقوم بذلك.

إذا كانت الفرضية الصغرى (كما في المثال المقترح) هي أن شخصًا طوله 180 سم طويل بما يكفي ليكون لاعب كرة سلة (وهو أمر غير مرجح في الواقع، وبالتالي لن تكون هذه هي فرضيتنا الصغرى)، فإن الاستنتاج الصحيح سيكون أن شخصًا طوله 185 سم طويل بما يكفي ليكون لاعب كرة سلة (وهو أمر غير مرجح في الواقع، وبالتالي يبدو استنتاجًا خاطئًا). أما إذا كانت الفرضية الصغرى هي أن شخصًا طوله 180 سم طويل بما يكفي ليكون لاعب كرة سلة محتملًا (دون أن يعني ذلك أنه كذلك)، فإن الاستنتاج الصحيح سيكون أن شخصًا طوله 185 سم طويل بما يكفي ليكون لاعب كرة سلة محتملًا (دون أن يعني ذلك). (مما يعني أنه كذلك). يمكن صياغة الحجة بأي من الطريقتين (أي باستخدام الرمز العام "S" هنا بمعنى أكثر تحديدًا إما "S فعليًا" أو "S محتملًا")، حسبما تقتضيه الوقائع في الحالة المطروحة . ويتبع الاستنتاج المقدمة الصغرى؛ ولا يمكنه إضافة معلومات جديدة.[42]

باختصار، لم يكن لتعليق دالميدا هذا أي علاقة بعرضي لحجة من باب أولى! بل إنه يكشف فقط عن جهله بالمنطق. وكما كان ينبغي على دالميدا أن يُدرك، فإن الرمز "S" المستخدم هنا للمحمول (للمقدمة الصغرى والنتيجة) واسع المعنى للغاية. فهو يشمل أي نوع من المصطلحات، وصفية كانت أم معيارية، من أي قطبية أو نمط، بسيطة كانت أم مركبة - ولا يقتصر على

---

41 لاحظ محاولته للتدقيق اللغوي المفرط، فبدلاً من أن يقول ببساطة "لا يعني ذلك"، يقول: "إن دلالات عبارة '... كافية (أو غير كافية) لتكون س ' لا تُجيز دائمًا الاستدلال على '... هي س '". هذه اللغة المتعالية مصممة لإظهار أنه درس دلالات كلمة "كافٍ" بعمق. لكنه بالتأكيد لم يفعل ذلك في أي مكان، بينما فعلتُ ذلك بالتفصيل في دوري كرة القدم الأسترالية. لا عجب إذن أن يكون كلامه خاطئًا.

42 يمكن استنتاج "يمكن أن يكون" من "هو"، ولكن ليس العكس. وبالمثل، في مثاله الرئيسي، قد تكون النتيجة إما أن الصديق سيرفض أو أنه سيرفض الشرب، وذلك بحسب صياغة المقدمة الصغرى. يمكن استنتاج "سوف" من "سيفعل"، ولكن ليس العكس.

المسندات البسيطة للواقع. أقول هذا بوضوح، وهو أمر معروف في المنطق (على سبيل المثال، في نصوص القياس المنطقي). في الواقع، يؤكد دالميدا نفسه لاحقًا (صفحتا ٢٠٧-٢٠٨) على هذه العمومية للرمز.

> يمكننا اعتماد الصيغة المبسطة التالية لتسليط الضوء على حقيقة أن نتيجة الشرط في المقدمة الأولى لحجتنا - وكذلك خاتمة الحجة - هي أي ادعاء، وصفي أو معياري، يتضمن عنصر استيفاء العتبة: "... إذن x هو Q". وللتوضيح، فإن مغزى شرطي ليس مجرد أن تكون النتيجة ادعاءً وصفيًا أو معياريًا. بل المغزى، بشكل أعم، هو أنه لا يوجد ما يبرر الاعتقاد بأن النتيجة يجب أن تكون ادعاءً يُسند فيه شيء ما إلى عنصر استيفاء العتبة. كل ما هو ضروري هو أن تتضمن النتيجة عنصر استيفاء العتبة بطريقة ما.

وبالتالي، فإن اعتراضه المذكور ليس باطلاً فحسب، بل إنه يتنصل منه لاحقاً بشكل صريح. من هذه الحادثة، أجد نفسي مضطراً للاستنتاج بأن دالميدا كان يبحث عن طريقة مفتعلة للتقليل من شأن صياغتي لحجة "من باب أولى"، ليُعطي القراء انطباعاً بأنه قد تجاوزها. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه حتى هنا، حيث يُظهر إلمامه بمجموعة متنوعة من المسندات الممكنة، "الوصفية أو المعيارية"، فإنه يُعيد ببساطة تكرار أمر سبق لي تناوله بتفصيل أكبر، لا سيما في AFL 4. هناك، أميز بوضوح بين [43]حجج "من باب أولى" الوجودية، والمنطقية المعرفية، والأخلاقية القانونية، وأراعي جميع أنواع المضامين المحتملة لهذه الأشكال. لم يذكر هذا في أي موضع، ليُظهر الأمر وكأنه ملاحظته الخاصة. هذه ليست طرقاً نزيهة في التعامل.

ومما زاد الطين بلة، أن دالميدا تجرأ على القول (مرة أخرى في الحاشية رقم 8):

> لكنّ صياغات سيون الرسمية، في رأيي، مبسطة للغاية ولا تُوفي رؤاه حقّها. كما أنها قد تكون مُربكة. ففي تفسيراته، يستخدم أحيانًا رمزًا مثل "Rx" لتمثيل النقطة على متصل R الذي يقع عنده عنصر معين x، مما يوحي بأن "x" ثابت فردي، ولكنه يستخدمه أحيانًا لتمثيل عتبة ذات صلة على متصل (على سبيل المثال، نقطة يجب أن يستوفيها أي عنصر

---

[43] تُستخدم كلمة "ontical" بشكل شائع في الوقت الحاضر؛ كما تُستخدم الكلمات المكافئة "ontal" (الموجودة على سبيل المثال في Enc. Brit.) و "ontic" (الموجودة على سبيل المثال في نص W. Windelband) في بعض الأحيان.

x لكي يمتلك خاصية معينة)، مما يجعل " x " متغيرًا بدلًا من ذلك؛ ونتيجة لذلك، يضطر إلى القول بأن حجة من باب أولى تُرتّب ثلاثة عناصر (P وQ وS)، بدلًا من عنصرين فقط، "وفقًا لموقعها في متصل مشترك" (المرجع نفسه ، 21).

هنا، يتبختر دالميدا، ذلك المبتدئ المتغطرس، متجرأاً على وصف عملي في الصياغة بأنه "بدائي" و"مُربك". هذا نقد زائف من شخص يبحث بيأس عن ذريعة للحكم السلبي، دون أن يجد أي خطأ حقيقي في عملي. كل نقده ليس إلا تضليلاً لإخفاء عجزه الفكري. إنه بحاجة إلى إظهار موقف نقدي، ليُظهر (للآخرين، وربما لنفسه أيضاً) أنه عمل بمفرده، دون الرجوع إلى عملي. ولكن كما رأينا، فإن صياغاته مستمدة بشكل مباشر وحصري (وإن كان غير كامل) من صياغي؛ لا جديد فيها. إذا كانت صياغاتي "بدائية"، فكيف وجد من المفيد "استعارتها" بلا خجل، دون حتى كلمة شكر، مدعياً أنها من اكتشافاته؟ وإذا كانت مُربكة، فكيف وجدها مفيدة لدرجة أنه تعلم منها كل ما يدعي أنه من اكتشافاته؟

يتجرأ دالميدا على الادعاء بأنني لا أستطيع التمييز بين المتغير والثابت! وبالنظر إلى ذكره للرمز Rx، يبدو أن دالميدا يشير إلى المقطع التالي في AFL 1.3:

تشترك المقدمات والنتائج الثانوية الإيجابية (المسماة " كافية " لأنها تتعلق بالكفاية) في الحجج الترابطية في المكونات الأربعة التالية. يرمز الحرفان X وY هنا إلى الحرفين P أو Q وS حسب الاقتضاء في كل صيغة؛ أي أنه يمكننا أن نقول: "P كافية لتكون S"، أو "Q كافية لتكون S"، أو "S كافية لتكون P"، أو "S كافية لتكون Q". تعني القضية من الشكل " X كافية لتكون Y " ما يلي: X هي R، أي أن X هي R بدرجة أو مقدار معين (مثلاً Rx)؛ وكل ما هو على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (مثلاً Ry) هو Y، وكل ما ليس على الأقل بتلك الدرجة أو المقدار R (أي ليس Ry) ليس Y؛ وRx أكبر من (أو يساوي) Ry (ومن هنا: "Rx يستلزم Ry").

أستغرب أن يجد دالميدا مقطعاً بهذه السهولة تحدياً فكرياً. يبدو أنه يجهل مفهوم متغير المتغيرات، أي المتغير الذي تكون قيمه متغيرات، وقيمه (بدورها) ثوابت.[44]

---

[44] ومن المثير للدهشة أنه في الحاشية رقم 9، يبدو أنه يلجأ إلى متغيرات المتغيرات. يتحدث عن إمكانية وجود "أشكال أكثر تعقيدًا"، ويضرب مثالًا على ذلك: "لكل x، إذا كان x من النوع D1، فإن x يتقاطع مع T"؛ "لكل x وكل y، إذا كان x من النوع D1، وy من النوع D2،

في المقطع المقتبس، أودّ تحليل الصيغة القضوية التي أسميها "الكافية" إلى مكوناتها الأبسط، وذلك للتحقق من صحة الحجج التي تتضمنها من باب أولى. أبدأ بالإشارة إلى أنه في الحجة الصحيحة من باب أولى، لا تظهر هذه القضايا إلا في المقدمات الصغرى والنتائج للحجج الإيجابية. هذا يعني أنه يتعين علينا تحليل أربع صيغ محددة (رابطة)، وهي: "Q كافية لتكون S" و"P كافية لتكون S" (في الحجة الموضوعية)، و"S كافية لتكون P" و"S كافية لتكون Q" (في الحجة المسندة). مع ذلك، ولأنني لا أرغب في إطالة الحديث، أقترح تحليل الصيغ الأربع جميعها دفعة واحدة، باستخدام الرمزين X للموضوع وY للمسند كرموز عامة . بالتالي، يرمز X إلى Q أو P أو S، حسب الحالة، بينما يرمز Y إلى S أو P أو Q، حسب الحالة.

لذا، فإن X وY هنا بمثابة عناصر نائبة ملائمة للمتغيرات P وQ وS، التي قيمها (بطبيعة الحال) ثوابت مختلفة. لا مجال لسوء الفهم فيما كنت أفعله هناك، إذ أنني كتبتُ لاحقًا في نفس القسم: "سيتجسد الشكل العام المذكور أعلاه للقضية الكافية بطرق مختلفة وفقًا لاتجاه حجة الربط من باب أولى قيد الدراسة"، ثم أتابع لعرض الأشكال الضمنية بدلالة المتغيرات الأساسية (P وQ وS)، بدلًا من متغيرات المتغيرات السابقة (X وY). من الواضح أن دالميدا لم يكن لديه الصبر الكافي لمواصلة القراءة والتعلم.

مع أنّه من الممكن أن يكون دالميدا قد أغفل هذه الحيلة البسيطة، إلا أنني أظنّ أنه كان يحاول جاهدًا إيجاد ثغرة في عملي، ليدعم ادعاءه الزائف بأنه "سطحي" و"مُربك". أترك للقارئ الحكم في الأمر. علاوة على ذلك، فإنّ قوله بأنّه "نتيجةً" لهذا الخلط المزعوم بين الثوابت والمتغيرات "يدفعني إلى القول" بأنّ " حجة من باب أولى تُرتّب ثلاثة عناصر (P، Q، وS)" أمرٌ غريب، وكذلك اقتراحه بأنّ حجة من باب أولى تُرتّب في الواقع "عنصرين فقط" على المتصل المشترك. كيف يُمكن استنتاج ادعائي بوجود ثلاثة عناصر من هذا الخلط؟ لم يُوضّح ذلك. أما بالنسبة لادعائه بوجود عنصرين، فهو يُظهر مرة أخرى عدم فهمه المُثير للدهشة لأمور بسيطة للغاية.

أولًا، ليس من الدقة القول بأنني أرتب العناصر P وQ وS على طول R؛ بل أرتب قيم R المقابلة لها، وهي Rp وRq وRs على التوالي، على طول R. ويتضح هذا من الرسم البياني الذي رسمته في AFL 1.3، والذي سأعيد نشره أدناه. يوضح هذا الرسم البياني أنه في صيغة الفاعل الإيجابية، أي عنصر بقيمة R عند أو على يمين عتبة Rs يكون S؛ وهذا يفسر سبب

فإن y يتفوق على x في مقياس P"؛ وهكذا". ومع ذلك، فهو لا يطور هذه الفكرة أكثر، لذا يصعب تخمين ما قصده بالضبط.

خضوع P، مثل Q، للمسند S. تجدر الإشارة إلى أن أي عنصر بقيمة R على يسار Rs لا يخضع لـ S.

ثانيًا، بما أن هذه القيم الثلاث للحد الأوسط موجودة بالتساوي في صياغته لحجة من باب أولى، كـ T (لـ Rs)، و a (لـ Rq)، و b (لـ Rp)، على طول المقياس (i/o R P)، [45]فلا أساس لادعائه. وكما يوضح الرسم التوضيحي التالي، توجد في الواقع (كما ينبغي) ثلاثة عناصر في صياغته! يوضح لنا هذا الرسم أن أي عنصر بقيمة P عند أو على يمين العتبة T هو Q؛ وهذا يفسر لماذا b، مثل a، هو Q.

من المفترض، لعدم توضيحه لتصريحه، أن دالميدا لا يعتبر العتبة T (أو ربما المسند Q الذي تُمهّد له) جزءًا من الحجة. لكن الحقيقة هي أنه لو وُضعت T بين الحدين a و b، لكانت الحجة غير صحيحة (كما يُقرّ دالميدا بذلك صراحةً في الصفحتين 209-210). ولو وُضعت T أعلى على طول P من الحدين الآخرين، لكانت الحجة من الأكبر إلى الأصغر بدلًا من الأصغر إلى الأكبر (كما يُقرّ دالميدا بذلك صراحةً في الصفحتين 210-211). لذا، فإن موقع T على طول P بالغ الأهمية. لا يُمكن فهم المثال دون تضمين T فيه. وهذا لا علاقة له بتفسير الرموز كمتغيرات أو ثوابت، فهو ينطبق على كلا الحالتين. لذا هنا مرة أخرى، أظن أن دالميدا كان يختلق شيئًا سلبيًا عن عملي، وذلك لإعطاء القراء السذج انطباعًا بأنه مفكر ناقد ومستقل - ودعونا نقولها بصراحة، متفوق تمامًا.

لاحظتُ أن هذا دورٌ شائعٌ بين المبتدئين في مجالٍ ما، والذين يرغبون في الظهور بمظهر العارفين والمُلمين: فهم يختلقون تعليقاتٍ مُسيئةً عن أعمال أسلافهم، ليُظهروا أنفسهم في نظر القراء بمظهرٍ مُتعالٍ. يأملون أن يُثني هذا القراء عن الرجوع إلى المصدر وتقييمه بأنفسهم، وبالطبع عن رؤية أخطاء عرضهم المُتواضع بالمقارنة. هذا أقرب إلى التشهير المُتعمد منه إلى

---

45 لا داعي لتكرار ما أوضحته بالتفصيل سابقًا، وهو أن دالميدا يخلط بين فكرتي (باستخدام رموزه) a و Pa، وكذلك b و Pb. أي أنه لا يميز، كما أفعل (باستخدام رموزي)، بين P و Rp، و Q و Rq.

الخطاب العلمي. في حالة دالميدا، كان من المهم جدًا إبعاد القراء عن كتابي "AFL"، لأن الكثير من "عمله" مُستمدٌ منه بشكلٍ واضحٍ ومباشر، وقد تجاهل الكثير من المعلومات المهمة. ربما كان سيفلتُ من العقاب لو كنتُ قد فارقتُ الحياة؛ لكنني ما زلتُ على قيد الحياة، وما زلتُ قادرًا على الرد.

باختصار، ما رأيناه حتى الآن: يقترح دالميدا نظريةً لحجة "من باب أولى" بطريقةٍ توحي بأنه مبتكرها، بل ورائدٌ فيها. لكن اتضح أن نظريته مستمدةٌ كليًا وحصريًا من عملي السابق الأوسع نطاقًا. علاوةً على ذلك، فإن صياغته المقترحة غير مكتملة، إذ أغفل عنصرًا منطقيًا هامًا (معكوس الفرضية الأولية). يحاول دالميدا إخفاء مصدر اقتراحه بتجاهله الإشارة إلى عملي بشكلٍ واضح، وعدم اعترافه باستفادته منه، وبتقديمه نقدًا خياليًا لعملي، مما يكشف أكثر عن قصور فهمه.

2. مفهوم من الدرجة الثانية

إن مفهوم دالميدا للحجة من باب أولى ليس فقط مفهومًا ثانويًا، بل هو مفهوم من الدرجة الثانية (أو الثالثة أو الرابعة). وفي الصفحات (209-211)، يحاول دالميدا توسيع نظريته من خلال الأخذ في الاعتبار المصطلحات والعلاقات السلبية، والإشارة إلى الصيغ غير الصحيحة. وفي هذا السياق، يقدم "نوعًا ثانيًا" من الحجة من باب أولى، كما يلي (التشديد من عندي):

"(1) توجد نقطة T في مقياس P بحيث، لكل x، إذا لم تتقاطع x مع T، فإن x هي Q."
(2) لا يفي a بالشرط T.
(3) b تحتل مرتبة أدنى من a على مقياس P.
لذلك (من (2) و (3))،
(4) لا يفي b بالشرط T.
لذلك (من (1) و (4))،
(5) ب هو ق."

يُعلن دالميدا أن هذا "استنتاج صحيح" (وأنا أتفق معه إلى حد كبير). بعد تقديمه لهذا الشكل الثاني، يخلص إلى القول: "إذن، هناك شكلان لـ a fortiori". لم يذكر ما إذا كانت هناك أشكال أخرى ممكنة؛ لذا، يبدو أنه يقول إن هناك شكلين فقط . في الواقع، سمّى قسمًا بعنوان " شكلا a

fortiori" (التشديد مني). لاحظ، على أي حال، ما يُميّز هذا الشكل عن الشكل السابق: في القضايا (1) و(2) و(4)، استُبدلت عبارة "x يُطابق T" بعبارة "x لا يُطابق T"؛ وفي القضية (3) يكون b أقل من a (بدلاً من أن يكون أعلى) على مقياس P. يمكن صياغة هذه الصيغة بإيجاز أكبر على النحو التالي، إذا فسرنا عبارة "لا يُطابق" بمعنى "أقل من":

إذا كان 2) a < T) و 3) b < a)، فإن 4) b < T)؛
و x < T يعني أن x هو 1) Q)،
و b هو x وبالتالي يناسب x < T؛
لذلك، فإن b هو 5) Q).

ما هو شكل الحجة الثاني هذا؟ بما أنه ينتقل من الحد الأكبر (أ) إلى الحد الأصغر (ب)، ونظرًا لأن كلا الحدين فاعلان، فيمكن اعتباره مطابقًا لما أسميته الحجة **الموضوعية السلبية** من باب أولى. أي الحجة ذات الشكل القياسي:

P أكثر R من (أو بنفس قدر R من) Q (الفرضية الكبرى)،
ومع ذلك فإن كون P هو R لا يكفي ليكون S (مقدمة صغيرة)؛
لذلك، فإن كون Q هو R لا يكفي ليكون S (الخلاصة).[46]

لم يشر دالميدا إلى ذلك، وهنا أيضاً لم يعترف صراحةً بدينه لعملي، على الرغم من أنه أشار في الحاشية رقم 8 إلى ما يلي:

يميز سيون بين الحجج "الرابطة" و"الضمنية" من باب أولى، ولكل منهما أربعة أشكال، في ثمانية أنماط صحيحة مختلفة. جميع الأنماط الثمانية هي أنماط حجج ثنائية المقدمة تجمع أربعة مصطلحات (أو أطروحات، حسب الحالة) P وQ وR وS، وجميعها لها استنتاجات على شكل "... يكفي أن يكون (لا يكفي أن يكون/يتضمن/لا يتضمن) ... ليكون (يتضمن)".

46 في مصطلحات دالميدا، يُقرأ هذا كالتالي: 'أ' أقرب إلى 'ب' من 'ب'؛ و'أ' أقرب إلى 'ب' من 'ج'؛ وبالتالي، 'ب' أقرب إلى 'ب' من 'ج' من 'ج'. لاحظ جيدًا أن دالميدا في هذا السياق يُعرّف 'أ' بأنها أكبر من 'ب'، بينما في تحليلي، تبقى قيمة 'ب' أكبر من قيمة 'ج'.

ويضيف، ببراءة كما رأينا، "لكنني أعتقد أن صياغات سيون الرسمية سطحية للغاية ولا تُنصف رؤاه"، مُلمحًا إلى أن إعادة صياغته لاكتشافاتي أكثر دقة. من بين قائمة أنماط حجة "من باب أولى" الأربعة (أو الثمانية) التي ذكرتها، لا يدّعي دالميدا فعليًا سوى نمطين فقط، وهما النمط الإيجابي والنمط السلبي. ويجدر بالذكر أيضًا أن ملاحظته بأن المقدمة المقارنة تُصاغ أحيانًا بصيغة معكوسة، أي بـ"أدنى مرتبة" بدلًا من "أعلى مرتبة"، ليست جديدة على الإطلاق. وقد أوضحتُ هذا جليًا في AFL 1.1: "قد تُحوّل المقدمة الكبرى أحيانًا في الممارسة العملية".

كما سأوضح الآن، فإنّ صياغات دالميدا الرسمية (وليست صياغاتي) هي التي تُعدّ بدائية للغاية ولا تُوفي أفكاري حقّها. في عملي، يسير الفهم والتقدّم التقني جنبًا إلى جنب، يُغذي كلٌّ منهما الآخر؛ فلا يُمكن لأحدهما أن يتحقق دون الآخر. وكما رأينا في القسم السابق، أُثبت صحة الحجة الذاتية الإيجابية من خلال اختزالها مباشرةً إلى سلسلة من القضايا الشرطية والمقارنات الكمية: تُستخدم المكونات الموجودة في المقدمات لبناء النتيجة بالكامل، مما يُؤكد صحتها. وكما رأينا أيضًا، فإنّ صيغة دالميدا الأولى مُستمدة بالكامل وحصريًا من عملية التحقق هذه، حتى وإن لم يُقرّ بذلك أو يُدركه. وقد أشرنا أيضًا هناك إلى أنه أغفل ذكر قضية سلبية عامة مهمة مُتضمنة في المقدمة الصغرى (وبالتالي في النتيجة)، وأظهر بعض الالتباس فيما يتعلق بالمصطلحات المُستخدمة.

ما حدث هنا، في صيغة دالميدا الثانية، هو عكس ذلك: فهو يذكر الجملة المنفية المذكورة، لكنه هذه المرة يُغفل ذكر الجملة الإيجابية المُكمِّلة (أي العكس الإيجابي للجملة المنفية). ونتيجةً لذلك، لا تظهر وحدة الصيغتين بشكلٍ واضح في مخططه، مع أن المرء يستطيع استشعارها حدسيًا. ومع ذلك، يمكننا القول إن صيغة دالميدا الثانية يُمكن التحقق منها باستخدام نفس مجموعة القضايا (المذكورة في القسم السابق) - مما يعني أن صيغته الثانية تستند كليًا وحصريًا إلى عملية التحقق التي قمتُ بها، تمامًا كما كانت صيغته الأولى (حتى وإن كنتُ أظن أنه في هذه الحالة الثانية، اعتمد على القياس من الصيغة الأولى).

إن سهولة التحقق المذكورة تعود إلى حقيقة أن الحجتين الموضوعيتين الإيجابية والسلبية هما في جوهرهما حجة واحدة، تُعبَّر عنها بطريقتين وتُتحقق منها بنفس الطريقة . ولهذا السبب، يمكننا (باستخدام الصيغة القياسية) اختزال أيٍّ منهما إلى الأخرى بشكل غير منطقي ، لاحظ جيدًا. بما أن P أكثر R من Q، فإنه يترتب على ذلك ما يلي: (أ) إذا كانت Q R بما يكفي لتكون S، فإن P R بما يكفي لتكون S؛ و (ب) إذا لم تكن P R بما يكفي لتكون S، فإن Q ليست R بما يكفي لتكون S. الحجتان الإيجابية

والسلبية وجهان لعملة واحدة. ويتضح ذلك من خلال امتلاك الحجتين نفس عملية التحقق تمامًا، للتكرار. ولهذا السبب تبدو حجة دالميدا الثانية صحيحة ظاهريًا .

الآن، يمكن توضيح الشكل الثاني لدالميدا كما هو موضح أدناه (قارن هذا بالتوضيح السابق للشكل الأول)، لأنه يخبرنا أن b<a<T على طول المتصل P، ويخبرنا أيضًا أن أي شيء أقل من T هو Q[47].

إذا تم صياغة هذه الحجة بالشكل القياسي، فسيتم التعبير عنها على النحو التالي:

أ أكثر احتمالاً من ب؛

و a ليس P كافياً ليكون ليس -Q؛

لذلك، فإن b ليس P كافياً ليكون ليس -Q.

لاحظ النفي المزدوج؛ فبدلاً من الصيغة الإيجابية "هل P كافية لتكون Q؟"، نجد هنا الصيغة "هل P غير كافية لتكون ليست Q؟". هذا الأخير هو المعنى الحقيقي لنتيجة دالميدا الإيجابية واستنتاجه "هل هي Q؟"، مع أنه غير مدرك لذلك. لو كان مدركًا، لصاغ النتيجة والاستنتاج على النحو "هل هي ليست Q؟" [48]. في هذه الحالة، لكانت صيغته الثانية هي النظير السلبي الصحيح لصيغته الإيجابية؛ أي أن مقدمتها الصغرى واستنتاجها كانا سيأخذان الصيغة "هل P غير كافية لتكون Q؟". علاوة على ذلك، لم يكن هناك جدوى من قيام دالميدا بتبديل أدوار الحدين a و b، بجعل b هو الحد الأصغر (بدلاً من الأكبر، كما في الصيغة الأولى). حتى لو لم تكن هذه الخيارات ضارة في حد ذاتها، فإنها تُعقّد عملية التحقق لأنها تُخفي وحدة الصيغة الثانية مع الصيغة الأولى (أي أنها تُجبرنا على إعادة صياغة مجموعة المكونات بهذه التغييرات التعسفية).

---

47 وهنا مرة أخرى، أذكر القراء بأن رموز دالميدا a و b غامضة، وتشير إلى كل من الموضوعين a و b أنفسهما، وإلى قيم P المقابلة لهما (أي Pa و Pb).

48 في الحاشية رقم 10، كتب: "لا فرق في أن تكون نتيجة الشرط ... وبالتالي النتيجة أيضًا ... هي الادعاء بأن b هي Q. سنحصل على استنتاج من نفس النوع تمامًا لو كانت نتيجة الشرط في المقدمة الأولى هي الادعاء بأن b ليست Q." هذا يُظهر بوضوح أنه لم يُدرك العلاقة الشكلية بين صيغتيه.

وبالتالي، لحسم مسألة التحقق هذه، يمكن التحقق من صحة الصيغة الثانية لدالميدا بنفس الطريقة التي تحققنا بها من صحة صيغته الأولى، ولكن يتطلب ذلك إجراء تعديلات طفيفة على أحد الجانبين (لمواكبة التعديلات التي أدخلها لجهله بعواقبها أو إلغائها). فلو صاغ صيغته الأولى بدقة، مع حذف العبارة العكسية "إذا لم يحقق x الشرط T، فإن x ليس Q"، لكان قد لاحظ فورًا الصيغة الثانية (مع المسند Q). وبالمثل، لو صاغ صيغته الثانية بدقة، مع حذف العبارة العكسية "إذا حقق x الشرط T، فإن x ليس Q"، لكان قد لاحظ فورًا الصيغة الأولى (مع المسند not-Q). وكان عليه أن يُبقي المعاني النسبية للرمزين a و b ثابتة، إما a > b أو b > a، للتأكيد على التوازي بين الصيغتين.

مع ذلك، وكما نرى، طوّر دالميدا صيغته الثانية بشكلٍ حدسي، قياسًا على صيغته الأولى، مُغيّرًا قطبية بعض عناصرها، دون إبراز روابطها الشكلية الدقيقة. في كلتا الصيغتين، يقع في الخطأ نفسه المتمثل في إغفال معكوس مقدمته (1) (سواءً كان سلبيًا أم إيجابيًا)؛ ولهذا السبب، تبقى الروابط الشكلية بين الصيغتين غير مرئية له. ونتيجةً لذلك، لا يُمكن اختزال صيغته الثانية إلى صيغته الأولى (أو العكس)، كما كان ينبغي أن يكون الحال لو أنه صاغ كلتيهما بشكلٍ صحيح. من الواضح أن فهم دالميدا للصياغة والتحقق محدود للغاية. إن اختياراته تُظهر أنه لم يكن مُدركًا تمامًا لما يفعله. إنه مبتدئ، ولا يملك بأي حالٍ من الأحوال المؤهلات للحديث باستخفاف عن عملي. إن معرفتي المنطقية ومنهجيتي تتفوقان عليه بكثير.

علاوة على ذلك، ينبغي التأكيد على أنه حتى مع صحة صيغتي دالميدا (باستثناء إغفال جوهري واحد لكل منهما، كما ذكرنا سابقًا) كعمليتي تحقق، فإنهما ليستا في حد ذاتهما حججًا من باب أولى. فهما، في أحسن الأحوال (بالنظر إلى هذا الخلل)، صيغتان تستلزمهما الحجج من باب أولى عرضًا ؛ لكنهما لا تحملان "الطابع" المميز للحجة من باب أولى. الشكلان الشائعان للحجة الذاتية هما (باختصار): " P أكثر R من Q؛ وQ كافية R لتكون S، إذن، P كافية R لتكون S" و " P أكثر R من Q؛ وP ليست كافية R لتكون S، إذن، Q ليست كافية R لتكون S". هذه هي الأشكال المستخدمة (كليًا أو جزئيًا) في خطابنا اليومي - وليست الحجج الأكثر تعقيدًا التي صغتها لغرض التحقق المنطقي. يركز تحليل دالميدا بشكل أساسي على المعنى الضمني الأخير، متجاهلًا أو رافضًا إلى حد كبير الفكرة الرئيسية.

يمكن رؤية صحة هذا الادعاء بسهولة إذا قمنا بصياغة مثاله الرئيسي (غير القانوني)، الذي استخدمه لتوضيح وتطوير صيغته الأولى؛ كحجة موضوعية إيجابية قياسية من باب أولى، ستكون على النحو التالي:

الويسكي يحتوي على نسبة كحول أعلى من عصير التفاح؛

وعصير التفاح يحتوي على نسبة عالية من الكحول تجعله غير مرغوب فيه بالنسبة لهذا الرجل؛

لذلك، فإن الويسكي يحتوي على نسبة عالية من الكحول تجعله غير مرغوب فيه بالنسبة لهذا الرجل.

خلاصة قولي أن هذه الحجة، الأقرب إلى الخطاب اليومي، قادرة تمامًا على أن تكون مقنعة في حد ذاتها . هذا هو الشكل الحقيقي لحجة "من باب أولى" من هذا النوع. عادةً، لا نحتاج إلى الخوض في الاستدلال الأكثر تعقيدًا الذي حددته كإجراء تحقق بسيط ، والذي صاغه دالميدا (في معظمه) بنفسه. لا ينبغي الخلط بين حجة "من باب أولى" العملية وعملية التحقق النظري التي تدعمها. تُعد عملية التحقق ضرورية بشكل أساسي للمنطقيين وطلاب المنطق، لتبسيط القضايا الجديدة والأكثر تعقيدًا إلى قضايا أبسط معروفة جيدًا. لكن للشكل المستخدم في الممارسة العملية طبيعته الخاصة.

تُعدّ عملية التحقق بديلاً عن الحجة الظاهراتية، بل تسعى فقط إلى ترسيخ الأخيرة في صيغ منطقية ورياضية أكثر شيوعًا وفهمًا. قد يعمل خطاب التحقق بشكل واعٍ أو غير واعٍ في أذهان الناس عند التفكير أو التحدث أو سماع الحجج من باب أولى، لكن هذا التفكير الضمني لا يحل محل الفكرة الأساسية. لا يجعل التحقق الحجة الشائعة التي يُثبت صحتها زائدة عن الحاجة، إذ تبقى الأخيرة التعبير الرئيسي والحقيقي عن الاستدلال من باب أولى. ويتضح هذا علميًا من خلال دراسة مئات الأمثلة في الأدب العالمي عبر التاريخ.

لم يفهم دالميدا هذا التمييز، الذي أوضحته تمامًا في كتاباتي؛ ونتيجة لذلك، حاول تجاهل الحجة الأساسية من باب أولى، ومساواة هذه الحجة بإجراءات التحقق. فبالنسبة له، يُعد الشكل الخطابي، كما في قولنا: "إنه لا يشرب عصير التفاح؛ سيرفض الويسكي بالتأكيد"، مجرد مشتق عرضي من شكله الأكثر تعقيدًا، الذي يعتبره حجة "صحيحة" من باب أولى. لكن العكس هو الصحيح - فالشكل الظاهري (عند التعبير عنه بالكامل، كما في قولنا: "إنه ليس من محبي الكحول" إن عبارة "كما لو أنه سيرفض تناول عصير التفاح، سيرفض بالتأكيد تناول الويسكي" هي الشكل "الحقيقي" لحجة "من باب أولى"، بينما إجراء التحقق ليس سوى فكرة كامنة في اللاوعي، والتي (كما ذكرنا سابقًا) يستخرجها المنطقي لتبريرها علميًا. وكما رأينا سابقًا، يعكس دالميدا ترتيب الأمور، متخيلًا أننا نستخلص الشكل الشائع من شكله النموذجي.

علاوة على ذلك، إذا نظرنا إلى مثاله، "إنه لا يشرب عصير التفاح؛ وسيرفض بالتأكيد الويسكي"، نرى أن دالميدا يفسر هذا خطأً على أنه أمر إيجابي. حجة ذاتية ، بينما هي من الناحية الدقيقة حجة سلبية حجة محمولة ،

لأن الموضوع المشترك بين المقدمة الصغرى والنتيجة هو "هو"، بينما "عصير التفاح" و"الويسكي" هما (جزء من) المحمولين. وإذا فُسِّرت الحجة تفسيرًا صحيحًا، فينبغي أن تكون على النحو التالي: " **هذا الرجل ليس مدمنًا على الكحول لدرجة شرب عصير التفاح؛ وبالأخص، ليس مدمنًا على الكحول لدرجة شرب الويسكي** " (وهذه هي المقدمة الصغرى والنتيجة، أما المقدمة الكبرى الضمنية فهي: "يحتاج المرء إلى أن يكون أكثر إدمانًا على الكحول لشرب الويسكي منه لشرب عصير التفاح"). من هذا نرى أن دالميدا جاهلٌ جدًا بمنطق فورتيري لدرجة أنه أخطأ في تقدير شكل مثاله الرئيسي ! إنه يُقدِّم نفسه كخبير؛ لكنه يرتكب أبسط خطأ منذ بداية بحثه. (نعم، أنا أضحك بصوت عالٍ؛ أو على الأقل، أبتسم ابتسامة خفيفة).

يلفت هذا انتباهنا إلى إغفال بالغ الأهمية في المعالجة النظرية التي قدمها دالميدا لحجة "من باب أولى". فبعد عرض صيغته الثانية، يُشير دالميدا بحق (ص ٢١١):

> إن وجود شكلين من حجج "من باب أولى" في القانون ليس بالأمر الجديد تماماً. ففي الفقه القانوني القاري، يميز المحامون والباحثون بين حجج " من الأكبر إلى الأصغر" (بمعنى حرفي، "من الأكبر إلى الأصغر") وحجج " من الأصغر إلى الأكبر"، والتي يعتبرونها نوعين من حجج "من باب أولى" (على الرغم من أن "من باب أولى" تعني حرفياً "من الأقوى").

ويضيف في الحاشية رقم 11، من بين مراجع أخرى:

> "انظر أيضًا، خارج السياق الفقهي، مناقشة سيون للاختلاف في التوجه بين ما يحدده بأنه الحالة الإيجابية (من المصطلح الرئيسي إلى المصطلح الثانوي أو الأطروحة) والحالة السلبية (من المصطلح الثانوي إلى المصطلح الرئيسي أو الأطروحة) للحجج من باب أولى."[49]

[49] وهنا أيضًا، لاحظ النبرة السلبية في إشارة دالميدا إلى عملي: فهو يدّعي أن نقاشي "خارج السياق الفقهي"، متجاهلًا عمدًا تحليلي للعديد من المبادئ والأمثلة القانونية من التلمود والقانون الروماني، وأنظمة قانونية أخرى. انظر AFL، الجزء الثاني والملاحق ذات الصلة.

وهكذا يضع شكليْه في سياق تاريخي أوسع [50]، فشكله الأول هو الحجة «من الأدنى إلى الأعلى»، والثاني «من الأعلى إلى الأدنى». هذا جيد، ولكنه ليس إلا جزءًا من الحقيقة. علاوة على ذلك، فهو يُسيء فهم عملي، ويكشف مجددًا عن جهله بمنطق «من باب أولى»، باقتراحه أنني أُساوي بين الصيغ الإيجابية للحجة «من باب أولى» وبين الاستدلال «من الأعلى إلى الأدنى»، والصيغ السلبية وبين الاستدلال «من الأدنى إلى الأعلى». في الواقع، هذا ينطبق فقط على الحجج المسندة؛ أما بالنسبة للحجج الذاتية، فالعكس صحيح!

على الرغم من أن معظم المعلقين يجهلون ذلك، فإن مصطلحي "من الأدنى إلى الأعلى" و"من الأعلى إلى الأدنى" لا ينطبقان فقط على الحجج الذاتية الإيجابية والسلبية على التوالي، بل ينطبقان أيضًا على **الحجج المستندية السلبية والإيجابية** على التوالي (لاحظ انعكاس القطبية). وكما بينتُ بأمثلة عديدة في كتابي "الجدل من أجل الحرية"، فإن الحجة المستندية شائعة في جميع أنواع الخطاب ، بما في ذلك الخطاب القانوني، ولا يمكن تجاهلها في أي نظرية للحجة المستندية من أجل الحرية. لكن من الحقائق أن معظم الناس لا يدركون إلا الاستدلال الذاتي من أجل الحرية، وليس الاستدلال المستندي من أجل الحرية (أو يكادون لا يدركونه إطلاقًا) (حتى وإن كانوا يستخدمونه).

يبدو أن دالميدا يعاني من هذه النقطة العمياء أيضاً، فمع أنه من المفترض أنه اطلع على هذا النوع من الحجج في كتاباتي، إلا أنه يتجاهله تماماً في كتاباته. لا يوجد حتى ذكر موجز للحجة المسندة في مقالته؛ ويكتفي بذكر شكلين فقط من أشكال الحجة من باب أولى (الشكلان الإيجابي والسلبي) بدلاً من أربعة كما فعلتُ. لا يسعني إلا التخمين عن سبب هذا الإغفال المهم. ربما كان كسولاً جداً لقراءة ما كتبته حول هذا الموضوع. والأرجح أنه قرأ قليلاً، لكنه لم يتمكن من فهم آليات الحجة المسندة المميزة، فوجد صعوبة بالغة في صياغتها بأسلوبه الخاص؛ لذا تجاهلها تماماً، ولم يذكرها حتى. على أي حال، كما رأينا سابقاً، فقد أساء تفسير شكل مثاله الرئيسي، فظنه ذاتياً، بينما هو في الواقع مسند.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن اثنين من الأمثلة القانونية الثلاثة عشر التي استشهد بها دالميدا في بحثه ليسا من النوع الذاتي. أحدهما (في الصفحتين ٢٣٢-٢٣٣) مبني على المسند الإيجابي، والآخر (في الصفحة ٢١٢) مبني على النتيجة السلبية (أي ما يعادل المسند السلبي من حيث الدلالة الضمنية).

---

50 في الواقع، يتضمن كتابي "AFL" أكثر تاريخ شامل لحجة "Fortiori" على الإطلاق. يشير دالميدا إلى " فقهاء وعلماء القانون الأوروبي" دون أن يسميهم، ويتجاهل جذورًا أقدم. لا يوجد دليل يُذكر على دراسة تاريخية معمقة في مقاله. ما هو واضح أنه لم يكلف نفسه عناء قراءة "AFL"، بل اكتفى بتصفحه سريعًا.

سأحلل هذين المثالين بالتفصيل في القسم التالي. لم يلحظ دالميدا اختلاف بنية هذه الحجج؛ لا سيما أن المسند الإيجابي، رغم إيجابيته، ينتقل من الجملة الرئيسية إلى الجملة الثانوية، بينما تنتقل النتيجة السلبية، رغم سلبيتها، من الجملة الثانوية إلى الجملة الرئيسية. من الممكن نظريًا إعادة صياغة هاتين الحجتين في صيغة ذاتية، مع بعض التعديلات غير الرسمية؛ لكن هذا لن يعكس الطريقة التي صيغت بها الحجج في الأصل وما كان المقصود منها. يُظهر هذا أن دالميدا كان مهملاً علميًا إلى حد ما؛ لاختبار فرضيته بأن الصيغتين اللتين ابتكرهما تغطيان المجال القانوني بشكل شامل، كان عليه على الأقل تحليل جميع البيانات التجريبية المتاحة [51].

في كتابي "التحليل اللغوي التحليلي"، أُجري دراسات مُفصّلة للغاية من هذا النوع، فأدرج وأُحلّل وأُصنّف مئات الأمثلة من مصادر أدبية شديدة التنوّع. اكتفى دالميدا بأربعة تطبيقات فقط، وهي عينة ضئيلة جدًا. في الصفحة 204، يعد بأن "الاستنتاجات السابقة ستُختبر في ضوء أمثلة عديدة من قرارات قضائية"، وفي الصفحة 212 يتباهى بأنه "سينظر في بعض الأمثلة من قرارات قضائية فعلية - ليس فقط لأغراض التوضيح، بل أيضًا كوسيلة لاختبار ما إذا كانت مخططاتي المقترحة تُجسّد الحجج بالفعل" - كل هذا لإضفاء مظهر من الدقة العلمية على أطروحته. لكن في الواقع، هو لا يختبر مفاهيمه بوعي ومنهجية. ولهذا السبب تبقى نظريته عن حجة "من باب أولى" ضيقة وسطحية.

إن إغفال دالميدا للحجة المسندية الإيجابية والسلبية من باب أولى يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية. لا يمكن اختزال الحجج المسندية رسميًا إلى حجج موضوعية، على الرغم من وجود بعض السمات المشتركة بين الحجج الموضوعية الإيجابية والسلبية (كلاهما من الدرجة الثانية، على وجه الخصوص)، وكذلك الحال بالنسبة للحجج الموضوعية السلبية والإيجابية (كلاهما من الدرجة الثانية، على وجه الخصوص). ربما يكون دالميدا قد تجاهل الصيغ المسندية لاعتقاده أنها مضمنة في الصيغ الموضوعية؛ ولكن إن كان الأمر كذلك، فقد كان مخطئًا. أتناول هذه المسألة بتفصيل كبير في AFL 3.5، تحت عنوان "الترجمة"، وأخلص إلى أن " الترجمات المختلطة (من الصيغ المسندية إلى الصيغ الموضوعية، أو العكس) هي لفظية أكثر منها منطقية حقًا " [52].

---

51 أودّ أن أضيف أنه لمجرد أن اثنين فقط من أصل 13 حجة اختارها دالميدا ليسا ذاتيين، بل هما منقولان أو نتيجيان، لا يعني ذلك بالضرورة أن هذه النسبة تنطبق على جميع الحجج القانونية من باب أولى. إذ يتطلب الأمر عينة أكبر بكثير من القضايا لتقدير النسبة المحتملة في العالم ككل.

52 يصح هذا طالما اقتصرنا على دراسة المصطلحات الكاملة. أما إذا قُسّمت المصطلحات إلى أجزاء، فمن الممكن وضع نظرية رسمية لهذه الترجمات. ويتضح ذلك من قدرتنا، في الحالات المادية، على ترجمة العديد من الحجج بشكل غير رسمي. ويُظهر التدقيق أن هذا ممكن بفضل تقسيم

سأوضح الآن، بإيجاز، ولبيان عدم كفاءة دالميدا، كيف كان بإمكانه تمثيل الحجج المستندية بأسلوبه المميز (مع أنه لم يفعل ذلك بنفسه، للتوضيح). سيساعد هذا في إبراز الفروق بينها وبين الحجج الموضوعية للجميع. الفرق الرئيسي الذي يجب ملاحظته هو أنه بينما في الحجج الموضوعية، يكون الحدّان الأكبر والأصغر (P، Q) موضوعًا والحدّ الفرعي (S) محمولًا، فإن الحجج المستندية يكون فيها الحدّ الفرعي (S) موضوعًا والحدّان الأكبر والأصغر (P، Q) محمولًا (ومن هنا جاءت التسميات المختلفة التي أطلقتها على هذه الأشكال).

القياسية الإيجابية من باب أولى هي (مع رموزي):

يتطلب الأمر قيمة R أكبر لكي يكون P مقارنةً بقيمة Q،

و S هي R كافية لتكون P؛

لذلك، فإن S هي R كافية لتكون Q.

من وجهة نظر دالميدا، يمكن إعادة صياغة هذا على النحو التالي (باستخدام رموزه):

(1) توجد نقطة T في مقياس P بحيث أنه لكل x، إذا كانت T تفي بمستوى P المطلوب لـ x، فإن Q هي x.

(2) يلتقي T مع b.

(3) b أعلى مرتبة من a على مقياس P.

لذلك (من (2) و (3))،

(4) يلتقي T مع a.

لذلك (من (1) و (4))،

(5) Q هو أ.

القياسية من باب أولى هي (مع الرموز الخاصة بي):

يتطلب الأمر قيمة R أكبر لكي يكون P مقارنةً بقيمة Q،

ومع ذلك، فإن كون S هو R لا يكفي ليكون Q؛

لذلك، فإن كون S هو R لا يكفي ليكون P.

المصطلحات الأصلية. مع ذلك، ورغم أهمية هذا الأمر، لم أتطرق شخصيًا إلى هذا المسار المطول حتى الآن.

من وجهة نظر دالميدا، يمكن إعادة صياغة هذا على النحو التالي (باستخدام رموزه):

(1) توجد نقطة T في مقياس P بحيث أنه لكل x، إذا لم تفي T بمستوى P المطلوب لـ x، فإن Q هي x.
(2) لا يفي الشرط T بالشرط b.
(3) b تحتل مرتبة أدنى من a على مقياس P.
لذلك (من (2) و (3))،
(4) لا يفي T بالشرط أ.
لذلك (من (1) و (4))،
(5) Q هو أ.

وهكذا، نستنتج من الصيغة الأخيرة أن دالميدا كان ينبغي أن يصوغ مثاله الرئيسي على النحو التالي:

(1) هناك نقطة T في مقياس إدمان الكحول بحيث أنه بالنسبة لكل x، إذا كانت T أقل من مستوى إدمان الكحول اللازم لشرب x، فإن هذا الرجل سيرفض x.
(2) T أقل من مستوى إدمان الكحول اللازم لشرب عصير التفاح.
(3) يحتل شرب عصير التفاح مرتبة أدنى من شرب الويسكي على مقياس إدمان الكحول.
لذلك (من (2) و (3))،
(4) T أقل من مستوى إدمان الكحول اللازم لشرب الويسكي.
لذلك (من (1) و (4))،
(5) هذا الرجل سيرفض الويسكي.

لاحظ أنني حذفتُ عمدًا الجمل التكميلية (المعكوسة) الضرورية، كما كان سيفعل هو. وبذلك، بيّنا أن دالميدا كان بإمكانه صياغة حجج المسند الإيجابية والسلبية بنفس طريقة صياغته للحجج الموضوعية الإيجابية والسلبية، شريطة أن يختتم حججه بعبارة "س هي أ" بدلًا من "ب هي س" - وبالطبع، أن يُعدّل جميع السمات الأخرى فيها كما هو موضح أعلاه. وأعتقد أن عدم قيام دالميدا بذلك يعود إلى الصعوبات النسبية التي تنطوي عليها صياغة

حجج المسند. ربما وجد المهمة بالغة الصعوبة، ولذا تجنّب ذكر هذا الموضوع تمامًا.

أعتقد أن دالميدا واجه صعوبة في استيعاب هذه الأنماط من الاستدلال، لأن أسلوبه في التعبير عن حجة "من باب أولى" مصطنع وغير سلس. قارن بين صياغاته وصياغاتي المعتادة. من الواضح أن صياغاتي أكثر سهولة في الفهم وأكثر مصداقية، لأنها تعكس بشكل أفضل الطريقة التي يفكر بها الناس بشكل طبيعي من باب أولى.

يسرد الجدول التالي الأشكال الأربعة لحجة (الرابطة) من باب أولى بإيجاز شديد، بطريقة مشابهة لطريقة دالميدا، وذلك لأغراض التلخيص والمقارنة المتبادلة:

النفي الموضوعي (-s):	إيجابي ذاتي (+s):
إذا كان 2) a < T) و 3) b < a)، فإن 4) b < T)؛	إذا كان 2) a ≥ T) و 3) b > a)، فإن 4) b > T)؛
و x < T يعني أن x هو 1) Q)، و b هو x وبالتالي يناسب x < T؛ لذلك، فإن b هو 5) Q).	و x ≥ T يعني أن x هو 1) Q)، و b هو x وبالتالي يناسب x ≥ T؛ لذلك، فإن b هو 5) Q).
من الكبير إلى الصغير، b<a<T.	من الصغير إلى الكبير، T<a>b.

المسند السلبي (-p):	المسند الإيجابي (+p):
إذا كان 2) T < b) و 3) b < a)، فإن 4) T < a)؛	إذا كان 2) T ≥ b) و 3) b > a)، فإن 4) T > a)؛
و x > T يعني أن Q هي 1) x)، و a هو x وبالتالي يناسب T < x؛ لذلك، فإن Q هي (5).	و x < T يعني أن Q هي 1) x)، و a هو x وبالتالي يناسب T > x؛ لذلك، فإن Q هي (5).
من الصغير إلى الكبير، T<b<a.	من الكبير إلى الصغير، T>b>a.

لاحظ أن سردي هنا لحجة المسند بصيغ مشابهة لتلك التي استخدمها دالميدا لوصف حجتيه الموضوعيتين لا يهدف إلى إضفاء مصداقية على أسلوب دالميدا في الوصف (الذي، كما سبق شرحه، غير مكتمل ولا يعكس الاستخدام الفعلي)، وإنما فقط لإظهار محدودية فهمه. إن عدم إدراكه لحجة المسند من باب أولى ومحاولته صياغتها رسميًا يدل على أن فهمه للموضوع

كان قاصرًا وغير شامل. لم يكن لديه الصبر والذكاء اللازمين لدراسة المسألة بجدية ودقة، بل اكتفى بتقديم عرضٍ سطحي.

لاحظ جيدًا، لا ألوم دالميدا هنا لعدم مناقشته الفروقات بين **الحجة الترابطية والحجة الاستلزامية** . فهذا ليس بالأمر المهم نسبيًا، وهو على الأقل (كما رأينا في حاشية رقم 8) يلفت الانتباه إلى تمييزي بين هذين النوعين. علاوة على ذلك، فقد اقتبسنا منه سابقًا قوله (في الصفحة 208): " ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن النتيجة يجب أن تكون ادعاءً يُسند فيه شيء ما إلى العنصر المُحقق للعتبة. كل ما هو ضروري هو أن تتضمن النتيجة العنصر المُحقق للعتبة بطريقة ما." يمكننا أن نعتبر هذا دلالة على إدراكه واعترافه بأن "النتيجة" (أي العنصر الفرعي) لا يشترط أن تكون ترابطية، بل قد تكون (في بعض الحالات) استلزامية.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إدراك دالميدا لهذا النوع الإضافي من حجة "من باب أولى" كان غير رسمي، مجرد ملاحظة لم يسعَ إلى متابعتها بشكل رسمي. في الواقع، كان بإمكانه بسهولة اقتراح أربع حجج استدلالية، مماثلة للحجج الترابطية الأربع المذكورة أعلاه، من خلال التغييرات التالية في الصياغة.

بدلاً من العبارة الواردة في مقدمته (1) والتي تنص على أنه "إذا كان x يحقق T، فإن x هو Q" أو "إذا لم يكن x يحقق T، فإن x هو Q" (للفاعلين الإيجابي والسلبي على التوالي)، لكان قد استخدم العبارة التالية: "إذا كان x يستلزم شيئًا يحقق T، فإن x يستلزم Q" أو "إذا كان x يستلزم شيئًا لا يحقق T، فإن x يستلزم Q" (للسابقين الإيجابي والسلبي على التوالي). وبالمثل، بدلاً من العبارة الواردة في مقدمته (1) والتي تنص على أنه "إذا كان T يحقق x، فإن Q هو x" أو "إذا لم يكن T يحقق x، فإن Q هو x" (للمسندين الإيجابي والسلبي على التوالي)، لكان قد استخدم العبارة التالية: "إذا كان T يستلزم شيئًا يحقق x، فإن Q يستلزم x" أو "إذا كان T يستلزم شيئًا لا يحقق x، فإن Q يستلزم x" (للنتيجة الإيجابية والسلبية على التوالي). وكانت النتائج ستُعدَّل وفقًا لذلك . أي أنه بدلاً من "b is Q" أو "Q is a"، كان من الممكن أن تكون "b implications Q" و "Q entries as a" على التوالي.

أكرر، أرجو عدم تفسير استخدامي لعبارة "حجج من باب أولى ضمنية" بأسلوب دالميدا المعهود على أنها موافقة مني على منهجه؛ فأنا أعتبره قاصراً لأسباب عديدة. هدفي هنا هو فقط إظهار أن نظرية دالميدا في حجة "من باب أولى" أضيق نطاقاً مما كان متوقعاً. هدفي هو لفت الانتباه إلى افتقار دالميدا للمهارة والرؤية المنطقية في صياغة نظريته، والتأكيد على ذلك. لا يُتوقع مثل هذا التقريب والقصور من هاوٍ.

ثمة إغفالٌ آخر صارخٌ وهامٌ في نظرية دالميدا حول الحجة من باب أولى، ألا وهو **الحجة التصاعدية** . وكما أوضحتُ في كتابي "الحجة من باب أولى"، لاحظ العديد من المعلقين على الحجة من باب أولى أن البعض يختتمها بنفس المحمول تمامًا، بينما يختتمها آخرون بمحمول أكبر أو أصغر كميًا . لم يعرف معظم الباحثين كيفية التعامل مع هذه المسألة بشكلٍ منهجي. لقد حللتُ هذه المشكلة بشكلٍ منهجي ومفصل (في كتابي "الحجة من باب أولى" 2.2-2.3)؛ لذا، كان من المفترض أن يكون دالميدا على درايةٍ بها لو أنه قرأها. مع ذلك، يبدو أنه تجاهل قراءة هذا البحث، ربما بدافع الكسل.

لا يمكن لأي دراسة لحجة من باب أولى، دون فحص مسألة التناسب وتحديد متى ولماذا يمكننا استخلاص نتيجة تناسبية، أن تكون ذات مصداقية. وبالتالي، يُعد هذا الإغفال عيبًا خطيرًا في معالجة دالميدا لحجة من باب أولى. يثير دالميدا هذه المسألة عرضًا (في الصفحتين ٢١٧-٢١٨)، من خلال مثال قانوني يكون فيه محمول النتيجة أكبر كميًا من محمول المقدمة الصغرى التي يبدو أنها تتبعه. ويعلق على هذا الاستدلال غير المألوف على النحو التالي:

> "...إن حجة "من باب أولى" بحد ذاتها حجة تبرر تطبيق نفس النتيجة على الهدف كما تنطبق على المصدر. ... وهذا لا يستبعد، بالطبع، إمكانية استحقاق المدعية لأكثر من ذلك، حتى 100,000 جنيه إسترليني إضافية؛ إنما تحتاج ببساطة إلى حجة منفصلة لإثبات ذلك."

يعني هذا التعليق أنه لا يعتبر النتيجة المتزايدة كميًا (أو ربما المتناقصة) جزءًا من حجة "من باب أولى"، بل يعتبرها شيئًا يُثبت بواسطة "حجة منفصلة"، دون تحديد ماهية هذه الحجة الإضافية. تعليقه صحيح جزئيًا، إذ يسمح بوجود نتيجة مُعززة في حالات معينة (على عكس العديد من المعلقين الآخرين الذين يميلون إلى رفض مثل هذه النتيجة رفضًا قاطعًا)؛ ولكنه مجرد حدس، صدر دون دراسة أو متابعة رسمية. بدلًا من ذلك، ينحرف إلى مسألة غير ذات صلة، وهي قوة نتيجة "من باب أولى" مقارنةً بمقدماتها (سنتناول هذه المسألة الأخرى لاحقًا).

يتضح مما سبق أن دالميدا لم يكلف نفسه عناء البحث في حجة التصاعد. وكما أوضحت في دراستي لهذا الموضوع، فإن حجة التصاعد هي حالة خاصة من حجة التناسب، حيث تتضمن مقدمة إضافية حول التناسب. بعبارة أخرى، حجة التصاعد هي حجة تناسب مُدمجة مع حجة تناسب نسبي. من يفكر في حجة التصاعد يقصد التفكير في حجة التناسب بشكل مُبالغ فيه. تأخذ المقدمة الإضافية نتيجة التناسب البحتة وتُعدّلها لتتوافق مع مطلب التناسب،

وهو أمر مُبرر واقعيًا في بعض الحالات. في الواقع، عندما يكون هذا التعديل مُبررًا ومفيدًا، فإنه ينبغي تطبيقه منطقيًا؛ فهو ليس خيارًا ولا ملاذًا أخيرًا. يمكن اعتبار هذا التعديل بمثابة "الحجة المنفصلة" التي يفترض دالميدا حدوثها بشكل بديهي؛ لكنه لا يتعمق في هذا الأمر. على أي حال، انظر إلى قراءتي للمثال المطروح في القسم التالي، عندما أفسر جميع الأمثلة القانونية لدالميدا.

كما أثار دالميدا بإيجاز مسألة **الحجة القياسية** ، قرب نهاية مقالته (في الصفحة 237)؛ لكنه هنا أيضاً أغفل ذكر دراستي الرسمية للموضوع (في AFL 5.1). إليكم ما كتبه:

> لكن يبدو أن هناك اختلافات جوهرية بين الحجج من باب أولى وأنواع الحجج التي يُشير إليها المحامون والمنظرون عادةً بالحجج "القياسية". أحد أبرز هذه الاختلافات هو أنه حتى في الحجج المُعاد بناؤها بالكامل عن طريق القياس، فإن المقارنة بين العناصر - بين الحالة المصدر والحالة الهدف - لا تعتمد على تحديد أي قاعدة موحدة تُحدد سماتها المشتركة ذات الصلة. أما في الاستدلال المُعاد بناؤه بالكامل من باب أولى، فيجب تحديد المقياس الموحد ذي الصلة في المقدمات حتى يكون الاستدلال صحيحًا. مع ذلك، سأترك الخوض في هذا التباين بشكل أوسع لوقت لاحق.

يُظهر هذا أن دالميدا لم يُجرِ بحثًا منهجيًا في المسألة كما ينبغي، ليُميّز بوضوح بين حجة "من باب أَولى" وغيرها من أشكال الحجج المُشابهة لها إلى حدٍ ما. وفي هذه الحالة، يكون تقييمه البديهي خاطئًا أيضًا. وكما أُبين، في الحجة القياسية المُصاغة بدقة، والقابلة للتحقق الرسمي، توجد بالفعل "قاعدة موحدة"، ويجب تحديدها. وكعادته، يتحدث دون علم، وبشكلٍ مُتسرع؛ وفوق ذلك، يُقدم نفسه بغرور على أنه المُنقذ المُحتمل في هذه المسألة، وهو أمرٌ "يجب أن يُؤجله إلى وقتٍ آخر"![53]

لنلخص الآن ما توصلنا إليه في هذا القسم الثاني: يقدم دالميدا صيغة ثانية لحجة من باب أولى تشبه الصيغة الأولى، إلا أنها تتضمن بعض العناصر

---

[53] في الحاشية رقم 9، كتب دالميدا: "أناقش الحجج القياسية بالتفصيل في كتاب ل. دالميدا و سي. ميشيلون، 'بنية الحجج القياسية في القانون'، مجلة Argumentation (2016)، على الرابط http://link.springer.com/article/10.1007/s10503-016-9409-3 (آخر دخول بتاريخ 26 نوفمبر 2016)." لم أطلع على هذا المقال، لأنه لا يشير إلى عملي الرسمي في هذا الموضوع. وأفترض أنه ليس دراسة منطقية رسمية شاملة، إذ أنه في المقال الحالي الذي كتبه لاحقًا، يُلمّح إلى أن المسائل لا تزال مفتوحة.

السلبية. عند فحص هذه الصيغة الإضافية، نجد أنها بُنيت بشكل حدسي، عن طريق القياس فقط، دون أي فهم عميق لعلاقتها الشكلية الدقيقة بالصيغة السابقة. ويتضح ذلك من الخيارات الشكلية والرمزية المُستخدمة فيها. علاوة على ذلك، تفتقر الصيغة الثانية، مثل الصيغة الأولى، إلى معلومات مهمة (أي المعكوس الكامل للفرضية الأولية)، وتتسم ببعض الغموض. في الواقع، يُفسر هذا الإغفال في كلتا الحالتين سبب ارتكاب دالميدا خيارات خاطئة في بناء الصيغة الثانية قياسًا على الأولى، وسبب فشله في إدراك العلاقة الأعمق بين صيغتيه.

علاوة على ذلك، يبدو أن دالميدا يعتبر نظريته الثنائية الشكل لحجة "من باب أولى" شاملةً. وهذا سذاجة منه. حتى اختياره للأمثلة القانونية كان ينبغي أن ينبهه تجريبياً إلى وجود أشكال أخرى. وبالتالي، فهو يغفل أن حجة "من باب أولى" ليست دائماً ذاتية، بل قد تكون محمولة. ويبدو أنه لا يلاحظ هذا الشكل من الحجة، رغم أنه مُفصّل في مؤلفاتي. وبالمثل، فهو لا يُولي اهتماماً لبحثي الرسمي حول الحجج الضمنية، وحجج "التصاعد"، والحجج القياسية، ولا يستوعبها. ونتيجةً لذلك، يبقى وعي دالميدا وفهمه لحجة "من باب أولى" محدوداً للغاية.

3. أمثلة مستخدمة

لقد اطلعتُ على جميع الأمثلة القانونية الثلاثة عشر لحجة "فورتوري" التي استشهد بها دالميدا، ووجدتُ أنها تتخذ الأشكال التالية[54]: سبعة منها إيجابية موضوعية (ص 203، 217، 225ب، 226أ، 226ب، 227-228، 229)، أحدها تصاعدي (ص 217)؛ ثلاثة منها سلبية موضوعية (ص 213-214، 216، 225أ)؛ واحد موضوعي ولكنه غير مقتبس بالكامل، لذا لم أتمكن من تحديد ما إذا كان المقصود به الإيجابية أم السلبية (ص 220)؛ واحد إيجابي مسندي (ص 232-233)؛ وواحد سلبي نتيجي (ص 212). وقد فسّر دالميدا صراحةً أربعة فقط من هذه الحجج من حيث شكليها الأول والثاني (ص 203، 212، 213-214، 227-228). فيما يلي تفسيراتي لجميع الحجج الثلاث عشرة المذكورة، بصيغتها القياسية:

الذاتية الإيجابية السبعة (من الأقل أهمية إلى الأكثر أهمية) هي:

- مثال في الصفحة ٢٠٣: يُعدّ التصويت على شكل الحكومة (P) أكثر أهمية (R) من التصويت على ممثل في المجلس التشريعي (Q). إذا

[54] أستخدم اللاحقتين a و b لرقم الصفحة عندما يكون هناك مثالان في نفس الصفحة.

كان التصويت على ممثل في المجلس التشريعي (Q) مهمًا (R) لدرجة أنه ينبغي ضمانه للجميع (S)، فإن التصويت على شكل الحكومة (P) مهم (R) لدرجة أنه ينبغي ضمانه للجميع (S). يُفسّر دالميدا هذه الحجة تفسيرًا صحيحًا باستخدام صيغته الأولى (في الصفحتين ٢٣٠-٢٣١).

- مثال في الصفحة ٢١٧: المرأة المهذبة التي عاشت زواجًا سعيدًا ومستقرًا (P) تستحق أكثر من المرأة المتهورة التي انتهى زواجها بالطلاق والخلاف (Q). إذا كانت المرأة المتهورة (Q) تستحق (R) مبلغًا كافيًا لتُمنح نفقة قدرها ٣٥٠ ألف جنيه إسترليني، فإن المرأة المهذبة (P) تستحق (R) مبلغًا كافيًا لتُمنح نفقة أكبر، ولنقل ٤٥٠ ألف جنيه إسترليني. تجدر الإشارة إلى أن هذه الحجة ليست من باب أولى فحسب، بل هي حجة تصاعدية ، إذ تعتمد على فرضية إضافية، وإن كانت ضمنية، وهي التناسب، أي أن النفقة يجب أن تتناسب مع درجة الولاء.
- مثال في الصفحة 225ب: إزالة فهرس بطاقات عملاء صاحب العمل (P) أكثر ضررًا (R) من إعداد أو نسخ قائمة عملائه (Q). إذا كان إعداد أو نسخ قائمة عملاء صاحب العمل (Q) ضارًا (R) بما يكفي ليُعتبر إخلالًا بواجب حسن النية من جانب الموظف (S)، فإن إزالة فهرس بطاقات عملاء صاحب العمل (P) ضار (R) بما يكفي ليُعتبر إخلالًا بواجب حسن النية من جانب الموظف (S) [55].
- مثال في الصفحة 226أ: تمتلك الباخرة قدرة أكبر على إفساح الطريق من السفينة الشراعية. إذا كانت السفينة الشراعية (Q) تمتلك القدرة (R) الكافية لإلزامها قانونًا بإفساح الطريق لسفينة صيد تُشير أضواؤها إلى أنها قد أنزلت شباكها (S)، فإن الباخرة (P) تمتلك القدرة (R) الكافية لإلزامها قانونًا بإفساح الطريق لسفينة صيد، وهكذا (S).
- مثال في الصفحة 226ب: يُعدّ اسم "غراموفون" الذي يُعرف به المنتج شعبيًا (P) أكثر تحديدًا لطبيعة المنتج (R) من كلمة مدح مثل "كمال" التي أصبحت سمة مميزة لمنتجات مُصنِّع معين (Q). إذا كانت كلمة مدح مثل "كمال" (Q) محددة (R) بما يكفي لرفض تسجيلها (S)، فإن اسم "غراموفون" الذي يُعرف به المنتج شعبيًا يكون محددًا (R) بما يكفي لرفض تسجيله (S).

---

55 لاحظ أنه على الرغم من أن الصياغة الأصلية هنا، وهي "إذا كان قيام الموظف بإعداد أو نسخ قائمة عملاء صاحب العمل يُعد خرقًا لواجب حسن النية"، تبدو وكأنها تضع "خرق الواجب" قبل "الموظف" (مما يوحي بالاستدلال الإسنادي)، إلا أنها في الواقع تحتوي على "هو" كفاعل و"خرق الواجب وما إلى ذلك" كمسند، وهذا "هو" يشير إلى "الموظف" الذي يقوم بإعداد أو نسخ، وما إلى ذلك (لذا فهو استدلال ذاتي).

- مثال في الصفحتين ٢٢٧-٢٢٨: السفينة الخشبية (P) أكثر عرضة لخطر المواد القابلة للاشتعال من السفينة المعدنية (Q). إذا كانت السفينة المعدنية (Q) معرضة لخطر المواد القابلة للاشتعال (R) بدرجة كافية لوجود براميل بنزين في عنبرها (S)، فإن السفينة الخشبية (P) معرضة لخطر المواد القابلة للاشتعال (R) بدرجة كافية لوجود براميل بنزين في عنبرها (S) [56]. لاحظ أن المتحدث يشكك في الحجة، مدعيًا أن السفينة ستُدمر قبل أن يصل الحريق إلى عنبرها؛ وهذا في الواقع إنكار للمقدمة الكبرى. لكن الحجة المطروحة في البداية تظل صحيحة شكليًا على أي حال؛ وهذا ما يهمنا هنا. يفسر دالميدا هذه الحجة بشكل صحيح باستخدام صيغته الأولى، مع بعض التعديلات (في الصفحتين ٢٢٨-٢٢٩).
- مثال في الصفحة ٢٢٩: المركبات الأكبر حجمًا (P) تُعيق حركة المرور على الطريق السريع (R) أكثر من المركبات الأصغر حجمًا (Q). إذا كانت المركبات الأصغر حجمًا (Q) تُعيق حركة المرور (R) بما يكفي لتقييدها بموجب لوائح معينة (S)، فإن المركبات الأكبر حجمًا (P) تُعيق حركة المرور (R) بما يكفي لتقييدها بموجب هذه اللوائح نفسها (S) [57]. لاحظ أن المتحدث هنا يُشكك في الحجة مرة أخرى، مدعيًا أن اللوائح المشار إليها كانت مخصصة فقط للمركبات الأصغر حجمًا؛ وهذا في الواقع إنكار للمقدمة الرئيسية. مع ذلك، تظل الحجة المطروحة في البداية صحيحة شكليًا؛ وهذا ما يهمنا هنا.

السلبية الذاتية الثلاث (من الأكبر إلى الأصغر) من باب أولى هي:

- مثال في الصفحتين ٢١٣-٢١٤: النقطة التي تُثار حولها مسألة (P) أكثر أهمية (R) من النقطة التي لا تُثار حولها مسألة (Q). إذا لم تكن النقطة التي تُثار حولها مسألة (P) ذات أهمية (R) كافية لإعادة فتح القضية (S)، فإن النقطة التي لا تُثار حولها مسألة (Q) لا تكون ذات أهمية (R) كافية لإعادة فتح القضية (S). يُفسر دالميدا هذه الحجة تفسيرًا صحيحًا باستخدام صيغته الثانية.
- مثال في الصفحة ٢١٦: السجين المتهم بجريمة (P) يواجه مشكلة قانونية (R) أكبر من السجين غير المتهم بجريمة (Q). إذا كانت المشكلة القانونية التي يواجهها السجين المتهم بجريمة (R) (P) لا تكفي

---

56 لاحظ أن الصياغة الأصلية في هذا المثال، "كل ما يمكن قوله ضد براميل البنزين هذه على سفينة فولاذية أو حديدية ينطبق من باب أولى عليها على سفينة خشبية"، تحتوي على السفن المعدنية والخشبية كمواضيع وما "يقال" أو "يطبق" ضد براميل البنزين كمسند.

57 وهنا مرة أخرى، على الرغم من أن الصياغة الأصلية تذكر القيود قبل أن تذكر المركبات، إلا أن الحجة من الواضح أنها مقصودة على أنها ذاتية، لأنها تتحدث عن كون الأول "ينطبق على" (أي مبني على) الأخير.

لإلغاء رخصته المؤقتة (S)، فإن السجين غير المتهم بجريمة (Q) يواجه مشكلة قانونية (R) لا تكفي لإلغاء رخصته المؤقتة (S).

- مثال في الصفحة 225أ: تتمتع محكمة الجلسات (P) بمكانة أعلى في السلطة القضائية (R) من الدعوى المدنية في محكمة الشريف (Q). إذا لم تكن محكمة الجلسات (P) ذات مكانة عالية (R) كافية لمراجعة أعمال وأحكام محكمة العدل (S)، فإن الدعوى المدنية في محكمة الشريف لا تتمتع بمكانة عالية (R) كافية لمراجعة تلك الأعمال والأحكام (S) [58].

الموضوعية الوحيدة ذات القطبية غير المحددة هي:

- مثال في الصفحة ٢٢٠: هذا المثال غير مكتمل التفاصيل، إذ لم يقتبس دالميدا الحكم. المقدمة الكبرى هي: المقيم الأجنبي الذي قدم إلى البلد المضيف طفلاً أو وُلد فيه (P) أكثر ارتباطاً به (R) من المقيم الأجنبي الذي قدم إلى البلد المضيف بالغاً (Q). هذا يكشف أن الحجة كانت ذاتية. لكن ليس واضحاً من بقية الاقتباس ما هي المقدمة الصغرى والنتيجة الأصلية.

الحجة الإيجابية الوحيدة (من الأكبر إلى الأصغر) من باب أولى هي:

- مثال في الصفحتين ٢٣٢-٢٣٣: يتطلب السماح بعقوبات مشددة (P) قدرًا أكبر من التساهل (R) مقارنةً بالعقوبات المخففة. إذا كانت الاتفاقية (S) متساهلة (R) بما يكفي للسماح بعقوبات أشد (P)، فإنها (S) متساهلة (R) بما يكفي للسماح بعقوبات أخف (Q). لاحظ أن المتحدث هنا يُشكك في الحجة، مشيرًا إلى أن الاتفاقية المشار إليها لا تسمح بالضرورة بعقوبات أخف؛ وهذا في الواقع إنكار للمقدمة الرئيسية. مع ذلك، تظل الحجة المطروحة في البداية صحيحة شكليًا؛ وهذا ما يهمنا هنا.

  يفترض دالميدا أن هذا المثال يمكن صياغته في أحد شكليه. يمكنني، من خلال تعديل المصطلحات قليلاً، إعادة صياغة هذه الحجة كحجة موضوعية إيجابية (من الصغرى إلى الكبرى) : العقوبات المخففة (P) أكثر جوازاً (R) من العقوبات المشددة (Q). إذا كانت العقوبات المشددة (Q) جائزة (R) بما يكفي لقبولها بموجب الاتفاقية (S)، فإن العقوبات المخففة (P) جائزة (R) بما يكفي لقبولها بموجبها (S). لكن الطريقة

---

58 هنا، على الرغم من أن الصياغة الأصلية تشير إلى "أعمال وأحكام محكمة العدل" قبل "محكمة الجلسات" و"الدعوى المدنية في محكمة الشريف"، إلا أن ذلك يعود فقط إلى استخدام المتحدث صيغة المبني للمجهول؛ ففي صيغة المبني للمعلوم، تكون المحاكم الأخيرة هي موضوع مراجعة الأعمال والأحكام السابقة. لذا، فإن الحجة ذاتية كما هو موضح، وليست خبرية.

التي صيغت بها الحجة في الأصل تجعل الاتفاقية هي الموضوع والعقوبات هي المسندات.

في مجال حقوق الإنسان، لا يعني بالضرورة أن من يملك القدرة على فعل المزيد عليه أن يفعل أقل . تسمح الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، في ظل شروط معينة، ببعض أشكال المعاملة الخطيرة للغاية، كعقوبة الإعدام *(المادة 2(1)*، الفقرة الثانية*)*، بينما تحظر في الوقت نفسه أشكالاً أخرى يمكن اعتبارها، بالمقارنة، أقل خطورة، كالاحتجاز *"غير القانوني"* لفترة وجيزة *(المادة 5(1))* أو طرد مواطن *(المادة 3(1)* من البروتوكول رقم *4)*. إن إمكانية إلحاق أحد أشكال المعاملة المذكورة أولاً بشخص ما لا تبرر إخضاعه لأحد أشكال المعاملة المذكورة ثانياً، حتى لو وافق أو رضخ ...

الجملة الافتتاحية "من يستطيع فعل المزيد لا يمكنه بالضرورة فعل أقل" هي إنكارٌ للحجة من باب أولى قيد الدراسة، حيث يرمز الضمير "هو" إلى الاتفاقية، بينما يرمز "فعل المزيد" و"فعل أقل" إلى العقوبات الأشد والأخف على التوالي. علاوة على ذلك، فإن الجملة الأخيرة "حقيقة أن الأمر... إلخ" تضع العقوبات الأشد في المقدمة الصغرى والعقوبات الأخف في النتيجة. كل هذا يشير إلى أن الحجة من باب أولى، في ذهن المتحدث، هي حجة مسندة. حتى لو استطعنا في هذه الحالة إعادة ترتيب الحجة لتناسب صيغة دالميدا الأولى (أي في صيغة موضوعية إيجابية، كما هو موضح)، فسيكون ذلك إقحامًا مصطنعًا. ينبغي أن يلتزم تفسير الأمثلة، قدر الإمكان، بالمعايير المحددة.

النتيجة السلبية[59] الوحيدة (من الأدنى إلى الأعلى) الحجة من باب أولى هي:

- مثال في الصفحة ٢١٢: يتطلب الأمر دقة وصفية أكبر (R) للاستدلال على أن الخيول تستوفي شرطًا معينًا (P) مقارنةً بالاستدلال على أن الأبقار تستوفي الشرط نفسه (Q). فإذا كان مجرد تحديد عدد الحيوانات (S) دقيقًا وصفيًا (R) ولا يكفي للاستدلال على أن الأبقار تستوفي الشرط (Q)، فإن مجرد تحديد عدد الحيوانات (S) لا يكفي للاستدلال على أن الخيول تستوفي الشرط (P).

59 إن النتيجة السلبية بالنسبة لحجة الاستلزام من باب أولى هي بمثابة المسند السلبي بالنسبة لحجة الربط.

لاحظ أن دالميدا يُفسر هذه الحجة تفسيرًا غير دقيق باستخدام صيغته الثانية. يُمكنني، من خلال تعديل المصطلحات قليلًا، إعادة صياغتها بصيغة الفاعل السلبي (من الأكبر إلى الأصغر) : بما أن وصف الخيول يتطلب دقة أكبر من وصف الأبقار، وكلاهما وُصف في هذه الحالة بنفس الطريقة، أي بالعدد فقط، فإنه يترتب على ذلك أن: وصف الأبقار (P) كان أكثر دقة نسبيًا (R) من وصف الخيول (Q)؛ ومن ثم، إذا لم يكن وصف الأبقار (P) دقيقًا (R) بما يكفي لتلبية متطلبات القانون (S)، فإن وصف الخيول (Q) لم يكن دقيقًا (R) بما يكفي لتلبية متطلبات القانون (S). مع ذلك، فإن هذه الصياغة للحجة تُفقدها صيغتها الأصلية.

" المواشي" في الجدول بأنه "حصانان وأربع بقرات" غير كافٍ لتلبية متطلبات القانون *[*المادة *4* من قانون عقود البيع لعام *1882]*. في قضية كاربنتر ضد دين، رُئي أن وصف *"21* بقرة حلوب" غير كافٍ، ونحن ملزمون بهذا القرار. علاوة على ذلك، لم تُوصف الأبقار هنا بأنها أبقار حلوب، وبالتالي فإن الوصف أقل تحديدًا مما كان عليه في تلك القضية. أما بالنسبة للحصانين، فمن باب أولى أن يكون وصفهما غير كافٍ، إذ حتى القاضي لوبيز، القاضي المعارض في قضية كاربنتر ضد دين، كان يرى أنه نظرًا للشيوع في وصف الخيول بلونها، فإنّ وصف الخيول يتطلب درجة أكبر من التحديد مقارنةً بالأبقار. لذلك، فإنّ عقد البيع باطل فيما يتعلق بالخيول والأبقار .

لاحظ شكل المقدمة الكبرى "كان مطلوبًا قدر أكبر من التحديد في حالة الخيول مقارنةً بالأبقار" (التشديد مني)، وهي بوضوح مقدمة خبرية (أو بتعبير أدق، بعد التفكير، مقدمة تبعية) وليست مقدمة موضوعية (أو مقدمة سابقة)؛ ولاحظ أن الخيول وُضعت قبل الأبقار فيها. هذا يدلنا على الحالة الذهنية التي كان يفكر بها القاضي الذي أصدر الحكم. في النسخة المُعاد صياغتها المقترحة، وُضعت الأبقار (على العكس) قبل الخيول. لذا، إذا أردنا أن نعكس بدقة تفكير القاضي، يجب علينا استخدام الصيغة التبعية.

كان سبب صياغتي لجميع أمثلة دالميدا في صيغ قياسية هو التحقق مما إذا كانت جميعها تتوافق مع صيغتيه الأولى والثانية، حتى وإن كان قد اختبر أربعة أمثلة فقط (كما ذُكر سابقًا). وقد تبيّن أن هذا الجهد كان مُجديًا، إذ كشف أن اثنين من الأمثلة التي اختارها لا يتوافقان في الواقع مع نموذجه ذي

الصيغتين. سبب آخر لصياغتي للأمثلة واحدًا تلو الآخر في صيغ قياسية هو إظهار مدى سهولة فهم الحجج المطروحة والتصديق بها عندما تكون في هذه الصيغ. قارن التعقيدات التي تنطوي عليها صياغات دالميدا: فصيغتاه عبارة عن تركيبات غير مألوفة لا تتوافق مع التفكير البشري العادي من باب أولى.

لا يقترح دالميدا سوى مثال واحد غير قانوني لحجة "من باب أولى"، وهو مثال عصير التفاح والويسكي في الصفحة 204، الذي استقاه من دوب، ثم عدّله. يستخدم هذا المثال كتوضيح رئيسي لتطوير صيغته الأولى، ثم مرة أخرى (كما سنرى لاحقًا) لتطوير نسخة أكثر تفصيلًا تتضمن تفسيرًا حرفيًا لعبارة "من باب أولى". على الرغم من أنه يعود إلى هذا المثال في سياقات عديدة، إلا أنه (كما رأينا سابقًا) يرتكب أخطاءً وإغفالات كبيرة في تحليله. الأمثلة القانونية التي يقدمها لصيغته الأولى في الصفحتين 203 و227-228 مناسبة. لا يقدم أي مثال غير قانوني لصيغته الثانية، بل يختار توضيحها بالمثال القانوني في الصفحتين 212-213، المتعلق بالأبقار والخيول، والذي (كما رأينا للتو) أساء تفسيره أيضًا، والمثال في الصفحتين 213-214، الذي يقرأه بشكل صحيح. لم يقدم أي توضيح للنسخة الأكثر تفصيلاً، والتي تعني حرفياً "من باب أولى"، من شكله الثاني.

يذكر دالميدا مثالاً آخر عرضاً (في الحاشية 35)، وهو حجة تلمودية أشار إليها حاييم مكوبي، ووصفها بأنها حجة "مُحاكية" من باب أولى. لم يُحاول دالميدا فحص هذه الحجة السخيفة باستخدام أدواته التحليلية، ولم يُبين لنا سبب خطئها. اكتفى بالتعليق بأنها "تُوضح ما قد يحدث من أخطاء عندما لا توجد مُقدمة (صحيحة) تُحدد مقياساً (وعتبة مناسبة) للمقارنة بين المصدر والهدف"؛ لكنه لم يُحدد بدقة مواضع الأخطاء كما كان ينبغي. على أي حال، فإن هذا التخمين التقريبي خاطئ.

لا يُبدي أي فضول، ولا يُجري أي بحث إضافي حول الموضوع، على الرغم من أن المثال مُهتزّ - بل مُهتزّ للغاية، لدرجة أن الشخص الذي طرحه قيل إنه طُرد من الجماعة بسببه. أتناول هذه الحجة بالتفصيل في AFL 13.4. هناك، أُصيغها على النحو التالي [60]: " الزواج من ابنة امرأة متزوجة (P) أشدّ حرمة (R) من الزواج من المرأة المتزوجة نفسها (Q)؛ والزواج من زوجة رجل آخر (Q) مُهتزّ (R) بما يكفي ليُحظر (S)؛ لذلك، فإن الزواج من ابنة زوجة رجل آخر (P) مُهتزّ (R) بما يكفي ليُحظر (S)." ثم

60 انظر إلى مزيد من التفاصيل هناك. استندت روايتي إلى اقتباس موسى ميلزينر للحجة (الواردة في كتاب ديرخ إيريتز ربا ، الفصل الأول) على النحو التالي: "إذا كان الزواج من ابنته محرماً، بينما الزواج من أمها جائز، فكم بالأحرى يكون الزواج من ابنة امرأة متزوجة أخرى محرماً، لأن الزواج من أمها، وهي امرأة متزوجة، محرماً قطعاً؟"

أوضح أن الحجة صحيحة من الناحية الفنية، ولكنها مع ذلك خاطئة لأن نتيجتها تُناقض إحدى مُقدماتها.

يكمن الخلل في المقدمة الكبرى، التي بُنيت بتعميم من المعطيات المتعلقة بزوجة المرء (التي يجوز له الزواج منها) وابنته (التي لا يجوز له الزواج منها) إلى جميع الزوجات والبنات (أي بما في ذلك غيرهن). مع أن هذه الفرضية صحيحة بالفعل بالنسبة لزوجة المرء وابنته، إلا أنها غير صحيحة بالنسبة لأي زوجات أو بنات أخريات. لم يكن دالميدا ليدرك هذا التفسير، لأنه لم يدرس كيفية توليد مقدمات حجة من باب أولى.

4. وبسبب أقوى، حرفياً؟

دعونا الآن ننتقل ونرى إلى أين تريد ورقة دالميدا أن تأخذنا بعد عرض شكليه من حجة من باب أولى وتحليل بعض الأمثلة الملموسة بهما.

أشار دالميدا، بحق، إلى العديد من التفاصيل المتعلقة بحجة "من باب أولى". فعلى سبيل المثال، ذكر أن "المجادلين قد يُغفلون ذكر العديد من العناصر الأساسية لاستنتاجاتهم"، وأن "بعض هذه العناصر قد يكون غامضًا في بعض الأحيان... حتى بالنسبة للمجادلين أنفسهم"، مضيفًا "وهذا يشمل بالتأكيد المقياس ذي الصلة" (ص 225). كما جادل، بحق، بأن المعرفة النظرية بحجة "من باب أولى" تُسهّل تأكيد أو دحض أي حجة "من باب أولى" قد نصادفها (ص 227). وبينما يستحق الثناء على هذه الملاحظات، فإنه يستحق أيضًا اللوم لإعطائه القراء انطباعًا بأنها من بنات أفكاره، بينما هي ليست كذلك.

يحاول أن يُظهر نفسه كباحثٍ أصيل، لكن كما سنُبين بالتفصيل، عندما يُحاول أن يكون أصيلًا حقًا، يفشل فشلًا ذريعًا. إنه أشبه بشخص يرسم وفقًا لقواعد مُحددة (وبشكلٍ رديء) ويظن أن هذا يُؤهله لعملٍ فني أصيل. يتساءل دالميدا (في الصفحة 214) عن سبب استخدام الناس لعباراتٍ مثل "من باب أولى" أو "بسببٍ أقوى"، والتي تُوحي بأن الاستنتاج له "قوةٌ أكبر" من المقدمات التي بُنيَ عليها. هذا سؤالٌ وجيه، يستحق الطرح والإجابة.

يشير إلى أن الحجة في بعض الحالات توحي بإمكانية أن يكون "شيء ما أقل - أو أكثر - سماحًا من شيء آخر"، لكنه يرفض هذا بحق باعتباره "غير منطقي" و"لا يُؤخذ حرفيًا"، مُجادلًا بأن "الشيء إما مسموح به أو غير مسموح به؛ فالسماح به ليس مسألة نسبية" (ص ٢١٥). وقد أوضحت هذه النقطة بوضوح من قبل. في AFL 26.3، ردًا على استخدام ستيفان غولتزبيرغ لعبارة "أكثر تحريمًا"، أقول: " في كثير من الأحيان، لا يسمح

المصطلح الفرعي بأي قياسات أو درجات... لذا فإن ما يُقال عنه في المقدمة الصغرى سيظل كما هو في النتيجة. على سبيل المثال، لا يمكن أن يكون شيء "أمري" أو "أسود" أكثر أو أقل من ذلك - إما أن يكون كذلك أو لا يكون". هنا مرة أخرى، يدّعي دالميدا أنه يمتلك رؤية ليست من ابتكاره، بل من ابتكاري.

بعد ذلك بقليل، يستشهد دالميدا بأرنولد كونست مستخدمًا تعبيري "أكثر إثمًا" و"أقل إثمًا" في وصفه لمبدأ تلمودي، محاولًا الظهور بمظهر الذكي بقوله ساخرًا: " أكثر إثمًا؟ أقل إثمًا؟" - وكأن أحدًا لم يدرك حتى الآن سخافة هذه التصريحات. تجدر الإشارة إلى أنني أتناول بالتفصيل، في AFL 8.5، المبدأ التلمودي كما أعاد كونست صياغته. ويبدو أن الأخير يشير إلى مشناه بيتزاه ، 5:2، التي تقارن بين أيام السبت والأعياد، بدلًا من الأعياد الكبرى والصغرى كما يقترح [61]. علاوة على ذلك، فإن الصياغة الأصلية ليست كما يقول كونست "أكثر إثمًا" و"أقل إثمًا"، بل هي " حاياف" (بمعنى "مذنب"، في ترجمة سونتشينو) و "كال فاخومر" (بمعنى "كم أكثر"). ومن الواضح أن المقصود هو أن ما هو محظور في الأعياد محظور في يوم السبت. وبالمقابل، فإن ما هو مسموح به في يوم السبت مسموح به في الأعياد: ولا يوجد فرق في الدرجة ضمناً [62].

يرفض دالميدا، عن حق (في البداية على الأقل)، فكرة أن تكون المقدمة أقل "رسوخًا" من النتيجة المستخلصة منها (ص ٢١٦). كما يتناول بإيجاز مثالًا قانونيًا تكون فيه الكمية في النتيجة المفترضة أكبر من تلك الواردة في المقدمة؛ لكنه يرى أن هذه الحجة، رغم اشتمالها على منطق من باب أولى، تنطوي أيضًا على "حجة منفصلة" (ص ٢١٧). وقد سبق لي (في القسمين السابقين) أن أوضحت هذا المثال باعتباره حجة تصاعدية. من الواضح أن دالميدا لم يدرس أعمالي السابقة حول الحجة التصاعدية، ولم يبذل أي محاولة لتطوير الشكليات المتعلقة بها بنفسه؛ فهو يبقى غافلًا تمامًا عن هذا الجانب المهم من منطق من باب أولى طوال بحثه.

---

61 على حد علمي، لا يوجد مبدأٌ كما وصفه كونست، يستدلّ على المحظورات في "الأعياد الكبرى" من تلك الموجودة في "الأعياد الصغرى"، أو على الإباحة في الأخيرة من تلك الموجودة في الأولى. فقوانين عيد المساخر (بوريم) وعيد الأنوار (حانوكا) لا علاقة لها بقوانين عيد الفصح (بيساح) وعيد الأسابيع (شفوعوت) وعيد المظال (سوكوت). أضيفت الأعياد الصغرى إلى اليهودية بعد فترة طويلة من إضافة الأعياد الكبرى، وقوانينها مختلفة تمامًا.

62 لم يذكر دالميدا تحليلي لهذا المقطع التلمودي، فمن الواضح أنه لم يكلف نفسه عناء قراءته. بل فضّل الاستشهاد بكونست، الذي وصفه بالعالم، مع أنني بيّنتُ في كتابي "AFL 14.3" أن فهم كونست لحجة "من باب أولى" كان سطحيًا للغاية. كان هذا مجرد استعراض من دالميدا، محاولًا الظهور بمظهر المثقف، لكنه راهن على الحصان الخاسر.

مع ذلك، لا يستبعد دالميدا تمامًا استخدام عبارات موحية مثل "من باب أولى" أو "بسبب أقوى"، باعتبارها مجرد "أسلوب بلاغي" (ص ٢١٨). فهو يعتقد أن لها "معنىً ما"، ويحاول تطوير حجج أكثر تفصيلًا لدعم هذا الادعاء. وهذا في الحقيقة ذروة أطروحته حول "من باب أولى"، ومحاولته الوحيدة للتفكير الأصيل. وكما سنرى، فهي محض هراء . فهو لا ينجح في إثبات ما سعى لإثباته، ولا حتى في جعله يبدو معقولًا. والأسوأ من ذلك، أن محاولته عبثية من الناحية المنطقية؛ فضلًا عن أنها مطروحة بأسلوب مغالط للغاية.

لكن قبل أن نبدأ تحليلنا المفصل لمقترحاته، يجدر بنا ذكر **الملاحظات التحضيرية التالية.**

لا أعرف من صاغ التعبير اللاتيني " *a fortiori ratione* " (بسبب أقوى). من الواضح أن أحدهم قد صاغه، وقد ترسخ هذا الاسم الذي أُطلق على هذا النوع من الحجج وأصبح شائع الاستخدام حتى يومنا هذا. من الواضح أن من صاغ هذا الاسم قد تخيل، بوعي أو على الأقل بغير وعي، أن نتيجة هذه الحجة كانت بطريقة ما "أقوى" منطقيًا (أكثر قوة، وأكثر موثوقية، وأكثر إقناعًا) من مقدماتها. هذه الفكرة، بأن الحجة تُحقق ما يمكن أن نصفه بـ" **مكسب معرفي** "، كانت في الواقع مستحيلة منطقيًا، بل خطأ؛ لكنه لم يُدرك ذلك، أو ربما كان على دراية به ولكنه كان يميل إلى المبالغة. مع ذلك، منذ صياغة مصطلح *"a fortiori ratione"* ، أخذه كثير من الناس حرفيًا وافترضوا أنه يعني ما يقوله بالضبط. بين الحين والآخر، يحاول بعض الهواة في علم المنطق الدفاع عن هذه الفكرة، فيُعرّضون أنفسهم للسخرية في محاولتهم.

دعونا نلقي نظرة سريعة على تاريخ الدراسات المتعلقة بحجة "من باب أولى". **أرسطو** (اليونان، 384-322 قبل الميلاد) [63]، الذي يُرجح أنه أول من فكر في هذا النوع من الحجج، يشير إليها وصفياً في كتابه " الخطابة " 2:23(4) باعتبارها تتعلق بـ"الأكثر والأصغر"، وفي كتابه " المواضيع " 2:10 باعتبارها " من درجات أكبر وأصغر "؛ عملياً، يُفضل استخدام عبارات محايدة مماثلة. يناقش أرسطو حجج "التصاعد التدريجي" ويستخدمها أحياناً، كما أنه ينخرط أحياناً في حجج "من باب أولى" المنطقية المعرفية. لكن لا يُمكن القول إنه أشار في أي موضع إلى أن نتيجة حجة "من باب أولى" يُمكن أن تكون "أقوى" معرفياً من مقدماتها؛ فصياغته دائماً ما تُشير إلى المساواة المعرفية، إن لم تكن الضعف.

---

63 انظر إلى معالجتي المفصلة لنظرية أرسطو وممارسته في AFL 6.1 والملحق 4.2. أقدم هناك اقتباسات كاملة وإحصائيات دقيقة.

الفقيه الروماني الشهير **شيشرون** (106-43 قبل الميلاد) [64]، في كتابه " المواضيع " (الفقرة 23)، عن "الأكبر" (*maiore*) و"الأصغر" (*minori*) ؛ ويستخدم أمثلة وجودية بدلاً من أمثلة منطقية معرفية لهذا النوع من الحجج. ومن المثير للاهتمام أنه لم يستخدم، لا في هذا الكتاب ولا في أي مكان آخر (على حد علمي)، التعبير اللاتيني " *a fortiori ratione* "؛ والأهم من ذلك، أنه لم يشر إلى فكرة المكسب المعرفي المذكورة. وينطبق الشيء نفسه على الإسكندر الأفروديسي، أحد علماء العصر الهلنستي المشائيين في القرن الثالث الميلادي. [65]وبالمثل ، في المنطق اليهودي؛ على الرغم من أن الكتاب المقدس والتلمود يعتمدان على هذا المنطق. إن التصريحات التي تهدف إلى الاستدلال من باب أولى وحتى الاستدلال المتصاعد كثيرة، ولا يتضمن أي منها لغة أو تعليقًا يشير بشكل قاطع إلى زيادة معرفية [66].

لذا، ليس من الواضح من صاغ عبارة " *a fortiori ratione* " أو من اقترح لأول مرة أنها تشير إلى مكسب معرفي. من المحتمل أن تكون هذه الفكرة سابقة للعبارة ومهدت لها؛ لكن الأرجح، في رأيي، أن العبارة صِيغت أولًا بشكل غير واعٍ، ثم قام شخص ما بتطويرها لاحقًا. قد يعود تاريخ هذه الأحداث إلى ما قبلَ شيشرون، أو حدثت بينه وبين الإسكندر المذكور؛ أو ربما حدثت لاحقًا، في العصر المسيحي. لا أعرف التسلسل الزمني الدقيق، وقد يكون الوقت قد فات لتحديده. ليس الأمر مهمًا جدًا - فليس هناك شك في أن العبارة المذكورة غير دقيقة والفكرة التي توحي بها غير منطقية.

الأمر المؤكد أيضاً هو أن دالميدا ليس أول من دافع، مستلهماً من هذا التعبير، عن فكرة المكسب المعرفي. فعلى سبيل المثال، قبل فترة ليست ببعيدة (في عام 2002)، اقترح بيوتر لينارتوفيتش وجولانتا كوشتين الحجة التالية باعتبارها "صحيحة" من باب أولى: " إذا كان من غير المنطقي وغير التجريبي الشك في أن [الصغير] Q هو S، فمن غير المنطقي وغير التجريبي أكثر الشك في أن [الكبير] P هو S؛" وقد بينت لاحقاً لماذا يُعدّ اقتراحهما مغلوطاً [67]. في وقت لاحق (عام ٢٠١٢)، حاول هوبير مارود تبرير فكرة مماثلة، وقد بيّنتُ له خطأه الفادح [68]. من الواضح أن دالميدا لم

---

64 انظر AFL 6.5.

65 انظر AFL 6.6.

66 فيما يتعلق بمذهب التلمود بشأن الاعتراض على الحجج من باب أولى، انظر AFL 13.4. انظر أيضًا، في الملحق 2 من AFL، الحجج المتنافسة في Pesahim 6.2 وفي Sotah 6.3.

67 انظر AFL 24.3.

68 انظر AFL 30.3 و 30.5.

يكلف نفسه عناء قراءة هذه الفصول وغيرها من كتاب "AFL"، الأمر الذي كان من شأنه أن يثنيه عن محاولة ارتكاب نفس الحماقة.

لنلقِ نظرةً فاحصةً الآن على اقتراحات دالميدا المحددة. يتخيل، مستخدمًا مرةً أخرى مثال عصير التفاح والويسكي، سيناريو أكثر تعقيدًا حيث: "قد يكون الادعاء الوارد في (5)" (أي الاستنتاج بأن الرجل سيرفض الويسكي) "مدعومًا بقوة أكبر من الادعاء الوارد في (2أ)" (أي الاستنتاج الجانبي السابق بأن الرجل سيرفض عصير التفاح). ويتخيل، بدايةً، السيناريو البسيط التالي (ص 218):

> فقد يكون صديقنا، رغم موقفه المبدئي الرافض للمشروبات التي تتجاوز نسبة معينة من الكحول، مستعدًا في بعض الأحيان للاستثناء من هذا المبدأ. سيكون لديه سبب أو أسبابه لعدم شرب بعض المشروبات الكحولية على الأقل: لنفترض أن السبب هو أن المشروبات التي تتجاوز نسبة معينة من الكحول ستسبب له صداعًا شديدًا. لكنه قد يجد نفسه في موقف تكون لديه فيه أيضًا أسباب لتناول مشروب، وقد تفوق هذه الأسباب أسباب امتناعه عن ذلك: تخيل، على سبيل المثال، أن صديقنا قد أُهديَ نبيذًا جديدًا من قِبَل ابنه، وهو صانع نبيذ، الذي يرغب بشدة في معرفة رأي والده في مذاقه.

لنبدأ بالنظر إلى هذا السيناريو البسيط، قبل الخوض في التعقيدات الإضافية التي يطرحها دالميدا والحلول التي يقترحها. في مثال عصير التفاح والويسكي، نفترض أنه بما أن عصير التفاح، ذو نسبة الكحول المنخفضة، قد رُفض (من قِبل رجل معين)، فمن باب أولى أن الويسكي، ذو نسبة الكحول الأعلى، سيُرفض (من قِبل ذلك الرجل). لم يُوضح لنا هذا الاستدلال ما إذا كان الشخص (الرجل) مُمتنعًا عن شرب الكحول أم لا؛ كما لم يُبين لنا مقدار الكحول الذي سيتحمله، بافتراض أنه ليس مُمتنعًا عنه.

يُقال لنا الآن إن "موقف الرجل المبدئي" ضد المشروبات الكحولية ربما يعود إلى الصداع الذي قد تُسببه له عند نسبة معينة من الكحول [69]. هذه المعلومة الإضافية بحد ذاتها لا تُؤثر على الاستنتاج المنطقي من رفضه لعصير التفاح إلى رفضه للويسكي، كما هو واضح. لكنها تُشير إلى أنه لو لم يُسبب له المشروب الكحولي صداعًا، لكان من الممكن أن يقبل شربه. لذا،

---

69 تجدر الإشارة إلى أن دالميدا يذكر "درجة" نسبة الكحول، لكنه لا يذكر كمية المشروب الذي يحتوي على هذه النسبة من الكحول والذي قد يسبب الصداع. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تكون الكمية المتناولة غير ذات صلة في حالة واقعية.

يبدو أن الرجل ليس مُمتنعًا عن الكحول تمامًا، أي ليس ضد الكحول في حد ذاته؛ بل يُعارض فقط تناول كمية مُعينة منه، نظرًا لآثاره الضارة. هذا يعني وجود استثناءات مُحتملة لرفضه الكحول: فقد لا يرفض (أي يقبل) المشروبات التي تقل نسبة الكحول فيها عن الحد الذي يبدأ عنده الصداع.

ثم يطرح دالميدا فكرة إضافية مفادها أن ابن الرجل قد يضغط عليه لتذوق بعض النبيذ الذي صنعه. إذا كان محتوى الكحول في هذا النبيذ أقل من الحد الذي يُسبب للرجل الصداع، فلن يكون لهذا التسامح أي إشكال؛ أي أن الحجة الأصلية من باب أولى لن تتأثر [70]. أما إذا كان النبيذ قويًا بما يكفي ليُسبب له الصداع، فإن الوضع يتغير جذريًا، لأنه قد يقبل (مثلاً، بدافع حبه لابنه) شرب بعضه، حتى لو كان أكثر كحولًا من عصير التفاح الذي يرفضه.

في هذه الحالة، لا يمكننا الاستدلال تلقائيًا من رفض مشروب كحولي أقل (مثل عصير التفاح) إلى رفض مشروب كحولي أكثر (أي النبيذ القوي). لا يزال بإمكاننا الاستدلال بشكل مشروط ، بافتراض أن الرجل غير مُجبر على تذوق النبيذ القوي؛ ولكن إذا لم يتحقق هذا الشرط، أي إذا طلب الابن من والده شرب بعض من نبيذه القوي، فلا يمكن الاعتماد على حجة "من باب أولى" على الإطلاق . سيؤدي ذلك حتمًا إلى استنتاج خاطئ؛ وهو أنه سيرفض شرب النبيذ القوي بينما في الواقع قيل لنا إنه لن يرفض. في هذه الحالة، يجب مراجعة حجة "من باب أولى" بالكامل، بطريقة ما. كيف؟

أنه يجب تغيير الحد الأوسط (محتوى الكحول أو الصداع) والحد الفرعي (سيرفض الرجل شرب المشروب) في حجة "من باب أولى" الأصلية. لم يعد العامل المحدد لرفض الرجل أو قبوله النبيذ القوي هو محتوى الكحول أو الصداع، بل رغبة الابن. يمكننا بناء حجة "من باب أولى" جديدة على النحو التالي، ولكن من الواضح أن هذه الحجة تختلف تمامًا عن سابقتها. فهي تتضمن حدًا أوسطًا جديدًا (R)، وهو: "أهمية الأمر بالنسبة للابن"، وحدًا فرعيًا جديدًا (S)، وهو: " سيقبل الرجل شرب المشروب ".

يعتبر النبيذ القوي (P) أكثر أهمية بالنسبة للابن (R) من عصير التفاح (Q).

إذا كان عصير التفاح (Q) مهمًا للابن (R) لدرجة أن والده سيقبله (S)؛

ثم إن النبيذ القوي (P) مهم للابن (R) لدرجة أن والده سيقبله (S).

---

70 تتراوح نسبة الكحول في النبيذ عادةً بين 8 و14%، وفي عصير التفاح بين 4 و8%، وفي الويسكي بين 40 و60% (وفقًا لمعلومات متوفرة على الإنترنت). لنفترض جدلاً أن النبيذ المذكور مخفف جدًا (أقل من 8%)، وأن عصير التفاح قوي جدًا (أكثر من 8%).

في الحقيقة، هذه الحجة الجديدة من باب أولى مُختلقة إلى حد كبير (من قِبلي)، لأنها لا تزال تُشير إلى عصير التفاح. لسنا بحاجة في الواقع إلى استنتاج أن الأب سيقبل شرب نبيذ ابنه القوي، لأننا نعلم ذلك مُسبقًا كأمر مُسلّم به في السيناريو الجديد. وبالتالي، فإن كل ما فعله هذا السيناريو الجديد هو جعل الحجة الأصلية من باب أولى (استنتاج رفض النبيذ القوي من رفض عصير التفاح) قابلة للتطبيق فقط إذا لم يطلب الابن من والده تذوق النبيذ. في حال طلب الابن ذلك من والده، فلا وجود لحجة من باب أولى، بل مجرد أمر مُسلّم به، وهو أن الأب سيقبل تذوقه.

هذا هو "الاستثناء" المذكور في السيناريو أعلاه. يتم تقييد "الموقف المبدئي" الواسع في البداية، والذي يقضي برفض الرجل للمشروبات التي تسبب له الصداع، ليصبح ساريًا فقط إذا لم "تتجاوز" "أسباب الرجل لتناول المشروب" (أي رغبة ابنه) "أسبابه لعدم تناوله" (أي مخاوفه من الصداع). في حال تجاوزت الأسباب الأولى الأسباب الثانية، فإنه سيقبل الشرب. حتى الآن، فشلت محاولة دالميدا لجعل منطق حجة "من باب أولى" أكثر تعقيدًا. لم تُسفر أي من السيناريوهات التي رأيناها حتى الآن عن شكل مُعدَّل من حجة "من باب أولى".

إذ شعر دالميدا بهذا الفشل بشكل غامض، حاول أن يتصور وضعاً أكثر تعقيداً (ص 218-9):

> لنفترض الآن، علاوة على ذلك، أنه كلما زادت نسبة الكحول في المشروب، ازداد صداع صديقنا حدةً، ليصل إلى ألمٍ يكاد يُشلّ حركته. في هذه الحالة، يبدو جلياً أنه كلما زادت نسبة الكحول في مشروبٍ ما، كلما صعب التغلب على أسباب رفضه لشربه. بعبارة أخرى، فإن نطاق الأسباب التي قد تفوق سبب رفضه لشرب الويسكي أضيق من نطاق الأسباب التي قد تفوق سبب رفضه لشرب عصير التفاح. لكن هذا يعني أن لدى صديقنا سبباً أقوى لرفض شرب الويسكي منه لرفضه شرب النبيذ؛ وبالتالي فإن استنتاج رفضه للويسكي أقوى أيضاً، بمعنى ما - أي يصعب دحضه - من استنتاج رفضه لعصير التفاح.

في هذا السيناريو الجديد، يقترح دالميدا أن الصداع الناتج عن الكحول متغير؛ أي أنه يتغير بتغير نسبة الكحول في المشروبات، فكلما زادت نسبة الكحول، زاد الألم. سابقًا، كان يتم تحديد الصداع بعتبة واحدة على طول الخط الأفقي الذي يتتبع نسبة الكحول. أما الآن، فهناك متغيران يتغيران معًا. يمكننا تمثيل ذلك برسم بياني ثنائي المتغيرات، حيث يتتبع البعد الرأسي الألم، بينما يتتبع البعد الأفقي نسبة الكحول. مع ذلك، يظل الرسم البياني نفسه

خطًا، حتى وإن كان مائلًا أو منحنيًا؛ والمنطق المستخدم هو نفسه كما لو كان الرسم البياني أفقيًا. ما تغير الآن هو ببساطة موضع العتبة. فبينما كانت العتبة سابقًا تمثل أي قدر من ألم الصداع (الرمز T)، أصبحت الآن تمثل درجة معينة أعلى من ألم الصداع (الرمز U، على سبيل المثال). من الناحية النظرية، لا يوجد أي اختلاف؛ إنما الاختلاف يكمن في نقطة القطع الدقيقة.

يُقال إن سلوك الرجل مدفوع بمصالح متضاربة: فهو يريد تجنب الصداع قدر الإمكان، ولكنه يريد أيضًا إرضاء ابنه إن استطاع تحمل الألم. لذا، تكمن معضلة الرجل في: إلى أي مدى يمكن التوصل إلى حل وسط؟ فبينما قد يوافق على شرب نبيذ قوي إذا طلب منه ابنه ذلك، قد يكون هناك حدٌّ يُتجاهل عنده طلب ابنه، لأن الألم سيكون "شديدًا للغاية". سيبدو الويسكي قويًا جدًا عليه، لكن نبيذ ابنه قد لا يكون كذلك. إذن، التعقيد المقترح ليس بالضخامة التي يبدو عليها للوهلة الأولى. وبالتالي، وخلافًا للظاهر، فإن هذا السيناريو الجديد لا يختلف جذريًا عن سابقه.

بمعنى آخر: يوجد تدرج في قيم محتوى الكحول وما يصاحبه من ألم؛ وعلى هذا المنوال، توجد عتبة جديدة U (ألم لا يُطاق) أعلى من العتبة السابقة T (أي قدر من الألم). في النطاق الأعلى، بدءًا من النقطة U وما فوقها، سيرفض الرجل رفضًا قاطعًا أي مشروب، حتى لو رغب ابنه بخلاف ذلك؛ ويمكن بناء حجة من باب أولى من رفض مشروب قوي واحد إلى رفض مشروب أقوى في هذا النطاق. في النطاق المتوسط، بين U وT، يمكن صياغة حجة مماثلة من باب أولى (كما في السابق) بشكل مشروط ، بشرط ألا يطلب الابن من والده الشرب؛ ولكن إذا طلب الابن من والده الشرب، فمن المرجح أن يقبل الرجل ذلك، على الرغم من الألم المصاحب (وبالتالي لن تكون حجة من باب أولى قابلة للتطبيق). أخيرًا، في النطاق الأدنى، دون النقطة T، حيث لا يوجد ألم، يكون الرجل حرًا في قبول طلب ابنه في نهاية المطاف دون تردد (ولا حاجة لحجة من باب أولى).

فيما يتعلق بمنطق "من باب أولى"، فإن سيناريو دالميدا الجديد الأكثر تعقيدًا لا يختلف في أهميته عن السيناريو السابق الأبسط. أي أنه لا يوجد في أي من السيناريوهين ما يجعل شكلًا جديدًا أكثر تعقيدًا لحجة "من باب أولى" ممكنًا أو ضروريًا. ما زلنا نتعامل مع نفس أشكال حجة "من باب أولى" القياسية القديمة، ولكن بتطبيقها بشكل انتقائي، حسبما تقتضيه الحالات المتوقعة. وكما سبق توضيحه، في بعض الحالات، تكون حجة "من باب أولى" قابلة للتطبيق بشكل مطلق؛ وفي حالات أخرى، تكون قابلة للتطبيق بشكل مشروط فقط؛ وفي حالات أخرى، تكون غير قابلة للتطبيق؛ وفي بعضها الآخر، تكون غير ذات صلة على الإطلاق.

لاحظ الآن أنه في حين يشير دالميدا في السيناريو الأول إلى "أسباب" لتناول مشروب أو رفضه، فإنه يشير في السيناريو الثاني إلى "مجموعة من الأسباب"، وذلك لجعل الأمور تبدو أكثر تعقيدًا.

يبدو أن دالميدا يحاول هنا وضع حسابات "لأسباب" فعل شيء ما أو الامتناع عنه، لكنه يجد صعوبة في صياغتها. فلنحاول مساعدته في ذلك. بدايةً، لدينا مشروبان، س و ص؛ كلاهما "يستوفي" عتبة T؛ ويحتوي ص على نسبة كحول أعلى من س. بعد ذلك، يبدو أن الشخص ("صديقنا") لديه أسباب لشرب ص (لنسميها أسبابًا لشرب ص)، وأسبابًا ضد شرب ص (لنسميها أسبابًا ضد شرب ص)؛ وقد تكون الأسباب المؤيدة لشرب ص أكثر أو أقل إقناعًا من الأسباب المضادة لشرب ص (أو مساوية لها). وبالمثل، لدى الشخص أسباب لشرب س (لنسميها أسبابًا لشرب س)، وأسبابًا ضد شرب س (لنسميها أسبابًا ضد شرب س)؛ وقد تكون الأسباب المؤيدة لشرب س أكثر أو أقل إقناعًا من الأسباب المضادة لشرب س (أو مساوية لها). علاوة على ذلك، دعونا نسمي Ky النتيجة النهائية لـ Con-y ناقص Pro-y (أو العكس)، و Kx النتيجة النهائية لـ Con-x ناقص Pro-x (أو العكس)؛ ويجب مقارنة هذين الاثنين.

إذا تبين، بعد هذه المقارنة، أن حجة Ky "أضيق نطاقًا" (أي، على الأرجح، أقل إقناعًا بشكل عام) من حجة Kx، فإنه - وفقًا لدالميدا - يمكن اعتبار الاستنتاج (5) "أكثر تبريرًا" من الاستدلال (2أ). يبدو أن هذه الحسابات هي ما يدور في ذهن دالميدا البسيط. الفكرة المقصودة غير واضحة تمامًا؛ ولكن حتى لو أمكن توضيح الحجة وصياغتها بطريقة أكثر علمية، فهل يتبع الاستنتاج المفترض بأن هذا الاستدلال "أقوى" منطقيًا من ذاك؟ هل يوجد هنا أي أساس لادعاء دالميدا بأن "الاستنتاج بأنه سيرفض الويسكي أقوى أيضًا، بمعنى ما - يصعب دحضه - من الاستنتاج بأنه سيرفض عصير التفاح"؟ بالتأكيد لا.

عند التعامل مع الاستدلال المنطقي، مهما كان طول أو قصر الحجة، فإن أحد المبادئ الراسخة هو أن النتيجة لا يمكن أن تكون أكثر موثوقية من المقدمات [71]. في الاستنباط، تكون موثوقية النتيجة مساوية لموثوقية أقل المقدمات موثوقية، إن لم تكن أقل. أما في الاستقراء، فتكون النتيجة بالضرورة أقل موثوقية، لأن الفرضية حاضرة دائمًا في التعميم أو

---

71 هذا تطبيق لما أسميته مبدأ الاستدلال، أو القانون الخامس للفكر. ببساطة، ينص هذا المبدأ على أنه لا يمكننا الحصول على معلومات أو يقين من حجة استنتاجية أكثر مما ندخله فيها. ويمكن التعبير عن ذلك بشكل أكثر وضوحًا بعبارة "مدخلات رديئة، مخرجات رديئة": إذا كانت مقدماتنا غير مفيدة أو ضعيفة، فلا يمكننا أن نتوقع أن تكون استنتاجاتنا أكثر فائدة أو أقوى. يمكن مقارنة هذا القانون المنطقي بقانون الفيزياء المسمى القانون الثاني للديناميكا الحرارية، والذي يتنبأ بأن الفوضى (الإنتروبيا) في العالم المادي ستزداد حتمًا بشكل عام.

الاستدلال. بالطبع، يمكن أن تزداد موثوقية القضايا التي يتم التوصل إليها بالاستقراء بمرور الوقت، نظرًا لتزايد الأدلة (مقارنةً بما سبق) التي تدعمها؛ لكن هذه القضايا تظل دائمًا أقل موثوقية مقارنةً بموثوقية الأدلة (صغيرة كانت أم كبيرة) التي تدعمها.

بالطبع، إذا كانت مقدمات حجتين مختلفتين تتفاوت في مستوى الإقناع، سواءً كان ذلك بسبب كون إحداهما استقرائية والأخرى استنتاجية، أو بسبب اختلاف درجات موثوقية مقدماتهما، فإن استنتاجاتهما ستختلف أيضًا، ويمكننا القول إن إحداهما "أقوى" من الأخرى. لكن هذا ليس هو الحال هنا. تذكر أن (2أ) مستنتجة في الأصل عن طريق الاستدلال الإيجابي من (1) و(2)، بينما (5) مستنتجة بالطريقة نفسها من (1) و(4)، حيث استُنتجت الأخيرة من (2) و(3) عن طريق المقارنة الكمية. هذا يعني أن (2أ) و(5) تشتركان في المقدمتين (1) و(2) ، ولا يختلفان إلا في المقدمة (3) التي تفتقر إليها (2أ) بينما توجد في (5).

لذلك، بما أن جميع عمليات الاستدلال المعنية كانت استنتاجية (أي صحيحة بنفس القدر، ومؤكدة بنسبة 100%)، فإن الاختلاف المنطقي الوحيد الذي يمكن افتراضه على أمل تحقيق مكسب معرفي هو أن (3) يضيف بطريقة ما بعض الإقناع إلى (5) لا يُضاف إلى (2أ). لكن هذا يتعارض مع المنطق: فإضافة مقدمة قد تُضعف الإقناع (إذا كانت تحمل بعض الشك الاستقرائي) أو تُبقيه دون تغيير (إذا كانت مؤكدة تمامًا)، لكنها لا يمكن أن تزيد الإقناع أبدًا! لا يمكن لأي سيناريو، مهما بلغ تعقيده، أن يتجاوز أو يُخفف من هذا المبدأ المنطقي الأساسي. يمكن التنبؤ بثقة، بما أن (2أ) يتطلب معلومات أقل لاستنتاجه من (5)، أن (2أ) سيكون دائمًا إما أكثر يقينًا من (5) أو على الأقل بنفس درجة يقينه، وليس أقل.

من الواضح أن دالميدا قد أوقع نفسه في حيرةٍ في سعيه العبثي وراء شيءٍ مستحيلٍ منطقيًا. إن حساب "الأسباب" المذكور أعلاه لا يتعلق بالمنطق (كما يظن)، بل بعلم النفس والأخلاق. فمضمونه ليس معرفيًا، بل وجوديًا وغائيًا. ويهدف هذا الحساب إلى تحديد مسار العمل الذي ينبغي على الفرد تفضيله في ظروفٍ معينة. يمكننا، بالطبع، بناء حجةٍ من باب أولى باستخدام مقدمةٍ كبرى مقارنة مثل: "الأسباب المتعلقة بـ س (P) أكثر إقناعًا (R) من الأسباب المتعلقة بـ ص (Q)؛ والأسباب المتعلقة بـ ص (Q) مقنعة (R) بما يكفي لتشجيع هذا الرجل على فعل كذا وكذا (S)؛ لذلك، فإن الأسباب المتعلقة بـ س (P) مقنعة (R) بما يكفي لتشجيع هذا الرجل على فعل كذا وكذا (S)". ستكون هذه حجةً صحيحةً من باب أولى تتضمن المصطلحات التي يبدو أن دالميدا يقصدها. لكن هل هذا النوع من الحجة من باب أولى (أو ربما موقف آخر) متضمن في هذه الحالة؟ لا أرى ذلك.

أو قد نحاول صياغة حجة تصاعدية، حيث تتعلق المقدمة الإضافية النسبية بالحالة المعرفية [72]. ربما: " يستند الاستدلال (P) إلى أسباب (R) أكثر من الاستدلال (Q)، و(Q) يستند إلى أسباب (R) كافية ليكون موثوقًا (S)؛ لذلك، يستند (P) إلى أسباب (R) كافية ليكون موثوقًا (S). ونظرًا لأن الموثوقية (S) تتناسب طرديًا مع عدد الأسباب (R)، فبما أن أسباب (P) أكثر عددًا من أسباب (Q)، فإن موثوقية (P) أكبر من موثوقية (Q)." لكن بالطبع، هذا استدلال دائري مُصمم خصيصًا - في الواقع، من المستحيل عمليًا إثبات المقدمة الصغرى (وبالتالي النتيجة) التي تربط الموثوقية (S) بعدد الأسباب (R).

ينبغي التأكيد على أن استخدام كلمة "أسباب" في هذا السياق مُضلل للغاية. فكما رأينا، لا تشير هنا، كما يعتقد دالميدا بوضوح ويريدنا أن نعتقد، إلى عناصر ذات دلالة معرفية موضوعية في الحجة المطروحة من باب أولى، بل إلى عناصر يدركها الشخص (الرجل قيد النقاش) على أنها، بدرجات متفاوتة، أكثر أو أقل من ذلك. أهمية ذاتية إلى قراره الشخصي بالشرب أو عدم الشرب. هذان معنيان مختلفان تمامًا لكلمة "أسباب"، ودالميدا واهم تمامًا، ومن الواضح أنه يحاول أن يخدعنا أيضًا، بهذا التباس مبتذل .

يشير مصطلح "الأسباب"، بمعناه الأساسي المعرفي، إلى الأسباب التجريبية و/أو الأسس المنطقية للاعتقاد بصحة ادعاء واقعي أو نظري : تُعدّ الملاحظات التي تُقوّي أو تُضعف أطروحةً ما استقرائيًا "أسبابًا" للاعتقاد بها أو عدم الاعتقاد بها؛ وكون الأطروحة متسقة استنتاجيًا مع سياق المعرفة الأوسع (إن لم تكن مستمدة منه) يُعدّ "سببًا" لصالحها، بينما كونها متناقضة مع نفسها أو مع بعض الملاحظات أو مع المعتقدات العلمية الحالية يُعدّ "سببًا" ضدها. إنّ "الأسباب" التي يستشهد بها دالميدا هنا عقلانية فقط بالمعنى الثانوي المستخدم في الفلسفة العملية: حيث يشير المصطلح هنا إلى القيم والدوافع، إلى الأحكام التي تؤثر في خيارات الفرد وإرادته، سواءً أكانت مؤيدة أو معارضة لهدف أو مسار عمل ما .

يشير مصطلح "الأسباب" في معناه الأساسي إلى الأسباب الموضوعية لاستنتاج عقائدي، بينما يشير في معناه الثانوي إلى الأسباب المادية لنتيجة مادية أو عقلية. يشير الأول إلى المسائل الإجرائية: فهو يتعلق بالمعرفة، أي عملية اكتساب المعرفة؛ أما الثاني فيشير إلى المسائل الموضوعية الناتجة: فهو يتعلق بالوجود، والامتلاك، والفعل. هذه ظواهر معرفية متميزة تمامًا، على الرغم من استخدام الكلمة نفسها لكليهما. إن محاولة دالميدا لإثبات المكسب المعرفي تخلط بين هذين المعنيين لمصطلح "الأسباب"، سواء كان ذلك عن جهل أو عدم فهم، أو عن طريق الخداع.

---

[72] انظر AFL 2.3 و 4.2.

لاحظ أيضًا استخدام دالميدا لمصطلحات علائقية غامضة مثل "مجموعة من الأسباب"، و"قادرة على الموازنة"، و"مؤيدة لـ"، و"أضيق"، مما يُظهر مدى غموض تصوره حتى لحساب "الأسباب" التي تعتمد عليها أطروحته. ما المقصود بـ"مجموعة من الأسباب"؟ هل تعني ببساطة مجموعة من الأسباب، أم أنها تشير إلى نوع من المقارنة الكمية الأكثر تعقيدًا بينها؟ بأي معنى تكون إحدى هذه المجموعات من الأسباب "أضيق" من الأخرى؟ هل هي مسألة تتعلق بعدد الأسباب فحسب، أم أن هناك ترجيحًا للأسباب بطريقة ما؟ ماذا تعني عبارة "موازنة... مؤيدة لـ"؟ هل تشير إلى تفوق كمي فحسب، أم إلى علاقة سببية من نوع ما؟ تشهد هذه الأسئلة التي لم تُطرح ولم تُجب على غموض عمليات تفكير دالميدا.

وخلاصةً، فإن السيناريوهات التي طرحها دالميدا دفاعًا عن فرضيته حول الربح المعرفي لا تدعمها منطقيًا. فهو يظن أنه بنسج قصة معقدة بما يكفي، يستطيع أن يجعلنا نصدق خاتمته، لكن الأمر برمته محض خيال. إذا حللنا كل عنصر من عناصر تفكيره بدقة، فسنجد بوضوح أن جميع محاولاته باءت بالفشل. بل إننا، كما نكرر، من غير المعقول أن تنجح أي محاولة من هذا القبيل.

إن محاولة دالميدا للإثبات لا تقل عن كونها مثيرة للسخرية. وتتمثل في إضافة مقدمة (6) إلى مخططه السابق (الذي يتضمن القضايا من (1) إلى (5)، والتي بفضلها يمكن استخلاص نتيجة جديدة (7) (ص 219-220):

"(6) بالنسبة لأي مشروبين x و y، إذا استوفى كل من x و y الشرط T، وإذا كان y أعلى في مقياس محتوى الكحول من x، فإن نطاق الأسباب القادرة على دحض السبب (الأسباب) المؤيدة لرفض صديقنا y والمتمثلة في حقيقة أن y يحتوي على درجة معينة من محتوى الكحول يكون أضيق من نطاق الأسباب القادرة على دحض السبب (الأسباب) المؤيدة لرفض صديقنا x والمتمثلة في حقيقة أن x يحتوي على درجة معينة من محتوى الكحول."

لذلك... (7) إن نطاق الأسباب القادرة على دحض السبب (الأسباب) المؤيدة لرفض صديقنا للويسكي، والمتمثلة في حقيقة أن الويسكي يحتوي على نسبة معينة من الكحول، أضيق من نطاق الأسباب القادرة على دحض السبب (الأسباب) المؤيدة لرفض صديقنا لعصير التفاح، والمتمثلة في حقيقة أن عصير التفاح يحتوي على نسبة معينة من الكحول.

لا أريد السخرية من دالميدا (ليس كثيرًا على أي حال)، لكن من المؤكد أن الصياغة المذكورة أعلاه مبهمة للغاية ومربكة جدًا! هذا أشبه بالتحدث وفمك ممتلئ. إنه يجمع الكثير من الأشياء في قضية واحدة. لا أحد يفكر بهذه الطريقة، بقضايا معقدة وغامضة كهذه، لسبب بسيط هو أن هذا السلوك المعرفي سيؤدي حتمًا إلى أخطاء. إنه يلجأ إلى استخدام الواصلات المتعددة لأنه لا يعرف كيف يعبر عن أفكاره بوضوح ودقة: كيف يقسمها إلى وحدات أصغر ثم يربطها معًا منطقيًا.

يحاول الدفاع عن عرضه بالقول: "على الرغم من صياغته المعقدة ظاهريًا، إلا أنه يطرح نقطة بسيطة". ويُصرّح صراحةً بهدفه قائلًا: "ليس الهدف مجرد إثبات أن صديقنا سيرفض الويسكي - وهو الادعاء الوارد في (5) - بل أيضًا إثبات أن هذا الاستنتاج مُبرَّرٌ بشكلٍ أكبر، أو أنه يتبع بقوة أكبر من المقدمات ذات الصلة". لكن وسائله لتحقيق هذا الهدف غير واضحة وغير مقنعة. فهو بالتأكيد لا يُثبت أن الاستدلال (5) يمكن أن يكون "أقوى" معرفيًا من الاستدلال (2أ).

إن ادعاءه بتحقيق مكاسب معرفية مُصاغ بشكل فضفاض للغاية. فهو لا يُفلح في بلورة فكرته بشكل كامل وإقناع الآخرين بفعالية. ومن الدروس التي يتعلمها المرء سريعًا عند الانخراط في أبحاث المنطق الصوري أن ما يبدو معقولًا أو منطقيًا للوهلة الأولى قد يتبين، عند التدقيق فيه، أنه غير معقول أو غير منطقي. تُعلّمنا التجربة أن مجرد وجود فكرة لا يضمن قيمتها. يجب على المرء أن يُمعن النظر في الفكرة حتى تتضح تمامًا وتتأكد قبل منحها أي قوة. لا ينبغي للمرء أن ينخدع بالمظاهر الخادعة، بل عليه أن يتجنب التفكير الغامض أو التقريبي. لا جدوى من التمني ألا يلاحظ أحد أوجه القصور وأن يفلت المرء من العقاب، فمن المؤكد أن أحدهم سيكشف في النهاية عن محاولة غير كفؤة.

يقدم دالميدا نوعًا من عملية التحقق لحجته (عن طريق استدلالات وسيطة متتالية: "إذن (من (1) و(2))" ... "إذن (من (2) و(3))" ... "إذن (من (1) و(4))" ... "إذن (من (2) و(3) - والتي تستلزم معًا (4) - و(6))"). لاحظ أن ما يغيب منطقيًا هنا، بين (6) و(7)، هو بيان أن عصير التفاح والويسكي مشروبان، وبالتالي يُصنفان ضمن الفئتين س و ص؛ لكن هذا ليس مهمًا. المهم هو أن دالميدا لا يُثبت في أي موضع فكرة المكسب المعرفي التي هي أطروحته الأساسية. كل ما يُثبته، في أحسن الأحوال (في الحقيقة، كما سيتبين لاحقًا، ليس حتى ذلك)، هو نتيجة حساب ما يُسمى "الأسباب" التي يُسقطها بشكل غامض - والباقي هو سوء فهمه الفادح لما يعنيه ذلك أو يستلزمه. لذلك، فإن عملية التحقق التي يتبعها دالميدا ليست منطقية. لكنها مغالطات فجة.

ينبغي التنويه والتأكيد على أن الإضافتين (6) و(7) تُشكلان إطارًا منطقيًا . بمعنى آخر، صمم داليدا المقدمة الإضافية (6) عمدًا بحيث يكون الاستنتاج (7) حتميًا عند استبدال المتغيرين x وy بمصطلحي "عصير التفاح" و"الويسكي". لا يوجد أي استدلال إضافي؛ أي استدلال مرتبط بالحجة السابقة من باب أولى (أي بالقضايا من (1) إلى (5)) ومع ذلك يُعززها بشكل ملحوظ. المقدمة (6) هي أطروحة مستقلة بمتغيرين x وy، و(7) هي تطبيق لهذه الأطروحة المستقلة نفسها مع مصطلحي "عصير التفاح" و"الويسكي" تحديدًا. الاستدلال الوحيد المطلوب هو ببساطة تطبيق قاعدة عامة معينة على مصطلحات محددة مُضمنة فيها بموجب العبارة "إذا كان كل من x وy يحققان الشرط T، وإذا كان y أعلى من x في مقياس محتوى الكحول، فإن...".

صحيح أن مقدمة (6) تتضمن عناصر من حجة "من باب أولى"، وهي (2) "x يفي بالشرط T"، و(3) " y أعلى من x في مقياس محتوى الكحول"، واستنتاجهما المشترك (4) "y يفي بالشرط T"؛ إلا أن مقدمة (6) لا تتضمن المقدمة (1)، وبالتالي لا تستلزم النتيجة (5). كما تتضمن نتيجة (6) إشارات غير مباشرة إلى حجة "من باب أولى"، مما يعني أن الشخص قد يرفض شرب y ("صديقنا يرفض y") وأن y يحتوي على نسبة معينة من الكحول ("y يحتوي على هذه النسبة من الكحول")؛ وهذا ما يجعلها تبدو مرتبطة بحجة "من باب أولى"، لأن الأخيرة لها استنتاجات مماثلة من (5) (" صديقنا سيرفض y") ومن (3) ("الويسكي يفي بالشرط ... في مقياس محتوى الكحول").

مع ذلك، ورغم هذه الإشارات الجزئية إلى حجة "من باب أولى"، لا يمكن القول إن للفرضية (6) أي صلة منطقية جوهرية بها. فالعناصر الأساسية المتعلقة بـ"نطاقين من الأسباب"، أحدهما "أضيق" من الآخر، لا صلة لها إطلاقًا بحجة "من باب أولى". إنها مجرد رأيه الشخصي. والصلة الوحيدة بينهما تكمن في خيال داليدا وإرادته بربطهما. من الواضح أنه يعتقد أن حسابه المبهم لـ"الأسباب" ذو صلة، لكنه لا يُثبت هذا الادعاء بأي شكل من الأشكال. فمجرد الادعاء لا يُعد دليلًا على صحته.

يستنتج من ذلك أن عبارة "إذا-ثم" في (6) زائفة؛ فهي مصممة خصيصًا للتلاعب بالنتيجة المرجوة. من الواضح أنها مُعاد هندستها من (7)، لخلق وهم بأن (7) استنتاج، أطروحة مع برهان. لكن (7) محض افتراء، أطروحة بلا برهان. أُقحمت جملة المقدمة في (6) لتشير إلى الحجة السابقة من باب أولى، لجعلها تبدو ذات صلة بالتوسع الحالي (أي العبارتين (6) و(7))، لكن جملة النتيجة في (6)، وهي "ثم نطاق الأسباب [إلخ]"، لا تربطها بها أي علاقة منطقية - إنها ، كما أكرر، مجرد رأيه التعسفي. تُقحم

المقدمة المضافة (6) حساب "الأسباب" المبهم لدالميدا من العدم؛ ولم يُبرهن عليها بأي شكل جاد. لذلك، فإن (7) نتيجة حتمية . أي أنها ليست نتيجة عملية جدلية، بل نتيجة مُتلاعب بها ومُضللة تماماً. وهذا يثير التساؤل.

بمعنى آخر، **يمكن للمرء أن يضع أي أطروحة يريدها في مكانها، ويحصل بالمثل على النتيجة المبرمجة!** على سبيل المثال، يمكن استخدام عبارة "أوسع" بدلاً من "أضيق" في القضيتين (6) و(7). أو حتى: (6) لأي مشروبين س و ص، إذا كان كل من س و ص يحققان الشرط T، وإذا كان ص أعلى من س في مقياس محتوى الكحول، فإن إدمان ميكي ماوس على ص يجعله أسمن من إدمان دونالد داك على س؛ وبالتالي، (7) إدمان ميكي ماوس على الويسكي يجعله أسمن من إدمان دونالد داك على عصير التفاح. هذا يُظهر مدى سخافة حجة دالميدا وزيفها. كل شيء جائز، لأن الافتراض في المقدمة (6) غير منطقي ، أي أن مقدمته ونتيجته غير مرتبطتين منطقياً.

إذا تم تفكيك القضيتين (6) و(7) بهذه الطريقة بعناية، يتضح أنه لا يمكن اعتبارهما دليلاً على الفرضية الرئيسية القائلة بأن الاستنتاج (5) أقوى، أو حتى يمكن أن يكون أقوى حرفيًا، من (2أ)، حتى لو قبلنا ادعاءه بأن "الأسباب" المذكورة ذات دلالة معرفية، وهو ما لا نقبله بالطبع (لأسباب سبق ذكرها). إن استخدام المصطلحات الطويلة الموصولة بشرطة في قضاياه الإضافية ليس هو المشكلة الرئيسية، لاحظ جيدًا؛ فحتى مع استخدام مصطلحات أبسط وأوضح، ستكون هذه القضايا عديمة الفائدة ومضللة. تكمن المشكلة الرئيسية في انفصالها المنطقي عن الحجة من باب أولى (أي من (1) إلى (5)). إن تطوير دالميدا لفكرة المكسب المعرفي مليء بالمغالطات، بل بمغالطات كثيرة بشكل مذهل.

مع ذلك، تلعب المصطلحات الطويلة الموصولة بشرطة دورًا نفسيًا هامًا في جعل حجج دالميدا مقبولة، إذ ينشغل قارئو المقولتين (6) و(7) ذهنيًا بمحاولة فهم هذه المصطلحات، وعندما يجدونها معقدة للغاية، سرعان ما يتخلون عن محاولة فهمها، ثم يفترضون بسذاجة أن المقولتين (6) و(7) اللتين تحتويان عليها لا بد أن تحملا معنىً ذكيًا وأن تكونا منطقيتين، لأن مؤلفهما كان يؤمن بهما، ولأن المحررين والناشرين تغاضوا عنهما. لا أعتقد أن دالميدا تعمّد الخداع، لكنني أعتقد أنه كان على الأقل راغبًا في الخداع لا شعوريًا. لا يمكن أن يكون هذا الإهمال الفكري بريئًا تمامًا؛ فلا بد أن المؤلف كان مدركًا لخداعه إلى حد ما، لكنه افترض أنه سيفلت من العقاب.

تجدر الإشارة إلى أن دالميدا لا يعتبر أن الحجة من باب أولى تهدف دائمًا إلى تحقيق مكسب معرفي. وكما يقول: "إن الادعاء بأن الاستنتاج المتعلق بهدف الاستدلال من باب أولى مدعوم "بقوة" أكثر من الاستنتاج الموازي المتعلق بمصدره، يبدو ادعاءً شائعًا، وليس بالضرورة، لدى من يقدم حجة

من باب أولى" [73]. ويزعم أن هذا الاختلاف يعود إلى "عناصر مميزة، ولكنها ليست مكونات أساسية للاستدلالات من باب أولى" (ص ٢٢٢). ما هي هذه العناصر؟ يبدو أنها التحذير "ولا توجد اعتبارات داحضة" الوارد في مقدمتيه (١) و(٤)، والمقدمة الإضافية (٦) (ص ٢٢٣).

ينشأ هذا التأمل عندما يدرك دالميدا متأخرًا وجود تناقض في سيناريوه، بين الفرضية الأولية بأن الرجل يريد تجنب المشروبات الكحولية المفرطة، وافتراضه اللاحق بأنه قد يقبل هذه المشروبات على أي حال، فيحاول حل المشكلة بإعادة صياغة فرضيته الأولية بصيغة شرطية، مع اشتراط "عدم وجود اعتبارات معاكسة" (ص ٢٢١). يقوده هذا إلى مناقشة "الشروط القابلة للدحض"، ويؤكد على ضرورة وجود "شرط ما يحدد عدم وجود استثناءات" إذا أردنا "استخلاص استنتاجات صحيحة استنتاجيًا" (ص ٢٢٢). لكن هذا التقييم من دالميدا غير مناسب لسببين.

أولًا، كما أوضحتُ سابقًا، عندما يتأثر الرجل بطلب ابنه تذوق نبيذه، فإن حجة "من باب أولى" تُصبح لاغية، ويُصبح الافتراض السائد هو أنه سيقبل الشرب. ينطبق هذا على الحالتين: الأولى، حيث يخشى الرجل أي ألم في الرأس، والثانية، حيث يخشى ألمًا لا يُطاق في الرأس، كما رأينا. لذا، لا يُمكن الادعاء بأن حجة "من باب أولى" تتضمن شرطًا مُعدِّلًا، فالشرط خارجها منطقيًا [74]. حجة "من باب أولى" المصاغة بشكل صحيح لها دائمًا قوة استنتاجية، ولا يُمكن وصفها بأنها "قابلة للدحض" بافتراض صحة مقدماتها. إن لجوء دالميدا إلى مفهوم الحجج "القابلة للدحض" ليس إلا محاولة للتغطية على أوجه القصور في مشروعه من خلال كلام مُبهم زائف.

ثانيًا، لا يمكن في بحوث المنطق الصوري بناء حجة باستخدام عبارات مبهمة مثل "ولا توجد اعتبارات مانعة" أو "مع تساوي جميع العوامل الأخرى". فهذا اعتراف ضمني بعدم القدرة على صياغة حجة كاملة قابلة للتحقق الصوري. إنه عدم دقة وغموض يتستران وراء الدقة والحسم. يمكن

---

73 يُثير ادعاء دالميدا، القائل بأن حجة "من باب أولى" لا تهدف دائمًا إلى تحقيق مكاسب معرفية، لبسًا. فهل يقول إن حساب "الأسباب" المزعوم (أ) قابل للتطبيق دائمًا ولكنه ليس كذلك دائمًا؟ أم أنه (ب) ليس قابلًا للتطبيق دائمًا؟ إذا اختار (أ)، فلماذا لا يُصرّح بذلك صراحةً، ويلجأ بدلًا من ذلك إلى السلوك العرفي؟ وإذا اختار (ب)، فعليه أن يُوضّح بدقة الظروف التي لا يكون فيها قابلًا للتطبيق. في كلتا الحالتين، لا تُحلّ الإشارة إلى "اعتبارات مُبطلة" غير مُحدّدة هذه المسألة. يُفترض أنه إذا دخلت هذه الاعتبارات في الحسبان، فإنها لا تُبطل حجة "من باب أولى" فحسب، بل تُبطل أيضًا حساب الأسباب المُطبّق عليها. ولكن هل يُمكن دحض حساب الأسباب بمعزل عن حجة "من باب أولى"؟ هذا سؤالٌ يُبقيه دالميدا دون إجابة.

74 يُشير دالميدا، في الصفحة 222، إلى أن بعض الناس قد يُثيرون هذا الاعتراض، ويُقرّ بأن "هناك بعض الصحة في هذا الرأي"؛ ولكنه يختار (دون ذكر أسباب مُحددة هنا) تجاهل الاعتراض وإدراج هذا التحذير المُبهم في حجته على أي حال. سأُوضح في الفقرة التالية لماذا يُعدّ هذا خيارًا سيئًا.

استيعاب الحالات التي يصفها دالميدا افتراضيًا ضمن المنطق الصوري، ولكن فقط بالطريقة التي فصّلتها سابقًا في ملاحظاتي التمهيدية. إن محاولته القيام بذلك بطريقة أخرى لا تكشف إلا عن فهمه المحدود للقضايا المطروحة.

على الرغم من ملاحظة دالميدا المخففة المذكورة أعلاه حول كون المكسب المعرفي أمرًا شائعًا ولكنه ليس ضروريًا، والتي تشير إلى أن إضافاته قابلة للتطبيق عمليًا على معظم الحالات الملموسة، إلا أن رأيي لا يزال قائمًا بأن المكسب المعرفي غير قابل للتطبيق منطقيًا، مهما تخيل هو أو غيره. تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه لم يفشل فقط في صياغة أطروحته والتحقق من صحتها بشكل صحيح، بل حاول الدفاع عنها بوسائل كاذبة. فهو يتصور أنه يكفيه أن يقول ما يلي لجعل اقتراحه ذا مصداقية (ص ٢٢٠):

> "أعتقد أن هذه الخطوة الاستدلالية الثالثة، أو ما شابهها، هي ما نحتاج إلى إبرازه لفهم فكرة أن الاستنتاج الذي يتم التوصل إليه في حجة من باب أولى حول هدف الاستدلال هو استنتاج يتبع "بشكل أكبر" من المقدمات ذات الصلة مقارنة بالاستنتاج الموازي حول المصدر."

لاحظ مخرج الهروب: "أو شيء من هذا القبيل" - بمعنى أنه يعلم في قرارة نفسه أن طرحه للمقترحين (6) و(7) غامض وغير معقول، لكنه يأمل أن يتوصل شخص آخر إلى اقتراح أكثر دقة وإقناعًا لدعم تمثيليته.

حتى الآن، عمل دالميدا على مستوى غير رسمي إلى حد كبير ، حيث طور أطروحته من خلال مثال عصير التفاح والويسكي (بالإضافة إلى بعض الرموز، وهي T و x و y). لكنه يحاول لاحقًا أن يكون أكثر رسمية ، فيعيد صياغة الاقتراحين الإضافيين المذكورين أعلاه بعبارات أكثر عمومية (مع إضافة الرمزين P و Q)، كما يلي (ص 223):

> "(6) لكل x ولكل y، إذا كان كل من x و y يحققان T، وإذا كان y أعلى من x على مقياس P، فإن نطاق الأسباب القادرة على دحض السبب (الأسباب) المؤيدة لكون y هو Q والمستمدة من حقيقة أن y لديه P بالدرجة التي يمتلكها بها يكون أضيق من نطاق الأسباب القادرة على دحض السبب (الأسباب) المؤيدة لكون x هو Q والمستمدة من حقيقة أن x لديه P بالدرجة التي يمتلكها بها."

لذلك... (7) إن نطاق الأسباب القادرة على دحض السبب (الأسباب) المؤيدة لكون b هو Q والمستمدة من حقيقة أن b يمتلك P بالدرجة التي

يمتلكها بها، أضيق من نطاق الأسباب القادرة على دحض السبب (الأسباب) المؤيدة لكون a هو Q والمستمدة من حقيقة أن a يمتلك P بالدرجة التي يمتلكها بها.

ما يفعله هذا "التقنين" المزعوم، عمليًا، هو إخفاء المعنى الحقيقي غير المعرفي لمصطلح "الأسباب" المستخدم في السيناريو الأولي. في العرض غير الرسمي، يكون المعنى الحقيقي أكثر وضوحًا، لأننا ما زلنا نتذكر السرد الذي يستند إليه، أي قصة رجل وعلاقته بالمشروبات الكحولية. أما في هذا العرض الرسمي نسبيًا، فلا يوجد سرد خلفي يكشف المعنى الحقيقي للمصطلح. في الواقع، ودون أي أساس منطقي، عمّم دالميدا عرضه من "الأسباب" غير المعرفية إلى المعرفية. هذا الاستقراء مغلوط لأن هاتين المجموعتين من "الأسباب" مختلفتان جوهريًا، كما رأينا.

تجدر الإشارة، على سبيل المثال، إلى أنه يطور لاحقًا (في الصفحتين ٢٢٣-٢٢٤) مجموعة مماثلة من الإضافات لصيغته الثانية من حجة "من باب أولى"، أي الصيغة المتعلقة بـ"عدم استيفاء" العتبة. وهذا، بطبيعة الحال، حجة زائفة تمامًا كالصيغة الإيجابية السابقة.

وفي تلخيصه، يتوسل دالميدا (ص 233):

كان هدفي في هذا القسم هو توضيح القيمة الكبيرة لأساليب الحجاج التي تم شرحها وتوضيحها في الأقسام السابقة؛ وتفنيد الاعتراض المحتمل بأن الخوض في هذه الأساليب يُدخل درجة من التعقيد تُعيق فهمنا وتقييمنا للحالات الواقعية لحجج "من باب أولى" كما تُستخدم في الأحكام القضائية، بدلاً من أن تُساعدنا على ذلك. آمل أن أكون قد بينت أن هذه الأساليب ليست مفيدة فحسب، بل ضرورية أيضاً للتحليل السليم لهذه الحجج الواقعية.

أودّ أن أردّ، دون قصد الإساءة، بأنّ منهجه في طرح حجة "من باب أولى" مُربكٌ أكثر من اللازم. إنّ نماذجي القياسية أبسط بكثير وأكثر دقة في تمثيل حجة "من باب أولى". لماذا نستخدم تقليدًا رديئًا بينما يُمكننا استخدام الأصل؟ لماذا نسافر بحصان مريض بينما يتوفر حصان سليم؟

سبق لي أن جادلت، استنادًا إلى مقارنات بين صيغ دالميدا لحجة من باب أولى ونتائجي السابقة، بأن معالجته مستمدة بالكامل وحصريًا من معالجتي، حتى وإن كان ذلك بشكل غير كامل. ولا يمكن أن يكون هذا اكتشافًا مستقلًا مصادفةً، إذ إنه يُقرّ باطلاعه على عملي. وإذا كان لدى أي شخص شكوكٌ

حول ما إذا كان قد طوّر القضايا من (1) إلى (5) بشكل مستقل، فينبغي أن يتضح لهم الآن، من التحليل السابق للقضيتين (6) و(7)، أنه كان يفتقر إلى الفهم والمهارات المنطقية اللازمة لذلك.

من الواضح أنه رغم قدرته على التعبير عن أفكار تعلمها من الآخرين، إلا أنه يعجز عن صياغة أفكاره الخاصة والتحقق من صحتها. فما إن يحاول الانطلاق بمفرده إلى مناطق غير مطروقة، حتى يضل طريقه تمامًا. ويُعدّ تعامله السطحي مع فكرة الربح المعرفي دليلًا قاطعًا على قصوره المنطقي. لا شك أن دالميدا ليس منطقيًا أصيلًا، ولا هو من أتقن فن البحث في المنطق الصوري. صحيح أنه يستحق بعض الثناء على اهتمامه بمنطق "فورتوري" ومحاولته فتح آفاق جديدة، لكن المحاولة لا تعني النجاح. من الواضح أنه لم يُسهم بشيء يُذكر في هذا المجال.

5. عرض بيتر كيتينغ

يذكرني أداء دالميدا بشخصية بيتر كيتنغ في رواية آين راند الشهيرة " المنبع "، التي قرأتها في مراهقتي ووجدتها ملهمة للغاية. تجسد هذه الشخصية الخيالية "المستنسخ"، وهو شخص يفتقر إلى القدرة الإبداعية، يسرق الأفكار والمنتجات (في حالته، في مجال الهندسة المعمارية) من المبتكر الحقيقي، "المستفيد المباشر" (في الرواية، يجسده هوارد رورك). كيتنغ مهندس معماري من الدرجة الثانية، تصاميمه عبارة عن نسخ ولصق من أعمال مهندسين معماريين آخرين، ومع ذلك يحظى بنجاح كبير وإعجاب من أقرانه، لمجرد أن أقرانه يفتقرون إلى الرؤية والحكمة مثله تمامًا.

كما رأينا، في بحثه المنشور عام ٢٠١٧ بعنوان "الجدال من باب أولى" ، يتظاهر دالميدا بوقاحة باكتشاف وكشف شكلين من أشكال الحجة من باب أولى، مع أن كل ما يقدمه موجودٌ بالفعل بشكلٍ صريح في كتابي " منطق من باب أولى" الصادر عام ٢٠١٣ (بل وقبل ذلك بكثير، في كتابي "المنطق اليهودي " الصادر عام ١٩٩٥)، حتى مع اعترافه المتردد، في هامشٍ صغير، بمعرفته السطحية بعملي. طوال مقاله، يظهر دالميدا كباحثٍ منطقي أصيل ومستقل، يشق طريقه ببطءٍ وثبات نحو اكتشافاتٍ جديدة وهامة. يقدم عمله كجهدٍ رائد في مجال منطق من باب أولى، مع أنه لا يكاد يحتوي على أي جديد، بل يتضمن العديد من الأخطاء والنواقص. وهو لا يُقرّ أبدًا بفضله الفكري لعملي.

بهذه الطريقة، يسرق دالميدا الأفكار والمنتجات التي انبثقت عن سنوات طويلة من الدراسة والبحث والتأمل في الموضوع، وينسبها لنفسه. حتى لو لم

يستخدم نفس الصياغة والرموز تمامًا، تجنبًا للسرقة الأدبية، فإن هذا يُعد سرقة للأفكار. ربما لا يكون ما لدينا هنا شخصًا متورطًا في استيلاء واعٍ ومنهجي، بل شخصًا تصفح فصلًا أو فصلين من عملي - وهو عمل واسع النطاق، مفصل وشامل - واستخلص منه بعض الأجزاء التي تناسب فهمه المحدود، ثم صاغها بأسلوب يناسبه، وتخيل نفسه صاحبها. ربما كان ذلك مجرد نزوة، لكنه يبقى فعلًا مستهجنًا.

الفكرة الوحيدة التي لم يسرقها دالميدا مني، بل يدّعي أنه صاحبها بالكامل (لا يهمني أمره)، هي فكرته القائلة بأن نتيجة حجة "من باب أولى" هي (أو يمكن أن تكون) أقوى معرفيًا من مقدماتها (أو بتعبير أدق، من أثر جانبي سابق لها). هذه الفكرة، التي أسميتها (اختصارًا) "المكسب المعرفي"، تتعارض مع مبدأ منطقي عالمي. يتجاهل دالميدا هذا المبدأ الراسخ ببساطة، ويحاول إثبات موقفه بإدخال تعقيدات مختلفة في حجته "من باب أولى". وكما بينتُ بالتفصيل (في القسم السابق)، فإن محاولته لإثبات المكسب المعرفي مليئة بالمغالطات بأنواعها، وبالتالي فهي غير معقولة تمامًا. لو كان ثمة حاجة لإثبات أن دالميدا عاجز فكريًا عن إنتاج شكليه الأساسيين لحجة "من باب أولى" دون الرجوع إلى عملي، فإن محاولته المليئة بالمغالطات لإثبات المكسب المعرفي تُقدّم ذلك الدليل.

دعوني أوضح: لا أرى أي خطأ في نقل نتائج الآخرين. هذا هو هدفي من الكتابة - زيادة المعرفة ونشرها. أريد أن تُنقل المعرفة وتُتاح مجانًا. دافعي نبيل تمامًا - لستُ في هذا المجال طمعًا في الشهرة أو الثروة. بدافع التعاطف الصادق مع الجهل المُثير للدهشة لدى الكثيرين في مجالي المنطق والفلسفة، كرّستُ سنواتٍ طويلة من حياتي للبحث والكتابة في هذين المجالين، وأنفقْتُ الكثير من مالي ووقتي في نشر نتائج بحثي. لكني أُصرّ على الاستشهاد بي بشكل صحيح، لضمان اطلاع الناس على المذهب الأصلي، لا على نسخة مُزيّفة منه. ما يُزعجني هنا ليس استخدام دالميدا لعملي، بل إغفاله الواضح لذكر أنه من تأليفي. لا يُسعدني تقليده، لأنه يتم بطريقة مُخادعة وغير مُحترمة.

كل ما كان عليه فعله هو أن يقول بوضوح، في بداية مقاله، شيئًا من قبيل: "أنا مدين لعمل آفي سيون في صياغة حجة من باب أولى، والذي ألهمني لتطبيقه على المجال القانوني المعاصر". هذا ما يفعله الشرفاء. هذا هو التصرف الشريف. في هذه الحالة، كنت سأقوم ببساطة بفحص عمله، ونقده أو مدحه، من حيث الدقة والشمولية، أو الأفكار الجديدة حقًا. لكنه اختار الطريق الدنيء، طريق بيتر كيتنغ. يبدو أنه ظن أنه سيفلت من العقاب، لأن عملي منشور ذاتيًا. وهذا ما يشير إليه قوله الغريب في الحاشية رقم 8: "في

هذا الكتاب اللافت (والمنشور ذاتيًا)، والذي يتضمن، من بين أمور أخرى، دراسة دقيقة للموضوع، سيون...". لماذا "منشور ذاتيًا"؟

يبدو أن دالميدا من أولئك الذين يعتقدون أن الكتاب المنشور ذاتيًا - مهما كان "مثيرًا للإعجاب" ومهما كانت "دراسته دقيقة" - لا يتمتع بأي مكانة اجتماعية أو قانونية. فبالنسبة له، يعني النشر الذاتي " عدم حصوله على موافقة جهة رسمية "، وبالتالي " عدم وجوده فعليًا، وعدم حاجته إلى الاعتراف به رسميًا ". ورغم ادعائه الخبرة القانونية، فإنه يعتقد أن المؤلف الذي ينشر أعماله بنفسه هو مؤلف يمكن "الاقتباس" منه بحرية دون التعرض لانتقادات عامة أو انتهاك قوانين حقوق النشر. وهذا، بالطبع، موقف نموذجي لمن يشتري الكتب المستعملة. من الواضح أن دالميدا يعتقد أن مصداقية الكتاب وسلطته لا تنبع من قيمته الذاتية، بل من موافقة بعض "المراجعين" المجهولين الذين استأجرهم "محرر" أو "ناشر" معروف [75].

لكن في رأيي، "مراجعة الأقران" عملية احتيال كبيرة: إذا كان "الأقران" أنفسهم يفتقرون إلى المعرفة أو الذكاء، فكيف لهم أن يكتشفوا مصادره أو أخطاءه؟ إذا كان من الممكن خداعهم بأعمال مزيفة، فما فائدتهم؟ لهذا السبب تجنبتُ عمومًا اللجوء إلى "النشر بالنيابة". كيف يُمكن لأشخاص أقل معرفة أو ذكاءً أن يُقيّموا عمل أشخاص أكثر دراية؟

في هذه الحالة، لو كان المراجعون الذين وظفتهم مجلة القانون الحديث ملمين وذوي خبرة في مجال منطق "من باب أولى"، لكانوا قد اكتشفوا بالتأكيد عدم أمانة دالميدا وأخطاءه وإغفالاته ومغالطاته. ولأنهم لم يفعلوا ذلك، بل وافقوا على نشر مقال " الجدال من باب أولى" كما هو، فلا بد لنا أن نستنتج أنهم لم يكونوا ملمين أو ذوي خبرة، بل كانوا مزيفين يتظاهرون بالمعرفة. ومع ذلك، فقد حظوا بثقة محرري وناشري مجلة القانون الحديث، وكُلِّفوا بمهمة المراجعة والاختيار! على مر السنين، وجدتُ أن هذا هو الحال في كثير من الأحيان، أن الأعمى يقود الأعمى.

في أسفل الصفحة الأولى من بحث دالميدا، كتب بأسلوبٍ مُنمّق: "أُعرب عن امتناني لـ... على تعليقاتهم ومناقشاتهم القيّمة"، مُعددًا أسماء ثمانية أشخاص (ليس من بينهم)، بالإضافة إلى "مجموعة أبحاث النظرية القانونية في إدنبرة"، و"الجمهور في أكسفورد ولشبونة"، و"المُراجعَين المجهولَين لمجلة القانون الحديث". يُفترض بنا من هذا أن نستنتج تواضعه وانفتاحه الكبيرين، وفي الوقت نفسه، موافقة العديد من الشخصيات والمؤسسات المرموقة. مرة أخرى، هذا سلوكٌ نمطيٌّ يعتمد على المعلومات غير المباشرة. يعيش هؤلاء الأشخاص في عزلةٍ عن الواقع.

---

75 للمزيد حول هذا الموضوع، انظر مقالتي بعنوان "النشر الذاتي والنشر الآخر "، المنشورة كالفصل السادس في هذا المجلد.

ولتأكيد استقلاليته وأصالته، يُقلل دالميدا من شأن عملي بذكره في وقت متأخر من مقاله، وبشكل عابر ومقتضب في حاشية هامشية، وكأنه فكرة عابرة لا قيمة لها . وحتى حينها، كما رأينا، يتجرأ على توجيه نقد زائف والتعالي على عملي، مما يُبرز فقط حدود براعته المنطقية. والجدير بالذكر أنه لم يراسلني قط بأسئلة متواضعة أو حتى انتقادات متعجرفة قبل النشر؛ ولم يُعلن لي قط عن إتمام مقاله ونشره (مع أنه يذكره وينتقده). كل كتاباته ونقده تمت سرًا، من وراء ظهري، كما هو متوقع من شخص يمارس السرقة الفكرية والتشهير.

لا أقول، بالطبع، إنه لا ينبغي أن يكون هناك نقد. النقد مرحب به، بل هو شرط أساسي للتقدم الفكري. لكن يجب أن يستهدف النقد عيوبًا فنية أو عقائدية حقيقية، وأن يكون نتاج بحث معمق وفهم أعمق لما يُنتقد. أما اختلاق عيوب وهمية، واللجوء إلى التضليل والتلميحات، بهدف الظهور بمظهر المتفوق، فهو أمرٌ مستهجن. المفكر الحقيقي يكنّ احترامًا عميقًا للواقع؛ فالفكر عنده ليس أداة للتلاعب.

نجد في مقال دالميدا استخداماً للغة توحي باكتشاف جديد من جانبه. ففي البداية، في ملخصه ثم في مقدمته، يدعي أن الحجج من باب أولى لا تزال حتى الآن "غير مفهومة جيداً" و"لم تحظَ باهتمام كبير"، ويتظاهر بأنه الشخص الذي "سيحرز بعض التقدم" و"يكشف عن شكل" هذه الحجج.

> لكن كيف تختلف هذه الحجج تحديدًا، ولماذا هي مهمة؟ هذا الأمر ليس واضحًا تمامًا. فعلى الرغم من شيوعها، فإن حجج "من باب أولى" غير مفهومة جيدًا ولم تحظَ باهتمام كبير من المنظرين القانونيين. أحاول في هذه الورقة البحثية إحراز بعض التقدم في هذا الموضوع. سأسعى لتحقيق هدفين. الأول هو توضيح شكل حجج "من باب أولى"، وبيان تلك الافتراضات التي، وإن كانت عادةً ما تُترك ضمنيًا، إلا أنها عناصر ضرورية لهذا النوع من الحجج (ص 202).

هذا تضليل ، إذ يوجد بالفعل عمل منشور (مقالتي)، يبلغ طوله حوالي 700 صفحة من حجم A4، يتناول موضوع الحجة من باب أولى بتفصيل دقيق، سواء على المستوى الرسمي أو من منظور تاريخي نقدي (بما في ذلك عرض وتقييم أكاديمي لحوالي 30 نظرية حول الموضوع). هو على علم به، حتى وإن لم يقرأه كاملاً، بل ربما قرأ منه صفحات متفرقة فقط؛ وكما رأينا، فهو يستقي منه الكثير، وإن كان ذلك بشكل غير كفؤ؛ ومع ذلك، فهو لا يُقرّ به كما ينبغي، ليُظهر صورة زائفة عن عمله على أنه ضروري ومبتكر.

يمكنني الاستشهاد بالعديد من العبارات والجمل الأخرى المصممة لتصوير عملية الابتكار: "فلنبدأ بمحاولة تحديد عناصرها وبنيتها؛" "لكي نبدأ في فهم الحجة" (ص 204). "والآن، بتحديد هذا الافتراض... فقد ميزنا ما سأسميه خاصية "قياسية": خاصية... يمكن أن يمتلكها شيء ما بنسب متفاوتة. وقد أوضحنا أيضًا وجود عتبة مناسبة في المقياس؛" "يبدو أن ما يحدث في الحجة هو..."؛" "هذه محاولة أولى لإعادة بناء..."؛" "هذا يحتاج إلى تحسين، لكنه يضعنا على المسار الصحيح..." (ص 205). "قلت إن عملنا في إعادة البناء لم ينتهِ بعد - قد يكون هناك المزيد في... الحجة مما كشفنا عنه حتى الآن؛" «يمكننا محاولة البدء في تحديد شكل هذه الحجة: الشكل الشائع، أي، للحجج من هذا النوع. ماذا نقول؟ هذه محاولة أولية، محاولة جزئية» (ص ٢٠٦). «ولكن كما قلت، لا يزال أمامنا المزيد لنكتشفه» (ص ٢٠٨). «كشفت مناقشتنا حتى الآن عن ثلاث سمات بسيطة ولكنها مهمة من باب أولى» (ص ٢٠٩). «وسيلة لاختبار ما إذا كانت مخططاتي المقترحة تُجسّد الحجج بالفعل» (ص ٢١٢).

وفوق كل ذلك، يتباهى دالميدا في خاتمته (ص 237) بشكل مضلل:

> «...لم يُولَ اهتمامٌ أكاديميٌّ يُذكر حتى الآن للاستدلالات من هذا النوع، والتي ظلت غامضةً إلى حدٍّ كبيرٍ بالنسبة للممارسين القانونيين والمنظرين على حدٍّ سواء. وقد سعتْ هذه الورقة إلى معالجة هذا الوضع. لقد سعيتُ إلى إبراز الشكل المُميَّز للاستدلالات من باب أولى، وإلى بيان كيف يُمكن أن يُساعدنا الوعي بخصائصها البنيوية في تقييم الحالات الواقعية للحجة من حيث صحتها المنطقية وسلامتها الموضوعية.»

إن الادعاءات بأن حجج "أ فورتوري" لم تحظَ باهتمام أكاديمي يُذكر حتى الآن، وأنها "ظلت غامضة إلى حد كبير بالنسبة للمنظرين"، هي بالطبع كذبة صريحة. تهدف هذه الادعاءات إلى الإيحاء بأن دالميدا قد فتح آفاقًا نظرية جديدة، لكن كما رأينا، لم يفعل. كما تهدف أيضًا إلى الإيحاء بأنه باحث، قادر على تمييز البحث العلمي من غيابه. لكن سلوكه طوال مقالته أثبت أنه نقيض الباحث تمامًا؛ فهو يجهل تمامًا ماهية البحث العلمي الحقيقي: استغلاله لأفكار الآخرين (أفكاري) دون الإشارة إلى المصدر؛ عجزه عن قراءة واستيعاب عمل رئيسي (أ.ف.ل.) قبل محاولة نقده؛ استخدامه للنقد الزائف لإبعاد القراء عن مصدر أفكاره - كل هذه أدلة قاطعة على افتقاره للبحث العلمي.

كما ذكرتُ سابقًا، في قسم تحليل الأدلة، أحلل بتفصيل دقيق، جملةً جملة، كلمةً كلمة، أعمال كل من كتب تقريبًا عن حجة من باب أولى: هذا هو البحث العلمي الحقيقي. وهو ليس بالقليل، فبعض هذه التحليلات أطول من النصوص التي تحللها، واستغرقت شهورًا من العمل الدؤوب والمتواصل لإنجازها. هذه المقالة، التي تتناول إسهامات دالميدا المزعومة، كُتبت بنفس الدقة والاهتمام بالتفاصيل، وهي أطول من الورقة التي تُقيّمها. من الواضح أن دالميدا ليس جاهلًا فحسب، بل مُخادع. لم يدرس الأدبيات بعناية قبل كتابة مقالته، ومع ذلك يدّعي معرفتها.

بكل إنصاف، فإن ورقة دالميدا ليست سيئة الكتابة. فهو يُطوّر الموضوع بطريقة تُظهر بعض الإمكانات، لو أنه بذل جهدًا أكبر في الدراسة وأولى مزيدًا من الاهتمام للأخلاقيات الشخصية. وبصفتي مُعلمًا، أرى بوضوح كل ما تعلمه مني حول حجة "من باب أولى"، وأشعر ببعض الرضا لذلك. أما ما يُثير الاستياء فهو تظاهره بالمعرفة، وبالطبع كل الأخطاء والإغفالات والمغالطات في عمله التي أشرنا إليها هنا.

أتحدث هنا تحديدًا عن الجوانب المنطقية لمقالته؛ ولا يهمني كثيرًا التطبيقات أو المبادئ القانونية التي يتناولها. ولا أسعى لتقييم معرفته وفهمه للقانون المعاصر. إنما ينصبّ اهتمامي هنا، في الحقيقة، على مسائل المنطق الصوري. كان بإمكان دالميدا أن يُقرّ بصياغتي لحجة "من باب أولى" وأن ينطلق منها في تحليله للخطاب القانوني كما يشاء. ما يثير غضبي، كما أكرر، هو أنه يدّعي، بشكل غير مشروع، صحة استنتاجاتي الصورية السابقة.

قد يتساءل بعض القراء، عن حق، عن سبب إضاعتي الكثير من وقتي في دحض أعمال شخصية هامشية في مجال المنطق والفلسفة. وقد تساءلتُ أنا أيضاً: إذا كنتُ أعتبر هذا الرجل جاهلاً وغير ذكي، فلماذا أُضيّع وقتي معه أصلاً؟ من المؤكد أنني سأُحسن صنعاً لو كرّستُ وقتي لانتقاد كانط أو فيتغنشتاين، وغيرهما من الكُتّاب المشهورين الذين ألحقوا ضرراً أكبر بكثير بالمنطق والفلسفة. هناك المئات، بل الآلاف، من الكُتّاب والمحاضرين من الدرجة الثانية (أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة) مثل دالميدا، الذين يُرددون شتى أنواع الهراء. من المستحيل انتقادهم جميعاً بالتفصيل كما هو مُفترض.

بصراحة، لا أُبالي إطلاقًا بما يقوله هذا الشخص أو ما لا يقوله. مع ذلك، ولأنني أنجزتُ عملًا جديدًا بالغ الأهمية في مجال منطق "من باب أولى"، أعتبر نفسي حاميًا له. أرى أنه من واجبي، ما دمتُ حيًا وبصحة جيدة، حماية هذا المجال من المتطفلين غير الأكفاء. كان لا بد من تقييم محاولة دالميدا للتأثير في هذا المجال. وحقيقة أن هذا التقييم كشف عن عيوبه الكثيرة لا تُقلل من قيمته. يُمكننا أن نتعلم من أخطاء الآخرين كما نتعلم من أعمالهم

الجيدة. يُمكننا أن نتعلم الكثير من المنطق من خلال مراقبة حيل السفسطائيين.

اسمحوا لي الآن ببعض التعليقات الاجتماعية. يبدو أن السلوك المشين الذي أبداه داليدا شائعٌ نوعًا ما في بعض الأوساط الأكاديمية هذه الأيام. يبدو أن الاستقامة لا تحظى بتقدير كبير في هذا الوسط، أو أن غيابها يُنظر إليه بازدراء. هناك ضغط كبير للإنتاج، لكن تدني جودة المنتج لا يُعتبر مشكلة كبيرة. تكمن مشكلة هذا السياق الثقافي في أنه يُلحق ضررًا كبيرًا بالعلم. يُستهزأ بالعمل الجاد من قِبل أشخاص لا يعرفون ما يتحدثون عنه؛ وفي نهاية المطاف، يصبح من الصعب على الآخرين التمييز بين الجيد والرديء. من الحكمة لهؤلاء الأشخاص التزام الصمت بدلًا من التفوّه بالهراء وتضليل الرأي العام. مدفوعين بالغرور، ورغبةً في لفت الانتباه والإعجاب، يُظهرون جهلهم علنًا، ويُضلّلون الكثيرين. وقليلٌ من الناس يهتمون في نهاية المطاف: يكفيهم ختم موافقة ناشر أو مؤسسة أو شخصية مشهورة لإقناعهم.

أودّ أيضًا أن أتناول هذه الحالة كمثال، وأن ألفت الانتباه إلى الوضع المؤسف للأوساط الأكاديمية والنشر الأكاديمي، على الأقل في مجال الفلسفة والمنطق (مع أنني أظن أن هذا ينطبق على مجالات أخرى أيضًا). من الواضح أن أصدقاء داليدا من أعضاء هيئة التدريس أو زملائه (أولئك الذين ذكرهم بالاسم على الأقل)، بالإضافة إلى الشخصين المجهولين ، متورطون في هذه القضية. في الواقع، كان جميع مراجعي مجلة القانون الحديث يفتقرون إلى المعرفة والمهارات المنطقية اللازمة لتقييم المقالة المعنية بشكل صحيح وتوضيح أخطائها. لا نعرف مؤهلاتهم وإنجازاتهم الفكرية السابقة، ومع ذلك يُعاملون ويُقدّمون كمرجعيات . والمؤسف أن هذا ليس استثناءً. فمكانة المؤسسة وبعض العاملين فيها لا تحمي المراجعين من الجهل وعدم الكفاءة. ومن الواضح أن موافقتهم، في كثير من الأحيان، لا قيمة موضوعية لها، بل قد تكون معدومة. فالمنصب لا يضمن المعرفة أو المهارة، وإنما يدل على المنصب فقط.

لا يستطيع كتّاب الأبحاث في المنطق والفلسفة إنتاج محتوى جيد إذا كان دافعهم مجرد طموح شخصي، كالرغبة في التميز وإبهار أقرانهم، وربما الحصول على مناصب أكاديمية معينة أو حتى بعض المكاسب المالية. مثل هذه الدوافع لا تُنتج إلا معلومات مضللة. المنطق ليس لعبة أو استعراضًا للذات، بل هو مسعى إنساني جاد يهدف إلى رفاهية الإنسان. قد يُنقذ التفكير السليم الأرواح أو يُحسّنها، بينما قد يُعرّضها التفكير الخاطئ للخطر أو يُؤثر عليها سلبًا. الحجة السليمة في المحكمة تُحقق العدالة، كما أن الحجة غير السليمة تُؤدي إلى الظلم.

يحتاج باحثو المنطق والفلسفة إلى أن يكون دافعهم الحقيقة، دافعًا مثاليًا وحازمًا. يجب أن ينظروا إلى الحقيقة العلمية كغاية سامية لكل بحث. يجب أن ينظروا إلى البحث كعمل روحي ، عمل يستدعي قوة فضيلتهم. عندها فقط سيعملون بدقة ودأب حتى يحققوا نتائج موثوقة حقًا. لا مكان في مجال المنطق للمنطقيين المزيفين، الذين يتلاعبون بنظرية المنطق أو يقتربون منها ليتظاهروا بأنهم منطقيون حقيقيون. المنطق علمٌ قائم بذاته، وليس ساحة لعب أو مسرحًا.

ختامًا، أودّ أن أتأمل في الصمت المطبق الذي يسود عادةً بين مؤلفي الأبحاث المتعلقة بحجج من باب أولى، ردًا على نقدي المفصل لأعمالهم. فهم في الغالب لا يردّون، وإن ردّوا، فذلك لا يكون إلا إنكارًا ساخطًا لأي خطأ فكري. لا أحد منهم يكتب لي قائلًا: "شكرًا جزيلًا، أنا ممتنٌ حقًا لأنك تكبّدت عناء مراجعة عملي بهذه الدقة وأشرت إلى عيوبه!". وكما ورد في الداماباداا *(البيت 76)*، في سياق روحي:

" انظر إلى الرجل الذي يخبرك بأخطائك كما لو أنه أخبرك عن كنز مخفي. "

ويضيف هذا العمل الحكيم القديم أن الرجل الذي يُنبّه الناس إلى عيوبهم "سيحبه الصالحون ويكرهه الأشرار" (الفقرة 77). يبدو لي أن الباحث الصادق عن الحقيقة سيفرح دائمًا بتصحيحه. لذلك، أستنتج أن من لا يُظهرون الامتنان - سواء برفضهم الصامت للرد على النقد أو بإنكارهم الصاخب مهما كانت الأدلة المعروضة عليهم - لا يمكن اعتبارهم باحثين علميين حقيقيين. أنتظر لأرى كيف سيرد دالميدا على هذا النقد اللاذع لمقاله.

وصفة طبية وخاتمة

عندما اطلعت على مقال دالميدا قبل بضعة أشهر، تبادلت معه الرسائل الإلكترونية التالية (كان ذلك في مارس 2017). وبعد أن انتهيت من تحليلي له، يسعدني أن أقول إن ردود فعلي الأولية، التي عبرت عنها في رسائلي الإلكترونية، كانت مناسبة تمامًا.

- من آفي سيون: "السيد دالميدا، أنا مؤلف كتاب "منطق من باب أولى".

لقد عثرتُ للتو على مقالتك "الجدال من باب أولى" على الإنترنت، وألقيتُ عليها نظرة سريعة. لا بد لي من إخبارك أن ردة فعلي الأولى هي الاستياء. استياءٌ من قلة احترامك لعملي، الذي أظن أنك لم تقرأ منه

سوى فصل أو فصلين، وبشكل سطحي، بينما تستخدم في الوقت نفسه الكثير من المصطلحات والأفكار الواردة فيه دون الإشارة إلى المصدر. لديك الجرأة، في مجرد حاشية، لتصف صياغاتي بأنها "سطحية للغاية ولا تُنصف أفكاره" وتُدلي بتعليقات أخرى مجحفة بشأنها! بصرف النظر عن عدم الأمانة في هذا الأمر، أستطيع أن أقول لك إن هناك أمورًا لم تفهمها وتعاملت معها بشكل خاطئ. أنا مشغول جدًا الآن لكتابة مقال يُبين هذا، لكنني آمل أن أفعل ذلك في وقت لاحق. وسأنشره بنفسي."

- من لويس دوارتي دالميدا: عزيزي السيد سيون، بعد قراءة بعض النصوص على موقعكم الإلكتروني، لا يسعني إلا أن أقول إنني لست متفاجئًا لا بأسلوب ولا بمضمون رسالتكم الإلكترونية. أتطلع إلى قراءة مقالتكم. مع أطيب التمنيات.
- من آفي سيون: "لا عيب في ذلك من جانبك".
- من لويس دوارتي دالميدا: "عزيزي السيد سيون، أنا الآن متفاجئ (من الإهانة غير المبررة)؛ وأشعر بالأسف لأنك تشعر بهذه الطريقة. أعلم أنك شعرت أكثر من مرة بأن بعض الباحثين في مجال حجج "من باب أولى" قد اعتمدوا على عملك بشكل غير نزيه، أو لم يولوا له الاهتمام الكافي، أو تعلموا منه دون الاستشهاد به؛ وأنك تعبر عن هذه الآراء بعبارات قوية على موقعك الإلكتروني (وفي كتابك أيضًا). لكنني كنت جادًا فيما قلته - أتطلع حقًا لقراءة مقالك. أتوقع أنك اطلعت على نسخة PDF أولية من بحثي. أرفق لك ملف MLR، وهو النسخة النهائية المنشورة (مع أن النص هو نفسه). مع أطيب التمنيات."
- من آفي سيون: "مرحباً سيد دالميدا. ألا تعتقد أن وصفك لصياغة مصطلحات "أفا" التي قمت بها، والتي هي ثمرة سنوات من الدراسة المتأنية، بأنها "بدائية للغاية" كان إهانة من جانبك؟ يمكنك أن تطمئن إلى أنني سأكون منصفاً تماماً عند كتابة المقال، كما كنت منصفاً مع الآخرين، حتى عندما كنت غاضباً. ما أكرهه هو الأشخاص الذين يتظاهرون باللباقة تجاه أعمال الآخرين لإظهار تفوقهم. لقد لاحظت أن هذه سمة شائعة في أيامنا هذه، وقد عزمت على عدم التسامح معها. مع ذلك، أقدر رسالتك الإلكترونية الأخيرة. لديّ مقالك، وقد حصلت عليه من خلال موقع ReadCube."

بعد كتابة المقال أعلاه، قمت بنشره (في سبتمبر 2017) في مدونة، وأبلغت دالميدا بذلك على النحو التالي:

- من آفي سيون: "مرحباً سيد دوارتي دالميدا. لقد انتهيتُ من مراجعة بحثك "الاستدلال من باب أولى" المنشور في وقت سابق من هذا العام في مجلة القانون الحديث. فيما يلي الفقرتان الأوليان اللتان تلخصان رأيي. آمل أن تتحلى بالصبر والتركيز اللازمين لقراءته كاملاً بعناية، وأن تستفيد منه. لعلمي بكيفية تفكيرك، ربما أفضل منك، أنك كسول بعض الشيء وقليل الذكاء. لكنني أطلب منك بذل جهد إضافي في هذه الحالة."

أرسلتُ نسخًا من هذه الرسالة الإلكترونية إلى المجلة المعنية وجامعته في آنٍ واحد. لم يُفاجئني أن دالميدا لم يُجب، لا ليشكرني ولا ليدافع عن أطروحته. كما أنه لم يتراجع عن مقالته المُزيّفة ويعتذر عنها علنًا، كما يفعل التائبون. بعد أن كشف عن عدم أمانته وتظاهره، لم أتوقع منه سلوكًا أفضل. لم أتلقَّ أي رد أو تعليق من المجلة، مما يدل على أنها لا تُمانع نشر مواد مسروقة وغير صالحة! ولم تُبدِ الجامعة أيضًا أي اهتمام بهذا الأمر.

3. محمود زرعتبيشه

1. مقدمة

في كتابي الصادر عام ٢٠١٣ بعنوان "منطق من باب أولى" (يُشار إليه فيما يلي بـ "منطق من باب أولى")، درستُ حجة من باب أولى دراسةً معمقة، متفحصًا بتفصيل دقيق وشامل أنواعها الشكلية وتطبيقاتها العملية. وقد وجدتُ وحللتُ أمثلةً عديدةً لهذه الحجة في الأدب العالمي، بما في ذلك أعمال أفلاطون وأرسطو، وبعض الفلاسفة اليونانيين والرومانيين اللاحقين؛ وفي التناخ (الكتاب المقدس اليهودي)، والتلمود (المشنا والجيمارا)، والخطاب الحاخامي اللاحق؛ وفي الكتاب المقدس المسيحي (العهد الجديد) وبعض الخطاب المسيحي اللاحق، وفي القرآن والأحاديث النبوية، والفقه الإسلامي اللاحق ؛ وفي النصوص الصينية والهندية؛ وفي الأدب القديم والحديث؛ وفي جميع الأبحاث المنشورة تقريبًا حتى الآن حول حجة من باب أولى. وبناءً على ذلك، يُمكنني الادعاء بأنني المرجع الأبرز في هذا الموضوع؛ فلم يسبق لأحد أن أجرى دراسةً شاملةً كهذه لحجة من باب أولى، ولا حتى بعد ذلك.

خصصتُ فصلاً كاملاً في الكتاب المذكور (AFL 11) للمنطق في الإسلام. بلغ طول هذا الفصل 48 صفحة (مقاس A4) (من الصفحة 268 إلى 315)، منها نحو 13 صفحة عن المنطق في القرآن والأحاديث، ونحو 20 صفحة عن الفقه ، أما الصفحات المتبقية فخصصتها للإسلام عموماً. كان هذا العمل بالنسبة لي ثانوياً، وقد ذكرتُ صراحةً فيه أنني لم أقصد به دراسة شاملة. أما فيما يتعلق بالمنطق في القرآن عموماً، فقد استندتُ بشكل أساسي إلى الحالات القليلة التي وجدها الفيلسوف المسلم أبو حامد الغزالي (القرن الحادي عشر - الثاني عشر الميلادي)، والتي قمتُ بتحليلها والحكم عليها بموضوعية. وفيما يخص حجة الحُجّة من باب أولى في القرآن، فقد اقتصر بحثي على بحث آلي في القرآن عن كلمات وعبارات رئيسية تدل على هذا النوع من الخطاب، ولدهشتي، لم أجد أي حالات بهذه الطريقة (وهذا أمرٌ مُثير للدهشة، لأن البحث الآلي في معظم الوثائق الأخرى التي تم فحصها كشف عن حالات عديدة). ومع ذلك، صادفت حالة واحدة بالصدفة، وقمت بالاعتراف بها وتحليلها على النحو الواجب.

في عام ٢٠١٦ تقريبًا، نشر محمود زراعتبشه [76]، وهو أكاديمي إيراني، ورقة بحثية قصيرة بعنوان " حجج القرآن من باب أولى" [77]، يعترض فيها على استنتاجي القائل بأن القرآن يفتقر إلى المنطق، وبالأخص إلى حجج من باب أولى. إليكم الفقرة التمهيدية من مقالته:

> آفي سيون، الذي سبق له أن بحث في منطق فورتوري في المنطق اليهودي، صفحتين تقريبًا من كتابه الأخير "منطق فورتوري" للقرآن الكريم. وقد أقرّ بأن بحثه ومراجعته للقرآن في هذا الكتاب غير مكتمل، لأنه اعتمد فقط على الترجمة الإنجليزية للقرآن ولم يتعمق في مفاهيمها. كما ذكر أنه لم يبحث إلا عن الكلمات والعبارات الإنجليزية ذات الصلة باستخدام برامج حاسوبية، وأن هذا البحث أُجري على مضض (ص ٢٦٨). ومع ذلك، فقد خلص في النهاية إلى أنه لا يوجد منطق في القرآن، فضلًا عن منطق فورتوري (ص ٢٦٨). ويبدو أنه استغل عمله غير المكتمل خير استغلال. ويهدف البحث الحالي إلى تصحيح جهد سيون غير المكتمل في البحث عن حجج فورتوري في القرآن .[78]

هذه المقدمة غير دقيقة ومُجحفة. أولًا، الادعاء بأنني خصصت " صفحتين تقريبًا" فقط من كتابي للقرآن الكريم غير صحيح. صفحة واحدة فقط تتناول حجة الاستدلال من باب أولى في القرآن، لأنني لم أجد ما يكفي لأقوله عنها. أما الصفحات الخمس والنصف التالية فتتناول أشكالًا أخرى من المنطق في القرآن، وخمس صفحات أخرى تناقش القرآن بشكل عام. علاوة على ذلك،

---

76 أستاذ مساعد شاب في قسم الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام (في كلية العلوم الإنسانية والآداب) بجامعة بيرجند، في شرق إيران.

77 يبدو، استنادًا إلى الشعار الظاهر على الورقة، أنها نُشرت في مجلة فرنسية بعنوان: *Europe - Revue littéraire mensuelle* (2016: 360-365). لا أعرف إن كانت الورقة قد نُشرت بالفعل في إحدى طبعاتها الورقية في ذلك العام، أم أنها نُشرت إلكترونيًا فقط. عثرتُ عليها إلكترونيًا (في مارس 2017 تقريبًا، بالصدفة) على الرابط http://rrbitz.com/papers/Mahmoud-Zeraatpishe.pdf (مع أن هذا الموقع يبدو أنه غير متاح الآن)؛ لكنني لا أجدها مُدرجة في فهرس الطبعات الورقية لمجلة *Europe* . ربما تم تقديمها فقط، ولم تُنشر؟ يمكن الاطلاع على مقال للمؤلف نفسه، على ما يبدو حول الموضوع نفسه، على الرابط: http://logicalstudy.ihcs.ac.ir/article_1787_ffbee7ea8960ae13f34135feedda329c.pdf ؛ إلا أنه مكتوب باللغة الفارسية.

78 لاحظ أن لغة زيراتبيشه الإنجليزية، في مقاله، ليست مثالية. لكنني لن أُبرز عيوبها باستخدام كلمة "(sic)" بشكل متكرر. طالما أننا نفهم جوهر ما يحاول قوله، يمكننا التغاضي عن هذه الأخطاء.

هناك 29 صفحة أخرى تتناول مواضيع أخرى تتعلق بالمنطق الإسلامي. إذن، إما أن زراعتبشه لم يرَ ويقرأ أكثر من صفحتين، أو أنه تعمّد الكذب.[79]

ثانياً، لم "أعترف" بشعور بالذنب بأن "بحثي ومراجعتي" كانا "غير مكتملين" – بل أبلغت القراء بذلك صراحةً:

> أودّ التأكيد على أنني لا أنوي أن يكون هذا العرض شاملاً، وإنما أُمهّد الطريق لعرضٍ أكثر تفصيلاً من قِبل آخرين. ولأنني شخصياً لستُ مهتماً كثيراً بالدِّين الإسلامي، فإنني لا أملك الحافز الكافي لإجراء بحثٍ مُعمّقٍ في هذا الموضوع. آمل أن يتصدّى شخصٌ آخر لهذا التحدي ويُجري البحث اللازم.

علاوة على ذلك، لم أستنتج "بشكل نهائي أنه لا يوجد منطق في القرآن " - لقد أبلغت بموضوعية عن النتيجة الصفرية للبحث الآلي [80]، دون استبعاد إمكانية أن يؤدي المزيد من البحث (عن طريق القراءة) إلى نتائج أكثر إيجابية:

> يتضح من هذا البحث أنه لا يوجد استخدام للمنطق في القرآن الكريم، إذ لا يُستعان برأي العقل. وهذه نتيجة صادمة تُفسر جزئياً الطابع العقائدي للإسلام. تجدر الإشارة إلى أن هذا الاستنتاج لا يستبعد إمكانية كشف قراءة متأنية عن استخدام للمنطق، لأنه يستند إلى بحث آلي عن الكلمات والعبارات المفتاحية.

الواقع، كتبتُ مباشرةً بعد ذلك: " في الحقيقة، بعد كتابة ما سبق، اكتشفتُ أن هناك في القرآن الكريم آية واحدة على الأقل يمكن قبولها من باب أولى، وهي **الآيتان 78-79 من سورة النساء** ؛" وبعد تحليل النص، أؤكد: "إذن، هناك، في نهاية المطاف، حجة واحدة على الأقل من باب أولى في القرآن الكريم. ربما توجد حجج أخرى، ولكن هذا كل ما وجدته حتى الآن - وهو أمرٌ قليلٌ جدًا على أي حال."

لاحظ استخدامي لعبارة "على الأقل"، حتى في ذلك الحين. لذا، من الواضح أن اقتراح زراعتبيشه بأنه "استغل عمله غير المكتمل خير استغلال"، والذي يُلمّح إلى أنني كنت أحاول عمدًا الإساءة إلى القرآن، كان غير مُبرر على الإطلاق. في الحقيقة، عندما اكتشفت أن أحدهم قد تصدى لهذا التحدي وحاول إيجاد المزيد من الحجج من باب أولى في القرآن، شعرتُ بسعادة غامرة. هذا بالضبط ما كنتُ أتمناه!

---

79 تجدر الإشارة إلى أن ورقته البحثية الأصلية لا تتجاوز خمس صفحات من حجم A4. أما المراجعة الحالية لورقته البحثية فهي أطول بخمس مرات .

80 أي شخص يقوم بنفس البحث، باستخدام نفس الأدوات، سيحصل على نفس النتيجة بالضبط.

وبغض النظر عن هذه الخلافات، دعونا الآن نفحص ونقيّم العديد من حالات الحجة من باب أولى في القرآن التي اقترحها زراتبيشه.

2. القضايا التي اقترحها زيراتبيشي

يبدأ زراعتبيشي (في الفقرة الثانية) بوصفٍ موجزٍ وتسميةٍ لأجزاء وأنواع الحجة من باب أولى، بما يتوافق مع عملي؛ وهو يُحسِنُ فعلَ ذلك عمومًا [81]. ثم يُحاول زراعتبيشي أن يُبيِّن (في الفقرة الثالثة) أن هناك العديد من الحجج من باب أولى في القرآن الكريم أكثر من الحجة الوحيدة التي وجدتها.

يبدأ عرضه (في الفقرة 3-1) بالحجة التي وجدتها من باب أولى، وهي القرآن **79-36:78** : "هو [رجل] يقول، 'من سوف يعطي حياة ل عظام بينما هم نكون تفككت ؟ يقول [ل له]، 'هو [إله] سوف يعطي هم حياة من تم إنتاجه هم ال أولاً وقت؛ و هو يكون، ل الجميع الخلق، "معرفة". إليكم ما كتبته في العدد 11 من مجلة AFL حول هذه الحجة:

> على الرغم من عدم وجود عبارة رئيسية هنا تدل على حجة من باب أولى، إلا أن هناك صلة بين الجملتين، فالأولى سؤال والثانية إجابة عليه. علاوة على ذلك، بما أن الإجابة "سيمنحهم الحياة" كانت كافية، فمن الواضح أن العبارتين "الذي خلقهم أول مرة" و"هو، من بين جميع المخلوقات، عليم" تُقصدان كتفسيرات إضافية لتلك الإجابة. الحجة هنا واضحة: إذا كان الله (S) قادرًا (R) على خلق الإنسان أولًا (P)، فهو (S) قادرٌ أيضًا (R) على إحيائه بعد موته بزمن طويل (Q). هذه حجة خبرية إيجابية [82]، لأن الحد الفرعي S (الله) هو موضوع المقدمة الصغرى والنتيجة. ويمكن اعتبارها حجة متكافئة ، لأن الفعل المقدم P (الخلق الأول) لا يُعرض على أنه أصعب أو أسهل من الفعل الختامي Q (الإحياء) [83]. في الواقع، يشير التعليق الإضافي بأن الله يعلم الخلق علماً تاماً إلى أن كلا الفعلين سهلان عليه بنفس القدر [84]. وأخيراً، فإن الحجة

---

81 إلا أن قوله بأن " الصيغ غير الصالحة تبدو وكأنها لا تُنفذ إلا في الحجج العليا " خاطئ. ومع ذلك، لا يؤثر هذا الخطأ على بقية مقاله.

82 تجدر الإشارة إلى أن تصنيف الحجة على أنها مستندية الشكل هو من عندي؛ إذ لم أجد حتى الآن أي دليل على أن المفسرين المسلمين على دراية بالاختلافات بين الحجج المستندية والحجج الموضوعية. وكما سنرى لاحقاً، يبدو أنهم لم يلاحظوا سوى الشكل الموضوعي.

83 الفرضية الأساسية للحجة واضحة: "يتطلب إنتاج حياة جديدة نفس القدر من الطاقة اللازمة لاستعادة حياة سابقة". ولكن يمكن أن تكون "يتطلب الأمر طاقة أكبر، إلخ".

84 إن هذا الاستدلال القرآني من قدرة إلهية إلى أخرى يذكرنا ببعض الاستدلالات في الكتاب المقدس اليهودي: المزمور 78:20، الذي ينص على أنه إذا كان الله قادراً على استخراج

هي حجة من باب أولى، وليست حجة تصاعدية، لأن الموضوع (الله) هو نفسه في المقدمة الصغرى والنتيجة.

يقرأ زيراتبيشي الحجة على النحو التالي: "المزيد قوة (R) يكون مطلوب ل يخلق رجل في الأول مكان (P) من ل إحياء له (س)؛ إله (S) يكون قوي كافٍ ل يخلق رجل في الأول مكان؛ هو يكون بالتأكيد فقط مثل قادر ل إحياء له طويل بعد أن يموت. هذا صحيح ويتوافق مع قراءتي (مع أنني أذكر في حاشية أن القراءة المساواتية أنسب). تجدر الإشارة إلى أنه بينما كانت الترجمة التي استخدمتها (أعلاه) هي ترجمة صحيح إنترناشونال (1997) [85]، فإن الترجمات التي فضّلها زراتبيشه (أدناه) كانت ترجمة محمد مارمادوك بيكثال (1930) [86]؛ لذا، سنستخدم الأخيرة من الآن فصاعدًا.

ويضيف زرعتبيشه الآن الحالات الخمس التالية (أدرجها بالترتيب الذي ذكره، على الرغم من أن هذا ليس ترتيب ظهورها في القرآن)، والتي يدعي أنها "نفس الحجة"، على الرغم من أنه لا يوضح الحجج في شكل PQRS كامل أو حتى يرسم نيتها العامة:

- القرآن **75:37-40** :

37 ألم يكن قطرة سائل تتدفق؟

38 ثم صار علقاً، ثم صوّره الله وشكّله.

39 وصنع منه زوجا ذكر وأنثى.

40 أليس هو *(الذي يفعل ذلك)* قادراً على إحياء الموتى؟

أوافق على وجود حجة من باب أولى هنا، والتي سأفصلها على النحو التالي: إذا كان الله (صلى الله عليه وسلم) قويًا (ع) بما يكفي لتشكيل وتكوين الرجل والمرأة (ف)، فإنه (صلى الله عليه وسلم) قادر بالتأكيد (ع) على إحياء الموتى (ق) (صيغة + ف).

- القرآن **17:49-51** :

49 ويقولون: إذا كنا عظاماً وحطاماً، فهل سنُقام خليقة جديدة؟

50 قل: كونوا حجارة أو حديداً

الماء من الصخر، فهو قادر على إطعام شعبه بالخبز واللحم؛ والمزمور 94:9-10، الذي ينص على أنه إذا كان الله قادراً على غرس الأذن وتكوين العين، فهو قادر على السمع والبصر، وإذا كان الله قادراً على تأديب الأمم، فهو قادر على توبيخ الأفراد.

85 انظر على الموقع الإلكتروني: quran.com.

86 انظر على الرابط التالي: http://www.sacred-texts.com/isl/pick/ .

٥١ أو مخلوق أعظم في أفكاركم! فيقولون: من يُحيينا؟ قل: الذي خلقكم أولًا. فيهزون رؤوسهم إليك ويقولون: متى يكون؟ قل: لعله قريب.

مع أن زراعتبيشي يذكر الآيات ٤٨-٥١، إلا أن الآية ٤٨ ليست ذات صلة مباشرة. كذلك، مع أن زراعتبيشي يُبرز حجة واحدة من باب المجاملة (الحجة الثانية، المكتوبة بخط مائل)، إلا أنني أرى حجتين. الأولى في الآيات ٤٩-٥١: بما أن الله (صلى الله عليه وسلم) قادر (ر) على أن يُحيي الحجارة أو الحديد أو أي شيء تتخيلونه أصعب (ف)، فهو (صلى الله عليه وسلم) قادر (ر) على أن يُحيي عظامكم وبقاياكم (ق) (صيغة + ف). والثانية جزء من الآية ٥١: بما أن الله (صلى الله عليه وسلم) كان (ر) قادرًا (ر) على أن يخلقكم أولًا (ف)، فهو (صلى الله عليه وسلم) قادر (ر) على أن يُحييكم (ق) (صيغة + ف).

- القرآن **95-6:94** :

٩٤ الآن جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ، وتركتم وراءكم كل ما آتيناكم، ولا نرى معكم من شفاعتكم الذين زعمتم أن لهم نصيباً فيكم. الآن انقطعت بينكم الرابطة، وخذلكم ما ظننتم.

٩٥ إن الله هو الذي يشق حبة القمح والنواة، يخرج الحي من الميت، وهو مخرج الميت من الحي، ذلكم الله، فكيف تضلون؟

في الواقع، لم يذكر زراعتبيشي سوى الآية 94، التي يبدو أنها تشير إلى يوم القيامة (وقد استشهد فقط بالجزء الأول منها، المكتوب بخط مائل)؛ ولكني لا أرى أي حجة من باب أولى في هذه الآية وحدها. لا بد أنه كان يقصد الآية التالية، 95، ولكنه لم يذكرها. مع هذه الإضافة، يمكن بناء حجة من باب أولى على النحو التالي: بما أن الله (صلى الله عليه وسلم) قادر (رضي الله عنه) على شق حبة القمح ونواة التمر، وإحياء الموتى وإهلاك الأحياء (صلى الله عليه وسلم)، فإنه (صلى الله عليه وسلم) قادر (رضي الله عنه) على محاسبة الإنسان وحده (أي دون تدخل الشفعاء) يوم القيامة (ق) (صيغة + ص).

- القرآن **١٨:٤٨** : وَيُضَخُّونَ عَلَى رَبِّكَ صَفْرَارًا ۖ إِنَّكُمْ جَاءُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ مِنَ الأَوَّلِ ۖ وَحَسِبْتُمْ أَنَّنَا لَمْ جَعَلْنَا لَكُمْ مَعَامَةً.

يبدو أن هذه الآية تقول: إنكم الآن أمام الله للحساب بعد الموت، حتى وإن لم تتوقعوا ذلك. والجملة التي أبرزها زراتبيشي (المكتوبة بخط مائل) تشبه في صياغتها حالات سابقة، ولكني لا أرى أي حجة من باب أولى في هذه الحالة، مهما كانت ضمنية. يفترض زراتبيشي وجود حجة من باب أولى، وهذا خطأ.

- القرآن **41:21** : ويقولون لجلودهم: ما تشهدون علينا؟ يقولون: الله قد أعطانا منطوقاً، الذي ينطق بكل شيء، والذي خلقكم من البداية، وإليه ترجعون .

هنا أيضًا، ورغم وجود بعض التشابه في الصياغة الذي أبرزه زراعتبيشي (الموضح بخط مائل)، لا أرى أي نية للاستدلال من باب أولى. لا يوجد استدلال من شيء إلى آخر. يبدو أن زراعتبيشي قد تخيل استدلالًا من قدرة الله على خلق الناس ودعوتهم إليه، إلى قدرته على إعطاء الجلد صوتًا؛ لكن السؤال المطروح هو "لماذا تشهد جلودنا علينا؟" - وليس "كيف للجلود القدرة على الكلام؟". إن جملة "إعطاء الله الكلام لكل شيء" ليست إجابة على سؤال لماذا تتكلم الجلود ضد الناس.

وبالتالي، وخلاصةً لما سبق، من بين الحالات الخمس التي اقترحها زراعتبيشه: توجد في ثلاث حالات حجج من باب أولى صحيحة، بل وفي إحدى الحالات حجتان؛ أما في الحالتين الأخريين، فلا يوجد حجة من باب أولى واضحة. وبذلك، أضفنا، بفضل زراعتبيشه، أربع حجج جديدة من باب أولى (جميعها +p - أي مسند إيجابي) إلى قائمتنا لاستخدام حجة من باب أولى في القرآن. ولكن يمكننا أيضًا أن نرى أن فهم زراعتبيشه لهذا البحث تقريبي، إذ اقترح حالتين بشكل خاطئ (ربما لتضخيم نتائجه)، وأغفل حالة واضحة (والتي أنسب الفضل فيها الآن)، مما يجعل نسبة نجاحه حتى الآن ٥٠٪ فقط.

فيما يتعلق بمضمون الحجج الأربع الجديدة المذكورة أعلاه، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من صحتها الشكلية، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة قوة إقناعها. من الواضح أن المتحدث لديه معتقدات معينة، ومن هذا المنطلق تبدو له حججه قوية للغاية (ومن هنا جاءت نبرته العاطفية). لكن من لا يشاركه هذه المعتقدات قد لا يجدها مقنعة. وبالتالي، بالنسبة للملحد المعاصر الذي لا يؤمن بالمسلمات المادية المستخدمة ، أي بالله والخلق، أو بالبعث والحساب، لن يكون لأي من الاستنتاجات المطروحة أي وزن. وبالمثل، فإن البوذيين أو الهندوس، الذين يعملون وفق أنظمة معتقدات مختلفة تمامًا، لن يتأثروا بمثل هذه الحجج.

حتى اليهود والمسيحيون، الذين يؤمنون بهذه الأفكار العامة، ليسوا بالضرورة مقتنعين بأن تعبيراتهم الخاصة في القرآن الكريم ذات أصل إلهي. فليس لديهم ما يضمن أن الإله المسمى "الله" هو نفسه إلههم (الذي تختلف أقواله وأفعاله اختلافًا كبيرًا)، أو أن محمدًا (إن وُجد أصلًا) كان نبيًا حقيقيًا، مهما أصرّ القرآن على هذه الادعاءات. يعتقد اليهود والمسيحيون أن القرآن الكريم مزيف - عبارة عن اقتباس جزئي ومشوّه من كتبهم المقدسة، ومن مصادر أخرى (بدرجة أقل) - مجموعة من القصص والأفكار، نُقلت وأُعيد

صياغتها بحرية من قِبل مؤلفها أو مؤلفيها (سواء كان محمدًا أو غيره) لتناسب أهواءهم واحتياجاتهم في ذلك الوقت. مجرد قيام شخص ما بتأليف وثيقة، مع ادعاءات قاطعة بأنها موحى بها أو مُملاة من الله، لا يثبت منطقيًا أن هذه الوثيقة ذات أصل إلهي مُختلق على الإطلاق. يمكن لأي شخص أن يدّعي ما يشاء: الادعاءات ليست أدلة.

لذا، فإن خطاب القرآن في أحسن الأحوال ليس إلا خطابًا بلاغيًا؛ فهو يخاطب أناسًا قد اعتنقوا الإسلام جزئيًا، أو ممن يسهل التأثير عليهم بالخطابات العاطفية (التي غالبًا ما تكون ترهيبية). ولا يمكنه إقناع إلا العقول السطحية، التي لا تتقن التقييم العقلاني للحجج ولا تلتزم به التزامًا كاملًا - أي عقول الأفراد والشعوب المتخلفة. ولهذا السبب، وكما يشهد تاريخه الدموي، انتشر الإسلام وحافظ على وجوده في الواقع العملي بالقوة الغاشمة، أو على الأقل بالتهديد بها. ولتحويل "غير المؤمنين" الأذكياء والمطلعين إلى الإسلام بوسائل عقلانية حقيقية، كان على القرآن أن يقدم حججًا منطقية أكثر عمقًا وتفصيلًا. أما الحجج الواردة في القرآن فهي مجرد ادعاءات دينية، تبدو عقلانية ظاهريًا فقط. ومصداقيتها المنطقية نسبية وليست مطلقة. فهي ليست حججًا بالمعنى الفلسفي أو العلمي، الذي يبني المعرفة على الاستقراء الموضوعي من البيانات التجريبية والاستنتاج الدقيق.

ثم (في الفقرة 3-2)، يلفت زرعتبيشه الانتباه إلى هذه الآية:

- القرآن **43:81** [87]: قل *(يا محمد)*: إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين . (ولكن ليس له ولد).

استنادًا إلى قراءة هذه الآية من قِبَل مرجع ديني إيراني حيّ، يُدعى مكارم [88]، على النحو التالي: "قل للذين يؤمنون بأن لله ولدًا: لو كان لله الرحمن ولد لكنتُ أول من يُجلّه ويتبعه، لأن إيماني بالله ومعرفتي به أعظم منكم"، يُفسّر زراتبيشه هذا القول بأنه "حجة ذاتية متفوقة من باب أولى"، على النحو

---

87 لاحظ أن موقع "زراعتبيشي" يُعرّف هذه الآية خطأً على أنها "الآية 43 من سورة الزخرف"، في حين أن السورة المسماة الزخرف هي في الواقع الفصل 43 من القرآن، والآية المقتبسة هي رقم 81. هذا مجرد إهمال، ولكنه مهم.

88 ناصر مكارم شيرازي (مواليد ١٩٢٦)، في تفسير نيمونه، طهران، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الأولى، المجلد ٢١، صفحة ١٢٧. المرجع هو ما ذكره زراعتبشه. اطلع على صفحته على ويكيبيديا: إنه منكر للمحرقة ! على الرابط https://en.wikipedia.org/wiki/Naser_Makarem_Shirazi، نُقل عنه قوله: "المحرقة ليست سوى خرافة، لكن الصهاينة يقولون إنه يجب إجبار شعوب العالم على قبولها. حقيقة المحرقة غير واضحة، وعندما يرغب الباحثون في التحقق مما إذا كانت حقيقية أم أن اليهود اختلقوها للتظاهر بأنهم ضحايا، فإنهم يسجنونهم."

التالي: "إذا كان النبي (صلى الله عليه وسلم)، الذي لديه إيمان/معرفة أكبر بالله (رضي الله عنه)، لا يملك من الإيمان/المعرفة الكافية بأن لله ولدًا ليُجلّه ويتبعه (أي الولد)، فكيف بالآخرين (ق)؟

ومع ذلك، في رأيي لا الآية القرآنية ولا تفسير آية الله لها يشيران إلى حجة زراعتبيشي من باب أولى أو أي حجة أخرى من باب أولى.

تنص الآية القرآنية على أنه إذا كان لله ولد، فسيكون محمد أول من يعبده. وهذا يُقصد به بوضوح أن يكون المقدمة الكبرى لقاعدة الاستدلال السلبي (*modus tollens*)؛ والمقدمة الصغرى الضمنية هي أن محمدًا لا يعبد ابنًا لله (إنكار النتيجة)، والنتيجة هي أن الله ليس له ولد (إنكار المقدمة). هذه الحجة صحيحة من الناحية الشكلية.

يُقدّم تفسير آية الله نفس القراءة، إلا أنه يُضيف سببًا لكون محمد «أول العابدين» للابن، ألا وهو «إيمانه بالله» و«معرفته به». ووفقًا له، يُقدّم محمد نفسه هنا قدوةً يُحتذى بها من قِبل عامة الناس، قائلًا ضمنيًا: لا ينبغي لكم (أتباعي) أن تؤمنوا بابن الله، لأني (قائدكم الروحي) لا أؤمن بابن الله. هذا السبب غير مذكور صراحةً في النص الأصلي، ولكنه مُضاف، فلاحظوه جيدًا. إن محاولة زراعتبشه للتفسير من باب المجاملة تستند إلى هذه الإضافة، بفضل المُفسّر المذكور، وليست مُستندةً حصرًا إلى القرآن.

تجدر الإشارة، بالمناسبة، إلى أن ترجمة بيكثال تُسيء فهم الحجة، إذ تضيف بين قوسين (أي على سبيل الشرح [89]): "ولكن ليس له ابن". وهذا خطأ منطقي، لأنه يوحي بأن الحجة المقصودة هي: لو كان لله ابن، لكان محمد يعبده؛ ولكن ليس لله ابن؛ إذن ، محمد لا يعبد أي ابن مزعوم. وهذا الأخير، بطبيعة الحال، استدلال غير مشروع، لأنه ينتقل من إنكار المقدمة إلى إنكار النتيجة.

يمكن رفض حجة "من باب أولى" التي طرحها زراتبيشه (الموضحة أعلاه) لعدة أسباب. أولًا، لاحظ أن الحد الأوسط (المُشار إليه بـ R) في المقدمة الكبرى هو "الإيمان/المعرفة بالله/بشأنه" (ويُقال إن محمدًا يمتلك منه أكثر من غيره)؛ بينما يبدو أن الحد الأوسط في المقدمة الصغرى والنتيجة هو "الإيمان/المعرفة بإنجابه ولدًا" (وهذا ما ينقص الأشخاص المعنيين)، والحد الفرعي (المُشار إليه بـ S) هو "احترامه/اتباعه" (أي الولد). إن مفعول عبارة "الإيمان/المعرفة بالله/بشأنه" ليس هو نفسه في الحالتين؛ ففي الأولى هو "الله"، وفي الثانية هو "إنجابه ولدًا". هذا خطأ فادح، يُبطل حجة "من

---

89 هذا التعليق غائب، على سبيل المثال، في ترجمة صحيح إنترناشونال. لاحظ أن زراعتبيشي لم يقتبس هذا التعليق التوضيحي، بل اقتبس الجملة الرئيسية فقط (الموضحة أعلاه بخط مائل).

باب أولى" فورًا؛ إذ يجب أن يكون الحد الأوسط هو نفسه تمامًا في جميع الحالات لكي يكون الاستدلال صحيحًا.

لا سبيل لتصحيح هذا الخطأ. فإذا غيّرنا الحد الأوسط في المقدمة الصغرى إلى: "ليس لدى محمد (P) ما يكفي من الإيمان/المعرفة بالله (R) ليفترض أن له ولداً يستحق الاحترام/الاتباع (S)"، فإننا بذلك نلمح إلى أن إيمان محمد/معرفته قد يكون أقل من المستوى المطلوب، دون أن يعني ذلك إنكاراً لوجود ولد لله! أما إذا غيّرنا الحد الأوسط في المقدمة الكبرى إلى: "لدى محمد (P) إيمان/معرفة أكبر بوجود ولد لله (R) من غيره (Q)"، فإننا بذلك نلمح إلى أن محمداً لديه بعض الإيمان/المعرفة بفرضية وجود ولد لله، بل وأكثر من غيره! من الواضح أنه لا يمكن بناء حجة من باب أولى لتحقيق النتيجة المرجوة.

من السهل فهم سبب صياغة زراعتبشه لحجته المقترحة على هذا النحو. كان يقصد الحجة التالية: محمد (صلى الله عليه وسلم) أكثر حكمة (ع) من أتباعه (ق)؛ ومحمد (صلى الله عليه وسلم) حكيم (ع) بما يكفي لكي ينكر وجود ولد لله (ص)؛ لذلك، ينبغي أن يكون أتباعه (ق) حكماء (ع) بما يكفي لكي ينكروا وجود ولد لله (ص). لكنه أدرك، ولو بشكل غير واعٍ، أن هذا الاستدلال، لكونه إيجابيًا ذاتيًا، لا يمكن أن ينتقل بشكل صحيح من الرتبة العليا إلى الرتبة الدنيا كما ينبغي. وهذا واضح: فمجرد كون محمد حكيمًا بما يكفي لكي ينكر وجود ولد لله، لا يعني بالضرورة أن أتباعه الأقل حكمة سيكونون حكماء بما يكفي لفعل الشيء نفسه! لذلك، حاول زراعتبشه إعادة صياغة الحجة بصيغة سلبية ذاتية لجعلها تبدو صحيحة. لكن الطريقة الوحيدة التي تمكنه من فعل ذلك هي خلط الرتبتين الوسطى والثانوية ، كما سبق شرحه. وهذا، بالطبع، غش . ليس من غير المألوف أن تجد أشخاصًا يحاولون جعل الحجة تبدو من باب أولى عندما لا تكون كذلك، وذلك عن طريق التلاعب بالمصطلحات المعنية بهذه الطريقة.

إضافةً إلى ذلك، حتى لو كانت حجة زراعتبيشه صحيحةً شكليًا (وهي، كما أكرر، ليست كذلك قطعًا)، فإنه يمكن رفضها لأسباب أخرى. أولًا، تُخبرنا مقدمة زراعتبيشه الصغرى فقط أن محمدًا لم يؤمن بابن الله ولم يعبده، وهذا لا يعني إنكار وجود ابن الله. قد يُفهم منها أن محمدًا لم يؤمن بابن الله ولم يعبده، مع وجوده ، وهذا ليس المقصود من الآية القرآنية ولا من تفسير آية الله. ثانيًا، إن استنتاج زراعتبيشه، إلى جانب كونه يعكس غموض المقدمة الصغرى، هو وصفيٌّ فحسب؛ فهو لا يُلزم الآخرين بعدم الإيمان بابن الله أو

عبادته. ومع ذلك، من الواضح أن المقصود من الآية والتفسير ليس مجرد عدم الإيمان بابن الله أو عبادته، بل عدم وجوب ذلك.[90]

لذا، هنا أيضًا، علينا أن نرفض رفضًا قاطعًا ادعاء زراعتبشه الزائف بوجود حجة إضافية من باب أولى في القرآن، أو حتى في تفسيره المذكور. إن حجته المقترحة من باب أولى ليست إلا تضليلًا. فهي ليست ظاهرة في هذه النصوص، لا صراحةً ولا ضمنًا، بل إنها لا تعكس حتى القصد الواضح للنصوص المدروسة. والأسوأ من ذلك كله، أنها باطلة شكليًا، ولا سبيل لتصحيحها. من الواضح أن زراعتبشه لم يكن يسعى هنا إلى معرفة مدى شيوع حجة من باب أولى في القرآن علميًا، بل كان يحاول تدعيم زعمه الأيديولوجي بقوة بأنها حاضرة بكثرة. هذا ليس بحثًا أكاديميًا نزيهًا، بل هو دفاع ديني مخادع.

ثم (في الفقرة 3-3)، يزعم زراتبيشه: "يبدو أن معظم الحجج من باب أولى في القرآن هي تصاعدية". لكنه لا يقدم سوى مثالين فعليين:

- القرآن **67:22** : هل من يسير متلمساً وجهه هو الأكثر إرشاداً، أم من يسير منتصباً على طريق مستقيم؟

كتب زراتبيشه عن هذه الآية: "هنا، بتشبيههم بـ'الذين يمشون يتخبطون على وجوههم'، يُقارن الكافرون (ق) بالمؤمنين (ب) الذين يُشبهون بـ'الذين يمشون باستقامة'. لاحظ أن كلمة 'يمشون' (ر) استُخدمت هنا مجازيًا، وتشير إلى صفة أخرى (كالعلم أو البصيرة)." ثم يطرح الحجة التالية: "إذا كان من يمشي يتخبط على وجهه يمشي بما يكفي ليُهتدى، فمن باب أولى أن من يمشي باستقامة يمشي بما يكفي ليُهتدى أكثر". أو بعبارة أخرى: "إذا كان لدى الكافرين بصيرة كافية ليُهتدوا، فإن لدى المؤمنين بصيرة كافية ليُهتدوا أكثر."[91]

أوافق على وجود قصدٍ من باب أولى، بل وقصدٍ متصاعد، في هذه الآية. لكنني أقرأها على النحو التالي: بما أن المؤمنين (P) أكثر استقامةً في منهجهم (R) من الكافرين (Q)، فإنه إذا كان الكافرون (Q) على قدرٍ كافٍ من الاستقامة (R) ليكونوا على صواب (S)، فإن المؤمنين بالتأكيد على قدرٍ كافٍ من الاستقامة (R) ليكونوا على صوابٍ أكبر (S+). هذه حجةٌ ذاتيةٌ

---

90 أرجو ملاحظة أنني لا أدعو إلى الإيمان بابن الله، فأنا لست مسيحياً. إنما أشير فقط إلى أن قراءة زيراتبيشه للنصوص المذكورة لا تُشكّل حجةً مقنعةً ضد هذا الإيمان. ما يهمني هنا هو منطقها، وليس جوهر المسألة.

91 لا يُحدد زيراتبيشه ماهية الإيمان أو عدم الإيمان. فهذه مصطلحات غامضة للغاية. الإيمان بمن أو بماذا؟ إلى أي درجة؟ على أي أساس؟ كيف يُمكن تحديد ذلك عمليًا بموضوعية؟ هو لا يُجيب.

إيجابية (+s)، تنتقل من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى. والتناسب الضمني هو: كلما كان الشخص أكثر استقامةً (R)، كان أكثر صوابًا (S). لاحظ التغير الكمي في الحد الفرعي من S في المقدمة الصغرى إلى S+ في النتيجة. لا يُفترض أن الكافرين على صوابٍ وهدى، بل يُفترض ذلك افتراضيًا فقط. ولكن يؤكد أن المؤمنين، على أي حال، أكثر استقامة (كما تثبت المقدمة الرئيسية)، ومن ثم أكثر هدى (على الأرجح من القرآن، أو من محمد، أو من الله).

- القرآن **107:9-108** :

107 وأما الذين اتخذوا مكان عبادة من معارضة وكفر وإثارة الفتنة بين المؤمنين وحصنًا للذين حاربوا الله ورسوله من قبل، فإنهم سيحلفون إنا أردنا إلا خيرًا. يشهد الله أنهم كاذبون.

108 لا تقم هناك. إن مكان عبادة وُجد على الفريضة من اليوم الأول أحق بالقيام فيه، فيه رجال يحبون الطهارة، والله يحب الطهارة.

لاحظ أن زراعتبيشي يقتبس الآية ١٠٨ فقط (الموضحة بخط مائل)؛ وقد أضفتُ الآية ١٠٧ هنا لتسهيل فهم النص. يشرح زراعتبيشي هذا المقطع على النحو التالي: "في هذه الآية، يُقارن بين مسجدين (قبة (P) والمسجد الذي بناه المنافقون (Q)) من حيث "التقوى" (R) كدافع لتأسيسهما. طلب المنافقون من النبي صلى الله عليه وسلم بإلحاح أن يُقيم الصلاة (S) في مسجدهم لينالوا لأنفسهم ولمسجدهم الفضل." ثم يطرح الحجة التالية: "إذا كان مسجد المنافقون مبنيًا على التقوى بما يكفي ليكون جديرًا بالصلاة فيه، فإن مسجد قبة أجدر بالصلاة فيه، لأنه مبني على التقوى أكثر."

أوافق هنا أيضًا على وجود نية من باب أولى، بل ونية متصاعدة. وسأوضحها على النحو التالي: بما أن مكان عبادة [الأخيار] (P)، وهو مكان صالح لأنه تأسس على الواجب منذ البداية، قائم على قدر أكبر من التقوى (R) مقارنةً بمكان عبادة [الأشرار] (Q)، وهو مكان شرير لأنه اختير بدافع المعارضة والكفر، وما إلى ذلك؛ فإنه يترتب على ذلك أنه إذا كان المكان الأخير قائمًا على قدر كافٍ من التقوى (R) ليستحق الصلاة فيه (S)، فلا بد أن يكون المكان الأول قائمًا على قدر كافٍ من التقوى (R) ليستحق الصلاة فيه (S+). وهنا أيضًا، لدينا حجة ذاتية إيجابية (+s)، تنتقل من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى. وتكون النسبة هنا كالتالي: كلما زاد تقوى مكان العبادة (R)، زادت استحقاقه للصلاة فيه (S). لاحظ التغير الكمي في الحد الفرعي من S في المقدمة الصغرى إلى S+ في النتيجة. لا يُفترض أن مسجد الأشرار قائم على التقوى وجدير بالصلاة فيه، وإنما يُفترض ذلك افتراضياً فقط؛ ولكن يُؤكد أن مسجد الأخيار، على أي حال، قائم على تقوى أكبر (كما تثبت المقدمة الكبرى) وبالتالي فهو أجدر بالصلاة فيه.

فيما يتعلق بالمضمون، لاحظ، على سبيل المثال، التعصب الشديد الذي يظهر في هذا المقطع الأخير. يُعامل أصحاب الآراء أو الممارسات المختلفة، عادةً في القرآن، بأقصى درجات الازدراء والكراهية. يسود الخطاب نبرة تمييز ورفض لا هوادة فيها؛ وتُتبادل الاتهامات والإهانات كالسيوف. وللأسف، من خلال هذا الخطاب القاسي، تُبرمج النزعة المتطرفة والتعصب نفسيًا في نفوس المسلمين منذ الصغر؛ وهذا ما يدفعهم في كثير من الأحيان إلى ارتكاب أعمال عنف ضد غير المسلمين، أو حتى ضد مسلمين من مذاهب مختلفة.

إذن، يمكننا القول إن زراتبيشه قد حدد حجتين صحيحتين من نوع الحجة التصاعدية ذات الصيغة الموضوعية الإيجابية في القرآن. ومع ذلك، لا نملك إلا قوله إن "معظم الحجج من باب أولى في القرآن هي حجج تصاعدية". فهو لا يقدم لنا قائمة شاملة للتحقق؛ فقط، حتى الآن، هاتان الحالتان.

ثم (في الفقرتين 3-4)، يدّعي زراتبيشه: "يبدو أن الحد الأوسط في معظم الاستدلالات القرآنية، من باب أولى، يشير إلى نطاق من القيم يشمل الصفر أو أقل". وهذا، كما رأينا للتو، ينطبق على المثالين السابقين (مع أنه لم يصرح بذلك صراحةً). ثم يقترح مثالين آخرين.

- القرآن **١٠:٣٥** : قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق؟ قل: الله يهدي إلى الحق. أيهدي إلى الحق أحق بالاتباع أم الذي لا يجد سبيلاً إلا إذا اهتدى؟ ما لكم؟ كيف تحكمون؟

يقرأ زراعتبيشي هذه الآية على النحو التالي: "قُورن الله (P) بشركائه (Q) في الهداية (R). ثم استُنتج أن الله أحق بالاتباع (S). في الواقع، هناك حجة متصاعدة هنا: "الشركاء هدّامون بما يكفي ليُتّبعوا؛ والله يهدي أكثر من شركائه؛ وكلما زاد هدايته، زاد استحقاقه للاتباع؛ لذا فإن الله هدّام بما يكفي ليكون أحق بالاتباع". (يمكننا التغاضي عن اللغة الإنجليزية غير المفهومة المستخدمة هنا).

أتفق مع التقييم القائل بأن المقصود هنا هو حجة تصاعدية. لكن قراءتي لها هي: بما أن الله، الذي يهدي إلى الحق بنفسه (ع)، هو أكثر جدارة (م) من شخص لا يهتدي إلى الطريق دون هداية (ق)، فإنه يترتب على ذلك أنه إذا كان المرشد التابع (أياً كان) (ق) جديراً (م) بالاتباع (ص)، فإن المرشد المستقل (الله) (ع) جدير (م) بالاتباع أكثر (ص+). هذه حجة ذاتية إيجابية (+)، من الأدنى إلى الأعلى، وبالتالي فهي صحيحة. والتناسب الضمني هو: كلما كان المرشد (م) أكثر جدارة، كلما كان اتباعه أوجد (ص).

كما يشير زراعتبيشي، فإن كل هذا لا يستبعد رسميًا إمكانية أن يكون للحد الأدنى (Q) قيمة صفرية أو حتى سالبة للحد الأوسط. ومع ذلك، في هذه الحالة تحديدًا، ينطبق هذا على "من لم يجد السبيل"؛ ولكن، بالنظر إلى الاستثناء المذكور ("إلا إذا" في النص)، فإنه لا يُقصد به أن ينطبق على من "يهتدي" (على الأرجح في سبيل القرآن). من الواضح أن زراعتبيشي لم يُمعن النظر في النص المعروض.

- القرآن **4:95:** إنّ الذين يجلسون من المؤمنين، غير المصابين بجرح ، ليسوا في منزلة الذين جاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم . وقد جعل الله للمجاهدين بأموالهم وأنفسهم درجةً فوق الساكنين. وعد الله كل واحد منهم خيراً، ولكنه جعل للمجاهدين أجراً عظيماً فوق الساكنين.

يقرأ زراعتبيشي هذا المقطع على النحو التالي: "تقارن هذه الآية بين فئتين من المؤمنين: المجاهدون (P) (الذين يجاهدون في سبيل الله) والقاذون (Q) (الذين لا يجاهدون) في سعيهم (R) لتحديد رتبتهم (S). ويمكن القول في هذه الآية، على النحو التالي، إن المجاهدين يجاهدون أكثر من القااذون؛ فإذا جاهد القااذون بما يكفي لنيل رتبة، فإن المجاهدين ينالون رتبة أعلى، لأن الاجتهاد الأكبر يؤدي إلى رتبة أعلى."[92]

إن هذه الحالة تُعدّ بوضوح حجة تصاعدية. وأفضّل صياغتها على النحو التالي: المؤمنون الذين يجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم (P) أعلى منزلةً (R) من المؤمنين الذين يجلسون طوعًا (أي باستثناء ذوي الإعاقة الذين يجلسون قسرًا). وينال كلاهما أجرًا (S)، ولكن هذا الأجر يُعطى بما يتناسب مع المنزلة (R). فإذا كان للمؤمنين الجالسين (Q) منزلة (R) كافية لنيل بعض الأجر (S)، فإن المؤمنين المجاهدين (P)، الذين منزلتهم (R) أعلى، سينالون أجرًا أكبر (S+). وهنا أيضًا، يكون الحد الفرعي أكبر في النتيجة (S+) منه في المقدمة الصغرى (S)، وذلك بسبب التناسب المذكور.

هنا، خلافًا لما ذكره زراعتبيش أعلاه، لا يشمل الحد الأوسط القيمتين صفر أو أقل. ويبدو أنه دائمًا موجب، ما يعني أن أي "مؤمن" يتمتع، بحكم هذه الحقيقة وحدها، برتبة دنيا ويستحق جزاءً ما. لذا، لا يمكن اعتبار هذه الحالة دليلًا على ادعاء زراعتبيش بأن "الحد الأوسط في معظم الاستدلالات القرآنية، من باب أولى، يشير إلى نطاق من القيم يشمل الصفر أو أقل". وهنا أيضًا، نرى أن زراعتبيش لم يدرس النص بالدقة الكافية.

ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن زيراتبيشي قد اكتشف هنا حجتين أكثر صحة حول التصاعد التدريجي.

---

92 تجدر الإشارة إلى أن "المجاهد" هو ما نعرفه عادةً باسم الجهادي . و"السعي" (بالمال والنفس) المشار إليه هنا هو الجهاد - الإرهاب، أي العنف غير المبرر ضد أصحاب المعتقدات المختلفة.

في هذه النقطة، يُشير زراعتبيشي إلى أن "هناك العديد من الآيات في القرآن التي تُقدّم مثل هذه المقارنة كمقدمة رئيسية لحجة من باب أولى". ثم يسرد خمسة أمثلة [93]. ولكن مهما حاولت، لا أرى فيها أي حجة تصاعدية، أو حتى حجة من باب أولى بحتة. لذلك، ليس من الواضح سبب سرده لها؛ لا بد أن نفترض أن هذه محاولة أخرى لإطالة الكلام. الأمثلة التي ذكرها هي:

- القرآن **39:9** : هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؟
- القرآن **5:100** : ليس الخير والشر على حد سواء...
- القرآن **6:50** : هل الأعمى والبصير متساويان؟
- القرآن **35: 22** : ولا يستوي الأحياء مع الأموات.
- القرآن **59:20** : لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة.

قد تُشكّل المقارنة مقدمةً رئيسيةً لحجةٍ من باب أولى، لكن لا يُمكن الاستناد إلى هذه الحجة وحدها. لا بدّ من وجود دليل نصي على نيةٍ من باب أولى حتى يُمكن الاستناد إلى هذه الحجة. لذلك، لا أقبل هذه الحالات الخمس كدليلٍ على وجود حجةٍ إضافيةٍ من باب أولى أو حجةٍ تصاعديةٍ في القرآن.

ثم (في الفقرات من 3 إلى 5)، يبدأ زراعتبيشي بالإشارة، وبحق، إلى أن "صهيون قد أوضحت أن الحجة من باب أولى ليست مجرد مقارنة، وإن كانت مبنية عليها. والفرق يكمن في المصطلح الفرعي الموجود فقط في الأولى". ويبدو أن زراعتبيشي يُظهر فهمًا واضحًا لهذا المبدأ. لكنه يبدو بعد ذلك مُخالفًا، إذ يقول: "لا توجد مقارنة مجردة في القرآن، مع أن بعض المصطلحات الأربعة المطلوبة لم تُذكر صراحةً". بعبارة أخرى، بحسب رأيه، فإن جميع المقارنات في القرآن تهدف إلى الإشارة إلى حجة من باب أولى.

للدفاع عن وجهة نظره هذه، يستشهد مجدداً بسورة الروم 39:9، " أَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَمَن يَجِبُونَ غَيْرِ الْعَالِمِينَ؟". ويرى أن هذه الآية "توحي بحجة ذاتية متصاعدة"، لأن أحد المفسرين، وهو الطباطبائي، قرأها على النحو التالي: "كما أن الموهوبين (P) ليسوا متساوين مع عامة الناس (Q) في مستوى المعرفة (R)، فلن تكون مسؤولياتهم (S) متساوية أيضاً". [94]ولكن لا

---

93 ويضيف زراعتبيشي: "هناك أمثلة كثيرة على هذه المقارنات في القرآن الكريم. والآيات المذكورة أعلاه ليست سوى عينة منها. ويمكن العثور على آيات أخرى من خلال بحث بسيط عن كلمات مفتاحية مثل "استواء" (المساواة) ومشتقاتها، أو عبارات مثل "كمان" (مثل من)، و"خير منه" (أفضل من)، و"أحق منه" (أجدر من)، أو أي مشتقات بصيغة "أفضال" (وهي إحدى الصيغ الفعلية العربية التي تدل على التفضيل) مثل "أهد" (أكثر هداية)، و"أكبر" (أضخم)، إلخ."

94 من المفترض أن هذا إعادة صياغة من قبل زراعتبيشه، الذي يستشهد بالعلامة الطباطبائي في كتاب الميزان ، المجلد 1، صفحة 214. وقد ذكر هذا المفسر الشيعي في ويكيبيديا باسم محمد حسين الطباطبائي (إيران، 1903-1981)، والعمل المذكور هو تفسير الميزان .

يوجد أي دليل نصي، في الآية (أو في أي مكان آخر حولها)، على فكرة عدم تساوي المسؤوليات المترتبة (S) على الفئتين المذكورتين (P وQ) فيما يتعلق بمستويات معرفتهما (R).

يحاول زراطبيشه هنا استنباط حجةٍ من باب أولى (بل حجةٍ متصاعدة) من النص، بدلاً من استنباط الحجة منه . قد لا يكون لدى المفسر الذي يشير إليه نفس الطموح؛ فربما كان يستخدم الآية كمنطلقٍ لخطبةٍ، دون ادعاء صفة الاستدلال الاستنتاجي [95]. من المفترض أن زراطبيشه يريدنا أن نفترض أن الآيات الأربع الأخرى التي ذكرها في هذا السياق (وهي: 5:100، 6:50، 35:22، 59:20) تشير أيضاً إلى حججٍ متصاعدة، مع أنه لا يصرح بهذه الادعاءات. من الواضح أن زراطبيشه يحاول هنا مرةً أخرى تضخيم عدد الحجج من باب أولى في القرآن بشكلٍ مصطنع!

لا يقبل علم التأويل، أي فن تفسير النصوص بدقة، مثل هذه الإسقاطات غير العلمية للمعنى على النص. لا أقول إن جميع بنود الحجة المفترضة يجب أن تكون ظاهرة في النص، ولكني أقول إنه يجب أن يكون هناك نوع من الأدلة داخل النص (في موضعه أو ما شابه) على أن بعض هذه البنود والحجة مقصودة. لا يمكن للمرء أن يدّعي ما يشاء على أنه "ضمني"، بل يجب أن يكون هناك أساس واضح له في ما هو صريح. يجب أن يكون المرء صادقًا، وألا يحاول تحريف البيانات المتاحة بأي شكل من الأشكال. من الواضح أنه في الحالات الثماني [96]التي اقترحها زيراتبيشه حتى الآن في بحثه، والتي رفضتها بعد دراسة متأنية، لم يكن هناك أساس نصي.

ثم (في الفقرات من 3 إلى 6)، يلفت زيراتبيشه الانتباه إلى "الدور السببي للحد الأوسط". والمثال الوحيد الذي يقدمه لهذه الظاهرة هو:

- القرآن **٢:٢٤٧** : قال لهم نبيهم: إن الله قد رفع لكم شاول ملكًا. قالوا: كيف له أن يملك علينا ونحن أحق بالملك منه، ولم يُؤتَ له مالًا كافيًا؟ قال: إن الله قد اصطفاه عليكم وزاده حكمةً وقامةً. إن الله يؤتي ملكه لمن يشاء. والله واسع عليم.

يشرح زراعتبيشي الأمر على النحو التالي: "تشير هذه الآية أولًا إلى الحجة الخاطئة التي ساقها بعض اليهود لإثبات عدم أهلية شاول (طالوت) لتولي الملك: 'لدينا مال أكثر منه، فإذا كان هو يستحق الملك، فنحن أحق به'.

---

95 وبما أنني لم أطلع على التعليق الذي يشير إليه زيراتبيشي، فلا يمكنني معرفة ما كان المقصود منه فعلاً.

96 أي الخمسة الذين تم رؤيتهم للتو، بالإضافة إلى الثلاثة الذين تم التعامل معهم سابقًا - وهم: 18:48، 41:20، 43:81.

ستكون هذه الحجة صحيحة إذا كان المال، باعتباره المعيار الأوسط، هو السبب الصحيح لتولي شاول الملك. ولكن في الجزء التالي من الآية، تُرفض هذه الفكرة، ويُطرح الحكمة والقامة كمعيار أوسط حقيقي. لذا، فإن الحجة الصحيحة، وفقًا للقرآن، هي كالتالي: 'إذا كان لديك من الحكمة والقامة ما يكفي لتكون ملكًا، فإن شاول لديه حكمة وقمة أكثر، وبالتالي فهو أحق بالملك'. يجب الانتباه إلى أن إيجاد المعيار الأوسط الحقيقي ليس أمرًا شكليًا ولا علاقة له بصحة الحجة؛ بل هو مسألة تأويلية (وليست منطقية)."

الحجة من باب أولى الظاهرة في النص هي: نحن (المعترضون على تنصيب شاول ملكًا) (P) أغنى (R) من شاول (Q)؛ لذا، إذا كان شاول (Q) غنيًا (R) بما يكفي ليستحق المملكة (S)، فنحن (P) أغنى (R) بما يكفي لنستحقها (S)، وربما (إذا كانت الجدارة تتناسب مع الثروة) أكثر (S+). هذه حجة موضوعية إيجابية صحيحة شكليًا من باب أولى، وربما حجة تصاعدية، بغض النظر عن صحة مضمونها؛ ولذلك يمكن اعتبارها إحدى الحجج من باب أولى في القرآن.

المشكلة ليست في شكلها، بل في مضمونها. فالقرآن الكريم نفسه يخبرنا أن من صاغوا هذه الحجة (المعترضين) افترضوا خطأً أن قرار تنصيب شاول ملكًا (ص) كان مبنيًا على ثروته (ر)؛ بل يشير إلى أن القرار كان مرتبطًا بحكمته ومكانته؛ [97]وعلى أي حال: "الله يهب سلطانه لمن يشاء". وبهذا، حتى لو سلمنا بصحة الفرضية الكبرى (أي أن شاول أفقر من المرشحين الآخرين)، فإن الفرضية الصغرى مرفوضة: إذ يُقال لنا، في الواقع، إنه مهما بلغت الثروة (ر)، فلن تكفي لتنصيب المرء ملكًا (ص).

يُقدّم هذا الخطاب، ضمن القرآن الكريم، مثالاً واضحاً على كيفية رفض الحجة من باب أولى، مهما كانت صحيحة شكلياً ، بالرجوع إلى عدم ملاءمة جزء من مضمونها – في هذه الحالة، المصطلح الأوسط المقترح، «الثروة». لذا، يُعدّ هذا مثالاً مثيراً للاهتمام، يُضيف بُعداً جديداً إلى المنطق الإسلامي [98]، وقد أشار إليه زراعتبيشه، وهو يستحق التقدير على ذلك.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تحليل زراتبيشه ليس دقيقًا تمامًا. فليس من الصحيح القول بأن "الحكمة والقامة قد قُدِّمتا كشرط وسيط حقيقي". في

---

97 ومن المثير للاهتمام في هذا الصدد أن نلاحظ أنه في التناخ (صموئيل الأول 9: 2)، ورد أن شاول كان "شابًا حسن المظهر، ولم يكن بين بني إسرائيل رجل أجمل منه، وكان من كتفيه إلى أعلى أعلى من جميع الشعب". وهنا، لم يُذكر أنه كان يتمتع "بالحكمة"، بل بالجمال فقط؛ أما "قامته"، فكانت تشير إلى طوله الجسدي.

98 إن دحض حجة من باب أولى هو، بطبيعة الحال، احتمال منطقي ، وهو احتمال معروف منذ زمن بعيد في المنطق التلمودي (حيث يُشار إليه باسم "بيركا" أو "تشوفاه ")؛ انظر على سبيل المثال "ميشناه بيسحيم" 6.2، ولكن هناك العديد من الأمثلة الأخرى. كما ورد هذا المفهوم في التناخ، في سفر حزقيال 33: 24-26.

الواقع، قُدِّمت هاتان الصفتان كدافع (أي سبب) لتعيين شاول، وليس كشرط وسيط لأي حجة أخرى. لا توجد هنا حجة من باب أولى ثانية؛ إنما يوجد فقط تحييد للحجة الأولى، بنفي صحة مقدمتها الصغرى (لا بتغيير شرطها الوسيط). لا يمكن للمرء، في أحسن الأحوال، إلا أن يدّعي النتيجة الإيجابية التالية: فقط إذا كان لدى أي شخص قدر معين من الحكمة والقامة، فإنه يكون مؤهلًا ليكون ملكًا: شاول يمتلك القدر المطلوب، ولا أحد غيره؛ لذلك، يستحق شاول أن يكون ملكًا. يمكن للمرء أيضًا أن يفترض أن اختيار شاول كان عشوائيًا ("لمن يشاء")؛ وأن "زيادة الحكمة والقامة" لم تكن دافعًا لهذا الاختيار، بل تحققت بالإضافة إلى هذا الاختيار أو كنتيجة له.

يزعم زراعتبيشي خطأً أن هناك حجة جديدة من باب أولى مقصودة ضمنيًا، إذ يقول: "إذن، الحجة الصحيحة، وفقًا للقرآن، هي كالتالي: 'إذا كان لديك من الحكمة والقامة ما يكفي لتكون ملكًا، فإن شاول لديه حكمة وقمة أكبر، لذا فهو أكثر استحقاقًا للملك'". لا يمكن الاستدلال من باب أولى، كما يحاول زراعتبيشي فعله، بأن شاول (P) لديه حكمة وقمة (R) أكبر من الآخرين (Q)؛ وأن الآخرين (Q) لديهم من الحكمة والقامة (R) ما يكفي ليكونوا مؤهلين، ولو جزئيًا، للملك (S)؛ وبالتالي، فإن شاول لديه من الحكمة والقامة (R) ما يكفي ليكون مؤهلًا، بل وأكثر، للملك (S+). لماذا لا؟ ببساطة لأنه لا يوجد في النص الأصلي أي تلميح إلى هذه الفرضية الصغرى المفترضة - لا يوجد دليل على أنه لو لم يكن شاول متاحًا لهذا المنصب، لكان أي من المرشحين الآخرين (حتى لو كان يتمتع ببعض الحكمة والمكانة) قد تم اختياره.[99]

إذن، فيما يتعلق بالآية المذكورة أعلاه، يمكننا القول إن زراتبيشه قد اكتشف حجة تصاعدية أخرى بشكل صحيح؛ ولكن يجب أن نلاحظ أيضًا أن محاولته لتقديم حجة ثانية باءت بالفشل. أما فيما يخص فهمه لنص القرآن، فنرى هنا مرة أخرى أنه مبني على قراءة سطحية؛ فهو لا ينتبه إلى التفاصيل الدقيقة ولا يأخذها بعين الاعتبار.

بخصوص قصة تعيين الله لشاول على عرش إسرائيل، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد في التناخ (الكتاب المقدس اليهودي) أي ذكر لاعتراض أي شعب على تعيين شاول ملكًا على إسرائيل بسبب ثروته . إن رواية القرآن غير منطقية. أما الأحداث التي أدت إلى تولي شاول الملك، فقد وردت في سفر

---

99 كذلك، لم يرد في الرد أي ذكر لامتلاك شاول حكمةً ومكانةً "أكثر" من الآخرين (المقدمة الكبرى المفترضة)، ولا أي ذكر لامتلاكه حكمةً ومكانةً "كافيتين" للمنصب (النتيجة المفترضة). ولا يوحي تعبير "اختاروه فوقكم" بأي من المقدمتين؛ بل يعني ببساطة أن شاول قد اختير ليحكم الآخرين.

صموئيل الأول، الإصحاحات 9-11 [100]. يقدم النبي صموئيل شاول للشعب على أنه مختار الله لهذه المهمة، قائلاً: «ليس مثله في جميع الشعب»، فيهتف الشعب: «ليحيا الملك!» (10:24). صحيح أن بعض المعارضين كانوا موجودين، إذ كُتب: «فقال بعض الأشرار: كيف يُخلصنا هذا؟» واستهانوا به (10:27). لكن السبب وراء هذا الخلاف، بحسب المفسرين اليهود، هو أن شاول كان من بنيامين، أصغر الأسباط الاثني عشر وأقلهم نفوذاً، وبالتالي افتقر على ما يبدو إلى قاعدة القوة الواسعة اللازمة في ذلك الزمان لحشد جيش كبير بما يكفي لخوض حروب لاحقة. ويشير النص نفسه إلى ذلك، إذ يقول: "كيف يُخلصنا هذا الرجل ؟ " [101]. وعندما ألهم شاول الشعب بأكمله بعد ذلك لخوض الحرب ضد الغزاة العمونيين، وهزم بنو إسرائيل العدو هزيمة نكراء، ترسخت ملكيته في نظر الجميع (11: 11-13).

كما يتضح من هذا المثال (وغيره الكثير)، فإن كاتب القرآن لم يكن مُلِمًّا بالتناخ (بل وأقل إلمامًا بالأدب اليهودي الآخر الموجود آنذاك)؛ ولذا، أغفل تفاصيل مهمة كثيرة، بل واخترع تفاصيل أخرى. علاوة على ذلك، كان فهمه (أو فهمهم) للأجزاء التي استخدمها سطحيًا للغاية (إن وُجد أصلًا). يبدو القرآن غنيًا وموثوقًا للمسلمين، لأنهم ليسوا على دراية شخصية بمصادره التناخية (وغيرها). فبينما يدرس المسيحيون التناخ بانتظام، لا يفعل المسلمون ذلك أبدًا؛ لأنهم لو فعلوا، لأدركوا بأنفسهم أن القرآن مُشتق جزئيًا ومُختلق جزئيًا، ولفقدوا ثقتهم به سريعًا. فالمعرفة الحقيقية تتطلب شجاعة وجهدًا، وللأسف يفتقرون إليهما. وبالطبع، هناك مصالح شخصية: فلو تحرر الناس، لفقدت السلطات الإسلامية قبضتها الاستبدادية.

ثم (في الفقرات من 3 إلى 7)، يناقش زيراتبيشه "الحجج الضمنية"، أي الحجج غير الصريحة تمامًا. ويشير إلى ملاحظة سابقة لي مفادها أن "الحجج المنطقية نادرًا ما تأتي مع جميع المقدمات". ويطرح أربعة أمثلة على ذلك، مدعيًا أنها حجج من باب أولى. أولها هو:

- القرآن **3:59** : إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون .

يُفسّر زراتبيشه هذه الآية بأنها "تُعارض الاعتقاد المسيحي بأن يسوع المسيح ليس إنسانًا عاديًا، بل هو ابن الله"، وذلك وفقًا لتفسير طباطبائي الذي يرفض "ألوهية يسوع" لأنه "لا يوجد في خلقه ما هو أكثر من خلق آدم. فإذا

---

100 انظر على الرابط التالي: http://www.mechon-mamre.org/p/pt/pt08a09.htm.

101 وليس "هذا الرجل ليس الأغنى بيننا"!

كان نوع خلقه وطريقته يُؤهّلانه لأن يصبح إلهًا، فإن السبب نفسه ينطبق على آدم أيضًا. ولأن المسيحيين لا يعتبرون آدم ربًا، فلا ينبغي لهم أن يعتبروا يسوع ربًا أيضًا".[102]

يتابع زيراتبيشه قائلاً: "وفقًا لهذا التفسير، فإن الآية تُعدّ حجة مساواة سلبية من باب أولى، ويمكن صياغتها على النحو التالي: 'إذا كان آدم (P) الذي لا أب له ليس شاذًا (R) بما يكفي ليكون إلهًا (S)، فإن يسوع (Q) كذلك ليس شاذًا بما يكفي ليكون إلهًا'. ويمكن صياغة هذه الآية أيضًا في حجة تفوق من باب أولى على النحو التالي: 'آدم أكثر شذوذًا من يسوع، لأنه إذا كان يسوع بلا أب، فإن آدم ليس له أب ولا أم، فإذا لم يكن آدم شاذًا بما يكفي ليكون إلهًا، فإن يسوع كذلك ليس شاذًا بما يكفي ليكون إلهًا'."

تحليلي للآية القرآنية كالتالي: يمكن اعتبار جملة "مثل عيسى عند الله كمثل آدم" مقدمةً كبرى للمساواة: عيسى (ق) له نفس الشبه بالله (ر) الذي لآدم (ع). أما جملة "خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون" فتعني ببساطة أن "هو" قد خُلق، وهو ما يمكن استنتاجه منطقيًا بأنه ليس إلهًا ولا ابنًا لله. فمن هو "هو" (الشخص المشار إليه بضمير المذكر)؟ ليس المقصود عيسى مباشرةً؛ لأنه لو كان المقصود، لكانت المقدمة الكبرى التي تذكر آدم بلا معنى منطقيًا. إذن، يشير "هو" هنا أولًا إلى آدم، ثم بالاستنتاج فقط، إلى عيسى. وهكذا، تخبرنا هذه الجملة بالمقدمة الصغرى (وبالتالي بالنتيجة) للحجة: فكما خلق الله آدم من تراب، كذلك خلق عيسى من تراب.

لكن هل هذا استدلال من باب أولى؟ يمكننا صياغته على هذا النحو، كما يلي: إذا لم يكن تشبيه آدم (P) بالله (R) كافيًا لتصنيفه كأكثر من مجرد مخلوق (S)، فإن تشبيه عيسى (Q) بالله (R) لا يكفي لتصنيفه كأكثر من مجرد مخلوق (S). هذا استدلال من باب أولى سلبي قائم على المساواة. ولأننا أردنا أن ينتقل الاستدلال من آدم إلى عيسى، كان علينا اختيار آدم كمصطلح رئيسي (كان بإمكاننا، من الناحية النظرية، أن نسلك الاتجاه المعاكس، لكن هذا لا يتوافق مع قصد النص الأصلي). هل هذا قياس مضمر؟ ليس تمامًا، لأننا لم نضيف أي مصطلحات أو أفكار إلى تلك الواردة في النص. لكن من الواضح أن الأمر ينطوي على بعض التفسير؛ لذا، يمكننا، إن شئنا، الإشارة إلى هذا على أنه قياس مضمر (وهذه ليست مسألة جوهرية).

كما ذُكر آنفًا، يقترح زيراتبيشه أيضًا "حجة مساواتية سلبية من باب أولى" (مع أنه لم يُحددها كحجة ذاتية، كما كان ينبغي). إلا أن اقتراحه غير مناسب، إذ يُضيف أفكارًا لم ترد في النص قيد الدراسة؛ وهي الإشارة إلى أن

---

102 المرجع السابق. المجلد 3، ص 333.

كلاً من آدم ويسوع لم يكن لهما أب (من لحم ودم). كما أن مقدمته الرئيسية جديدة، وهي أن آدم "غير عادي" (أي "ليس إنسانًا عاديًا") (R) مثل يسوع. تدفع هذه الفكرة زيراتبيشه إلى اقتراح حجة إضافية من باب أولى، هذه المرة "متفوقة" (دون الإشارة إلى أنها ذاتية سلبية أيضًا)، استنادًا إلى فكرة أن آدم كان يفتقر إلى كل من الأب والأم، بينما كان يسوع يفتقر إلى الأب فقط (ولكن كانت له أم). هنا، لم تعد المقدمة الرئيسية مساواتية، لأن آدم أصبح الآن أكثر "عدم عادية" (R) من يسوع.

مع ذلك، فبينما يضع زراعتبيشه آدم في المقدمة الصغرى، وعيسى في النتيجة، وحجتيه من باب أولى صحيحتان من الناحية الشكلية، والأفكار التي تعبران عنها (حول فقدان أحد الوالدين أو كليهما) صحيحة (وفقًا للمصادر المسلّم بها)، إلا أنه يجب القول إن نظرية زراعتبيشه لا تعكس بدقة ما ورد في الآية قيد الدراسة. فكلتا حجتيه المقترحتين من باب أولى هما محض افتراءات، أُسقطت بلا داعٍ على النص القرآني. ولذلك، يرى زراعتبيشه أن الآية قياسٌ ضمني، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك، إذ يمكن استنباط حجة من باب أولى منها دون إضافة المادة الإضافية. لذا، فبينما يستحق زراعتبيشه الثناء على لفت الانتباه إلى الآية المذكورة باعتبارها تتضمن حجة من باب أولى، إلا أنه يجب توبيخه لاقتراحه تفسيرين ينحرفان عن النص دون داعٍ. تفسيري هو الأدق.

ماذا عن الحجة التي طرحها الطباطبائي؟ تتخذ هذه الحجة الشكل التالي: لا يختلف خلق عيسى عن خلق آدم؛ فإذا كان نوع خلق عيسى وطريقة خلقه يجعلان منه إلهًا، فينبغي أن يكون لآدم النتيجة نفسها؛ ولكن المسيحيين لا يعتبرون آدم إلهًا، لذا لا ينبغي لهم أن يعتبروا عيسى إلهًا أيضًا. ويمكن بناء حجة سلبية من باب أولى انطلاقًا من هذه الحجة؛ وهي: عيسى (ق) مخلوق مميز (ر) مثل آدم (ف)؛ وقد خُلق آدم (ف) بطريقة غير مميزة (ر) بما يكفي ليجعله إلهًا (ص)؛ لذلك، خُلق عيسى (ق) بطريقة غير مميزة (ر) بما يكفي ليجعله إلهًا (ص). هذه الحجة صحيحة من الناحية الشكلية، وتتوافق مع التفسير الأول لزراعتبيشي. وهذا يعني أن تفسير الطباطبائي لا يتطابق تمامًا مع النص القرآني؛ فهو يُدخل أفكارًا جديدة غير موجودة فيه. ويمكن القول أيضاً أن التفسير الثاني لـ "زراعتبيشي" جديد (أي أنه لم يتم نسخه من "طباطبائي"، على حد علمنا).

والآن، دعونا نتناول بإيجاز مصداقية الحجة الواردة في هذه الآية القرآنية من منظور أوسع. فالحجة ليست منيعة تمامًا.[103] سيقبل اليهودي، كما المسلم،

---

[103] إن فكرة "شبه" آدم بخالقه مستمدة من التوراة: "وقال الله: لنصنع الإنسان على صورتنا كشبهنا... فخلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلقه، ذكراً وأنثى خلقهم" (تكوين 1: 26-27). لم يُوضح النص معنى "على صورة الله"؛ فمن المؤكد أن المفسرين اليهود لا يقصدون أن الله له جسد بشري، بل يقصدون أن في الإنسان شرارة من الإلهية. كذلك، فإن فكرة خلق آدم من

الفرضية الأساسية القائلة بأن "شبه" آدم وعيسى بالله (مهما كان المقصود بذلك) متطابق ؛ لكن المسيحي [104]قد ينكر هذا الادعاء، ويرد بأن آدم وعيسى يشتركان في هذه الصفة، وإن كانت بدرجات متفاوتة . علاوة على ذلك، قد يجادل المسيحي بأن خلق آدم يختلف عن خلق عيسى؛ فجسد آدم قد يكون مصنوعًا من مادة أرضية، بينما جسد عيسى قد يكون مصنوعًا من مادة أجود؛ وفي هذه الحالة، يصبح الاستدلال من نمط خلق إلى آخر غير صحيح. وهكذا دواليك.

بمعنى آخر، فإن الحجة التي يقدمها القرآن بعيدة كل البعد عن الحسم، بل هي أقرب إلى التكرار. بالنسبة لمن يؤمن بمقدماتها، تبدو مقنعة إلى حد ما؛ أما بالنسبة لمن يخالفها، فهي تفتقر إلى قوة الإقناع. أنا لا أدافع شخصيًا عن العقيدة المسيحية، بل أشير فقط إلى أنها قابلة للدفاع عنها في هذا السياق وبهذه الطريقة. خلاصة القول، هنا أيضًا، أن منطق القرآن قوي نسبيًا فقط؛ فهو ليس مطلقًا. وبناءً على ذلك، لا يمكن للمسلمين أن يدّعوا أن كل من لا يقتنع بهذه الحجج هو مذنب. إذا كانت حجة القرآن ضعيفة، فهذا خطأ من كتبه!

ويزعم زراتبيشه أيضًا أن ما يلي هو "بعض الآيات الأخرى التي تتضمن حججًا قياسًا منطقيًا من باب أولى"؛ لكنه لا يبذل أي جهد لتحليلها وإثبات صحتها من باب أولى. وبالنظر إليها، لا أرى فيها أي حجة.

- القرآن **3:162** : أَمَا يَتَّبِعُ مَرَضَ اللَّهِ كَأَن يَكْتَبَ لَدْنًا مِنَ اللَّهِ وَمِثْوَاهِ النُّورِ ۖ مَصْنَعَةٌ بَئِيسةٌ؟
- القرآن **16:17** : أَفَأَن يَخْلِقُ كَأَن يَلْكِحُ ۖ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ؟
- القرآن **40:20** : الله يحكم بالحق، والذين يدعون من دونه لا يحكمون شيئاً. إن الله هو السميع البصير.

إنها مجرد عبارات للمقارنة والتباين: فمؤمن الله لا يُقارن بغير المؤمن، والخالق ليس كغير الخالق، والله يحكم بالحق، بينما الآخرون لا يحكمون. هذه ليست حججًا، فضلًا عن كونها حججًا من باب أولى؛ فلا يُستنتج منها أي

تراب الأرض مستمدة من التوراة: "وجبل الرب الإله آدم تراباً من الأرض" (تكوين 2: 7). أما بالنسبة ليسوع، فلا ينسب إليه اليهود أي ألوهية، سوى تلك الموجودة في جميع البشر.

104 في الكتاب المقدس المسيحي، يُقدَّم آدم على أنه "ابن الله" (في لوقا 3: 38)، ويُقدَّم يسوع على أنه من نسله (لوقا 3: 23-38). علاوة على ذلك، يُعلن أن يسوع هو "ابن الله" (في يوحنا 1: 49)، و"ابن" الله الذي "أُرسل إلى العالم" منه (يوحنا 3: 17)، وأنه "نزل من السماء" (في يوحنا 6: 38)، وأنه "من العوالم السماوية" و"ليس من هذا العالم" (في يوحنا 8: 23)، وأنه "صورة الله غير المنظور وبكر كل خليقة" (كولوسي 1: 15). يبدو أن يسوع يدّعي التطابق مع الله، قائلاً: "أنا والآب واحد" (في يوحنا 10: 30)؛ ولكنه يبدو أيضاً أنه ينكر ألوهيته، قائلاً: "الآب أعظم مني" (في يوحنا 14: 28). ولا شك أن هناك العديد من النصوص الأخرى التي يمكن الاستشهاد بها. على أي حال، وكما تشير عقيدة التثليث، وفي الممارسة العملية، يعتبر المسيحيون يسوع تجسيدًا لله، أي الله الذي نزل في صورة بشرية.

شيء. وهنا أيضًا، يُطلق زراتبيشه ادعاءاتٍ جامحة دون أن يُثبتها. كل هذا ليس إلا حشوًا من جانبه؛ محاولًا تصوير القرآن على أنه أكثر عقلانية مما هو عليه، أو محاولًا نسب اكتشافاتٍ لنفسه أكثر مما حقق.

وهكذا، في ختام هذا القسم، يُنسب إلى زراعتبيشي اكتشاف حجة إضافية من باب أولى في القرآن (وهي الآية 3:59). إلا أنه لم يُحللها تحليلاً صحيحاً؛ إذ أخطأ في تفسير الطباطبائي، فقرأ حجتين إضافيتين من باب أولى في النص، وهما غير موجودتين فيه. ظنّ أنه بتصنيف الآية على أنها قياسية، يُبرر له إضافة مادة إليها؛ لكن هذا غير مقبول، إذ يمكن (كما سأبين) بناء حجة إضافية من باب أولى دون إضافة مادة. لذا، فبينما وجد زراعتبيشي (كما أكرر) آيةً زاخرةً بحجة إضافية من باب أولى، إلا أنه لم يُقدم هذه الحجة فعلياً؛ وقد اضطررتُ أنا إلى القيام بذلك نيابةً عنه. علاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن زراعتبيشي يدّعي زوراً ثلاث آيات أخرى (وهي الآيات 3:162، 16:17، و40:20) على أنها حجج إضافية من باب أولى (قياسية).

3. ملخص النتائج

بعد أن فحصنا وقيّمنا بدقة في القسم السابق حالات حجة "من باب أولى" التي طرحها زراعتبيشي في بحثه، يمكننا استخلاص النتائج التالية: **يوجد في القرآن الكريم ما لا يقل عن إحدى عشرة حالة مؤكدة من حجة "من باب أولى".** من بين هذه الحالات، وجدتُ (عليه السلام) حالةً واحدةً في كتابي "منطق من باب أولى"، ووجدتُ حالةً أخرى خلال هذه الدراسة. ويدّعي زراعتبيشي (م. ز.) أنه وجد تسع حالات أخرى صحيحة. مع ذلك، ورغم أنه أشار إلى هذه الحالات بشكل صحيح، إلا أنه لم يُفسّرها جميعًا. فقد أساء تفسير إحدى الحالات (3:59)، واضطررتُ إلى تفسيرها له. أما الحالات الثلاث الأخرى (94:6-95، 17:51، 37:75-40)، فلم يُفسّرها إطلاقًا، واضطررتُ إلى تفسيرها له. أما الحالات الخمس المتبقية (2:247، 4:95، 9:107-108، 10:35، 67:22) فقد فسرها بشكل صحيح (وإن لم يكن ببراعة تامة، ربما بسبب صعوبة اللغة الإنجليزية). ويتضح ذلك في الجدول التالي:

Koran	mood	&?	found by	read by	location
2:247	+s	&	MZ	MZ	§3.6
3:59	-s		MZ	AS	§3.7
4:95	+s	&	MZ	MZ	§3.4
6:94-95	+p		MZ	AS	§3.1
9:107-108	+s	&	MZ	MZ	§3.3
10:35	+s	&	MZ	MZ	§3.4
17:49-51	+p		AS	AS	§3.1
17:51	+p		MZ	AS	§3.1
36:78-79	+p		AS	AS	AFL 11.1
67:22	+s	&	MZ	MZ	§3.3
75:37-40	+p		MZ	AS	§3.1

من بين الحالات الإحدى عشرة التي وُجدت حتى الآن في القرآن الكريم من باب الحجة من باب الفاعل، نلاحظ أن خمسًا منها إيجابية فاعلية (+)، وواحدة سلبية فاعلية (-)، وخمس إيجابية مسندية (+)، ولا توجد أي حالة سلبية مسندية (-). كما نلاحظ أن خمس حالات منها تصاعدية (&)، بينما ست حالات منها من باب الحجة من باب الفاعل فقط. ولا شك أن هناك احتمالًا لوجود حالات أخرى من باب الحجة من باب الفاعل في القرآن الكريم، وقد يُكتشف المزيد منها مع مرور الوقت، ولكن لم يُعثر حتى الآن إلا على إحدى عشرة حالة.

في الواقع، اقترح زراطبيشه أربعة عشر (14) حالة إضافية؛ ولكن بعد تحليلنا في هذه الدراسة، تم رفضها. رُفضت إحدى الحالات (43:81) لكونها مُفتعلة. في حالة أخرى (2:247)، على الرغم من أنه قرأ الحجة الرئيسية بشكل صحيح، إلا أنه افترض خطأً وجود حجة ثانية من باب أولى. في حالة أخرى (3:59)، على الرغم من أنه حدد وجود حجة من باب أولى بشكل صحيح، إلا أنه قرأ الحجة بشكل خاطئ بطريقتين مختلفتين (مضيفًا معلومات زائدة). في الحالات العشر المتبقية (انظر الجدول أدناه، "لا حجة من باب أولى")، يدّعي زراطبيشه وجود حجج من باب أولى حيث لا توجد في الواقع (ربما لمجرد تضخيم أطروحته). بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن زراطبيشه أغفل حجة من باب أولى واحدة (49:17-51) كانت موجودة بجوار حجة أخرى وجدها.

Koran	rejection	location
2:247	no 2nd afa	§3.6
3:59	misinterpreted	§3.7
3:59	misinterpreted	§3.7
3:162	no afa	§3.7
5:100	no afa	§3.4
6:50	no afa	§3.4
16:17	no afa	§3.7
17:49-51	missed	§3.1
18:48	no afa	§3.1
35:22	no afa	§3.4
39:9	no afa	§3.4
40:20	no afa	§3.7
41:21	no afa	§3.1
43:81	not valid	§3.2
59:20	no afa	§3.4

انطلاقًا من البيانات المذكورة أعلاه، يُمكننا تقدير مهارة زراعتبيشي العامة في إيجاد حجج من باب أولى وقراءتها قراءة صحيحة. فقد وجد تسع حالات صحيحة، وأغفل حالة واحدة كانت واضحة تمامًا، وأخطأ في ادعائه أو قراءته لأربع عشرة حالة؛ وبالتالي، بلغت نسبة إخفاقه 63% (أي أن ثلثي العمل تقريبًا كان خاطئًا بشكل أو بآخر)؛ وهذا دون احتساب ضعفه في تفسير (خمس حالات) أو عدم تفسيره (أربع حالات) للحالات الصحيحة التي وجدها. إنه عمل غير متقن. ومع ذلك، لا بد من تهنئة زراعتبيشي لاكتشافه تسع حالات جديدة من حجج باب أولى في القرآن؛ فهذا هو الأهم.

في ملخصه، يطرح زراعتبشه الادعاء العام التالي: "لقد ناقش مؤلف هذه المقالة [أي زراعتبشه نفسه] هذه المسألة بإيجاز في مقالة بعنوان "منطق من باب أولى في القرآن" (بالفارسية)، وبيّن أن الادعاء بعدم وجود مثل هذا المنطق في القرآن ليس خاطئًا فحسب، بل يبدو أن منطقًا من باب أولى يُمكن اعتباره منطقًا أساسيًا في القرآن. والمقالة الحالية، في الواقع، هي نسخة مُطوّرة من المناقشة السابقة، وتسعى إلى توضيح المزيد من الأمثلة القرآنية حول ما يُسمّى "منطق من باب أولى" عند سيون، وذلك للكشف عن جوانب أوسع من حجج من باب أولى في القرآن."

أترك لقارئ هذه المراجعة الحكم بنفسه على مدى صحة هذا التباهي من جانب زراعتبيشي. تجدر الإشارة إلى أنه لم يدّعِ في بحثه السابق امتلاكه المزيد من الحجج من باب أولى. فهل تشير إحدى عشرة حجة مؤكدة من باب أولى في القرآن الكريم (بافتراض عدم العثور على المزيد في المستقبل) إلى أن هذا النوع من الحجج أداة منطقية "أساسية" فيه؟ أرى أن هذا الأمر نادر الحدوث وعرضي. وللمقارنة، هناك 46 حالة في التناخ اليهودي (بالإضافة إلى 42 حالة في المشناه، وربما مئات الحالات في الجمارا)؛ و36 حالة في العهد الجديد المسيحي. وفي كتابات أفلاطون، هناك 15 حالة على الأقل؛ وفي كتابات أرسطو، 80 حالة على الأقل. من الواضح أنه بينما يمكن القول إن الحجة من باب أولى "أساسية" في المنطق اليهودي، لا يمكن قول الشيء نفسه عن المنطق الإسلامي.

أودّ أن أُشير هنا إلى وجود مراسلات إلكترونية بيني وبين زراعتبشه قبل نشره البحث الذي نُراجعه هنا. جرت هذه المراسلات بين نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2013 ونهاية أغسطس/آب 2016، وشملت نحو 30 رسالة من كلا الطرفين. مع أن زراعتبشه هو من بدأ المراسلة بطرح أسئلة عليّ حول منطق "من باب أولى" ومواضيع أخرى، فقد رحبتُ بها أيضاً كفرصة لطرح بعض الأسئلة عليه حول اللغة العربية والفلسفة الإسلامية. وقد تناولنا مواضيع كثيرة، وكان أسلوبنا محترماً، بل ودوداً، وصريحاً في الوقت نفسه. شجعته مراراً على مواصلة بحثه ونشر نتائجه، وقد أعرب عن امتنانه.

بالنظر إلى هذه المحادثة الآن [105]، أرى أن العديد من الآراء التي عبّر عنها في مقالته النهائية، والتي عبّرت عنها أنا في مراجعتي الحالية لها، كانت قد ذُكرت مسبقًا في رسائل البريد الإلكتروني. وبالنظر إلى بعض أسئلته وإجاباته، يتضح لي أن زراعتبشه لم يقرأ، أو لم يقرأ بتأنٍّ، الفصل الحادي عشر كاملاً من كتاب "التحليل المنطقي"، فضلاً عن الكتاب بأكمله. كما يتضح من أسئلته وإجاباته لي أن زراعتبشه لم يكن لديه معرفة مسبقة بالمنطق من باب أولى، ولم يكتسب هذه المعرفة لاحقًا من المصادر الإسلامية؛ وهذا يُناقض ادعاءه اللاحق، في الورقة قيد المراجعة، بأن هذا المنطق معروف، بل معروف جيدًا، لدى المفسرين المسلمين. كما أنني مندهش ومُحزن لأن زراعتبشه لم يُعر اهتمامًا يُذكر لنصيحتي القيّمة في مختلف المسائل!

105 قد أقرر في النهاية نشر ذلك على الإنترنت في مكان ما.

اقترح زراطبيشه، في رسائله الإلكترونية، ثلاث آيات من القرآن الكريم كأمثلة على حجة "من باب أولى". كان أول مثالين له هما الآية 10:35 والآية 67:22، وقد وافقتُ عليهما فورًا، رغم أنني اختلفت مع تفسيره المبهم لهما (حتى مع محاولته الادعاء بأن بعض الأمور في اللغة العربية لها معنى لا تستطيع اللغة الإنجليزية محاكاته). أما المثال الأخير فكان الآية 43:81، والتي دحضتها فورًا. ومن المثير للاهتمام أن موقفينا ظلا على حالهما في هذا السياق. فرغم كل اعتراضاتي، لم يتزحزح عن تفسيراته غير الدقيقة. ويمكن لقارئ هذه المقالة أن يحكم بنفسه على من هو على صواب، إذ إن موقفينا واضحان جليًا. لم يستشرني زراطبيشه بشأن ادعاءاته الأخرى الكثيرة حول حجة "من باب أولى" في القرآن؛ ولم أعلم بها إلا عندما قرأت بحثه. ومع ذلك، حتى في تلك الحالات، من الواضح لي أنه تجاهل نصيحتي العامة باستخفاف.

تضمنت نصيحتي العامة ما يلي: السعي إلى الوضوح والدقة؛ والالتزام التام بالنص عند تفسيره؛ والقراءة من منظور النص، لا من منظور تحليله؛ وصياغة الحجج المفترضة وفقًا للصيغ القياسية للتحقق من صحتها من باب أولى؛ والتأكد من عدم الخلط بين المصطلحات المتوسطة والفرعية؛ وغير ذلك الكثير. من الواضح أنه لم يأخذ توصياتي بعين الاعتبار. فالعديد من تفسيراته تقريبية وخيالية؛ وفي كثير من الحالات، لا يكلف نفسه عناء التحقق رسميًا من صحة الحجة من باب أولى؛ وفي حالة واحدة (43:81)، يُطمس التمييز بين المصطلحات المتوسطة والفرعية عمدًا على ما يبدو لجعل الحجة تبدو صحيحة من باب أولى وتحسين درجتها.

من عدم إبلاغه لي بإتمام بحثه [106]ونشره [107]، أستنتج أنه كان يعلم أنني سأنتقد بعض محتواه. والبيت الشعري التالي (البيت 64) من الداماباداً يُعبّر خير تعبير عن خيبة أملي من عدم كفاءة زيراتبشي: " إذا عاش أحمق طوال حياته مع حكيم، فلن يعرف طريق الحكمة كما لا تعرف الملعقة طعم الحساء ".

---

106 لقد أخبرني بأنه قد أعد ورقتين باللغة الفارسية؛ لكنه لم يخبرني قط بأنه قد أكمل هذه الورقة باللغة الإنجليزية.

107 كما ذكرتُ سابقًا، عثرتُ على الورقة البحثية صدفةً على الإنترنت. يُظهر ملف PDF الذي نزّلته شعار "أوروبا - مجلة أدبية شهرية". لكنني لم أجد أي ذكر لهذا المؤلف أو الورقة في فهرس المجلة الإلكتروني، على الرابط التالي: https://www.europe-revue.net/tables-annuelles-2/. لذا، لا أدري ما أقول. كل ما يمكنني قوله هو: إن كانوا قد نشروا هذه الورقة، فلا بد أن معاييرهم متدنية للغاية؛ أو ربما لديهم سياسات خاصة متحيزة تجاه النصوص الإسلامية.

4. ادعاءات عامة كاذبة

ثم، (في الفقرات من 3 إلى 8)، يدعي زيراتبيشي ما يلي:

> "ما يسميه سيون حجة من باب أولى ليس إلا قياساً للأولوية أو قياساً للقياس العلوي (وكلاهما يعني حرفياً "القياس الأعلى") في التراث الإسلامي والذي يستخدمه علماء الدين الإسلامي أحياناً كعكس لقياس العدنا أو قياس المساواة (أي القياس الأدنى والقياس المساواتي على التوالي)."[108]

هذا («لا شيء أكثر من») كذبٌ، يُقصد به إظهار أن علماء الدين الإسلامي كانوا على درايةٍ بالحجة من باب أولى، وبأنواعها الثلاثة (العليا، والدنيا، والمساواتية) [109]. لاحظ جيدًا أن زراعتبيش لم يُخبرنا متى ومن استخدم هذه المصطلحات الثلاثة لأول مرة. علاوة على ذلك، لاحظ جيدًا أنه لم يقتبس أو حتى يذكر أي نص إسلامي تم فيه تحديد الحجة من باب أولى بوضوح ومناقشتها بأسلوبٍ مُحكم . لذا، فإن ادعاءه بالمعرفة التقليدية باطلٌ لا أساس له. إضافةً إلى ذلك، فإن هذه المصطلحات، منفردةً، مُبهمةٌ للغاية؛ فهي لا تُبرز الفروق المهمة بين أشكال الحجة من باب أولى: الموضوعية والمسندية، والإيجابية والسلبية، والترابطية والضمنية، أو الخالصة والمتصاعدة، وهي فروقاتٌ لا غنى عنها لفهم الحجة من باب أولى فهمًا كاملًا. وقد ترجم زراعتبيش هنا المصطلح العربي « قياس » إلى «المنطقية». لكن الترجمة الصحيحة (الموجودة عمومًا في الكتب المتخصصة في هذا الموضوع) لهذا المصطلح هي "حجة" بمعناها العام. وعلى أي حال، لا يشير هذا إلى الحجة من باب أولى، والتي (وهذا أمرٌ جديرٌ بالذكر) لم يُطلق عليها المفسرون الإسلاميون اسمًا محددًا .[110]

---

108 في AFL 11: 4، أستخدم مصطلحات قياس الأول (قياس الأعلى)، وقياس الأدنى (قياس الأدنى)، وقياس المساوي (قياس المتساوين). مع أن المصطلحين الأول والثالث يبدوان مختلفين قليلاً، إلا أنهما في جوهرهما واحد (بالنظر إلى أصولهما المشتركة).

109 إن مثل هذا الادعاء الشامل هو سمة مميزة للإسلام، الذي بمجرد أن يستوعب فكرة أو قصة ما حصل عليها من الآخرين، يدعي أنها ملكه، بل ويدعي أنها أصلية.

110 في مراسلات عبر البريد الإلكتروني، طرحتُ على زراعتبش بعض الأسئلة المذكورة أعلاه، مع أنني كنت قد طرحتها بالفعل في منتدى AFL. علمتُ منه أن جمع كلمة " قياس" العربية هو "أقيسي "، وأن "الأولوية" تعني "الأولوية". عندما طلبتُ منه اقتراح اسم أكثر تحديدًا في اللغة العربية لحجة "من باب أولى"، اقترح كلمة " تشكيك "، الموجودة في الفلسفة الإسلامية، حيث تعني "نطاقًا فيه ضعيف وقوي". (كان من بين اقتراحاته الأخرى " منطقي طريقي علايي "، لكنه لم يشرح هذه العبارة، سوى أنها مزيج من الفارسية والعربية؛ وأفترض أنها تشير أيضًا إلى "أكثر وأقل"). أخبرني زراعتبش أيضًا أنه سمع أن المعلق مكارم قد كتب شيئًا ما دفاعًا عن صحة حجة

القياسات الثلاثة المذكورة أعلاه في الواقع ليس إلاّ حججًا قياسية، تنتقل من حدٍّ أكبر أو أصغر أو مساوٍ إلى حدٍّ أصغر أو أكبر أو مساوٍ، على التوالي. والحجج القياسية أقل تعقيدًا وأقل يقينًا من الحجج من بابٍ أولى أو حجج التصعيد [111]. وقد ذكرتُ هذا بوضوح في AFL 11:3.

> وأخيرًا يأتي القياس ، والذي يُترجم عادةً إلى "الاستدلال بالقياس"، مع أن هذا قد يكون دقيقًا من الناحية الاشتقاقية، إلا أن المصطلح في الممارسة العملية يبدو (كما سنرى) أنه يشير بشكل أوسع إلى أي نوع من الاستدلال الاستنتاجي أو الاستقرائي المستخدم لاستنباط الأحكام من القرآن أو السنة أو الإجماع. وهكذا، يتوافق القياس إلى حد ما مع مبادئ التأويل. (*middot* ، بالعبرية) تستخدم في الفقه اليهودي، أو ربما بشكل أكبر في المنطق بشكل عام (*mantiq* ، بالعربية).

أناقش المعرفة والفهم الإسلامي لحجة الحُجّة من باب أولى بتفصيل كبير (مع الإشارة إلى مصادر حديثة وقديمة) في AFL 11:4؛ ولكن يبدو أن زراعتبيشه لم يكلف نفسه عناء دراسة هذه المناقشة بعناية، إن كان قد درسها أصلاً. وخلصتُ إلى أن "فقهاء الإسلام الكلاسيكيين لم يتمكنوا من استيعاب السمات المميزة لحجة الحُجّة من باب أولى استيعاباً كاملاً. فقد استطاعوا، على ما يبدو، استخدام الحجة *(بعض أشكالها على الأقل)* بشكل صحيح حدسياً، لكنهم لم يستطيعوا تحديد كيفية عملها وسبب نجاحها ". لا داعي لتكرار تحليلي هنا؛ بل أكرر فقط أن ادعاء زراعتبيشه المذكور أعلاه هو محض هراء.

ثم يدّعي زيراتبيشي ما يلي:

> يُعدّ استخدام "قياس الأولوية" من عدمه مسألةً خلافيةً في الفقه الإسلامي. فالشيعة، وفقًا لبعض أحاديث أئمتهم، يستخدمونه نادرًا وبحذر شديدين حرصًا على التمسك بنصوصهم المقدسة. وأعتقد أن غياب هذا الإلزام المطلق هو ما يفسر وجود بعض الحجج من باب أولى في النصوص اليهودية، الأمر الذي يُجبر شخصًا مثل سيون على بذل جهد كبير لإثبات أن الحجة من باب أولى قد تكون صحيحةً من الناحية المادية، بينما تكون غير صحيحة من الناحية الشكلية (انظر: 2013، ص 70)! إن غياب هذه المشكلة (أي كونها صحيحةً من الناحية المادية وغير صحيحة من الناحية الشكلية) في الحجج المنطقية القرآنية يُعزز

"من باب أولى"، لكنه لم يعرف أين كتب بعد. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه لم يذكر أو يقتبس في بحثه مكارم (أو أي شخص آخر) في هذا الصدد.

111 أقوم بتحليل أشكال الحجج الكمية القياسية بالتفصيل، وأشرح بالضبط كيف ولماذا تختلف عن أشكال الحجج من باب أولى، في AFL 5:1.

هذه النظرية القائلة بأن القرآن ليس مُحرّفًا، أو على الأقل ليس مُحرّفًا بالقدر نفسه الذي تُحرّف به النصوص اليهودية.

قد يكون صحيحًا أن المفسرين الشيعة أقل ميلًا إلى اللجوء إلى القياس من نظرائهم السنة. وكما أوضحتُ في AFL 11:3: "يلجأ علماء الشيعة إلى العقل ، لا إلى القياس ، لتفسير استدلالاتهم". ويتطلب تحديد معنى هذا التمييز بدقة دراسة معمقة؛ لكني أظن، من باب التخمين، أن هذه الدراسة ستكشف أن الشيعة يُقحمون النص القرآني في تفسيراتهم بقدر ما يُقحمه نظرائهم السنة، وإن لم يكن ذلك بنفس الطريقة. وربما تكون هذه المسألة المنهجية مجرد خلاف طائفي يُميزون أنفسهم من خلاله، ويُبررون عقائدهم المختلفة. وبالتأكيد، كما رأينا سابقًا (في الآية 3:59)، فإن زرتبيشه والمفسر الطباطبائي الذي أشار إليه، كلاهما عمليًا على استعداد تام لإقحام معانٍ في النص القرآني غير موجودة فيه!

بخصوص ملاحظة زيراتبيشه بشأني، والتي تزعم أنني "أبذل قصارى جهدي لإثبات أن الحجة من باب أولى قد تكون صحيحة من الناحية الموضوعية، بينما تكون غير صحيحة شكليًا" - لا أرى أي دليل على أنني قلت شيئًا من هذا القبيل في الصفحة التي يستشهد بها أو في أي مكان آخر! هذا مجرد تضليل ساخر [112]. ربما قلت في مكان ما أن الحجة قد تبدو صحيحة من الناحية الموضوعية لشخص ما بينما هي في الواقع غير صحيحة شكليًا. أو ربما قلت في مكان ما أن الحجة قد تبدو بديهيًا صحيحة من الناحية الموضوعية قبل أن يتم إثبات صحتها شكليًا (يمكن للمرء أن يدعي أن هذا ينطبق على جميع الحجج الصحيحة). لكنني بالتأكيد لم أقل أبدًا أن الحجة يمكن أن تكون صحيحة من الناحية الموضوعية وغير صحيحة شكليًا! من الواضح أن زيراتبيشه إما أساء فهم شيء قرأه في مكان ما، أو أنه كان يحاول اختلاق سبب لانتقاد عملي لأنه لم يجد أي سبب.[113]

---

112 إلا إذا كان هناك خطأ مطبعي في تصريحه.

113 وجدتُ رسالةً إلكترونيةً من زيراتبيشه يُجادل فيها (أُعيد صياغتها اختصارًا) بأنّ البحث المنطقي في حجةٍ ما في القرآن لا يحتاج إلا لإثبات صحة الحجة شكليًا، لا صحتها الموضوعية. وهو يُعاتبني على انتقادي للجوانب الموضوعية للقرآن، مُعاملًا إياه بذلك بشكلٍ غير عادلٍ مقارنةً بالنصوص الأخرى. لعلّ هذا ما كان يُحاول تكراره في بحثه، لكنّه واجه صعوبةً في التعبير عنه. مع أنّني أُوافق على أنّ الهدف الأساسي من البحث المنطقي في وثيقةٍ كالقرآن هو إيجاد آثارٍ للمنطق فيها (وهذا هو الجانب الشكلي)، إلا أنّني لا أُوافق على أنّ للمنطقي الحقّ في الردّ على ادعاءات الوثيقة الجوهرية (الجانب الموضوعي). كما أُخالفُ هذا الاتهام الشخصيّ، بأنّني أنتقد القرآن أكثر من غيره من النصوص الدينية. فإذا كنتُ أنتقد القرآن بحماسٍ خاصّ، فذلك لأنّه يستحقّ النقد تحديدًا، وليس بدافع أيّ تحيّزٍ مُسبق .

وبالمثل، فإن ادعاءه بأن "هذه المشكلة (أي كونها صحيحة من الناحية المادية وغير صحيحة من الناحية الشكلية)" غائبة عن الحجج المنطقية القرآنية، ولكنها موجودة في النصوص اليهودية، هو محض افتراء. وكما رأينا سابقًا، يقترح زراعتبيشي نفسه عددًا كبيرًا من آيات القرآن على أنها توحي بحجة من باب أولى، في حين أنه في الواقع لا يوجد أي منها واضح [114]. من المؤكد أننا نستطيع أن نستنتج أن هذه الحالات بدت له "صحيحة من الناحية المادية"، على الرغم من أنها كانت في الواقع "غير صحيحة من الناحية الشكلية". على وجه الخصوص، وجدنا زراعتبيشي يحاول جاهدًا فرض قراءة من باب أولى للآية 43:81. لذلك، لا يمكن القول إنه يطبق ما يدعي التبشير به. لم يقدم في أي مكان مثالًا واحدًا أتصرف فيه بنفس الطريقة غير المشروعة منطقيًا.

بالطبع، يهدف هذا التعليق برمته إلى دعم ادعائه الزائف بأن "القرآن ليس محرفًا، أو على الأقل ليس محرفًا بقدر النصوص اليهودية". ويستمر في هذا النهج، فيفرق بين القياس الذي "يُذكر فيه الحد الأوسط صراحةً في القرآن والحديث" والقياس الذي "يُستنتج فيه الحد الأوسط". ويزعم أن الشيعة نادرًا ما يستخدمون النوع الثاني في فقههم [115]، لاعتقادهم بأنه يؤدي إلى التحريف. ويضيف أن الشيعة حريصون جدًا على "الالتزام بنصوصهم المقدسة". وبالنظر إلى ما سبق، فإن هذا الادعاء محض هراء: فقد رأينا أن زراعتبيشي، والمفسرين اللذين يستشهد بهما (مكارم للآية 43:81 والطباطبائي للآية 3:59) [116]، يستخدمون دون تردد حدودًا وسطى لم تُذكر صراحةً في القرآن.

علاوة على ذلك، لاحظنا أن زراطبيشي غالبًا ما يكون غير متأكد من المقصود بالمصطلح الأوسط، رغم وجوده في النص (كما في 4:95، و10:35، و67:22)؛ فهو ليس دقيق الملاحظة. وقد انتقدتُ زراطبيشي في مواضع عديدة لعدم التزامه بالنص محل البحث، واستعداده لتفسيره حسب هواه. انظر تعليقاتي في هذا الشأن في تحليلاتي السابقة للآيات 2:247،

---

114 من اللافت للنظر أنه في إحدى رسائله الإلكترونية اشتكى قائلاً: "قلتَ لي: حاول أن تُقدّم الآية بصورة رسمية، من باب أولى، بطريقة تُقنعني أو تُقنع أي شخص آخر. لماذا عليّ فعل ذلك؟! هل تقصد أن الحجة لا تكون من باب أولى إلا إذا كانت مُقنعة لأي شخص؟!" وكان ردي: "قد تبدو لك الحجة صحيحة بديهياً، لكن لا يمكنك إثبات صحتها بمجرد قولك إنها مُقنعة لك. يجب أن تجعلها مُقنعة للجميع من خلال إثبات صحتها بشكل رسمي."

115 يُقدّم استثناءً واحدًا: الحجة الواردة في القرآن الكريم ١٧:٢٣، "بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا". وقد حلّلتُ هذه الحجة باستفاضة في AFL ١١:٤، لذا لن أكرّرها هنا. ويكفي أن أقول إنّ زرعتبيشه ليس لديه جديد ليقوله في هذا الشأن.

116 في الآية 43:81، المصطلح الأوسط الذي تم إدخاله هو "الإيمان/المعرفة بالله/عن الله"؛ وفي الآية 3:59، هو غياب الأب، أو غياب الأب والأم.

و3:59، و4:95، و10:35، و39:9. في الحالة الأخيرة، يبدو أن طباطبائي قد يكون مذنبًا بقراءة خاطئة مماثلة. لاحظ أيضًا الحالات العديدة (المذكورة أعلاه) التي يدّعي فيها زراطبيشي وجود حجة من باب أولى في حين لا توجد؛ لا بد أنه أساء قراءة الآيات المعنية ليُسيء تفسيرها.

ثم يقترح زيراتبيشه: "بالمقارنة، يبدو أن معظم الحجج اليهودية من باب أولى [خالية من الحد الأوسط]، إن لم تكن جميعها". وهنا أيضًا، لا يقدم زيراتبيشه قائمة أمثلة لدعم ادعائه، ولا حتى مثالًا واحدًا لتوضيحه. أشير، في كتابي "التحليل المنطقي" (وقبله في كتابي " المنطق اليهودي ")، إلى أنه غالبًا ما يجب تخمين الحد الأوسط (ولا شك أنه استقى الفكرة من هناك)؛ لكنني لا أدعي في أي مكان أن هذا أمر خاص بالنصوص "اليهودية" - بل هو أمر موجود على الأرجح في جميع آداب العالم. علاوة على ذلك، فهو ليس أمرًا يقتصر على حجة "من باب أولى"، بل يوجد أيضًا في أشكال أخرى من الحجج، مثل القياس المنطقي أو الحجة القياسية. والسبب في هذه الممارسة هو ببساطة الاقتصاد في الخطاب : فلا حاجة لتحديد شيء يمكن لمعظم القراء استنتاجه بسهولة من السياق. والسؤال هو: متى يكون هذا "الاستنتاج" مبررًا، ومتى لا يكون مبررًا؟

5. هراء اعتذاري

يمكن للمرء أن يتبين، من خلال تلميحات زراعتبيشه السلبية المتكررة تجاه النصوص واليهود، وجود نزعات معادية للسامية لديه. ولا يُعد هذا العداء مفاجئًا، بالنظر إلى أنه يستشهد في موضع ما بمنكر للمحرقة (آية الله العظمى مكارم). لدى معظم المسلمين، وربما الإيرانيين منهم على وجه الخصوص، مشاعر سلبية تجاه اليهود؛ ولا شك أن هذا يعود إلى كثرة التصريحات السلبية غير المبررة بحق اليهود في القرآن والأحاديث. في ملخصه، يصفني زراعتبيشه بـ"المنطقي اليهودي"، لكنني لم أصف نفسي بذلك قط. قد يُطلق عليّ لقب فيلسوف يهودي، لأن بعضًا من فكري (وإن لم يكن كله) متأثر باليهودية. لكن لا أساس لتسميتي "منطقيًا يهوديًا"، حتى وإن تضمن بعض عملي تحليل المنطق اليهودي، لأنني عندما يتعلق الأمر بالتحليل المنطقي، لا أُحابي أحدًا، بل أؤدي عملي بروح علمية. مجرد قيامي بتحليل المنطق الإسلامي أو المسيحي أو البوذي لا يجعلني "منطقياً مسلماً"، إلخ.

لكن من الواضح أن دافع زراعتبيشي في الإدلاء بهذه التصريحات ليس معاداة السامية فحسب، بل يظهر زراعتبيشي مدافعًا عن الإسلام أو مدافعًا

عنه. من الواضح أنه مستاء من تصريحاتي في مجلة AFL التي أنكرت فيها المصداقية الروحية للقرآن، ويريد الانتقام. لقد فهم بشكل صحيح استهزائي بقلة تكرار وضعف مستوى الاستدلال في القرآن والأحاديث النبوية، معتبرًا ذلك مؤشرًا على فقر فكري في الإسلام. وكما يقول في ملخصه: "قد يكون الهدف من طرح مثل هذا الادعاء هو تجاهل التكافؤ المنطقي بين الكتب المقدسة اليهودية والمسيحية والقرآن، وذلك لمنع فكرة أن جميع هذه النصوص تنبع من مصدر واحد". هذا هو جوهر المسألة - ما إذا كان للقرآن أصل إلهي مباشر (عن طريق الإملاء على محمد من قبل ملاك)، أو ما إذا كان تجميعًا بشريًا لمقتطفات مأخوذة من مصادر يهودية ومسيحية وغيرها من المصادر الموجودة مسبقًا (سواء كانت ذات أصل إلهي أم لا) وبعض الخيالات الجديدة.[117]

كما رأينا، ترك زراتبيشه العديد من الحالات دون تفسير؛ فقد افترض أو ادعى صحتها من باب أولى دون أن يُبرهن عليها فعليًا باقتراح تفسير معقول. قد يكون هذا كسلاً أو إهمالاً من جانبه؛ لكنني أميل إلى الاعتقاد (كما سبق بيانه) أنه كان حشوًا متعمدًا ليجعل القرآن يبدو أكثر منطقية مما هو عليه في الواقع. وقد أدلى زراتبيشه بملاحظة غريبة في القسم الختامي (الفقرة 4):

> "على الرغم من ادعاء صهيون، فإن القرآن الكريم يحتوي على العديد من الحجج الاستدلالية التي تحترم المبادئ الشكلية للحجج الاستدلالية التي ساقها صهيون. ومعظم هذه الحجج القرآنية الاستدلالية هي حجج متصاعدة لا تحتاج في صحتها إلى الجهد الإضافي الذي بذله صهيون لتبرير الحجج اليهودية لإظهار أي نوع من المصداقية المادية."

يبدو أن زراعتبيشه هنا يقول إن الحجج القرآنية، من باب أولى، لا تحتاج إلى تبرير، فهي، كما يبدو، صحيحة دون بذل الجهد الإضافي المعتاد لإثبات صحتها بشكل ملموس. فهل يتوهم إذن أن الحجج القرآنية معفاة من شرط التدقيق والتحقق المنطقي؟ هل يتوهم أنه يكفيه أن يدعي أنها من باب أولى لتكون كذلك فعلاً؟ ربما يفسر هذا سبب إدلائه بادعاءات خاطئة في كثير من الأحيان حول كون حجج قرآنية معينة من باب أولى، بينما هي في الواقع

---

117 تجلّى ذلك بوضوح لـ"زراعتبيشي" عندما سألني عبر البريد الإلكتروني عمّا إذا كان هناك أيّ تشابه في المصادر اليهودية مع القصة الواردة في القرآن الكريم (2: 30-33). فأرسلتُ له رابطًا لنسخة إلكترونية من "مدراش سفر التكوين ربا" تحتوي على رواية مشابهة. فسألني كيف يمكنه التأكد من أن قصة القرآن لا تسبق قصة المدراش؛ فأوضحتُ له أن المؤرخين يُؤرّخون قصة المدراش بنحو أربعة قرون قبل قصة القرآن.

ليست كذلك [118]. على أي حال، يشير هذا التصريح إلى أن زراعتبيشه لا يفهم المنطق الصوري حقاً، وحاجتنا الماسة إليه للتحقق النهائي من صحة الحجج المادية. من الواضح أن نزعة زراعتبيشه المعادية للسامية تضلله هنا؛ فهو لا يستطيع الحكم على المنطق الإسلامي بموضوعية لأنه يحمل في طياته دوافع عنصرية.

إن رغبة زيراتبشه الشديدة في إثبات ليس فقط مساواة الإسلام، كما يتظاهر بخبث، بل تفوقه على اليهودية والمسيحية، تتضح في ملاحظاته الختامية:

> قد تُعزز هذه السمة النظرية القائلة بأن النصوص القرآنية أقل تحريفًا من النصوص اليهودية، إن وُجد تحريفٌ أصلًا. كما أن الدور المهم لمنطق "من باب أولى" في القرآن، مقارنةً بدوره المهم في النصوص اليهودية والمسيحية، يُعزز أيضًا هذه النظرية القائلة بأن أصل النصوص الإسلامية واليهودية والمسيحية واحد. بعبارة أخرى، فقد أثبت مذهب صهيون التشابه المنطقي بين القرآن والنصوص اليهودية والمسيحية، بينما سعى في الوقت نفسه إلى إنكاره.

عند هذه النقطة، يستشهد زراعتبيشي بآية من القرآن الكريم بأسلوبٍ يوحي بالتقوى: "يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا بِأَفْوَاهِهِمْ نُورَ اللَّهِ فَقَدْ قَدَّرَ اللَّهُ أَنْ يُضْحِيَ نُورَهُ" (الآية 32 من سورة التوبة). هذه الآية، بالطبع، مجرد دعاء يستخدمه زراعتبيشي لطرد مخاوفه ومنح نفسه الشجاعة، ولإلقاء اللوم على خصومه. إن الادعاء هنا (وكثيرًا ما يرد في القرآن) بأن الكفر بالقرآن مدفوع بالكفر بالله لا أساس له من الصحة. إن مثل هذه الأقوال في حقيقتها حجةٌ بالترهيب، تُعبِّر عن عداءٍ دفينٍ لكل من يخالفه الرأي (ويُوصَف بـ"الكفار")، وتُهدِّده ضمنيًا. ثم ينتقل زراعتبيشي إلى حجته الختامية، التي يُلقيها بنبرةٍ تبدو منطقية ظاهريًا.

> لكن قد يتبادر إلى الذهن سؤال: يعتقد المسلمون أن النصوص اليهودية والمسيحية قد حُرّفت. وبناءً على ذلك، قد يتساءل المرء: "كيف يُعقل أن نجد منطقًا أساسيًا واحدًا في القرآن والنصوص اليهودية والمسيحية؟" للإجابة على هذا السؤال، يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه عند تحريف كلام شخص ما، فإن مضمون كلامه عادةً ما يتغير، لا شكله وسياقه.

---

118 أما ادعاؤه بأن "معظم الحجج القرآنية من باب أولى هي حجج تصاعدية" فهو غير صحيح. فكما رأينا، من بين الحجج الأحد عشر المؤكدة من باب أولى في القرآن، خمس منها (أقل من النصف) تصاعدية، والباقي حجج صحيحة.

فتحريف الدين، بطبيعة الحال، يحدث في سياق ذلك الدين نفسه، بما في ذلك منطقه الأساسي.

من الواضح أن اهتمام زراتبيش الرئيسي ليس المنطق، بل الخلاف الديني. فالمسألة هنا هي الادعاء الإسلامي السخيف بأن القرآن سبق تاريخيًا الإنجيلين اليهودي والمسيحي. هذه الخدعة، بطبيعة الحال، محاولة سافرة للاستيلاء الثقافي واستبدال اللاهوت ؛ وهي لا تستند إطلاقًا إلى أي أساس تاريخي تجريبي أو علمي. لا شك على الإطلاق، استنادًا إلى الوثائق التاريخية الموجودة والآثار المكتشفة، في أن هذه الوثائق سبقت القرآن. عرفت شعوب قديمة كالمصريين والآشوريين والبابليين والفرس بني إسرائيل، لكنهم لم يسمعوا قط بالمسلمين. عرف الإغريق والرومان اليهودية، ولاحقًا المسيحية، لكنهم لم يسمعوا قط بالإسلام. لا يمكن تجاهل هذه الحقائق لصالح اختلاق الإسلام للأسبقية الزمنية، والذي لم يُقدَّم له أي دليل من أي نوع. هذا الاختراع الإسلامي يتعارض مع المنطق الاستقرائي ، الذي يقتضي إعطاء الأولوية المطلقة للأدلة التجريبية الراسخة على أي ادعاءات خيالية لا أساس لها. من المؤكد أن للمنطق كل الحق في فحص ونقد الادعاءات المادية القائمة على الإيمان؛ فهو لا يقتصر في نطاقه على القضايا الشكلية.

من المثير للاهتمام أن بعض العرب، الذين بدأوا يُطلقون على أنفسهم اسم "فلسطينيين" قبل بضعة عقود فقط، يستخدمون الآن نفس الفكرة للادعاء بأنهم سكنوا أرض إسرائيل قبل اليهود بزمن طويل. ومؤخرًا، في خطاب ألقاه أمام الأمم المتحدة، ادعى زعيمهم الحالي محمود عباس بوقاحة أن "شعبه" عاش على تلك الأرض لمدة 5000 عام! وفي مناسبات أخرى، أنكر مرارًا وتكرارًا أن يكون لليهود الحاليين أي صلة بهذه الأرض اليهودية التاريخية، متهمًا إياهم بالغزاة والمستعمرين. هذا ببساطة سرقة للهوية، ومحاولة لقلب الأدوار التاريخية. وهذا ليس بالأمر المستغرب، بالنظر إلى أن هذا الرجل البغيض أنكر مرارًا في الماضي محرقة اليهود التي راح ضحيتها 6 ملايين يهودي على يد النازيين.

هذا التحريف التاريخي مقنعًا لمن يجهلون التاريخ تمامًا، لكنه في نظر من درسوا الموضوع، مجرد تضليل ساخر. من الواضح أن المسلمين يتوهمون أن بإمكانهم الإفلات من أي تزييف للتاريخ يخدم مصالحهم. ولأنهم ينخدعون بسهولة بتلفيقات معلميهم وقادتهم، يظنون أن بإمكانهم بدورهم خداع الآخرين. إنهم لا يدركون مدى تخلفهم الفكري والأخلاقي، حتى وهم يعيشون في القرن الحادي والعشرين · أجسادهم في هذا العصر، لكن قلوبهم وعقولهم لا تزال عالقة في القرن السابع.

علاوة على ذلك، يُوضح فحص الوثائق الثلاث التي نُوقشت هنا المكانة النسبية للقرآن الكريم. فالكتاب المقدس اليهودي (التناخ) لا يذكر الكتاب المقدس المسيحي ولا القرآن الكريم ، بينما يذكر الكتاب المقدس المسيحي الكتاب المقدس اليهودي ويشير إليه دون القرآن الكريم ، في حين يذكر القرآن الكريم القرآن الكريم ويشير إليه. إلى كلٍّ من الكتاب المقدس اليهودي والكتاب المقدس المسيحي. وهذا يُبيّن لنا ترتيب الأحداث. علاوة على ذلك، وكما رأينا في مثالين سابقين، فبينما يروي الكتاب المقدس اليهودي والمسيحي قصصهما بترتيب زمني ، يُعيد القرآن الكريم سرد بعض هذه القصص بطريقة غير منظمة . من الواضح، عند قراءة القرآن، أنه يُشير إلى قصص وأفكار سابقة ، ويُعيد سردها والتعليق عليها، أحيانًا بشكل صحيح أو غير صحيح، ولكن في كثير من الأحيان بطريقة غير دقيقة [119]. إذا وُجد أي منطق في القرآن، فهو منطق استقاه من مصادره اليهودية والمسيحية وغيرها؛ فالقرآن لم يُعلّم اليهود أو المسيحيين أي منطق . بدلًا من أن يكونوا ممتنين لمن علّمهم، يدّعي المسلمون بتعجرف أنهم هم المعلمون.

لم يسمع أحدٌ بالقرآن الكريم حتى ظهوره في القرن السابع (أو ربما الثامن) الميلادي. لم يكن "مخفيًا" في مكانٍ ما حتى ذلك الحين، بل لم يكن موجودًا بعد. عند ظهوره، كانت الرواية اليهودية قد امتدت لنحو 1900 عام (من موسى إلى محمد)، والرواية المسيحية لنحو 600 عام (من عيسى إلى محمد). تسعة عشر قرنًا وستة قرون! خلال هذه المدة، لم يسمع أحدٌ بالقرآن، ولم يذكره أحد، ولم يترك أي أثر مادي في أي مكان! لم يكن محمد (المذكور في القرآن) قد وُلد بعد؛ لذا، لم يكن من الممكن لأحد أن يتحدث عنه (ولا حتى عن "قرآن مخفي"). هذا بديهي، يتفق معه أي شخص صادق. ومع ذلك، يختار بعض المفسرين المسلمين، مثل زراعتبيشي، أن يتوهموا ويتباهوا بأن القرآن الكريم جاء أولًا، وأن الكتابين الآخرين "تحريف" له! هل يوجد ادعاء عقائدي أكثر لا منطقية وخداعًا من هذا؟ لا يمكن لوثيقة سابقة أن "تشوه" وثيقة لاحقة.

من الادعاءات السخيفة الأخرى التي يروج لها المسلمون أن القرآن كان موجودًا حتى قبل الخلق. قد يُنظر إلى هذا الادعاء على أنه محاولة أخرى من الإسلام للتفوق على الديانتين السابقتين له. لكن من المفارقات أن هذا الادعاء نفسه ليس إلا تقليدًا، إذ وُجد في التلمود والميدراش تأييدًا للتوراة، قبل ظهور الإسلام بزمن طويل! وبالفعل، نجد فكرة "قبل خلق العالم" هذه، بشكل أو بآخر، في ديانات أخرى. ففي المسيحية، يُقال إن يسوع كان موجودًا قبل العالم؛ وبالمثل، في البوذية (على الأقل فرع الماهايانا)، يُقال إن

---

[119] على سبيل المثال، في الآية 19:28 يخلط النص بين مريم (أخت هارون) ومريم (والدة يسوع)! لمزيد من الأمثلة، انظر AFL 11:2.

سيدهارتا غوتاما كان موجودًا قبل العالم. هذه الادعاءات شائعة، لأنها تُضفي على المذهب مزيدًا من "الشرعية".

منطقياً ، فكرة أن القرآن - أو التوراة - سبقت العالم المادي فكرةٌ غير مقبولة. فهذا الادعاء متناقضٌ في ذاته. قد يكون الله قد وضع في اعتباره أفكاراً مجردة ، أو خططاً، أو مبادئ توجيهية، أو قوانين، دُوّنت لاحقاً في النص؛ ولكن من المؤكد، حتى مع التسليم بوجود الإرادة الحرة، أن الأشخاص والقصص المحددة في النص لم تكن مُقدّرة سلفاً. قد يكون الله قد رأى جميع الأحداث مسبقاً؛ لكنه لا يستطيع، دون الوقوع في مفارقة دائرية، أن يخلق العالم على أساسها (فالماضي يسبق المستقبل في كل شيء - لا يمكن للمستقبل أن يكون سبباً للماضي بأي حال من الأحوال).

الحقيقة أن القرآن (وكذلك مصادر الشريعة الإسلامية الأخرى) جُمِعَ كسلاح سياسي ؛ فهدفه الأساسي ليس التنوير الروحي، بل السيطرة على الناس. يُظهَر ظاهريًا كوثيقة دينية، يُزعم أنها وحي من الله؛ لكن هذا لا يُفعل إلا لغرض خبيث هو الاستيلاء على عقول الناس وأرواحهم، ومن ثم أجسادهم، وسجنها. أثره النفسي على من يقعون في شراكه مدمر؛ فهم لا يتحررون روحيًا، بل يُقمعون روحيًا بشدة، دون أي مخرج واضح. ويتجلى هذا في فظاظة كلامهم وسلوكهم في الحياة اليومية.

إنّ القليل من القياسات المنطقية، والحجج من باب أولى، التي وُجدت في القرآن لا تُشير إلى عقلانيته ؛ فالمهم هو أثره الشامل على عقول الناس، وقد كان هذا الأثر ولا يزال سلبياً للغاية. ويتجلى هذا بوضوح في تخلف الدول الإسلامية وشعوبها، في جوانب عديدة. وأي مظاهر تقدم قد تُرى فيها إنما هي نتيجة للتأثير الغربي، والتدريب، والتكنولوجيا (التي لا يُبدون لها أي امتنان). وثروتهم اليوم تعود أساساً إلى مواردها النفطية، واستخراجها لا يتم إلا بفضل الخبرة الغربية. وليس لديهم ما يفتخرون به في أي مجال من مجالات العمل.

اليوم، يُعرف الإسلام في العالم أساسًا بسبب أمر واحد: الإرهاب المتوحش ونزعة الحرب التي يُولّدها، والقتل والفوضى التي ينشرها على نطاق واسع. حتى داخل الدول الإسلامية، يُنتج الإسلام أنظمة ديكتاتورية ظالمة، وقيمًا فردية وعائلية واجتماعية مروعة. أما على الساحة الدولية، فكلما أُتيحت له الفرصة، كان سجله أسوأ.

حتى مطلع هذا القرن، بدا الإسلام غير مؤذٍ لمعظم الناس في الغرب. ثم في ذلك اليوم المشؤوم، الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠١، حين قُتل آلاف الأبرياء دفعة واحدة، انكشف للعالم أجمع كره المسلمين الشديد وقدرتهم التدميرية الكامنة. وبينما بكى الغربيون على الضحايا، هلّل المسلمون واحتفلوا. لم يكن هذا الحدث المأساوي حدثًا عابرًا، ولا من فعل

مجموعة من المتعصبين المضللين، بل كان نتيجة مباشرة لتعاليم قرآنية عفا عليها الزمن، تحث على "الجهاد". يشير هذا المصطلح إلى غزو العالم وسيطرته من قِبل المسلمين، بشتى أنواع العنف والتقوى .

إن هدف الإسلام، كما نكرر، هو السلطة السياسية المطلقة على الجميع، على مدار الساعة وإلى الأبد. ويجب التأكيد على أن الضحايا الرئيسيين لهذه الأيديولوجية الإسلامية هم المسلمون أنفسهم. فمعظم المسلمين اليوم ينحدرون من غير المسلمين الذين أُجبروا على اعتناق الإسلام. وقد عرقل الإسلام نموهم الفكري والأخلاقي قسرًا، خالقًا فيهم رغبات مريضة في استعباد الشعوب الأخرى واغتصابها ونهبها، بدلًا من تعليمهم الحضارة والسلام. ولا شك أن العالم الحر سيهزم المعتدين الإسلاميين اليوم في نهاية المطاف، كما فعل في الماضي؛ لكن الإسلام لن يزول حتى يُظهر المسلمون أنفسهم الشجاعة ويتحرروا منه.

يمكن للعقل أن يساعدهم في هذا الكفاح المقدس من أجل الحرية.

4. مايكل أفراهام وآخرون

هذه المقالة [120]هي رد على الرسالة العامة *(*المعنونة *"* معالجة عامة لنقد آفي سيون *"*، الموقعة من قبل دوف غاباي، ومايكل أفراهام، وأوري شيلد*)* والتعليقات المحددة *(*التي كتبها مايكل، ويفترض أنها حظيت بموافقة دوف وأوري*)* التي أرسلتها إليّ في *21/1/2014*، ردًا على الفصل *25* من كتابي "منطق من باب أولى" *(* AFL ، فيما يلي*)* الذي يتناول مقالتك لعام *2009* بعنوان *"* تحليل حجة التلمود وقاعدة الاستدلال من باب أولى (Kal Vachomer) باستخدام الاستدلال المصفوفي *"* [121].

يسرني جدًا أنك راسلتني، فقد كشف لي ذلك مدى سوء فهمك لطبيعة وغرض المنطق الصوري، أي عمل المنطقي، بل وأكد لي قناعتي بأنك لا تفهم تمامًا حجة *"*من باب أولى*"* . ولتسهيل الأمر، قمت بترقيم فقرات رسالتك الموجزة من L-1 إلى L-10، وتعليقاتك المحددة من C-1 إلى C-23. سأحاول هنا الرد على مختلف عباراتك، بترتيب أراه مناسبًا.

1. حول "الترجمة"

تكمن المشكلة الرئيسية في فهمك للمنطق في **فكرتك الغريبة بأن جميع محاولات وصف الحجج وتفسيرها، أي صياغتها والتحقق من صحتها، تُعدّ "ترجمة"** - وهو مصطلح تقصد به على ما يبدو إعادة صياغة *"*تافهة وغير مجدية*"* للحجج الموجودة في الخطاب العادي. بحسب قولك، لا يمكن لهذه الصياغة أن تكشف عن حجج استنتاجية، بل هي في الواقع اعتباطية. أقتبس منك:

---

120 نُشر على موقع The Logician الإلكتروني كملحق لكتاب A Fortiori Logic ، الفصل 25. لم يُنشر هذا الملحق حتى الآن في أي كتاب أو كتاب إلكتروني. وقد كُتب في أبريل 2014.

121 *Studia Logica* 92(3): 281-364. للعلم، كان مقالك الأصلي 84 صفحة؛ وكان الفصل 25 من مقالي 15 صفحة (A4)؛ وكانت رسالتك العامة صفحتين، أما التعليقات الإضافية الـ 23 فتبلغ حوالي صفحة ونصف. أما الرد الحالي فيبلغ 13 صفحة.

إن شرح وتأكيد صحة فرضية KVH الأساسية أمرٌ بسيط، ولا يُحدث فرقاً يُذكر في الحجج غير الاستدلالية. في رأيي، الأمر لا يعدو كونه مسألة ترجمة. (C-6)

يمكن تحويل أي حجة غير استنتاجية إلى حجة استنتاجية بإضافة مقدمات. لنأخذ مثالًا بسيطًا: أ و ب (إذا كان أ هو س، فإن ب هو س أيضًا). بإضافة مقدمة مفادها أن الصفة المشتركة بينهما تستلزم س، تصبح الحجة استنتاجية. هذا بديهي وغير مجدٍ. وهذا تحديدًا ما أقصده بالترجمة مقارنةً بالنمذجة المنطقية. (ج-٧)

لأننا لا نترجم كما تفعلون. نحن نتعامل مع الأبعاد المنطقية لـ (SUGIA." (C-22

أقول إنه طالما لم تتخلَّ عن هذه المواقف، وطالما لم تفتح ذهنك لأعمال الآخرين الأكثر عمقًا وإدراكًا، فإن فهمك المنطقي ومهاراتك ستبقى حتمًا في مستوى متدنٍ. "الترجمة" من ماذا إلى ماذا تحديدًا؟ لم توضح. لم تُفصِّل ولو مثالًا واحدًا على عملية إعادة الصياغة المزعومة هذه، ولم تُبيِّن لماذا النتائج "تافهة وغير مجدية"، بل إنها حتمًا ستكون كذلك (بحسب قولك). إنها مجرد فكرة غامضة في ذهنك، يمكنك من خلالها بسهولة رفض أي عمل لا تفهمه أو لا تُكلِّف نفسك عناء دراسته بدقة.

قد يُنظر إلى إعادة صياغة أ. شوارتز لحجة من باب أولى في صيغة قياس منطقي على أنها مجرد "ترجمة"، لكن هذا بالتأكيد لا يُنصفها. فقد حاول شوارتز صياغة حجة من باب أولى في صورة قياس منطقي لتبريرها، إذ يُعد القياس المنطقي شكلاً أسهل وأوسع فهماً من حجة من باب أولى. لكن اتضح أن فرضية شوارتز كانت خاطئة، ليس للسبب الذي تفترضه، أي ليس لأنها تُشكل "ترجمة". والسبب في خطئها، كما أوضحتُ جلياً في الفصلين الخامس والرابع عشر من كتاب *"التحليل المنطقي" (أنصحك بقراءتهما!)* ، هو أنه على الرغم من وجود بعض التداخل بينهما، فإن المعلومات الواردة في حجة من باب أولى والمعلومات الواردة في القياس المنطقي ليست متطابقة. لذا، لا يستطيع قياس شوارتز المنطقي تبرير حجة من باب أولى تبريراً كاملاً. بمعنى آخر، إن مجرد "الترجمة"، خلافاً لما تفترضه، لا علاقة له برفض نظرية شوارتز. إن محاولته تبرير حجة من باب أولى باختزالها إلى قياس منطقي أمر مشروع تماماً وقد يكون مفيداً، لكنه ببساطة لا تدعمه الحقائق.

علاوة على ذلك، فبينما يمكن اعتبار محاولة شوارتز "ترجمة"، كما ذُكر آنفًا، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار نوعي حجة "أ فورتوري" البسيط والمعقد لـ ل. جاكوبس "ترجمات". مرة أخرى، من ماذا إلى ماذا؟ إنه لا

يُغيّر صياغة الحجج الموجودة في الخطاب، بل يُحاول فقط إيجاد سماتها المشتركة بوضع الأحرف (أ، ب، س، ص) مكان المصطلحات الشائعة في الخطاب. إنه بهذه الطريقة يُحاول فقط تلخيص المعلومات. لا توجد "ترجمة" على الإطلاق، خلافًا لما قد تتصوره. والسبب في فشل نظريته أيضًا (جزئيًا على الأقل) ليس بسبب تضمينها "ترجمة"، بل بسبب عدم قابليتها للتطبيق على جميع الحالات (أي أنها تعميم متسرع من بعض الأمثلة) ولأنها غير مكتملة بالنسبة للحالات التي تنطبق عليها (أي أن صياغته الرسمية لا تُبرز جميع السمات ذات الصلة، وبالتالي لا يمكن التحقق منها رسميًا). وقد تم توضيح ذلك بشكل كامل في الفصل *16* من كتاب *"أ فورتوري" (أنصحك بقراءته!)* .

علاوة على ذلك، فإن نظرية الحجة من باب أولى، التي عُرضت في كتابي " المنطق اليهودي" الصادر عام *1995* ، الفصل الثالث، وهي أكثر لا يمكن وصف الجهد الواعي تمامًا في صياغة حجة ما والتحقق من صحتها، كما تدّعي باستخفاف، بأنه مجرد "ترجمة". ولكي تفهم وجهة نظري، دعنا نعود إلى بدايات المنطق الصوري، أي إلى أعمال مؤسسه أرسطو. ما الذي فعله أرسطو تحديدًا عندما طوّر القياس المنطقي؟ لا بد أنه لاحظ نفسه وغيره يفكرون أو يقولون أو يكتبون حججًا من هذا القبيل:

سقراط رجل، وبالتالي فهو فانٍ.

أو مثل:

كل البشر فانون، لذلك فإن سقراط فانٍ.

لا بد أنه تساءل: ما الذي يجعل هذه الحجج مقنعة، وما الذي يجعلها منطقية لعقلنا؟ لا بد أنه فحص بعناية وتأمل في العديد من هذه العبارات حتى أدرك، ربما في لحظة إلهام، القاسم المشترك بينها ولماذا تبدو منطقية بديهيًا. ثم طرح نظرية مفادها أن الحجة الكاملة في المثالين السابقين هي:

كل الرجال فانون (الفرضية الرئيسية)،

وسقراط رجل (مقدمة ثانوية)؛

لذلك، فإن سقراط فانٍ (الخلاصة).

لم يكن بذلك يُضيف بيانًا إلى أيٍّ من الحجتين السابقتين، بل كان يُبرز المعلومات الضمنية المقصودة في كل حالة (المقدمة الكبرى في الحالة الأولى، والمقدمة الصغرى في الحالة الثانية). أدرك أن هاتين المقدمتين ضروريتان لتبرير النتيجة المذكورة، وأن أيًّا منهما لا يكفي بمفرده.

علاوة على ذلك، لم يكن بإمكان أرسطو أن يفعل ذلك حقًا دون أن يدرك ذلك لماذا أدت هاتان المقدمتان إلى هذه النتيجة؟ لم يكن ليتمكن من وصف الأشياء وصفًا دقيقًا لولا شرحها شرحًا وافيًا . هنا، طور فكرة انتماء الأفراد

(مثل سقراط) (وهي الكلمة التي كثيرًا ما يستخدمها) إلى مجموعة من الأفراد المتشابهين (مثل البشرية)، ومن خلال هذا الوسيط انتماءهم أيضًا إلى مجموعة أكبر (مثل البشر). أي أنه اكتشف الحد الأوسط الذي جعل الانتقال من الحد الأدنى إلى الحد الأعلى ممكنًا. وبمجرد أن استوعب عملية الاستدلال هذه، تمكن من صياغة القياس المنطقي المذكور على النحو التالي:

جميع B هي C،

وهذا أ هو ب؛

لذلك، فإن هذا A هو C.

لم تكن هذه نهاية مهمته، بل كانت في الواقع مجرد البداية. كان عليه الآن اختبار نظريته بالرجوع إلى العديد من الحالات التي لم تكن تبدو متوافقة مع هذا النمط. على سبيل المثال، كان عليه أن يدرك أن الحجة:

كل البشر فانون،

وقطتي ليست رجلاً؛

لذلك، قطتي ليست فانية.

... ليس صحيحًا، ولماذا ليس كذلك. علاوة على ذلك، فقد جرب كل تبديل وتوليفة للمصطلحات في المقدمات (الأشكال الأربعة، والصيغ الـ 64 فيها)، وبالتالي طور نظرية كاملة للقياس المنطقي، مع سرد الصيغ الصحيحة وغير الصحيحة (لمزيد من التفاصيل، انظر كتابي منطق المستقبل، الفصول *8-10*).

الآن، يا مايكل، ودوف، وأوري، كل من درس المنطق الصوري في صغره يعرف هذه القصة، ومن المفترض أن معظم الطلاب قد فهموها. لكن يبدو أنها غابت عن انتباهكم أو فهمكم. من الواضح أن تطوير أرسطو للقياس المنطقي لا علاقة له بمجرد "الترجمة". لا يوجد "شيء مترجم" و"شيء ناشئ عن الترجمة" في الأمر - إنه عمل صياغة صورية، وإثبات صحة أو دحض.

لاحظ جيدًا أن عملية التحقق (أو الإبطال، حسب الحالة) تتمثل في تحديد الشروط التي *(إن وجدت)* التي تؤدي بموجبها فرضية معينة أو مجموعة من الفرضيات إلى نتيجة مفترضة، أو تحديد الفرضية *(أو الفرضيات)* التي يمكن من خلالها الوصول إلى النتيجة المرجوة *(إن أمكن)* . وخلافًا لما قد تتصوره، فهي ليست مجرد معالجة عشوائية وغير مجدية للبيانات؛ بل هي عملية دقيقة للغاية ذات نتائج بالغة الأهمية.

تكمن فائدة هذا العمل المنطقي في أنه يُتيح لنا فهم كيف ولماذا نفكر بطرق معينة باستمرار، أي لماذا نجد هذا الحجة أو تلك مقنعة ومفيدة بشكل طبيعي.

ومن الأهمية بمكان لنظرية المعرفة (ولراحتنا النفسية وصحتنا العقلية وبقائنا ككائنات حية) أن نعرف بدقة كيف نفكر، وأن نبرر هذا التفكير حيثما أمكن.

إن نقطة انطلاق أي نظرية منطقية هي الخطاب البشري العادي، الذي ندركه من خلال التأمل الذاتي وملاحظة كلام وكتابات الآخرين. بمجرد أن يحدد المنطقي نوعًا من الحجج كموضوع للدراسة، يحاول أولًا وصفه، ثم شرح آلية عمله، ومن ثم تحديد كيفية استخدامه بشكل صحيح. المنطقي ليس كائنًا متفوقًا على عامة الناس، بل هو شخص مطلع وماهر. بإمكانه تحسين عمليات تفكيره وتفكير الآخرين، وهو يفعل ذلك بالفعل، لأنه درس الموضوع بتعمق أكثر من معظم الناس. يتضح من التعليق التالي أنك لا تفهم تطور المنطق كبحث يهدف في المقام الأول إلى إتقان الفكر البشري.

«هذا هو الفرق تحديدًا بين الترجمة والنموذج المنطقي (كنموذجنا). فالنموذج المنطقي لا يشترط أن يتبع حرفيًا طريقة تفكير الشخص العادي. في رأيي، لا يحتاج أي شخص عادي إلى مساعدة لاستنتاج نتيجة من كتابات ك. ف. هـ.، فالأمر في غاية البساطة. ولهذا السبب تحديدًا، فإن هذا العمل لا يعدو كونه ترجمة. هل يمكنك أن تعطيني مثالًا يمنع فيه التحقق الذي قمت به الشخص العادي من الوصول إلى استنتاج خاطئ؟ يمكنني أن أقدم لك العديد من هذه الحالات في نموذجنا.» (ج-11)

إذا أردتَ أمثلةً كثيرةً على الاستنتاجات الخاطئة التي يقع فيها غير المتخصصين، فاقرأ التقييمات في الجزء الثالث من كتاب "التحليل المنطقي" . يقع الكثيرون في أخطاء استدلالية، وهي أخطاء ما كانوا ليقعوا فيها لو درسوا المنطق بجدية أكبر. وأنتَ أيضاً، كما أوضحتُ هنا، لستَ بارعاً في الاستدلال. دراسة المنطق الصوري تُحسِّن التفكير. أما ادعاؤك هنا بأن "نموذجك" قادر على منع الاستنتاجات الخاطئة لدى غير المتخصصين، فأنا أشك في ذلك بشدة. إنه مُشوَّش لدرجة أنه لا يُنتج إلا المزيد من التشويش.

إنّ تطوير نظرية رسمية لحجة "من باب أولى" يتبع نفس عملية البحث والاكتشاف والتبرير، كما يتضح من وصفي لها. لا يوجد فيها أي شيء خيالي أو تافه؛ إنها عملية علمية وكاشفة. أنصحك بتخصيص بعض الوقت لدراسة كتابي *"AFL"*، على الأقل الفصول *1* و*2* و*3*؛ وإذا كنت ترغب في أن تصبح باحثًا حقيقيًا، فاقرأ الكتاب كاملاً *(700* صفحة*)* ، قبل الإدلاء بأي تصريحات غير منطقية حول "الترجمة" و"عدم الاستدلال". لا بأس في الجهل بشيء ما؛ ولكن الخطأ يكمن في الرفض المُتأصل للتعلم والتطور.

2. حول الاستقطاع

بحسب ما ذكرته أعلاه، فإن جميع الاستنتاجات التي تم تجريدها وتأكيدها بالمنطق الصوري هي استنتاجات اعتباطية وتافهة. وتكرر هذا الادعاء الغريب في ملخصك.

«تؤكد مرارًا وتكرارًا أن منهجك، وفقًا لنهجك، هو أسلوب استنتاجي. وتبني هذا على إضافة مخصصة لافتراضات أساسية. إذا تم ذلك، يمكن بسهولة تحويل أي تأكيد غير استنتاجي إلى تأكيد استنتاجي. وبالتالي، فإن النقاش حول ما إذا كان التأكيد استنتاجيًا أم لا يصبح ذا جدوى، فهو يتعلق أساسًا بترجمة الاستدلال وليس بمعناه المنطقي.» (L-7)

تتخيل أنه يمكننا تبرير أي ادعاء، على سبيل المثال، بأن النتيجة Z يمكن "استنتاجها" من المقدمتين X و Y، بمجرد إضافة مقدمة مفادها أن "X و Y معًا يستلزمان Z". في هذه الحالة، تصبح الحجة، لا:

"بناءً على المقدمتين X و Y، يمكن استنتاج النتيجة Z"

- لكن:

"بما أن 'X و Y معًا يستلزمان Z' وبما أن 'X و Y صحيحان'، فإنه يترتب على ذلك أن 'Z صحيح'."

لكن هذه حجج مختلفة تمامًا! الحجة الأخيرة هي مجرد حجة إثباتية (*modus ponens* ، التي تؤكد المقدمة) - بينما الأولى هي بناء أكثر تطلبًا. كيف لنا أن نعرف أن "س و ص معًا يستلزمان ع"؟ هذا هو السؤال الذي لم تطرحه. هل هذه الفرضية صحيحة أم خاطئة؟ لم تسأل. هل يمكن للمرء ببساطة تأكيد هذا الارتباط بين أي ثلاثية س، ص، ع؟ من الواضح أنك تعتقد ذلك. أنت تبني هذا الاعتقاد على مثال القياس (في ج-7) - لكن هذا القياس البسيط ليس حجة استنتاجية، وبالتالي لا يمكنه أن يبرهن على ادعائك بشأن عشوائية الاستنتاج! الحقيقة هي أنه لا يمكن جعل أي شيء غير استنتاجي استنتاجيًا بوسائل اصطناعية.

لكنك تقول (في الفقرة ج-7): "يمكن تحويل كل حجة غير استنتاجية إلى حجة استنتاجية بإضافة مقدمات"، وتقول أيضًا (في الفقرة ل-7): "يمكن تحويل كل عبارة غير استنتاجية بسهولة إلى عبارة استنتاجية" - لكنك لا توضح كيف عرفتَ أصلًا أن العبارة المعنية، أيًا كانت، "غير استنتاجية"! من الواضح أنك تعتقد أن جميع العبارات غير استنتاجية في الواقع.

أين برهنتَ منطقيًا لأول مرة على أن ادعاءات شوارتز أو جاكوبس، فضلًا عن ادعائي، "غير استنتاجية"؟ لا يمكننا وصف شيء ما بأنه غير استنتاجي إلا إذا كنا متأكدين من أنه ليس استنتاجيًا. وبما أنك لا تفهم طبيعة الاستنتاج وأساسه، فمن غير المنطقي أن تحكم على ما هو "استنتاجي" وما ليس كذلك. كل ما تفعله هو انتقاد نظريات الآخرين بوصفها "ترجمات"، وكأن هذه العبارة المبتذلة تحسم الأمر. أخبرني، أين في نظرية المنطق العام - في ما وراء المنطق - طُوِّر مفهوم "الترجمة" ونظريته ووُثِّقا؟ لا يوجد أي مكان - إنه مجرد وهم من خيالك.

بحسب رأيك إذن (بما أن عباراتك عامة، أي أنك تقول وتكرر كلمة "كل")، فإن قياس أرسطو هو أيضاً مجرد "ترجمة" - مبني على لا شيء أكثر من الشرط التعسفي "بما أن 'كل ب هو ج وهذا أ هو ب' يستلزم معاً 'هذا أ هو ج'، فإنه يترتب على ذلك أنه إذا كان كل ب هو ج وهذا أ هو ب، فإن هذا أ هو ج".

ألم تلاحظ التناقض في ادعائك الشامل؟ أنت ترفض كل منطق الاستدلال الصوري باستثناء الشرط. ولكن إذا كان منطق الاستدلال برمته لا يُبرر إلا بشرط اعتباطي، فإن هذا الشرط الاعتباطي نفسه لا يُبرر إلا بشرط اعتباطي آخر، وهكذا دواليك. هل تفهم هذا، الذي يُظهر سذاجة وعبثية اعتقادك الرافض للاستدلال؟ أكرر لك: إذا كانت الطريقة الوحيدة لإثبات أن "المقدمتين (س و ص) تستلزمان النتيجة (ع)" هي بقول: "إذا كانت (س و ص تستلزم ع)، فإن إذا كانت (س و ص) فإن (ع)"، فإن الحجة الأخيرة يجب تبريرها بدورها بقول: "إذا كانت (س و ص تستلزم ع، فإن إذا كانت س و ص فإن ع)، فإن إذا كانت (س و ص) فإن ع"، فإن إذا كانت (س و ص) فإن ع، فإن إذا كانت (س و ص) فإن ع، فإن (ع)، وهكذا دواليك.

بمعنى آخر، رؤيتك للحجة الاستنتاجية هي أنها ليست سوى تحصيل حاصل ، وفي هذه الحالة لا وجود لما يُسمى بالمنطق الاستنتاجي. لا يوجد، في رأيك، سوى المنطق الاستقرائي. تعتقد أنه من غير المجدي والتافه البحث عن أي روابط ضرورية بين الأشياء أو الأفكار، وتعترف حصراً بأن منهجك في "النمذجة المنطقية" هو القادر على استنتاج المزيد من المعلومات من المعلومات المعطاة. إن كان هناك ما يستحق وصفه بـ"التافه وغير

المجدي"، فهو بالتأكيد اعتقادك هذا، المبني على جهلٍ صادم بنشأة المنطق الصوري وعلى استدلالٍ خاطئ.

ليس من المستغرب، في ضوء هذه المواقف، أن تكون الفرضية الأساسية لورقتك البحثية لعام ٢٠٠٩ حول حجة "من باب أولى" هي أن هذه الحجة غير استنتاجية بالضرورة. رداً على ملاحظتي بأن هذه الفرضية الأساسية خاطئة، تجيب بما يلي:

> "هراء. انظر أدناه. (ج-8)"
> يجب أن تأخذ في الاعتبار أن التلمود نفسه، بحسب معظم المفسرين، ينظر إلى KVH على أنه استنتاج مشكوك فيه. ولهذا السبب لا يُعاقب المرء إذا ارتكب جريمةً استنتجها (KVH. (C-9

لا يُبرر اعتبار التلمود حجة "من باب أولى" قابلة للدحض رأيك، إذ يمكن دحض أي حجة استنتاجية، حتى وإن كانت صحيحة شكليًا، بالطعن في مقدماتها. وكما أوضحتُ في مقالتي الأصلية (أي في AFL)، فإن بحثك باللغة الإنجليزية يخلو من أي تحليل لعقيدة الدحض عند الحاخامات، وبالتالي لم تُظهر فهمك لها. هذه العقيدة لا تُنكر قوة الاستدلال الاستنتاجي لحجة "من باب أولى"، خلافًا لما تتصوره بوضوح. يُظهر تعليقك هذا أنك لم تُدرك بعد الفرق بين صحة المقدمات شكليًا وحقيقتها الملموسة. من المُثير للسخرية أن شخصًا يجهل حتى أبسط مبادئ المنطق يقول "هراء" بكل هذه الثقة.

بل وأكثر من ذلك، كما يتضح من تعليقك التالي، فإن رأيك في المنطق الاستنتاجي سلبي للغاية (بسبب جهلك به) لدرجة أنك تعتبر أي ادعاء بالاستنتاج أمراً سخيفاً:

> "بالطبع، تم بناؤها بالاستنتاج المنطقي!! دعونا نتذكر أن هذا بسبب سيون KVH هو استدلال استنتاجي." (C-20)

تنتقدونني لغضبي (في L-2 و C-15). حسنًا، قد أشعر بالغضب عندما أرى كل هذا الهراء الذي تروجون له على أنه منطق. لكنني أؤكد لكم أن غضبي المبرر لا يؤثر على حكمي. لستُ عدائيًا تجاهكم كأشخاص، ولا أغار من اكتشافاتكم أو اكتشافات أي شخص آخر (إن وجدت). كل ما يهمني هو الحقيقة والزيف، وهذا الاهتمام يجب أن يكون عميقًا. في الحقيقة، بدافع اللطف، خصصتُ وقتًا لانتقاد مواقفكم الخاطئة، ونصحكم بعدم التمسك بها إذا كنتم ترغبون في التقدم كمنطقيين. إذا كنتم مهتمين حقًا بالمنطق، وخاصةً

بمنطق فورتوري، فستتبعون نصيحتي وتدرسون الموضوع بتعمق. لا أحد يجبركم على ذلك؛ الخيار لكم.

الحقيقة هي أن المنطق الاستنتاجي الصوري هو قمة "النمذجة المنطقية". عندما قدم أرسطو صيغًا قياسية صحيحة، أو عندما قدمتُ أنا صيغًا صحيحة من باب أولى، كان ذلك بمثابة منح الناس *100%* موثوق نماذج الخطاب المنطقي . إذا توفرت لدينا معلومات معينة، فقد نتمكن من استنتاج معلومات أخرى ضمنية فيها، ولكنها غير ظاهرة للعيان. هذا ليس ممكنًا دائمًا، ولكنه ممكن في بعض الأحيان. القول بأنه مستحيل (كما تفعل فعليًا) هو مغالطة القول بأنه ممكن دائمًا. يتمثل العمل الأساسي للمنطقي في محاولة إيجاد طرق لإثبات العلاقة بين المقدمات والنتائج. فقط إذا تعذر إثبات هذه العلاقة، يمكن الجزم بعدم وجود صلة ضرورية، أي عدم وجود حجة استنتاجية. في هذه الحالة، يمكن محاولة إيجاد صلات أقل ضرورة، أي حجج استقرائية.

فيما يتعلق بالفرق بين الاستدلال الاستنتاجي والاستدلال الاستقرائي، وخاصةً الفرق بين الاستدلال الاستنتاجي والاستدلال الاستقرائي من باب أولى، أنصحك بقراءة الفصل الثالث، القسم الثالث من كتاب "الاستدلال من باب أولى" بعناية . يتمتع الاستدلال من باب أولى، من حيث المبدأ، بقوة استنتاجية - عندما يُصاغ بشكل مثالي. ومع ذلك، عندما يكون الاستدلال من باب أولى غير مكتمل، أي عندما لا تُطرح بعض عناصره الضرورية بوضوح، فإنه لا يزال من الممكن اعتباره ومعاملته كاستدلال استقرائي من باب أولى، أي أنه أقل قوة من الاستدلال الاستنتاجي، على الأقل حتى يتم تقديم دليل أو برهان يُثبت عكس ذلك.

المثير للسخرية أن استخفافك، بل وإنكارك، بالمنطق الاستنتاجي غير ضروري على الإطلاق. تظن أنك بحاجة إلى اتخاذ موقف معارض لإضفاء قيمة وأهمية على اقتراحك بشأن "الاستدلال المصفوفي" لحجة من باب أولى، لكنك في الواقع لست بحاجة لذلك. بل إن اقتراحك يسمح حتى بالاعتراف بوجود وصحة الحجة الاستنتاجية من باب أولى، لأن منهجك (كما أفهمه، انظر أدناه) لا يزال من الممكن من حيث المبدأ تطبيقه على تحديد التغيرات الكمية ضمن الحجج الاستنتاجية من باب أولى، وبالأخص على تحديد التغيرات الكمية ضمن الحجج الاستقرائية من باب أولى.

لاحظ أنني لا أنكر، لا هنا ولا في نقدي الأصلي (أي في AFL)، الفائدة المحتملة وجدة عملك في حد ذاته، كما تقترح في رسالتك (المقتبسة أدناه). ولماذا أفعل ذلك؟

«ثم كتبتَ لاحقًا أن مفهومنا للاستدلال الاستنباطي ليس جديدًا. يبدو أنك لم تفهم أننا نستخدم نوعًا معينًا من الاستدلال الاستنباطي (وهو في الواقع

جديد) كأداة منطقية لأغراضنا. وخلافًا لما كتبتَ، فإن الاستدلال الاستنباطي ليس هدف بحثنا، ومن حيث المبدأ، ليس من المفترض أن يكون هناك أي شيء مبتكر فيما نقوله عنه. نحن هنا نقدم خوارزمية استنباطية جديدة لأغراضنا المنطقية، وليس أي شيء جديد في المفهوم نفسه.» (L-4)

ليس لدي أي رغبة في التقليل من شأنك، ولا أنكر إنجازاتك أو أنقصها. بل إنني أرحب بكل تقدم في نظرية المنطق، أو أي مسعى علمي، أياً كان صاحبه. كل ما يهمني هو دقة مقترحاتك ومدى ملاءمتها لحجة التبرير (مقارنةً بأشكال الاستدلال النسبي الأخرى)؛ ولا أظنها عديمة القيمة تماماً كما تظن.

3. محاولات سابقة

أظن أنني أعرف كيف توصلتَ إلى فكرتك بأن جميع محاولات الصياغة الرسمية ما هي إلا "ترجمة"، وبالتالي فهي باطلة، لأنها استدلال غير منطقي يتظاهر بأنه استدلال. في عام ١٩٩٢، نشر مايكل أفراهام بحثًا بعنوان "مبدأ 'كال فاخومر' كنموذج قياس منطقي - حسابي" في مجلة هيغايون (المجلد ٢، الصفحات ٢٩-٤٦). في هذا البحث، قدّم محاولته الأولى والوحيدة لوصف حجة من باب أولى وصفًا رسميًا، كما يلي (ترجمتي من العبرية):

"إذا كان A خفيفًا في 'a' وثقيلًا في 'b'، فإن B الذي هو ثقيل في 'a' سيكون من الواضح أنه ثقيل في 'b'."

أحلل وأُنتقد هذه الصياغة المقترحة في الفصل العشرين من كتاب "التعلم من خلال التعلم" ، ولن أكرر ذلك هنا. يكفي القول إن هذه المحاولة، على الرغم من شجاعتها، لم تُكلل بالنجاح . ومن المثير للاهتمام أنك لم تذكر هذه المقالة ولا مراجعتي لها في رسالتك أو تعليقاتك. هذا يوحي لي بأنك لم تقرأ الفصل العشرين، مما يوحي لي بأنك لم تكلف نفسك عناء الاطلاع على فهرس كتاب "التعلم من خلال التعلم"، ناهيك عن قراءة أي فصل من الكتاب باستثناء الفصل الخامس والعشرين (وربما ليس كله - انظر لاحقًا). هذا يُخبرني شيئًا عن أساليب دراستك.

على أي حال، يتضح من هذه الحادثة أن مايكل لا بد أنه أدرك، ولو بشكل غير واعٍ، فشل صيغته للحجة من باب أولى، وبالتالي فقد ثقته في الصياغة الرسمية (التي أطلق عليها لاحقًا اسم "الترجمة"). ومن اللافت أنه لم يبذل أي محاولة للتحقق من صحتها أو دحضها رسميًا. ولكن يتضح من حقيقة أنه شرع لاحقًا، في المقال نفسه، في تجربة منهج استقرائي أكثر - وإن كان، في رأيي، منهجًا لا طائل منه - أنه بات يعتبر الحجة من باب أولى (كما رآها من خلال محاولته صياغتها رسميًا) "غير استنتاجية". ويبدو أنه نقل عقيدته في "الترجمة غير الاستنتاجية" إلى زميليه (دوف وأوري) في عام ٢٠٠٩.

لكن بالطبع، كانت هذه الاستنتاجات مجرد تعميمات متسرعة من جانب مايكل. فمجرد أن محاولته الوحيدة في الصياغة الرسمية لم تكن مقنعة تمامًا، لا يعني بالضرورة أن المحاولات الأخرى لن تكون أكثر نجاحًا. وكما أوضحتُ في كتابي "AFL"، فقد حاول الكثيرون على مرّ الزمن وصف وشرح حجة من باب أولى. وبالتأكيد لم يكن مايكل الأول ولا الأخير. ومع ذلك، لم يبذل أي جهد لمعرفة ما إذا كان الآخرون قد فعلوا ذلك بشكل أفضل (أو أسوأ) منه. في فقرة رسالتك المقتبسة أدناه، تشير إلى خبرتك الطويلة في أبحاث المنطق؛ لم أقرأ أعمالك الأخرى، ولكن بناءً على المقالتين اللتين قرأتهما لك، ينبغي عليك أن تُعيد النظر بتواضع في هذا التقييم الذاتي الإيجابي.

> "عند قراءة كلماتك، ينتاب المرء شعورٌ بأنه لا يوجد شيء صحيح في عملنا، وأننا في الواقع لا نفهم ماهية تحليل العوامل الآلية، وما الذي يميزه عن القياس. سيكون هذا غريباً للغاية إذا صدر عن أشخاصٍ منخرطين في جميع فروع البحث المنطقي لعقودٍ عديدة." (L-3)

بالعودة إلى بحثك المنشور عام ٢٠٠٩، فقد ذكرتَ فيه (كما رأينا سابقًا) محاولات شوارتز وجاكوبس، فضلًا عن محاولتي؛ لكن اعتراضي هو أنك لم تبذل أي جهد لتحليلها بالتفصيل. اكتفيتَ بسردها ورفضها بشكل أو بآخر، دون توضيح أسباب استحقاقها للرفض. هذا قصور منهجي، فلا يمكنك ادعاء معرفة لم تُثبتها علنًا.

بالمناسبة، في تعليقاتك، تشكو من أنني أنتقد عرضك الموجز لصيغة شوارتز القياسية لحجة من باب أولى، قائلاً:

"على حدّ علمي، فإنّ التماهي مع القياس الأرسطي (هكذا ورد في الأصل) هو البيان الرئيسي لشوارتز. نحن نفكّر ونكتب عكس ذلك تمامًا. (ج-2)

هذا ليس تحليلنا، بل تحليل شوارتز لفيلم "كال فاهومر". (ج-3)

لكنني كتبتُ بوضوح: "لا يقصد المؤلفون بذلك تبني نظرية شوارتز". لذا، فقد أسأتَ فهم نقدي. المقصود هنا أنه لا يكفي مجرد التصريح برفضك لمنهج شوارتز، بل عليك تبرير موقفك منه تبريراً حقيقياً.

لقد حيرتني أيضاً تعليقاتك بشأن نوعي حجة "من باب أولى" البسيط والمعقد عند يعقوب:

لا يوجد شيء اسمه "كال فاهومر" مثل الأول. الثاني هو التلمودي الخاص بنا (هكذا ورد في النص الأصلي). أما الكتاب المقدس فهو نوع ثالث تتجاهله سيون تمامًا هنا. (ج-4)

هذا كله سوء فهم. انظر إلى مذكرتي السابقة. (ج-5)

وها أنت ذا، تدّعي دون أي دليل أنه لا يوجد حجج ″قال فاخومر″ من النوع الأول (على عكس جاكوبس الذي يزعم أن جميع حجج ″قال فاخومر″ التوراتية بسيطة)؛ ثم تدّعي (مثل جاكوبس) أن حجج ″قال فاخومر″ التلمودية من النوع الثاني؛ ثم تدّعي أن حجج "قال فاخومر" التوراتية من نوع ثالث أتجاهله أنا (ويفترض أن جاكوبس يتجاهله أيضًا) تمامًا، وهو نوع ثالث لم تُشر إليه أبدًا! والآن، أسألك: هل هذا بحث جاد؟ أين دراستك الرسمية لنوعي جاكوبس؟ وما هو نوعك الثالث الغامض؟ أين دراستك التجريبية لجميع حجج " قال فاخومر″ التوراتية والتلمودية التي تسمح لك بإطلاق مثل هذه التعميمات؟ أنت تتحدث هنا بنبرة سلطة، لكنك في الحقيقة لا تُعبّر إلا عن تحيّزاتك المبهمة.

أستطيع التحدث بمعرفةٍ تامةٍ عن نظرية جاكوبس في حجة "من باب أولى" لأني قرأت جميع كتاباته في هذا الموضوع، وكتبت مقالًا معمقًا من 25 صفحةً عنه (انظر *AFL*، الفصل *16*). كما أستطيع التحدث عن حجة "من باب أولى" في الكتاب المقدس لأني أجريت بحثًا تجريبيًا في هذا المجال، حيث قمت بإدراج وتحليل 46 حجة، كثير منها لم يُكتشف من قبل (انظر *AFL*، الملحق *1*). أما فيما يخص التلمود، فقد قمت بإدراج وتحليل 46 حجة "من باب أولى" في المشناه (انظر *AFL*، الملحق *2*)، وبذلت جهدًا لدراسة استخدام العديد من هذه الحجج في الجمارا (انظر *AFL*، الملحق *3*

). أما تصريحاتك، فهي مجرد ادعاءات لا أساس لها من الصحة ، وليست مبنية على بحث منهجي.

أبين في كتابي أن النوع الأول عند يعقوب، من الناحية الشكلية، ليس إلا نسخة مختصرة من النوع الثاني. ففي النوع الأول، لا يُذكر الحد الأوسط صراحةً، بينما يُذكر في النوع الثاني. علاوة على ذلك، أبين وجود حجج من كلا النوعين في كل من التناخ والتلمود (وبذلك أدحض ادعاء يعقوب بأن النوع الأول مستمد من التوراة والثاني من الحاخامات) - وأيضًا وجود حجج من أنواع أخرى (أي أن صياغة يعقوب ليست شاملة). أنت تُطلق ادعاءات لا أساس لها.

في رأيي، وكما سبق توضيحه، كان كل من شوارتز وجاكوبس متقدمين عليك بكثير في فهمهما للمسألة، حتى وإن لم يتوصلا إلى الحل الصحيح أو الكامل لمشكلة حجة الحُجّة. على أي حال، فإن إشارتك العابرة في بحثك إلى هذين المؤلفين، وإلى عملي في المنطق اليهودي ، لا تُعدّ بحثًا علميًا. في رأيي، هذا مجرد استعراض للأسماء، لإيهام القارئ بأنه اطلع على المراجع. وينطبق الأمر نفسه على إشارتك العابرة إلى القياس الإسلامي والكيموتيكا الهندية . لو كنت ترغب في الادعاء علميًا بأن جميع نظريات حجة الحُجّة السابقة لنظريتك لا قيمة لها (كما تجرأت على فعل ذلك)، لكان من واجبك سرد جميع النظريات التي كنت تفكر فيها وتحليلها بدقة . لا تستهن بالناس، بل ابذل جهدًا حقيقيًا.

في كتابي، أحلل أعمال نحو ثلاثين كاتبًا معاصرًا، فضلًا عن العديد من الكتّاب الأقدم. لذا، أستطيع أن أخبركم من قال ماذا، ولماذا كان ما قالوه صحيحًا أو خاطئًا كليًا أو جزئيًا. لا مجال للتخمين، بل يتطلب الأمر تدقيقًا متأنيًا (وإن كان مملًا) في البيانات الفعلية وتأملًا دقيقًا.

كان من أبرز نتائج هذا البحث اكتشاف إسهام موشيه حاييم لوزاتو (الرامشال). يتميز عمله بتحديده الواضح للأشكال الأربعة الرئيسية لحجة الحُجّة من باب أولى (والتي أسميتها الموضوعية الإيجابية والسلبية، والمسندية الإيجابية والسلبية). مع ذلك، لا يُعدّ عمله حلاً نهائياً لسببين رئيسيين مترابطين. فقد أخفق في صياغته الرسمية في إدراك العامل الحاسم المتمثل في "كفاية أو عدم كفاية الحد الأوسط" وعدم ذكره، كما لم يبذل أي جهد للتحقق من صحة هذا العامل (والذي كان سيتحقق على أي حال فقط من خلال كفاية أو عدم كفاية الحد الأوسط).

إن نهجك في الحجة من باب أولى، والذي يفتقر إلى هذه الدقائق، غير قادر على تحليل وتقييم المساهمات السابقة.

4. حجة من باب أولى؟

وهذا يقودنا إلى ادعائك بمعرفة الحجة من باب أولى، وبأنك ابتكرت طريقة لتمثيلها. لا شك لديّ في أنك تستطيع، في معظم الحالات، أن تُدرك بنظرة سريعة أن حجة معينة يُقصد بها أن تكون من باب أولى. ففي نهاية المطاف، من كتب النص (أو نطق بالكلمات) قصد أن تُقبل حجته على هذا النحو. لكن إدراك الشكل النحوي للحجة من باب أولى (أو الكلمات المفتاحية الدالة عليها) لا يعني فهم بنيتها المنطقية وآلية عملها. ولم تُظهر أنك قد استوعبت هذه الأخيرة.

كما أوضحتُ في كتاب "التحليل المنطقي للحجج"، الفصل 25، فإن الأساليب المستخدمة لتمثيل الحجة من باب أولى، كالجداول، لا تُمكّن من التمييز بين أشكال الحجة المختلفة. قد تكون الحجة من باب أولى ربطية أو استدلالية؛ فإذا كانت ربطية، فهي موضوعية إذا كان الحدّان الرئيسيان والثانويان الواردان في المقدمة الكبرى هما موضوعا المقدمة الصغرى والنتيجة، وتكون محمولة إذا كان الحدّان الرئيسيان والثانويان الواردان في المقدمة الكبرى هما محمولا المقدمة الصغرى والنتيجة (وبالمثل، إذا كانت استدلالية، فقد تكون سابقة أو لاحقة، بحسب موضع ظهور الأطروحتين الكبرى والصغرى)؛ وقد تكون هذه الحجج إيجابية أو سلبية؛ كما يوجد تمييز بين الحجج الأولية والثانوية؛ وهناك أيضاً تمييز بين الحجة من باب أولى البحتة والحجة التصاعدية، فالأولى غير متناسبة والثانية متناسبة.

إن منهجك غير دقيق بما يكفي لتمييز هذه الفروق الدقيقة المتعددة وأخذها في الحسبان. مع ذلك، فإن هذه الفروق جميعها بالغة الأهمية في تحديد النتيجة انطلاقًا من مقدمات معينة. على سبيل المثال: تنتقل الحجج الموضوعية الإيجابية والحجج المسندية السلبية من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى، بينما تنتقل الحجج الموضوعية السلبية والحجج المسندية الإيجابية من الحد الأقصى إلى الحد الأدنى. في منهجك، يمكنك الانتقال بسلاسة من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى أو العكس في جميع الحالات. في حجة من باب أولى، هذا مستحيل (باستثناء حالة خاصة هي حجة التناسب ، وهي ثنائية الاتجاه). هذا يدل على أن **منهجك لا يهتم أساسًا بحجة من باب أولى، بل بالقياس الكمي أو حجة التناسب النسبي** . إنه ببساطة يتعلق بتوقع الكميات المفقودة من الكميات المعطاة، بافتراض وجود تناسب معين.

لهذا السبب يمكنك الادعاء بأن طريقتك تنطبق بنفس القدر على الحجة من باب أولى، وعلى القياس البسيط، وعلى القياس الأكثر تعقيدًا . من الواضح أنك تعتقد أن هذا عرضٌ مغرٍ - مقالتان أو أكثر بسعر مقالة واحدة! ولذلك، تكتب التعليقات التالية:

بياننا الأساسي هو أن القياس، والاستدلال من باب أولى، والعديد من الاستدلالات المنطقية الأخرى، يمكن ربطها على أساس واحد. وهذه ميزة أخرى عند التعامل مع نموذج منطقي بدلاً من ترجمة حرفية. ويبدو أن سيون لم يفهم هذه المسألة الأساسية (والجديدة) في عملنا، لذا فليس من المستغرب أنه لا يرى أي مفهوم جديد هنا. (ج-19)

وهنا أيضاً تغفلون النقطة الأساسية. من باب أولى، يمكن وضع القياس والقياس على نفس الأساس المنطقي العام. (ج-23)

الحقيقة أن طريقتك لا تتناول إلا القاسم المشترك الأدنى بين هذه الأشكال الثلاثة من الحجج، ألا وهو التناسب. فإذا كانت نسب معينة صحيحة، أو إذا كانت هناك صيغة عامة تتعلق بالتغير المصاحب، يُمكن للمرء أن يملأ الفراغات في المعلومات. ولكن، مع أن عنصر التناسب هذا موجود في بعض حجج "من باب أولى" (وتحديدًا في حجج "التصاعد")، فإنه ليس موجودًا في جميعها. علاوة على ذلك، حتى عندما يوجد، لا يُمكننا عادةً (أي إلا في حالات النزعة المساواتية) عند التعامل مع حجة "من باب أولى" أن نستدل في أي اتجاه نريده . لا يُمكننا الاستدلال إلا من الأدنى إلى الأعلى أو العكس. إذا استدللنا في الاتجاه الخاطئ، ضمن بنية معينة، فإننا نستنتج استنتاجًا غير مشروع، أي أنه استدلال مغلوط. لا تستطيع طريقتك استيعاب هذا التمييز الجوهري؛ فهي غير دقيقة بما فيه الكفاية.

أنت، بالطبع، تدّعي مرارًا وتكرارًا قدرتك على التمييز بين هذه الأشكال المختلفة من الحجج في نظامك، لكنك لا تُقدّم أي دليل أو برهان على هذه القدرة. على سبيل المثال، كتبتَ في رسالتك:

"تؤكدون مراراً وتكراراً أننا لا نفهم الفرق بين التحليل التحليلي والقياس، وأنكم تخلطون بين المفاهيم. لكننا ندرك تماماً الفروق بين هذه المفاهيم، ولا نقارن بينها في أي مكان. (L-5)

يبدو أنك لم تفهم ابتكارنا الرئيسي في هذه الورقة وغيرها، وهو كالتالي: لننظر في الاستدلالات من الأنواع التالية: الاستدلال اللفظي، والقياس (البناء على آية أو أكثر)، ورفضها، بالإضافة إلى توسيع البنى المبنية على هذه الاستدلالات. يمكن توحيد كل هذه الاستدلالات ضمن بنية مفاهيمية ومنطقية واحدة، ويمكن تحليلها بطريقة مماثلة. هذا لا يعني أنها جميعًا متطابقة (كما تظن أننا نقول)، بل يعني أن اختلافاتهم يمكن الكشف عنها باستخدام نفس الأدوات الرياضية والمنطقية. (L-6)

لاحظ اعترافك بأنك "لا تقارن بينهما في أي مكان"، حتى مع تأكيدك على أنه "يمكن الكشف عن اختلافاتهما باستخدام نفس الأدوات الرياضية والمنطقية". ربما لا تساوي بينهما، لكنك بالتأكيد لا توضح اختلافاتهما. في الحقيقة، أكرر، أدواتك لا تتعامل إلا مع التناسب، وهو السمة المشتركة بين القياس الكمي البسيط والمعقد، وبين الحجة التصاعدية. تشير أدواتك إلى أوجه التشابه بين هذه العمليات، لكنها لا تستطيع التمييز بينها.

بخصوص أشكال وأساليب حجة "من باب أولى"، أدعوكم لدراسة الفصل الأول من كتاب "الحجة من باب أولى". أما بخصوص التمييز بين حجة "من باب أولى" البحتة (غير المتناسبة) وحجة "من باب أولى" المتصاعدة (المتناسبة)، فأدعوكم لدراسة الفصل الثاني من الكتاب نفسه . وفيما يتعلق بالفروق الشكلية بين حجة "من باب أولى" والقياس البسيط والقياس المعقد، فأدعوكم لدراسة الفصل الخامس، القسم الأول من الكتاب . إذا لم تدرسوا هذه الفصول، فلا يمكنكم الادعاء بأنكم أخذتم هذه المسائل بعين الاعتبار في عملكم. لا يمكنكم ادعاء المعرفة أو القدرة التي لم تُظهروها بوضوح للجميع. عليكم الدراسة، فهي ليست بديلاً عن "إنكار" عمل الآخرين أو انتقاداتهم بشكل قاطع دون تخصيص وقت للدراسة. إذا لم يكن الموضوع يثير اهتمامكم، فلا بأس. لكن الادعاء بأنه يثير اهتمامكم دون بذل الجهد اللازم هو مضيعة لوقتكم ووقت الآخرين. الدراسة ليست عبئاً، بل هي إثراء.

في أحد تعليقاتك، تسأل:

"هل يفسر موقف سيون هياكل أكثر تعقيدًا من هياكلنا؟" (ج-6)

الإجابة على سؤالك هي نعم بالتأكيد. لو كنت قد كلفت نفسك عناء دراسة العمل المعروض أمامك، لما طرحت مثل هذا السؤال.

لقد أخذتُ في الاعتبار العديد من التفاصيل الدقيقة في تحليلي لحجة "من باب أولى" التي لم تخطر ببالك، فضلاً عن ذكرها أو التطرق إليها. إن منهجك ساذج ومبسط. انظر إلى فهرس كتابي "AFL". هل اطلعتَ على أيٍّ من القضايا المطروحة فيه؟ على سبيل المثال، هل فكرتَ في التكميم (الفصل 3.2)؟ أو العناصر المتضادة (الفصل 3.4)؟ أو الفروق بين حجج "من باب أولى" الوجودية، والمنطقية-المعرفية، والأخلاقية-القانونية (الفصل 4)؟ من الواضح من عملك أنك لا تُدرك (ولو بشكلٍ مبهم) إلا أبسط أشكال حجة "من باب أولى"، ألا وهي الصيغة الذاتية الإيجابية. أنت لا تتناول حتى الصيغة السلبية المقابلة، فضلاً عن الصيغتين الخبرية الإيجابية والسلبية.

مع أنك تدّعي في رسالتك (L-6) أنك تناولت "رفض" الحجج، إلا أنك في الواقع لم توضح كيف يُميّز منهجك بفعالية بين الحجج الإيجابية والسلبية. بل إنك تخلط بين الصيغة الذاتية الإيجابية لحجة "من باب أولى" والصيغة الذاتية الإيجابية للقياس الكمي، إذ كما سبق ذكره، فإن حججك قابلة للعكس (أي لا تنتقل من الأدنى إلى الأعلى فقط). أنت تعتقد أنني مخطئ في توجيه هذا النقد إلى عملك لأنك لم تستوعبه بعد، حتى الآن.

في التعليق التالي، أعربت عن استيائك من إشارتي إلى طاولتك على أنها مجرد تشبيه، وليست حجة من باب أولى:

1. اقرأ النص كما هو! الشكل 46 يتناول الخطوة الثانية، وليس الخطوة الأولى. وقد ذُكر ذلك بوضوح. الخطوة الثانية مطابقة تمامًا لهذا الجدول، دون أي ترجمة أو مقدمات خفية. 2. وفقًا لمنهجك، فإن الخطوة الثانية قياس وليست بالضرورة. وهذا خطأ بالطبع، كما يتضح من التلمود نفسه. (ج-21)

يُظهر هذا التعليق مرة أخرى عدم فهمك أن مثل هذا الجدول لا يُمكنه تمثيل حجة من باب أولى بحد ذاتها، بل فقط المعنى الضمني القياسي لها، وذلك ببساطة لأن مسألة كفاية الحد الأوسط، وهي سمة مميزة وأساسية للاستدلال من باب أولى، لا تظهر في هذا النوع من التمثيل الجدولي. مجرد اعتقادك بأن هذا الجدول يهدف إلى تمثيل حجة من باب أولى لا يعني أنه يؤدي هذه الوظيفة فعليًا، فكل ما يفعله هو توضيح التناسب الكامن. لا فائدة من استشهادك بتصنيف التلمود لحجته بأنها من باب أولى، فهذا لا يُثبت دقة تمثيلك لها. عليك أن تُصبح أكثر وعيًا إذا أردت التقدم في علم المنطق، فأنت ما زلت مبتدئًا.

ترفض التعليمات بشكل قاطع. في نقدي الأصلي (أي في AFL)، حاولت لفت انتباهك إلى الصعوبات الكامنة في التحديد الكمي ضمن تمثيل جدولي مثل تمثيلك، وهذا ما ذكرته:

1. إذا أخذنا مثالاً (مثل جدول KVH بسيط 2x2)، فسنجد أننا على صواب. هل دفع نصف قيمة KEREN في RESHUT HARABIM عبارة عامة أم خاصة؟ هل هي صحيحة في معظم الحالات أم في جميعها؟ 2. بناءً على اقتراحك، أفضل استخدام المنطق الضبابي ذي القيم اللانهائية. (C-10)

هذا رد فعل ناتج عن عقل غير دقيق. تفكيرك سطحي للغاية، وتكتفي بالتقريبات، ولا تتحلى بالصبر الكافي للتعامل مع التفاصيل الدقيقة. لا يمكن اللجوء إلى المنطق غير الدقيق عندما يتوفر المنطق الدقيق، بل يجب أن يكون الملاذ الأخير.

5. في حالة إنكار

تُظهر رسالتك والتعليقات المصاحبة لها سمةً مشتركةً بينها جميعًا، ألا وهي إنكارك التام لأي نقدٍ وُجِّه لمقالك المنشور عام ٢٠٠٩. لا أشك في أنك، بحسب تقييمك الشخصي، لم ترتكب أي أخطاء أو ثغرات؛ ولكني أعتقد أن ذلك يعود إلى أن فكرك لم يتطور منذ كتابة ذلك المقال، لأنك لم تبذل أي جهدٍ لدراسة الموضوع بتعمق. مع أنك تستحق الثناء على روحك العلمية في الرد على نقدي (إذ لم يُظهر كثيرون ممن انتقدتهم هذه الروح)، إلا أنك لا تُظهر الروح نفسها فيما يتعلق بالاعتراف بأي أخطاء أو ثغرات في منهجك. في رسالتك، ذكرتَ ما يلي:

> "أنت تعبر عن تقديرك لروح دوف غاباي "الرياضية العلمية"، أي استعداده لدراسة النقد الموجه لعمله بطريقة منفتحة وصادقة." (L-9)

هذا تعريف جيد للروح العلمية (لم أقل قط "روح رياضية"، بالمناسبة، لكن هذا ليس مهمًا). لكني أود أن أضيف أن هذه الروح تتضمن الاستعداد للاعتراف بالأخطاء أو الثغرات. لا أرى مثل هذا الاستعداد حتى في رد فعلك على الأخطاء الأكثر وضوحًا التي أشرت إليها.

أشير هنا إلى الفصل *25*، القسم *3* من قانون كرة القدم الأسترالية ، حيث أوضح لكم ما يلي:

- بافتراض أن ثلاث كميات فقط ممكنة، وهي 0 أو ½ أو 1، فإن:
- إذا كان لدينا أربعة متغيرات A و B و C و D، وكان لدينا أن C:D هو نفسه A:B، فإن هذا يعني منطقياً أنه كلما كان B>A، يجب أن يتبع ذلك أن D>C: وبالتالي:
- (أ) في الحالة المحددة حيث A=0 و B=1 و C=½، يترتب على ذلك أن D=1 (ولا يمكن أن تكون ½)؛
- وبالمثل، (ب) في الحالة المحددة حيث A=0 و B=½ و C=1، يترتب على ذلك أن D=1 (ولا يمكن أن تكون ½).

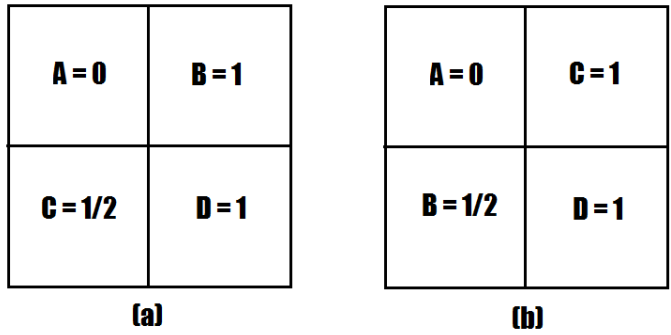

هذه عملية حسابية بسيطة للنسبة، ولا مجال للنقاش فيها - اسأل أي شخص في قسم الرياضيات بجامعتك. ومع ذلك، ترفض النقد وتستمر في الادعاء ببساطة أن قيمة D قد تساوي 1 أو ½ - بل وحتى هنا، ½ فقط (!) - كما هو واضح في تعليقك:

> "عندما تكون النتيجة X>=1/2، فهذا يعني عمليًا أنه لا يمكنك أخذ أكثر من 1/2. وهذا لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح في السياق المنطقي، ولا يوجد أي تناقض." (C-14)

كلا يا سيدي. الاستنتاج الوحيد الذي يمكنك التوصل إليه في منهجك الجدولي هو 1 (كما فعل ر. تارفون)، ولا مجال فيه للاستنتاج ½ (وبالتالي لا مجال للاستنتاج المبهم "1 أو ½"). ومع ذلك، تُصرّ على الاستنتاج الأخير، لتُظهر منهجك وكأنه قادر على معالجة خلاف الحكماء مع ر. تارفون. لا أستطيع الجزم إن كان هذا إهمالًا أو قلة ذكاء أو تضليلًا من جانبك، لكني أستطيع القول إنه خطأ، وعليك الاعتراف به. إن اعترفت به، فهو أمر ثانوي؛ أما إن رفضت الاعتراف به، فهو أمر جلل.

إنّ الروح العلمية، في جوهرها، لا تُعنى إلا بالحق والباطل، لا بالمكانة الشخصية أو أيّ تحيّز أيديولوجي. وفي تعليقاتك اللاحقة، تعترض على أنك لم تقصد في ورقتك الإنجليزية الأصلية شرح النقاش بين الحاخام تارفون والحكماء (الوارد في مشناه بابا قاما 2:5)، وتتهمني بسوء الفهم، وبأن نقدي غير ذي صلة، إن لم يكن غير نزيه.

لقد أخطأتَ فهم الموضوع برمته. نحن نستخدم هذا النص (KVH) فقط لتوضيح مفهوم بسيط منه، ولم نكن ننوي شرح مفهوم "سوغيا" (SUGIA) نفسه. قررتَ أن علينا شرح "سوغيا"، ثم انتقدتنا بسبب الصفحة المفقودة، ولعدم شرحنا لمفاهيم "تاناي" (TANAIC) ونقاشاتها، وخاصةً "دايو" (DAYO). هذا مثال مؤسف لسوء فهم المقروء، ويبدو أنه ناتج عن غضبك الواضح. عليك أن تتخلى عن ذلك لتحافظ على قدرتك على الفهم والنقد بموضوعية. يمكنك حذف صفحتين غير ذي صلة من النقاش هنا. كل هذا مبني على خطأ. (C-15)

إنّ الآفا التي استشهدنا بها من بابا كاما (من وجهة نظر الحاخام تارفون) كانت مجرد مثال توضيحي، لعرض نموذج للآفا التلمودية. لقد بذلتَ جهدًا كبيرًا (على مدى صفحات عديدة من الفصل) لشرح المسألة (سوجيا). وبذلك تحاول إظهار أننا لم نشرح آراء التنائيم وحججهم (بل لم نُشر إليها أصلًا). ولكن لم يكن هدفنا أبدًا شرح كل هذا أو التطرق إليه، وإنما فقط عرض نموذج للآفا التلمودية. (L-8)

هذا تهرب من المشكلة، وهي أن منهجك في تحليل الحجج من باب أولى، خلافًا لادعائك، عاجز عن تمثيل حتى هذا النقاش الأساسي في المشناه الذي تتخذه مثالًا، فضلًا عن جميع النقاشات الممكنة. ربما تتصور أنك تُمثل النقاش بنجاح، لأنك تجهل خطأ حساباتك. لكنني سأبين لك أن منهجك في الواقع لا يستطيع لا يُفسّر هذا إلا موقف الحاخام تارفون (أي التعويض الكامل في كلا الاتجاهين)، ولا يُفسّر موقف الحكماء المُعارض. لا شكّ أن هذا اعتراضٌ وجيهٌ للغاية؛ وبما أنني أثبتُ وجهة نظري، فهو ليس سوء فهمٍ ولا تضليلاً من جانبي. علاوةً على ذلك، فإن حقيقة أن منهجك لا يُمكنه إلا تكرار موقف الحاخام تارفون، ولا يُفسح مجالاً لموقف الحكماء، تُشير إلى بساطته – فهو يتعامل فقط مع النسب، أي أنه من الناحية الفنية، يتعلق فقط بالاستدلال القياسي وليس بالاستدلال من باب أولى.

لا يمكنك استخدام نص (السوغيا المذكورة) كمثال وتحريفه، ثم تشكو عندما يعترض أحدهم على هذا التحريف بحجة أنك لم تكن تنوي تحليل المسائل المطروحة تحليلاً كاملاً. كان واجبك الفكري هنا هو توضيح العناصر ذات الصلة بهذه السوغيا ، بما في ذلك حقيقة أن الحاخام تارفون يخلص مرتين إلى النتيجة الأولى، بينما يخلص الحكماء المعارضون له مرتين إلى النتيجة الثانية (مستندين إلى بيان دايو ، الذي يحتاج بالتالي إلى بعض التوضيح والشرح). منهجك، موضوعياً، لا يمكنه إلا أن يخلص إلى استنتاجات الحاخام تارفون (1)، ولا يمكنه أن يعكس موقف الحكماء (2)،

فضلاً عن دافعهم (دايو). هذا ليس "إغفالاً للمسألة برمتها"، بل هو جوهر المسألة.

لا يكفي في هذا السياق أن تحيلني (أو أي قارئ) إلى ورقتك البحثية العبرية، كما تفعل في هذه التعليقات:

"لفهم رأي الحاخام تارفون وغيره، يمكنكم قراءة الصحيفة العبرية. نحن لا نشرحها هنا. (ج-16)"

إذا قرأتم ورقتنا العبرية، فستجدون شرحاً وافياً لـ"دايو" أيضاً. لكن هذا ليس هدفنا في هذه المرحلة. (ج-17)

لم نكن ننوي شرح ذلك هنا. (C-18)

لا أحد يتوقع منك إعادة صياغة كامل النقاش في الورقة الإنجليزية، إن لم يكن هذا قصدك. لكن عليك أن تُوجز العناصر ذات الصلة من تفسيرك بإيجاز، ليس فقط لإظهار فهمك للنقاش، بل لتنوير القارئ بأفكارك. لم أقرأ ورقتك العبرية، لكني أشك بشدة في دقة تحليلك للنقاش الحاخامي فيها، وذلك ببساطة لأن المرء لا يستطيع فهمه فهمًا حقيقيًا دون فهم واضح لأساس الاستدلال، وهذا ما تفتقر إليه. إذا لم تستوعب الأشكال المختلفة لهذا النوع من الحجج، وكيفية التوصل إلى مقدماتها، فلن تستطيع فهم طبيعة وتنوع اعتراضات الحكماء .

قد تظن أن لديك "التفسير الدقيق للدايو"، لكنني أشك في ذلك. أتحداك أن تُقدّم لي ترجمةً إنجليزيةً أمينةً لورقتك العبرية (دون أي تعديلات لاحقة، من فضلك)، وسأُبيّن لك بدقةٍ أين أخطأت. أو يمكنك قراءة شرحي لبابا قاما 2:5 و25أ-ب (في *AFL*، الفصلين *7-8*)، وانظر بنفسك أين نتفق أو نختلف. قد تتعلم شيئًا جديدًا!

إذا لمستَ غضبًا في ردي، فذلك لأني لا أحب أن يُستغلّني أحد. من الواضح أن من المريح لك أن تتخيل، كما ذكرتَ في رسالتك، أنني أُظهر "نقصًا جوهريًا في الفهم" لعملك، لكنني أعتقد أنني أفهمه جيدًا جدًا - جيدًا بما يكفي، بالتأكيد، لأجد فيه عيبًا. تستخدم هذا الاتهام لإنهاء الموضوع قائلًا:

"بعد أن أدركنا أن كلماتك تُظهر نقصًا أساسيًا في فهم عملنا، لم نتابع الأمر أكثر من ذلك." (L-1)

وبالفعل، تتوقف تعليقاتك قبل نهاية نقدي بوقتٍ طويل (بعد منتصفه بقليل، تحديدًا)! ربما تظن أن كل ما قلته بعد ذلك كان مجرد كلامٍ فارغ، أو ربما لم تستطع مواجهة النقد أو فهمه، وفضّلت الانسحاب من النقاش بحجة أنني لا أفهم عملك. هل قرأت الصفحات المتبقية؟ إن كان الأمر كذلك، ألم تجد فيها شيئًا ذا صلة أو أهمية؟

من المثير للاهتمام أنني اقترحت عليك، بعد تعليقك الأخير (ج-23)، "جدولًا مُعدَّلًا" يُراعي مسألة كفاية الحد الأوسط. أظن أنك لم تُعلِّق على هذا الاقتراح لأنك لا تُدرك ضرورة مراعاة هذه المسألة إذا كان عرضك الجدولي يُشير إلى حجة من باب أولى بدلًا من مجرد القياس. هل أُسيء فهم عملك، أم أنك عاجز عن استيعاب نقدي؟

بعد ذلك، أوضح كيف أن تحليلك للسوغيا المذكورة (كيدوشين 5أ-ب) "يخلط التفاح بالبرتقال"، أي أنه يجمع بشكل عشوائي حججًا من باب أولى وأخرى ليست كذلك، في سرد جدولي معقد. وأشرح بوضوح أنه يجب تجنب مثل هذه الجداول المركبة لأنها تُشوش الحدود بين الحجج الفردية في سلسلة الاستدلال (بدلاً من "توحيدها" كما تدعي في L-6). علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن هذه "الهياكل المتوسعة" (كما تسميها في L-6) ليست مُولِّدة آليًا بل تتطلب تدخلًا بشريًا لبنائها، تُثير الشكوك. ربما يمكنك فهم هذه المخاوف بسهولة أكبر إذا أشرتُ إليك إلى نقدي لـ ج. أبيتبول في *AFL*، الفصل *21*. القسم *4*. لقد تعامل هو، مثلك، مع الردود عن طريق توسيع الجدول الأولي المكون من أربع خلايا، أي عن طريق إضافة خلايا (عموديًا أو أفقيًا) - في حين أنه سيكون من الأدق والأكثر أمانًا إنشاء جداول متعارضة تحترم عدد المصطلحات العاملة في كل حجة فردية.

في القسم التالي من الفصل 25، أنتقد منهجيتك العامة، مشيرًا إلى أن المنهج الاستقرائي الذي تتبعه لا يمكن "إثباته" بتجربته مرة أو مرتين، خاصةً إذا كانت المادة المستخدمة في الاختبار نفسها موضع شك أو على الأقل غير مثبتة (كما هو الحال مع الأمثلة المستقاة من التلمود). لو أنك اختبرت منهجك، على سبيل المثال، عشرين أو خمسين مرة، على جميع أنواع المواد الموثوقة نسبيًا، ووجدته مناسبًا في كل مرة، لكانت موثوقيته مؤكدة تمامًا. لكن في ورقتك البحثية الحالية، لم يكن الأمر كذلك. ربما يمكنك فهم هذه المخاوف بسهولة أكبر إذا أشرتُ إليك إلى نقدي لي. أوري في كتاب "التحليل اللغوي"، الفصل *29*. القسمان *2-3* . لقد ابتكر طريقة لتمثيل الحجج من باب أولى، ومثلك، اختبرها على عدد قليل من الحجج التلمودية؛ وبعد ذلك تنبأ بتفاؤل مفرط بأنها قابلة للتطبيق على جميع الحجج.

بالتأكيد، لو كنتَ لا توافق على هذه الانتقادات الموجهة لمنهجك، لكان عليكَ الدفاع عن نفسك؛ ولو كنتَ توافق عليها، لكان عليكَ التصريح بذلك. مع

ذلك، اخترتَ تجاهلها جميعًا، بحجة أنني أسيء فهم عملك. لقد كتبتُ قصيدة هايكو (وهي نوع من الشعر الياباني يتكون من 5-7-5 مقاطع صوتية)، تُوجز لكَ هذه المقالة.

لآلئ على طبق –
هذا الطعام دسم جداً بالنسبة له.
ممتلئاً " خاصاً به !

مع خالص الشكر والتقدير لحسن استماعكم، وتحياتي الطيبة.

5. مجلة بار إيلان، BDD

1. تقديم المقال ورفضه

في يناير 2014، بعد فترة وجيزة من إتمامي ونشري لكتابي "منطق من باب أولى" ، سافرتُ إلى إسرائيل لقضاء إجازة مستحقة. هناك، التقيتُ بالبروفيسور إيلي ميرزباخ في القدس على فنجان شاي. كنا قد التقينا سابقًا، منذ سنوات، في مكتبه بجامعة بار إيلان، وظللنا على تواصل منذ ذلك الحين عبر مراسلات بريد إلكتروني متقطعة. كنتُ ممتنًا له لأنه وافق، في عام 1997، بعد نشر كتابي " المنطق اليهودي" عام 1996، على نشر مقال قصير حول هذا الموضوع في المجلة التي كان يُحررها آنذاك، " هيجايون ". كان المقال مقتطفًا من الكتاب، وعنوانه " أشكال حجة من باب أولى" .

في عام ٢٠١٤، خلال جلسة شاي، تفضل البروفيسور ميرزباخ مشكورًا بنشر مقالٍ يتعلق بآخر أعمالي في المجلة التي كان يرأس تحريرها آنذاك، والتي تحمل اسم *BDD* ، والمتخصصة في الربط بين الدراسات اليهودية والعلوم. حدد عدد الصفحات، وأشار إلى أن المقال سيخضع لعملية مراجعة. سعدتُ بعرضه، فقد كنتُ أتمنى ذلك حقًا. شرعتُ في إعداد النص في مايو من ذلك العام، بعد أن قدمتُ له محتواه المقترح، وقدمتُ ورقة بحثية من ٢٠ صفحة قبل نهاية الشهر. بعد ثلاثة أشهر، ولدهشتي الكبيرة، تلقيتُ تقريرًا كتبه مُراجع مجهول يرفض فيه المقال.

لم أُعر الرفض في حد ذاته اهتمامًا كبيرًا ، لكنني صُدمت حقًا من الجهل الصارخ والخداع الفكري، بل والعداء الصريح، الذي أبداه "المراجع" المجهول الذي أوصى بنشر المقال [122]. وببساطتي، لم أستطع فهم الدافع وراء هذه المعاملة الجائرة، فشرعتُ في الرد على انتقاداته التقنية نقطةً بنقطة. وببراءةٍ مني، أخذتُ هذه الانتقادات على محمل الجد في البداية، ورددتُ بحسن نية . لكن ذلك كان، بالطبع، بلا جدوى: فقد كان مصممًا منذ

[122] رغم مطالبتي المتكررة بالكشف عن اسم الناقد ومؤهلاته (إن وجدت)، رُفض طلبي. من المثير للدهشة أن تُبقي مجلة أكاديمية مثل هذه المعلومات طي الكتمان، فهذا أشبه بحكم صوري. في هذه الحالة تحديدًا، كان "المراجع" جاهلًا تمامًا ويفتقر إلى الذكاء، لذا يؤسفني عدم تمكني من الكشف عن هويته. إن بقاءه مجهول الهوية دليل على افتقاره للمؤهلات؛ فلو كان مؤهلًا، لأعلن عن اسمه بكل فخر، متحملًا كامل المسؤولية عن أقواله وأفعاله.

البداية على منع نشر المقال، بغض النظر عن منطقه وحقيقته. ولم تكن الحجج التي ساقها سوى تبريراتٍ لهذه النتيجة المُسبقة [123].

ستجدون ردّيَّ أدناه؛ وهما مثيران للاهتمام من الناحيتين المنطقية والأكاديمية. احكموا بأنفسكم. المقال الذي كنت قد قدمته أصبح الآن فصلاً من هذا الكتاب [124].

بعد شهرين فقط (أجل، أحيانًا أكون بطيئًا في الفهم)، وبعد التفكير في الأمر برمته، أدركتُ أخيرًا المشكلة الواضحة ! أدركتُ أن المُراجع كان مُصرًا على منع نشر مقالتي لأنها تضمنت بعض استنتاجاتي التي تنتقد الجمارا (المرحلة الأخيرة من التلمود)، مع أن استنتاجاتي كانت عمومًا مؤيدة للمشنا (المرحلة الأولى). في تقريره وردّه على ردي الأول، حاول أن يجد عيبًا في منهجي ومنطقي، لكنه حرص بشدة على عدم ذكر أو دحض نقدي للاستدلال التلمودي. حاول أن ينكر، بإيجاز وغموض وعدم وجود دليل، أن تحليلي للاستدلال من باب أولى ينطبق على التلمود، قائلًا:

"إنّ أنماط الحجج الأربعة من باب أولى التي وصفها المؤلف لا معنى لها بالنسبة لحجج "قال فاخومر" المستخدمة في التلمود. المسألة هي أن الحكماء يستندون إلى حجة من باب أولى مقيدة بما يسمى مبدأ "دايو ".

لم يكن ليُصاغ تصريحٌ أكثر جهلاً وسذاجةً وخداعاً من هذا. لقد كان تصريحاً مُطلقاً من شخص، بصفته "حكماً" مُعيّناً، غير مُلزمٍ على ما يبدو بإثبات صحة رأيه بالأدلةً التجريبية. لم يذكر أي دراسة علمية استند إليها. وبالطبع، لا وجود لمثل هذه الدراسة؛ ولو وُجدت، لكنتُ قد عثرتُ عليها بالتأكيد وفنّدتها بكل سرور في كتابي "من باب أولى " ، الذي يُعدّ الدراسة الأكثر شمولاً في هذا الموضوع على الإطلاق. هذا الرجل، الذي من الواضح أنه

---

123 خيب إيلي ميرزباخ أملي لعدم قيامه، بصفته محررًا، بقراءة المقال وتقييمه بنفسه. اقترح عليّ عرض المقال على مُراجع ثانٍ، فوافقت، مع أنني طلبت منه عدم إرسال تقرير المُراجع هذه المرة، إذ لم أكن أرغب في إضاعة المزيد من الوقت في هذا الموضوع (كنت في الواقع أعاني آنذاك من آلام جسدية مزمنة وشديدة نتيجة حادثٍ وقع مؤخرًا). بعد بضعة أشهر، في يناير 2015، أي بعد عام من تقديمي للمقال، أرسل لي بأسفٍ قرارًا نهائيًا سلبيًا. يبدو أن محرر مجلة BDD لا يملك أي سلطة في هذه الأمور؛ فهو مجرد وسيط سلبي. مع ذلك، أشعر بالاستياء لعدم إبلاغه لي منذ البداية (سواء قبل كتابة المقال أو فور استلامه) بأن منشورات جامعة بار إيلان لا تقبل خطابًا نقديًا مثل خطابي؛ كان ذلك سيوفر عليّ الكثير من الوقت والجهد. أو على الأقل، بعد أن فندتُ جميع الاعتراضات الزائفة التي طرحها تابعه الشرير، كان ينبغي عليه أن يتحلى باللياقة الكافية ليعترف بأن الحكم كان ظالمًا وأن يعتذر؛ لكنه آثر الصمت، متغاضيًا بذلك عن الأكاذيب والإهانات. أشعر بالندم، بعد فوات الأوان، لثقتي به.

124 انظر الفصل 1.

يفتقر إلى أي معرفة بالموضوع المطروح، ولم يُعر أي اهتمامٍ حتى للأدلة المُقدّمة في الورقة التي كان من المفترض أن يقرأها، تجرّأ على الإدلاء بهذا التصريح بنبرةٍ تُوحي بالسلطة واليقين.

بات واضحاً لي الآن أن ما أرعب المراجع، والمحرر الذي يقف خلفه، والسلطات الجامعية التي تقف خلف المحرر، هو تصريحات مثل ما يلي:

> كان من المتوقع أن يُذكر كل ما سبق ذكره بخصوص مشناه بابا قاما 2:5، وتحليلنا لحجج "قال فاخومر" الواردة فيه، ومبدأ "دايو" ، في شرح الجمارا لهذا المقطع. لكن، وللمفاجأة، لم يرد شيء من هذا القبيل فيه. بل نجد التلمود البابلي يخوض في سلسلة من التحقيقات غير ذات الصلة، ويُدلي ببعض الادعاءات المشكوك فيها.

أؤكد أن هذا البيان، وغيره من البيانات المماثلة في كتاباتي، ليس مجرد كلام عابر، بل يستند دائمًا إلى تحليل دقيق ومفصل للغاية . لم يكن دافعي قط هو دحض اليهودية، بل سعيت دائمًا لدراستها باحترام وإنصاف. عندما أدلي بتعليقات سلبية عن اليهودية، يكون ذلك دائمًا بقلب حزين، وإن كنت على يقين تام بأنني ألتزم بالموضوعية والصدق. لاحظ رقة لهجتي؛ فلا وجود لأي عداء منتصر فيها. علاوة على ذلك، فقد أثنيت في وقت سابق من المقال نفسه على الحاخامات على النحو التالي:

> ومع ذلك، فقد أتقنوا هذا الشكل من الاستدلال [حجة من باب أولى] بشكل جيد للغاية في الممارسة العملية (مع بعض الاستثناءات الملحوظة)؛ ولجأوا إليه في كثير من الأحيان.

لكن بالنسبة للعقول المتعصبة، تُعدّ عبارات كهذه هرطقة. "ماذا! أتجرأ على التلميح إلى أن بعض حاخامات التلمود قد لا يكونون على دراية كاملة وحكمة تامة؟" في أذهانهم التقليدية، يُعتبر الحاخامات كليّي العلم ومعصومين من الخطأ. فجميع دراسات المعاهد الدينية (*يشيفا*) والكوليل ، وجميع التفاسير والتعليقات الأرثوذكسية، مبنية على هذا الافتراض الأكاديمي الدقيق. وهذا، بالطبع، أمرٌ عبثي - فليس لدى أي إنسان، ولن يمتلك، مثل هذه القدرات. بعض الناس على قدر كبير من المعرفة والكفاءة، وبعضهم أقل من ذلك بكثير؛ ولكن لا أحد معصوم من الجهل أو الخطأ أحيانًا. والادعاء بخلاف ذلك هو كذب.

لا شك أن بإمكان المرء القول إن الحاخامات كانوا أحيانًا يجهلون أو يخطئون، دون أن ينكر ذلك أن عملهم كان في مجمله ذكيًا ودقيقًا. ولكن وفقًا للتقاليد اليهودية، كان الحاخامات مُلهمين إلهيًا، مجرد أدوات لنقل الوحي الإلهي؛ لذا، لا يمكن أن يقولوا شيئًا غير صحيح أو يرتكبوا أي خطأ. هذا

الادعاء، بطبيعة الحال، يُقبل بالإيمان؛ ولا يمكن إثباته بأي طريقة عقلانية [125]. فالإيمان لا يُعدّ دليلًا على أي شيء.

بمجرد أن أدركت هذا – أن السبب الحقيقي للرفض كان ببساطة عدم الرغبة في نشر أي عمل (ولو قليلاً) ينتقد التلمود – شعرت بالرضا إلى حد كبير (على الرغم من أنني هززت رأسي مرارًا وتكرارًا بسبب غباء وسوء نية الأشخاص المعنيين).

من الواضح أن كاتب المراجعة رأى نفسه بطلاً يخدم الله بحماية الديانة اليهودية من الهجمات الفكرية المعادية. لا يكترث من ينخرطون في هذا النوع من الدفاع عن العقيدة بالوقوع في تحريف الحقائق أو الكذب؛ فهم يعتبرون أنفسهم منخرطين في عمل مقدس، والغاية تبرر الوسيلة. لا يتساءلون عما إذا كان الله يفضل الصدق والحقيقة على هذه الفضيلة الزائفة. في رأيي، إن امتلاك الشجاعة لقول الحق، حتى في ظل ضغوط اجتماعية كبيرة، هو خدمة حقيقية لله وفضيلة.

لا أريد الإطالة، لكن اسمحوا لي أن أقتبس من التوراة: «لا تظلموا في القضاء، ولا في المِقْيَاس، ولا في الْمَثْوَانِ، ولا في الْكَيْلِ» (لاويين ١٩: ٣٥)؛ وأفهم من هذا، في مجال المنطق والفلسفة، أنه يجب السعي إلى الدقة التجريبية، والتحليل السليم، والحكم الرشيد. ومرة أخرى: «لا تسرقوا، ولا تكذبوا، ولا يكذب بعضكم على بعض» (لاويين ١٩: ١١)؛ وأفهم من هذا أنه لا يجوز سرقة معتقدات الناس وثقتهم من خلال عقائد زائفة عن قصد، أو عن طريق الكذب عمدًا أو كتمانًا. في مجال الفكر، كما في مجال التجارة، الصدق هو بلا شك أسمى الفضائل. وإخفاء الحقيقة عمدًا هو عملٌ شنيع.

بالطبع، لم يُفصح أعضاء فريق BDD عن دوافع رفضهم، إذ كان ذلك سيعرضهم للسخرية في الأوساط الأكاديمية. بل تظاهر المُراجع بمهاجمة أجزاء أخرى من مقالتي، مُدّعيًا وجود خلل في منهجي ومنطقي، بينما تجنّب تمامًا أي تعليق على تحليلي للمقاطع ذات الصلة من المشناه والجمارا، حتى لا يكشف عن دافعه الحقيقي.

مع أن 30% من النص كان يتناول التلمود، إلا أنه لم يجد، على نحوٍ مفاجئ، ما يُذكر تقريبًا حول هذا الموضوع، الذي كان يُفترض أن يكونَ محور اهتمامه الرئيسي. ظننتُ حينها أن السبب هو كسله عن قراءة ما كتبتُ، أو عدم فهمه له؛ لكنني أدركتُ لاحقًا أنه كان حريصًا جدًا على تجنُّب لفت الانتباه إلى المخاوف العميقة التي أثارها هذا الجزء من النص في نفسه.

---

125 وبالطبع، فإن التقاليد اليهودية ليست الوحيدة التي تقدم مثل هذه الادعاءات لقديسيها ومعلميها؛ فالأديان الأخرى تفعل الشيء نفسه مع قديسيها ومعلميها.

لا شك أن رئيس تحرير مجلة BDD ومن هم أعلى منه رتبةً لو كانوا واثقين من معتقداتهم، لكانوا سمحوا بنشر المقال، ولسمحوا في الوقت نفسه أو لاحقًا لمساهمين آخرين بتفنيد مزاعمه علنًا. فهذا، نظريًا، أحد أهداف المجلات العلمية الحقيقية: تحفيز الفكر والنقاش؛ ففي المنطق والفلسفة، قد تكون الأخطاء مثيرة للاهتمام بقدر النتائج الصحيحة. إن منعهم نشر المقال برمّته دليل، إن دل على شيء، على خوفهم منه وعدم قدرتهم على إيجاد طريقة مقنعة لدحض نتائجه. ولذلك اختاروا "مُراجعًا" باهتًا بما يكفي ليُحاكي عملية المراجعة، ويُظهروا وكأنهم أولوا الموضوع الاهتمام اللازم.

جعلتني هذه الحادثة أكتشف أنه حتى في عصرنا هذا، لا تزال هناك جامعة، وهي جامعة بار إيلان، لا تلتزم تمامًا بالمثال الأكاديمي الحديث للحقيقة والعلم [126]، بل وتطمع في قمع الملاحظات والتحليلات التي تتعارض مع معتقداتها الدينية. لا شك أن منع نقل المعرفة عمدًا أمرٌ شرير. لا بد لي من القول إنني قبل أن أبدأ بكتابة المقال، تساءلت عما إذا كان الناشر سيرد سلبًا على التفكير النقدي؛ لكنني قلت لنفسي: "لا، لا يمكن أن يكون الأمر كذلك". لقد افترضتُ أن أي جامعة تحترم نفسها لن تفعل ذلك! يا لسذاجتي!

2. الرد الأول على الحكم المجهول

سيدي، بصفتكم محكّماً في مجلة BDD، فقد كتبتم (بتاريخ ١٢ أغسطس) تقييماً سلبياً للغاية لورقتي البحثية بعنوان "حول حجة من باب أولى، بشكل عام وفي اليهودية" (المقدمة بتاريخ ٢٨ مايو)، رقم المرجع ٢٦١. فيما يلي ردي على مقالتكم المكونة من صفحتين. آمل أن تتحلوا بالشجاعة والتركيز اللازمين لقراءتها كاملة.

لا أعرف من أنت، لأنك لم توقع على عملك، وبالتالي لا أعرف مؤهلاتك الرسمية. ومع ذلك، أستطيع أن أرى وأثبت بسهولة أنك في الواقع غير مؤهل للمهمة الموكلة إليك.

1. لنبدأ بالخوض في صلب الموضوع، ولنكتشف **مستوى معرفتك ومهارتك المنطقية الشخصية** . من الواضح أنك تظن نفسك واسع المعرفة وقادرًا، لكنني سأوضح لك سريعًا أنك غير كفؤ تمامًا .

---

126 لاحظ أنني أستخدم كلمة "مثالي" . لا أعتقد أن هذا المثال يُطبّق بالكامل في أي جامعة. لكن هذا موضوع آخر.

تزعم، بنبرة متعالية كمن "يلقي درساً"، أنني أستند "ضمنياً" إلى الدلالات التالية: أي أن "P أكثر R من Q R؛ Q R بما يكفي ليكون S؛ إذن P R بما يكفي ليكون S" تعني:

"P is R" ≥ "Q is R";

"Q is R" ≥ "S is R";

إذن "P هو S" ≥ "R هو R".

أؤكد لكم الآن أنني لا أفترض أو أقترح، ولن أفعل ذلك أبداً ، هذا التفسير الرمزي السخيف لحجة من باب أولى (أو تحديداً، للحالة المزاجية الإيجابية لهذه الحجة)! هذا شأنكم الخاص. هذا كلام سخيف ، وأنا أستاء بشدة من نسبه إليّ لأنه خاطئ تماماً.

بدايةً، إذا كانت الفرضية الرئيسية المعطاة هي "P أكثر R من Q"، فإن تمثيلها الرمزي سيكون "P هو Q" > "R هو R" (وليس كما ذكرتَ ≤). هذا ليس مهمًا جدًا في السياق، ولكنه يُظهر عدم انتباهك للتفاصيل.

ثانيًا، من المؤكد أن المقدمة الصغرى والنتيجة لا تعنيان، ولا يمكن أن تعنيا، "(Q هو S) ≥ (R هو R)" و"(P هو S) ≥ (R هو R)" على التوالي. هذا واضحٌ جليّ، لأن S محمول (على Q، ثم على P) في القضايا المذكورة، بينما أنت تمثله كموضوع (على R)!

التفسير الرمزي الصحيح لهذه القضايا هو (جزئيًا): **"(Q هو Q) → (Rs هو S)"** و **"(P هو P) → (Rs هو S)"** ، على التوالي، حيث *Rs* هو هناك قيمة عتبة معينة لـ *R* مطلوبة لتكون *S* ، كما هو موضح في ورقتي البحثية. (هنا، بالطبع، الرمز → يعني "يتضمن").

تدّعي أنك قرأت مقالتي، لكني أشكّ بشدة في أنك اطلعت عليها بتفصيل كافٍ. فإذا كنت قد قرأتها، فكيف يُعقل ألا تكون قد استوعبت، فضلاً عن أن تستوعب، هذا المفهوم المحوري في تدريسي برمته حول الحجة (الإيجابية) من باب أولى، ألا وهو أنها تعتمد حتمًا على كفاية امتلاك الحد الأوسط ("هل R كافية للوجود")؟ وقد تكرر هذا المفهوم مرارًا وتكرارًا في بحثي، فضلاً عن الكتاب الذي استُقيت منه هذه الفكرة. على سبيل المثال:

> من المهم فهم المقصود بكلمة " **كافٍ** " (أو "بشكل كافٍ") في المقدمات والاستنتاجات الصغرى المذكورة أعلاه. فهي تُشير إلى أن الموضوع يمتلك القدر اللازم من R ليُحقق المسند؛ أي أن الموضوع يمتلك على الأقل القدر المطلوب من *R*. بالنسبة للمسند. تشير كلمة "كافٍ" إلى وجود **قيمة عتبة R** اعتبارًا من ذلك الحين وما فوقه يكون للموضوع بالفعل المسند، ولكن في أي مكان قبل ذلك لا يكون للموضوع المسند؛

يتم بعد ذلك تحديد قيمة R للموضوع على أنها تقع على الجانب المطلوب من العتبة المعروفة.

يُظهر ما سبق أن فهمك للنص المطروح معدوم . فأنت لا تستطيع حتى صياغة جملة منطقية صحيحة، ومع ذلك تتظاهر بمعرفةٍ عميقةٍ بالموضوع! لا يمكن للمرء أن يتعلم شيئًا إن لم يفتح عقله ويدرس الموضوع بصبرٍ وتأنٍّ.

إن ادعاءك بأن حجة من باب أولى يمكن تمثيلها بالرمز "P is R" ≥ "Q is R"؛ إذن "P is R" ≥ "S is R" هو ببساطة ادعاء بأنها استدلال من مقارنات كمية، أي حجة على شكل: إذا كان A ≥ B، وB ≥ C، فإن A ≥ C. لا أؤيد هذا في كتاباتي فحسب، بل أحذر منه مرارًا وتكرارًا.

يتضح من دفاعك الفعال عن هذا الموضوع (أو من نسبك لي هذا الدفاع) أن معرفتك بإمكانيات الحجة المنطقية محدودة للغاية. فأنت تحاول اختزال الأمور المعقدة التي يصعب على عقلك استيعابها إلى معادلات بسيطة ضمن نطاقك الفكري، رافضًا توسيع آفاقك.

لاحظ أيضًا أنني ذكرتُ سابقًا أنَّ "(Q is Rs) → (Q is S)" و"(P is Rs) → (P is S)" ليسا سوى جزء من التفسير الرمزي لحجة من باب أولى، إذ يوجد جانب سلبي يجب أخذه في الاعتبار، كما فعلتُ في بحثي (انظر الاقتباس أدناه). يتجاهل شرحك هذا الجانب تمامًا.

أما بخصوص ادعائك الضمني بأن نظريتي في حجة "من باب أولى" تقتصر على العلاقات الأرسطية (أي، أساساً، على فعل الربط "يكون")، فهذا أيضاً غير صحيح بتاتاً. في كتابي (AFL 4.1)، أوضح صراحةً أن هذا التقييد غير مقصود.

> أطلقتُ على الصيغ الأربع الأولى اسم "الصيغ الاقترانية" لأنها تتضمن علاقات تصنيفية يُشير إليها فعل الاقتران "يكون" (أو "يكون"). ولكن من الواضح أنها قد تتضمن أيضًا علاقات تصنيفية أخرى؛ كما قد تتضمن قطبية سلبية وطرائق غير فعلية (مثل "يمكن" و"يجب" واحتمالات مختلفة بينهما) لأنماط مختلفة (مثل "قول" أو أنواع مختلفة من "فعل").

وفي الواقع، أقدم أمثلة لا حصر لها على وجود هذا التباين. علاوة على ذلك، لا أقتصر نظريتي على القضايا القطعية، بل أتطرق وأتناول باستفاضة الحجج الاستلزامية من باب أولى. يبدو أن كل هذا قد غاب عنك، ولا شك في ذلك لأنك كنتَ مُصراً على انتقاد عملي.

2. علاوة على ذلك، رغبةً منك في الظهور بمظهر الخبير، تكتب:

تحتوي الورقة البحثية على العديد من الأخطاء النظرية. فعلى سبيل المثال، يقدم المؤلف أربع صيغ صحيحة للاستدلال من باب أولى، ولكنه يكتفي بصياغة التعبيرات النحوية لتلك الصيغ دون دلالاتها. ولا يُعرّف المؤلف في النص بأكمله دلالات الاستدلال من باب أولى.

هذا كلامٌ لا معنى له من جانبك، ودليلٌ إضافي على جهلك بالموضوع. إنّ بنية الصيغ الصحيحة لحجةٍ ما، من باب أولى، هي شكلها الخارجي ، أي اللغة التي تُعبَّر بها في الكلام اليومي. فمثلاً، "P أكثر R من Q؛ Q R بما يكفي لتكون S؛ إذن P R بما يكفي لتكون S" هي صيغة أو بنية الصيغة الإيجابية للفاعل في حجةٍ ما، من باب أولى. أما دلالات هذه الصيغ ، أو معناها الباطن، فهي تفسيرها الكامل بعباراتٍ أكثر وضوحاً لغرض التحقق . وعليه، فإنّ دلالات الصيغة الإيجابية للفاعل مُوضَّحة في بحثي كما يلي:

- **الموضوعية الإيجابية** من باب أولى:

الفرضية الرئيسية، "P أكثر R من (أو بنفس قدر R من) Q"، تعني:

P هو R، أي أن P هو R بدرجة أو مقدار معين (على سبيل المثال، Rp)؛

Q هي R، أي أن Q هي R بدرجة أو مقدار معين (على سبيل المثال، Rq)؛

و Rp أكبر من (أو يساوي) Rq (ومن ثم: Rp يستلزم Rq).

الفرضية الصغرى، "Q كافية لتكون S"، تعني:

Q هي إلى حد معين أو درجة Rq) R)؛

كل ما هو على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (مثلاً، Rs) هو S و

كل ما ليس على الأقل بهذا المقياس أو الدرجة R (أي ليس Rs) ليس S؛

ويكون Rq أكبر من أو يساوي Rs.

العبارة "P هو R بما يكفي ليكون S" من أربع عبارات:

P هو إلى حد معين R (على سبيل المثال، Rp)؛

أي شيء يكون على الأقل بدرجة أو مقدار معين R (على سبيل المثال، Rs)، هو S؛

كل ما ليس على الأقل بهذا المقياس أو الدرجة R (أي ليس Rs)، ليس S؛

ويكون Rp أكبر من (أو يساوي) Rs.

تُستخلص هذه المكونات الأربعة كما يلي: الأول من المقدمة الكبرى، والثاني والثالث من المقدمة الصغرى، والرابع من الحجة الكمية المُجدولة (انظر أدناه) والمستمدة من كلتا المقدمتين. لاحظ جيدًا هنا أن شرط "كفاية R" في الاستنتاج (المُضمن في مكونيه الثاني والثالث) يأتي من المقدمة الصغرى، لأنه يتعلق بالحد الفرعي (S). إذن، القيمة الحدية الحاسمة لـ R هي Rs، أي الحد الأدنى لقيمة R اللازمة لتكون S؛ وبمعرفة أن Rq تساوي أو تتجاوز Rs، يُمكننا التنبؤ بأن Rp تفعل ذلك أيضًا.

لاحظ أنني أقول "الفرضية الكبرى تعني " إلخ. وبالتالي، عندما تدعي أن "المؤلف يصوغ تعابير نحوية فقط... دون دلالاتها" وأن "المؤلف لا يُعرّف الدلالات في النص بأكمله من باب أولى للاستدلال على هذا النحو"، فإنك تُظهر فقط أنك غير قادر على إدراك النية الدلالية حتى وهي واضحة أمامك!

وتضيف: "في بعض الحالات، يفترض أن هذه الدلالة أرسطية، وفي حالات أخرى لا تكون كذلك. في القياس الأرسطي، تُفسَّر العلاقات بين المصطلحات على أنها عمليات نظرية المجموعات للتضمين والاستبعاد والتقاطع فيما بينها. يستخدم المؤلف هذه الفكرة أيضًا..." (هنا تضع صيغتك الخاطئة التي سبق فحصها، وتتابع:) "ربما يفترض أن العلاقة ≤ هي التضمين الأرسطي (علاقات انعكاسية، ومتناظرة عكسيًا، ومتعدية بين المصطلحات). لكن من الواضح أنها لا يمكن أن تكون كذلك لأسباب مختلفة."

هنا أيضًا، تتظاهر بالذكاء، وتطلق كلماتٍ مألوفة بالكاد تفهمها، وتنسب إليّ (ناهيك عن أرسطو) آراءً لم أُبدِها قط. هل سبق لي، أو هل سأفترض يومًا، أن "العلاقة ≤ هي التضمين الأرسطي"؟ إن مجرد اقتراحك لهذا يدل على وجود لبسٍ ما في ذهنك بشأن الرمز ≤.

تزعم أيضًا أن نظريتي حول حجة "من باب أولى" تعتمد على توضيح علاقة المقارنة الكمية (أي ≤). بعبارة أخرى: "يتناول المؤلف التحقق من صحة حجة "من باب أولى" في خمس صفحات. ومع ذلك، لا معنى لها بدون دلالات لغوية. فالعلاقة ≤ غير واضحة تمامًا."

لكن كما أوضحتُ سابقًا، فإن هذه العلاقة (المقارنة الكمية) ليست، خلافًا لما قد تتصوره، الركيزة الأساسية لحجة من باب أولى. إنها عنصر من بين عناصر أخرى - انظر تحليلي أعلاه. علاوة على ذلك، ليس من دوري كمنطقي توضيحها - يمكنني اعتبارها مسألةً سبق أن تناولها علماء الرياضيات ونقلوها إليّ، لأنها مسألة كمية بحتة. كنت سأضطر إلى تناول هذه المسألة لو كانت حكرًا على حجة من باب أولى؛ لكنها ليست كذلك (تمامًا كما أن الإسناد والاستلزام ليسا كذلك).

وعلى أي حال، ما الذي تجده "غامضًا تمامًا" بشأن "العلاقة ≤"؟ إنها بسيطة وواضحة بما يكفي. يبدو أنك تلمح إلى وجود سرٍّ عميقٍ بشأنها لا أعرفه، لكنك لا تُحدد اعتراضك عليها بدقة. من الواضح أنك هنا مجددًا، تحاول فقط إظهار صورةٍ مُنمّقٍ عن نفسك، وتلجأ إلى التلميحات الخبيثة.

كل هذا يُظهر مجدداً أنك لا تملك فهماً مباشراً للمنطق، بل مجرد معرفة سطحية ببعض الصيغ والعبارات التي تستخدمها دون فهم معناها الحقيقي. تظن أنك تستطيع خداع الناس بهذه الحيل، لكنك لا تُفلح إلا في إظهار جهلك ونقصك الأخلاقي.

3. ثمة أمر آخر جدير بالتوضيح، وهو أنك تتصور، على ما يبدو، أن فهمي للمنطق أدنى من فهمك (الذي لم تُظهره إلا قليلاً) لمجرد أنني أتجنب المنطق الرمزي الحديث مثلك، وألجأ بدلاً من ذلك إلى **منطق اللغة العادية** . بل على العكس تماماً، في رأيي. فلو كلفت نفسك عناء قراءة الكتاب، أو على الأقل الملحق السابع منه، لوجدت أن أحد محاوري الرئيسية في هذا العمل هو أن المنطق الرمزي الحديث ليس إلا خدعة، وسيلة يستخدمها من لا يفهمون المنطق ليُوهِموا أنفسهم والآخرين بفهمهم له.

مقالتك تُثبت وجهة نظري مرة أخرى . ظننتَ أنك تُظهر براعةً في تفسيرك الخاطئ لحجة "من باب أولى"، لكنك لم تفعل سوى إظهار عجزك المنطقي. لو راجعتَ اقتراحك بلغةٍ بسيطة، أي بلغة إنجليزية واضحة، لربما أدركتَ سخافته بنفسك. منطق "من باب أولى" كُتب هذا الكتاب بهدف مساعدة أشخاص مثلك . إذا كنت ترغب في تطوير مهاراتك والارتقاء فكريًا، فعليك بذل الجهد لقراءته، وأن تفعل ذلك بعقلية منفتحة. لكن، لأكون صريحًا معك، لا أعتقد أنك ستمتلك الذكاء اللازم أبدًا . أقول هذا بصدق. أنت تكتب:

> "من حقيقة عدم وجود دلالات حقيقية، يترتب على ذلك أن المؤلف يصوغ الصيغ الذاتية والصيغ التنبؤية التي هي في الواقع واحدة، بالإضافة إلى القضايا الأرسطية التالية: "S هو P" و"P صفة من صفات S". من الناحية التركيبية، تختلف هذه القضايا، ولكن من الناحية الدلالية، لا تختلف."

بمجرد رؤيتي لما كتبته، أعتبرك حالة ميؤوس منها. هذه الجملة وحدها كافية لإقناعك بأنك لم تدرس الورقة المقدمة إليك، بل تصفحتها سريعًا فقط. إذا كنت قد قرأتها بتمعن ولم تستطع إدراك الفروقات الجوهرية بين الحجة الذاتية والحجة المسندة، فلا أمل لك. الأمر ليس مجرد تحويل "س هو ص" إلى "ص صفة من صفات س" كما تدعي - فلو كان الأمر كذلك، لأمكن اختزال الحجج الذاتية إلى حجج مسندة، والعكس صحيح - بينما بحثتُ في

هذه المسألة بدقة وبيّنتُ بوضوح استحالة ذلك. أنت تدلي بتصريحات لا تستند إلى أي بحث ، بل إلى تحيزاتك الشخصية.
ومرة أخرى، كما أنك لا ترى فرقًا كبيرًا بين الحجة الموضوعية والحجة المستندة، فإنك تعجز عن رؤية أي فرق جوهري بين الحجة من باب أولى بحتة والحجة التصاعدية (الحجة النسبية من باب أولى). ولذلك، تكتب:

يحتوي القسم التالي، "الحجج المتعلقة بالتناسب"، والممتد على ست صفحات، على العديد من الاختلافات النحوية لصيغ "من باب أولى" التي تم صياغتها في القسم الأول. في رأيي، يجب اختصار هذا القسم، لأنه يحتوي على الكثير من المعلومات غير المهمة للموضوع الرئيسي.

من الواضح أنك تجهل تاريخ حجة "من باب أولى" والجدل الدائر حولها عبر التاريخ. أنت تعتبر شيئًا ما غير مهم لمجرد أنه ممل، أي أن ذهنك يتعب بسهولة. لكن هذا ليس معيارًا صحيحًا للحكم في هذا السياق. من المثير للدهشة أن شخصًا مثلك، لم يُضف شيئًا ذا قيمة إلى مجال منطق ″من باب أولى″ ، بل على العكس، يُسيء فهم معظم ما يقرأ، يُبدي "رأيًا" حول ما هو "الموضوع الرئيسي" وما هي "المعلومات غير المهمة"!

4. لنلقِ نظرة الآن على **قراءتك لمثال ملموس** على حجة من باب أولى. أنت تكتب:

لتوضيح معنى الصيغ، يقدم الكاتب بعض الأمثلة. لنأخذ مثالًا واحدًا: "يستطيع جاك (P) الركض أسرع (R) من جيل (Q)؛ إذا استطاعت جيل الركض بسرعة كافية لقطع ميل واحد في أقل من 15 دقيقة (S)، فمن المؤكد أن جاك يستطيع ذلك أيضًا؛ وإذا لم يستطع، فلن تستطيع هي كذلك". أولًا، العلاقة "أسرع" ليست متعدية لأي مسافة، لأن هناك عدائين يتحملون المسافات الطويلة وعدائين يقطعون مسافات قصيرة. ويمكن لشخص ما أن يركض أسرع كعداء يتحمل المسافات الطويلة ولكنه أبطأ كعداء يقطع مسافات قصيرة. ثانيًا، يختلف معنى "S هي R" في صيغة القضية "سريع بما يكفي لقطع ميل واحد في أقل من 15 دقيقة" اختلافًا واضحًا عن معنى "P هي R" و"Q هي R". في الحالة الأولى، S من "S هي R" هي مسافة. في الحالة الثانية، P من "P هي R" وQ من "Q هي R" هما شخصان. وهذا نوع من المغالطة المنطقية المعروفة باسم ″الجهل بالقواعد ".

أحلل هذه الحجة في كتابي "المنطق من باب أولى" (AFL 1.1) على النحو التالي:

على سبيل المثال: إذا افترضنا أن جاك (P) أسرع (R) من جيل (Q)، فإنه يترتب على ذلك: إذا استطاعت جيل قطع ميل واحد في أقل من 15 دقيقة (S)، فمن المؤكد أن جاك يستطيع ذلك أيضًا؛ وإذا لم يستطع، فلن تستطيع هي كذلك. وغني عن القول، يُفترض أن الظروف متطابقة في الحالتين؛ فنحن نتحدث عن المسار نفسه، وفي الطقس نفسه، وما إلى ذلك. إذا كانت الظروف المقصودة مختلفة، فقد لا تعمل الحجة بشكل صحيح. تُذكر حجة "من باب أولى" بشكل قاطع فقط في حال عدم وجود شروط ضمنية. من البديهي أنه إذا كانت هناك شروط، فيجب تحديدها، أو على الأقل يجب التأكد من أنها متطابقة في جميع أجزاء الحجة.

في تعليقك الأول، حول احتمالية تغير العلاقة بين "الأسرع" و"الأكثر سرعة"، أنت تُكرر ما ذكرته سابقًا في كتابي، وهو أن "الشروط مفترضة متطابقة" وما إلى ذلك. لكن ما تغفل عنه هو أن هذا مجرد تنبيه بسيط للقارئ بشأن مسألة سنتناولها بتفصيل أكبر لاحقًا، ألا وهي إمكانية استخدام مصطلح وسيط بأكثر من معنى. على سبيل المثال ، في موضع لاحق من نفس الفصل والقسم (AFL 1.1)، كتبتُ:

على المستوى الرسمي، يعني هذا أنه إذا لم نحدد أو نضع في اعتبارنا الحد الأوسط المقصود (R) في المقدمة الكبرى، فقد نقصد بسهولة حدًا أوسطًا آخر، ولنقل (R')، في المقدمة الصغرى والنتيجة؛ وفي هذه الحالة، سيكون استدلالنا (سواء كان ذلك عن غير قصد أو عن قصد) خاطئًا بالطبع. يحدث هذا غالبًا في الممارسة العملية، وهو أحد أسباب تشكيك البعض في صحة حجة "من باب أولى" بشكل عام. لكن المشكلة هنا ليست في الحجة بحد ذاتها، بل في استخدام حدين أوسطين. إذا استخدمنا، صراحةً أو ضمنًا، حدين أوسطين، فإن الحجة تصبح باطلة بالطبع، لأنه لا يمكن إثبات صحتها بعد ذلك. يمكننا تسمية هذه الممارسة "مغالطة الحدين الأوسطين" حتى نتذكر تجنبها وعدم الوقوع في فخها.

لذا، فإن ما تقدمه على أنه نقدك لعرضي هو مغالطة محتملة سبق أن أشرت إليها وشرحتها. تقترح أن مصطلح "أسرع" قد يختلف معناه، أي أن "الأسرع" المقصود لعداء المسافات الطويلة يختلف عن "الأسرع" المقصود لعداء السرعة. أنت تتهمني فعلياً بهذه المغالطة، مع أنني أنا من اكتشفها قبلك! هذا تضليل من جانبك. تتظاهر بأنك المعلم وأنت في الحقيقة التلميذ.

أما تعليقك الثاني، فلا يُسفر إلا عن إظهار ارتباكك الفكري التام . فالمقولة "S هي R" غير موجودة في تحليلي للحجة الموضوعية الإيجابية من باب أولى، بل هي من اختراعك كما رأينا سابقًا (في الصيغة الرمزية التي

اقترحتها)! لذا، فإن انتقادك بأن الموضوع S (المسافة) لا يُقارن بالموضوعين P وQ (البشر) ليس إلا نقدًا لسوء فهمك لصياغة الحجة الموضوعية من باب أولى! في تحليلي للحجة الموضوعية، S محمول وليس موضوعًا. أنت هنا تُظهر عبثيتك مرة أخرى، ولا تُقدم بأي حال من الأحوال نقدًا صحيحًا لعملي!

وتجرؤ على اتهامي بارتكاب مغالطة الجهل . حقاً، مهما كان اسمك، ما أغباك! أشعر بالشفقة عليك.

5. سأتناول الآن الفقرة التالية في مراجعتك، والتي **تحاول فيها التشكيك في مؤهلاتي العلمية** ! لقد أضحكني ذلك بشدة، بالنظر إلى جهلك الفاضح.

كُتبت الورقة البحثية بأسلوب يُظهر بوضوح أن مؤلفها ليس عالماً. فعلى سبيل المثال، يدّعي وجود 80 حالة من حالات الحجة من باب أولى في مؤلفات أرسطو (ص 4). ولكن هل يُناقش أيّ المؤلفات أرسطوية بالفعل وأيّها منسوبة زوراً؟ وهل جميع حالات الحجة من باب أولى موجودة في كتابي أرسطو "الخطابة" أو "الأورغانون"؟ أعلم أن الاستدلال بالقياس كان شائعاً في مؤلفات أرسطو البيولوجية. فكم عدد الحجج من باب أولى الموجودة هناك؟ مثال آخر على مرجع لا يمكن أن يكون في أي عمل علمي هو الإشارة إلى كتاب رامشال "سفر هاهيغايون" (ص 15). يدّعي المؤلف أن رامشال هو أول من صاغ الأشكال الأربعة للحجة من باب أولى في الورقة. في هذه الحالة، من غير الواضح ما هي النتيجة العلمية التي توصل إليها المؤلف. هل هي مجرد الصياغة النحوية لهذه الأشكال الأربعة؟

أولًا، أنت تهاجم شرحي لاستخدام أرسطو لحجة "من باب أولى". لو كنتَ باحثًا حقيقيًا، لكنتَ اطلعتَ على كتابي "منطق من باب أولى" قبل الإدلاء بهذه التعليقات. في الفصل السادس والملحق الرابع منه، تجد وصفًا وتحليلًا وافيًا لهذا الموضوع. يلخص الجدول التالي النتائج التي توصلتُ إليها هناك:

تم العثور على رقم	كتاب وجد فيه من باب أولى
3	التحليلات اللاحقة
24	المواضيع
1	الفيزياء

3	في السماوات
1	علم الأرصاد الجوية
2	عن الروح
1	عن العقل والمنطق
2	بارفا ناتوراليا
1	عن الذاكرة والذكريات
10	تاريخ الحيوانات
4	الميتافيزيقا
4	الأخلاق النيقوماخية
3	سياسة
21	البلاغة
80	14 كتابًا

يستند هذا البحث الأصلي بشكل أساسي إلى البحث الآلي عن تعبيرات الحجة من باب أولى في أعمال أرسطو (تحرير ويليام ديفيد روس. شيكاغو: موسوعة بريتانيكا، 1952).

أُدرجت جميع أعمال أرسطو هذه في مجموعة مرموقة نشرتها دار النشر البريطانية *(Enc. Brit)*. ستجد في كتاب تاريخ الفلسفة القديمة لـ و. ويندلباند (في الصفحات 236-247) نقاشًا حول الأعمال الموجودة لأرسطو، وتحديد أيها أصلي وأيها مشكوك فيه وأيها منسوب زورًا. ويُصنّف ويندلباند جميع ما سبق ضمن الأعمال الأصلية. على أي حال، مع أن هذه المسألة قد تُسهم في تحديد استخدام أرسطو لحجة "من باب أولى" عمليًا، إلا أنها لا تُغيّر جوهريًا من النقطة التي تُطرح في هذه الورقة، وهي أن حجة "من باب أولى" بجميع أشكالها كانت شائعة الاستخدام في اليونان وإسرائيل. وسواء كتب أرسطو 60 أو 80 أو 100 حجة "من باب أولى"، فلا فرق في هذه النقطة.

لذا، فإن طرحك لهذا السؤال لا يمكن أن يكون إلا بدافع سوء النية . لقد طرحته فقط لتتظاهر بالمعرفة، أي لتظهر بمظهر المطلع على التاريخ. أراهن أنك لم تقرأ أيًا من هذه الأعمال؛ على الأكثر بضعة أسطر من واحد أو اثنين منها. وهذا واضح من جهلك الواضح بالمنطق. ويتضح أيضًا من العبارة التالية، "مرجع لا يمكن أن يكون في أي عمل علمي"، أنك لم تقم بأي بحث علمي أصيل بنفسك. أنت تبحث باستمرار عن مصادر خارجية. حسنًا، دعني أخبرك، لا داعي للبحث بعيدًا - فأنا المرجع في هذا المجال.

بخصوص تعليقاتك على نتائج بحثي حول رامشال، لو كلفت نفسك عناء الاطلاع على الفصل التاسع، القسم العاشر من كتابي "منطق من باب أولى" ، وهو ما كنت ستفعله لو كنت باحثًا جادًا، لوجدت أنني لا أكتفي بالقول إنه ذكر أربعة أنواع من حجة من باب أولى، بل أوضحها بالتفصيل. قد تسأل: ما الغاية العلمية من ذلك؟ حسنًا، كتاب "منطق من باب أولى " مُكرّس لتتبع التاريخ الحقيقي لاستخدام حجة من باب أولى وفهمها، لذا فإن اكتشاف أن رامشال كان على ما يبدو أول من ذكر بوضوح جميع أنواع حجة الربط من باب أولى الأربعة يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية.

مع ذلك، فيما يتعلق بالبنية النحوية، بل والدلالات أيضاً، أوضح أن فهمه كان قاصراً، لافتقاره إلى عامل حاسم يتمثل في قيمة عتبة الحد الأوسط في المقدمة الصغرى. هذا النقص، إلى جانب نقائص أخرى، يُظهر أن عملي أكثر تقدماً بشكل ملحوظ. ومع ذلك، لا يُقلل هذا من أهمية إسهام موشيه حاييم لوزاتو.

أكرر، لو كنتَ باحثًا، لكنتَ اطلعتَ على كتابي قبل أن تتحدث. لكنك بالطبع لا تهتم بحقائق القضية، أليس كذلك؟ أنت عازمٌ فقط على التشكيك في قيمة عملي. كل ما تحققه بذلك هو إظهار قصورك الفكري والأخلاقي.

6. والآن دعونا نتفحص تصريحاتك الموجزة **بشأن المنطق اليهودي** . تكتب، بنبرة صوتك المعتادة التي توحي بمعرفتك بكل شيء:

> إنّ أنماط الحجج من باب أولى الأربعة التي وصفها المؤلف لا معنى لها بالنسبة لحجج " قال فاخومر" المستخدمة في التلمود. والمسألة هي أن الحكماء يستندون إلى حجة من باب أولى مقيدة بما يُسمى مبدأ "دايو" . ونتيجة لذلك، فإن أي استدلال من هذا النوع
>
> P أكثر R من Q إذا كانت R؛ Q كافية لتكون S إذا كانت R؛ إذن P كافية لتكون S إذا كانت R
>
> إذا كان "P هو Q" ≥ "R هو R"؛ وإذا كان "Q هو S" ≥ "R هو R"؛ فإن "P هو S" ≥ "R هو R"
>
> لا ينطبق هذا على الحكماء. لا يوجد تشابه مع علاقة الترتيب ≤.

وهنا أيضاً، ومن المفارقات، أنك تحكم على الأمر المطروح بالنسبة إلى ... تفسيري الخاطئ لصيغتي "P أكثر R من Q؛ Q R بما يكفي لتكون S؛ إذن P R بما يكفي لتكون S" يعني "'Q R' ≥ 'P R'؛ 'S R' ≥ 'Q R'؛ إذن 'S R' ≥ 'R'"، أي "لا يوجد تشابه مع علاقة الترتيب ≤". هذا لا علاقة له بتفسيري، بل هو نقد لتفسيرك!

على أي حال، من غير الصحيح القول بأن التلمود لا يستخدم القياس الكمي (أي الاستدلال بناءً على التشابه أو الاختلاف الكمي)، أو أن حجة "من باب أولى" غير صالحة عند الحكماء. وكما أوضحت في كتابيّ " المنطق اليهودي" و "منطق من باب أولى" ، وكما يعلم كل من درس المشناه والجمرة جيدًا، فإن التلمود مليء بالقياس الكمي وحجة "من باب أولى"، ويعتبر الحكماء هذه الحجج صالحة من حيث المبدأ لأنهم يلجؤون إليها، حتى وإن أثاروا اعتراضات عرضية على حجج معينة.

تُدلي بتصريحاتٍ قاطعة وكأنك خبيرٌ في كل شيء، لكنك لا تُقدّم أي دليلٍ يدعم مزاعمك. أين البحث العلمي الذي تستند إليه في هذه الإنكارات العبثية؟ هل تعتقد أن مجرد كلامك له أي قيمة؟ جميع تصريحاتي مبنية على بحثٍ دقيقٍ ومفصّل، يمكن لأي شخص التحقق منه بقراءة الكتب والمقالات التي ألّفتها ونشرتها في هذا الموضوع. لقد أجريتُ بحثًا مُعمّقًا، بحثًا أصيلًا لم يقم به أحدٌ غيري. لكنك، بالطبع، كسولٌ جدًا لدرجة أنك لا تُكلّف نفسك عناء النظر إلى الأدلة قبل التكلّم. هذا دليلٌ آخر على عدم أمانتك.

٧. بعد أن أظهرتَ عدم كفاءتك التقنية والنظرية في المنطق وتاريخه ومنطق التوراة، اسمح لي الآن أن أنتقل إلى ادعاءاتك بأنك عالم أو تتحدث باسم العلم. أنت تكتب:

> لا نجد بحثًا علميًا بالمعنى الدقيق، بل مقتطفات من تلك الكتب. لذا، لا توجد مقدمة يُحدد فيها المؤلف أهدافه ومنهجية بحثه، ولا توجد خاتمة يُلخص فيها نتائج بحثه. كما لا توجد روابط بين الأقسام. فالورقة العلمية نوع أدبي يختلف اختلافًا كبيرًا عن الكتب المجانية المنتشرة على الإنترنت، إذ يجب أن تتضمن بنية جيدة تشمل مقدمة وخاتمة، وما إلى ذلك.

هنا، أنت تلمح إلى أن مجلة BDD هي مجلة علمية ذات معايير محددة فيما يتعلق بالعرض الرسمي للمواد، مثل مجلة *Nature* . بدايةً، دعني أرد بأنه بالنظر إلى المقالات الإنجليزية في العددين اللذين أملكهما من BDD، لا أرى التزامًا بهذه المعايير الرفيعة. في رأيي، تهدف هذه المجلة إلى نشر مقالات مثيرة للتفكير موجهة إلى جمهور يهودي في الغالب، مرتبط فكريًا بالعلوم العلمانية وباليهودية على حد سواء.

ثانيًا، خلافًا لما تظن، فإنّ البحث ليس مجرّد "مقتطفات" من كتاب "منطق من باب أولى ". كما كتبتُ للأستاذ إيلي ميرزباخ عند تقديمي البحث إليه، فقد "استغرق مني كتابته حوالي 12 ساعة"، ولم يكن "مجرّد نسخ ولصق

من كتابي"، بل "بحثًا أصليًا. بعض المواد نُسخت حرفيًا، لكنّني أعدتُ كتابة بعضها الآخر خصيصًا". لذا، فأنت مخطئ هنا أيضًا.

ثالثًا، ربما لا تعلم أنني دُعيتُ للمساهمة بمقال في هذه المجلة (BDD). لم أرسل مقالًا بمبادرة مني، على أمل نشره وبالتالي "تبرئة ساحتي من قِبل زملائي". أنا لا أفعل ذلك أبدًا - تحديدًا لأنني لا أعتبر أشخاصًا مثلك، كاتب هذه المقالة الفاضحة التي تسميها مراجعة، من زملائي. أعرف قيمة عملي بنفسي - بالتأكيد لست بحاجة إلى رأيك. تأكيدٌ لا قيمة له. أنا مُعلِّمٌ لا تلميذٌ لأمثالكم. ليس هذا غروراً مني، بل هو معرفةٌ بالواقع (كما أثبتُّ سابقاً).

على أي حال، هذا ما كتبته للأستاذ ميرزباخ قبل أن أبدأ بكتابة المقال المذكور:

حسبما أتذكر، اقترحتَ مقالًا من حوالي ٢٠ صفحة (بحجم صفحات BDD). هل هناك أي مواصفات فنية أخرى يجب أن أعرفها؟ أما بالنسبة للمحتوى، فما أقصده في هذه المرحلة (مع مراعاة المساحة المتاحة) هو ببساطة:

- قدم بعض الحقائق الأساسية حول الجوانب الرسمية لحجة فورتوري، وتاريخها وجغرافيتها؛

- وصف أهم نقاش من باب أولى في المشناه (بابا قاما 2:5)، والذي يقدم مبدأ "دايو" في التأويل التلمودي؛

- وصف وانتقاد وجهة نظر الجمارا حول هذا النقاش، وبعض التعليقات اللاحقة عليه؛

- تقديم عرض موجز للأبحاث حول حجة من باب أولى في التناخ والمشنا والجمارا.

إذن، بشكل عام، فكرتي هي تلخيص الجوانب الرئيسية لكتابي الجديد، واختيار المواضيع التي من المرجح أن تهم قرائكم، أي الجمهور اليهودي المتدين ذو الميول العلمية.

أرجو تأكيد اهتمامكم بمقال كهذا، حتى أتمكن من البدء في العمل عليه. إذا كانت لديكم أي طلبات أو شروط، فأرجو إبلاغي بها الآن.

أجاب بأنه يوافق على هذا المشروع. وكما ترون، لم أتمكن من تضمين كل هذه المعلومات في الورقة، واضطررت للاكتفاء بجزءٍ أقل بكثير. انتبهوا جيدًا لوصفي للجمهور المستهدف. إذا كنتم تبحثون عن وثيقة علمية رسمية، فإن كتاب "*A Fortiori Logic*" هو المرجع. ستجدون فيه وصفًا وافيًا للأهداف العلمية والتاريخية، والمنهجية، والاستنتاجات النهائية. الورقة المقدمة إلى BDD ليست مُصممة لتؤدي هذا الدور. وكما ذكرتُ بوضوح

في تلك الورقة، من المستحيل تلخيص محتوى كتاب من 700 صفحة في 20 صفحة فقط.

هذه الورقة دليلٌ موجزٌ للغاية لهذا الكتاب، يُسلّط الضوء على بعض أهمّ نتائجه. ومن البديهي أنه يستحيل في هذه الورقة، التي لا تتجاوز عشرين صفحة، تلخيص صفحات الكتاب السبعمئة. لذا، أنصح القراء بشدة بدراسة الجزء الأول من كتاب "القانون والسياسة"، الذي يتناول المسائل الشكلية، والجزء الثاني منه، الذي يتناول الشؤون اليهودية.

إذا أردتَ معرفة ما وجّه اختياري لمواد البحث، فأنا مستعدٌّ للإجابة. فيما يخصّ المنطق العام، بدا لي من الأهمية بمكان توضيح الفرق بين الحجة من باب أولى، والحجة التصاعدية، والحجة النسبية، والقياس الكمّي البحت، لأنني، بعد دراسة الأدبيات من العصور القديمة وحتى يومنا هذا بتعمقٍ يفوق أي شخص آخر، وجدتُ أن هذه مشكلة جوهرية في تصوّر الناس للحجة من باب أولى وفهمهم لها. أما فيما يخصّ المنطق اليهودي، فقد قررتُ أن ما يحتاج إلى توضيح لقراء كتاب "BDD" بالدرجة الأولى هو النقاش بين الحاخام تارفون والحكماء في بابا قاما 2:5.

كل هذا مذكور بوضوح في ورقتي البحثية، وخاصة في الملخص، والذي يبدو أنك لم تلاحظه:

تُفصّل هذه الورقة البحثية أولًا العلاقات والفروقات الرسمية بين الحجة من باب أولى، والحجة التصاعدية (التي تشير إلى الحجة النسبية من باب أولى)، والحجة النسبية، والقياس الكمي. غالبًا ما يُخلط بين هذه الأشكال المختلفة من الحجج، لذا من المهم وصفها وشرحها بوضوح. ثم يستخدم المؤلف هذه النتائج العامة لتحليل المناظرة بين الحاخام تارفون والحكماء في مشناه بابا قاما 2:5، والتي يُطرح فيها مبدأ دايو المهم. بعد ذلك، يُلقي المؤلف نظرة على تفسير الجمارا لهذا المقطع من المشناه (في التلمود البابلي، بابا قاما 25أ-ب).

لم يكن هناك، ولا يزال، أي سبب يدفعني لعرض هذه المعلومات في قالب جامد أشبه بـ"ورقة علمية". كان هدفي لفت انتباه القراء المهتمين إلى هذه القضايا الجوهرية وحثّهم على مزيد من البحث. لم أكن، ولا أزال، مهتمًا بالتظاهر النرجسي، خلافًا لاتهامك الذي لا أساس له من الصحة، حيث كتبتَ:

هذه الورقة البحثية منشورة بالفعل كجزء من كتاب "منطق من باب أولى " (2013) للمؤلف نفسه، وهو نسخة معدلة من كتابه السابق "المنطق اليهودي" (1995). كلا الكتابين متاحان مجانًا على الإنترنت. علاوة على ذلك، يعتبر المؤلف هذه الورقة البحثية الحديثة في BDD مجرد

دعاية لكتابه "منطق من باب أولى" . لذا، فإن الفكرة الوحيدة للمقدمة هي أن " منطق من باب أولى " هو "دراسة جديدة، واسعة النطاق، ومتعمقة". ويحتوي على "العديد من الرؤى النظرية الجديدة". أما الورقة البحثية فهي "دليل موجز جدًا لهذا الكتاب". لا يُسمح بمثل هذه التقييمات الذاتية، كأن يقول المؤلف إن كتابه دراسة ممتازة، وينصح بقراءة دليله لهذا الكتاب الرائع، في أي ورقة بحثية علمية. لا يتعلق الأمر فقط بالتواضع المعتاد، بل أيضًا بالمبادئ الأساسية للعلم التي تنص على أن أي عمل يُراجع ويُقيّم من قِبل الآخرين.

كتاب "منطق من باب أولى" ليس مجرد "تعديل" لكتابي "المنطق اليهودي " ، كما تدّعي في محاولة واضحة للتقليل من شأنه. بل يُقدّم "منطق من باب أولى" العديد من التصحيحات والتوضيحات والتوسعات المهمة لكتاب "المنطق اليهودي" (انظر AFL 33.1). وكون كلا الكتابين متاحين مجانًا على الإنترنت دليل على رغبتي في نشر المعرفة باستخدام التكنولوجيا الحديثة دون أي دافع للربح المادي - من السخف أن تُصوّر هذا الأمر على أنه يحمل دلالات سلبية.[127]

أنت تتهمني أيضاً بتقديم الورقة البحثية إلى مؤتمر BDD كـ"إعلان" لكتابي "منطق فورتوري ". هذا أيضاً تلميحٌ دنيء من جانبك؛ فإذا ذكرتُ الكتاب لقراء الورقة، بل وحثثتهم على قراءته، فذلك لأن الكتاب يحتوي على معلومات قيّمة كثيرة لم تُذكر في النقاط الرئيسية الواردة في الورقة. وكان من الخطأ أن أوحي بأن ما ورد في الورقة يغطي الموضوع برمته.

تواصل إهاناتك المجانية، متهمًا إياي بالتباهي والافتقار إلى "التواضع" حين أقول إن كتاب "منطق فورتوري " هو "دراسة جديدة، واسعة النطاق، ومتعمقة" تتضمن "العديد من الرؤى النظرية الجديدة". كيف لي أن أصفه بغير ذلك، إن كان هذا هو وصفه الحقيقي؟ بات جليًا أنك تغار من هذا الإنجاز وتسعى جاهدًا لإخفائه بكل الوسائل الممكنة. ولعل المرء يتساءل عن السبب. سيستفيد الكثيرون من هذه المقالة، حتى وإن لم ترغب أنت بذلك.

يفرح بعض الناس عندما يرون شخصًا آخر يحقق إنجازًا عظيمًا، بينما يشعر آخرون بالضآلة والضياع، فيردّون بحقد. ما هو عملك الإبداعي في حياتك؟ هل أنت طالب متوسط المستوى في السنة الثانية تحاول إثارة إعجاب أحدهم؟ أم أنك محاضر أو أستاذ فاشل تحركه ضغائن لا يفهمها؟ لا أعرف، لذا لا يسعني إلا التخمين بشأن دوافعك. هل أعرفك؟ هل تحمل ضغينة

---

127 انظر ملاحظاتي حول النشر الذاتي في الفصل 6 من هذا المجلد (ملاحظة: لم يتم تضمين هذه الحاشية في الرد الأصلي).

ضدي؟ من المثير للاهتمام أنك أخفيت هويتك عني رغم أنني طلبت منك الكشف عنها.

تبدأ مراجعتك الشاذة بالقول: "أوصي بشدة برفض هذه الورقة لأسباب عديدة"، وتختمها بالمثل بالقول: "باختصار، لا يمكن نشر هذه الورقة في أي مجلة علمية لأسباب عديدة: التركيب، وسهولة القراءة، والضعف النظري، إلخ". والأمر المثير للاهتمام هو أنك لم تذكر كلمة مدح واحدة في مقالتك بأكملها، أو حتى اعترافًا بوجود أي قيمة في الورقة المقدمة، أو في الكتاب الذي استندت إليه!

أليس هذا مثيرًا للريبة؟ قد يظن المرء أن ثلاث سنوات طويلة من البحث والكتابة قد أثمرت شيئًا مفيدًا لعلم المنطق والتاريخ، ولدراسة التوراة. لكن لا، لقد انصبّ تركيزك فقط على البحث عن الأخطاء. وكما بيّنتُ سابقًا، فإن "الأخطاء" التي وجدتها كانت من صنعك أنت فقط، ولا يصمد أيٌّ من الأسباب التي ساقتها لرفض المقال أمام التدقيق.

من الواضح أنك لا تحركك العقلانية، ولا حب الحقيقة، ولا حب المعرفة العلمية، ولا حتى حب التوراة، بل دوافع شخصية تافهة لم تُفصح عنها. علاوة على ذلك، فإن معرفتك ومهارتك في المنطق والعلوم والتاريخ والتوراة أقل بكثير من تقديرك الشخصي لها. في الواقع، أعتبر مقالتك القصيرة هذه أكثر كتابات سطحية قرأتها في حياتي؛ وقد حللتُ الكثير منها خلال مسيرتي المهنية، لذا فهذا تمييزٌ كبيرٌ تستحقه.

3. رد ثانٍ على نفس الحكم

سيدي، لقد تلقيت للتو ردكم (بدون عنوان، وبدون توقيع) على ردي بتاريخ 9 سبتمبر 2014 على "مراجعتكم" السابقة لورقتي البحثية بعنوان " حول حجة من باب أولى، بشكل عام وفي اليهودية " المقدمة للنشر في BDD.

في هذه المقالة الجديدة، تقدم ثلاثة أعذار واهية لتبرير مقالتك السابقة. حقًا، يمكن تطبيق قول الأمثال عليك: " لكن "المستهزئ لا يسمع التوبيخ " (13:1).

١. بخصوص شكواي من أن تفسيرك لصيغتي (للحجة الموضوعية الإيجابية من باب أولى) "P أكثر R من Q إذا كانت R؛ Q إذا كانت R كافية لتكون S؛ إذن P إذا كانت R كافية لتكون S" على أنها "P إذا كانت $R \geq Q$ إذا كانت R؛ Q إذا كانت $R \geq S$ إذا كانت R؛ إذن P إذا كانت R $\geq$ S إذا كانت R" - كل ما استطعت الرد به هو عذر واهٍ مفاده " في

الصفحة ٧ يوجد الجدول... حيث يستخدم آفي الرمز ≤ بالطريقة التي ذكرتها ". هل يُعد هذا " حجة مضادة " مقنعة، كما تدّعي؟

إن استخدامي لعلاقة "≤" في عملي لا يعني بتاتًا أنني أتبنى تفسيرك السخيف لحجة "من باب أولى" المذكورة على أنها "P هو Q ≤ R هو R؛ Q هو R ≤ S هو R؛ إذن P هو R ≤ S هو R". هذا التفسير، كما ذكرت في ردي الأول، لا يمت لي بصلة، بل إنني أرفضه مرارًا وتكرارًا. أولًا، لأن "S محمول (على Q، ثم على P) في القضايا المذكورة، بينما أنت تصوره كموضوع (على R)؛" وثانيًا، لأن حجة "من باب أولى" لا يمكن اختزالها، كما تحاول، إلى مجرد "استدلال من مقارنات كمية، أي حجة على الصورة: إذا كان A ≤ B، وB ≤ C، فإن A ≤ C". ما لم تفهمه حتى الآن، على ما يبدو، هو أهمية عبارة " **يكفي** أن يكون R"، وهي النقطة المحورية في صيغتي.

علاوة على ذلك، وكما ذكرتُ في ردي الأول، فإن استخدامي للعلاقة "≤" في عملي لا يجعلها "الركيزة الأساسية للحجة من باب أولى، بل هي عنصر من بين عناصر أخرى". إذا تأملتَ استخدام هذه العلاقة في عملية التحقق (المذكورة في الورقة الأصلية والمقتبسة بالكامل في القسم 2 من ردي)، ستجد أنها موجودة ببساطة في: Rp ≤ Rq و Rs ≤ Rq، ومن ثم Rp ≤ Rs، حيث تشير Rp و Rq و Rs إلى القيم الكمية للمسند R لـ P و Q و S على التوالي. هذا يختلف تمامًا عن قولك: "P هو R ≤ Q هو R؛ Q هو R ≤ S هو R؛ إذن P هو R ≤ S هو R". إن استخدامنا للعلاقة "≤" لا يجعل هاتين العبارتين متساويتين.

علاوة على ذلك، أكرر ما قلته سابقًا: "Rp ≤ Rq و Rq ≤ Rs، ومن ثم Rp ≤ Rs"، وهو جزء فقط من عملية التحقق المذكورة. ما تغفل عنه باستمرار - وهو سبب اتهامي لك بالتسرع في قراءة نص يفترض بك قراءته بعناية قبل التعليق عليه - هو أن عملية التحقق الكاملة تتضمن عبارات شرطية بالغة الأهمية . هذه العبارات هي التي توضح عبارة "كافٍ". ولأنك لم تُمعن النظر في هذه العبارات الشرطية، فقد تمكنت في مراجعتك الأولية من اقتراح أن الحجج الموضوعية والمسندية متطابقة، أي أنه يمكن تحويل إحداهما إلى الأخرى. لو قارنت هذه العبارات في شكلي الحجة (المذكورين في الورقة المقدمة)، لرأيت بنفسك أن هذا التحويل مستحيل منطقيًا.

هذا أحد الأسباب التي دفعتني إلى وصفك بأنك غير كفؤ تماماً.

علاوة على ذلك، تحاول هنا مجدداً الإيحاء بأن استخدامي لعلاقة "≤" يُعدّ خطأً في عملي. وكما أوضحتُ في ردي الأول، فإنّ ما ذكرته في مراجعتك الأولى من أن "علاقة ≤ غير واضحة على الإطلاق" هو محاولة سخيفة

لتشويه استخدام مشروع تماماً للمفاهيم الرياضية في سياق منطقي. لا عيب في استخدامي لـ "≤" خلافاً لتلميحاتك، بل تلميحاتك هي المخجل.

لإدراك مدى سخافة منهجك برمته، تخيّل مُراجعًا لورقة بحثية في الفيزياء مُقدّمة لمجلة Nature، يقرأ، على سبيل المثال، الصيغة $x^2 = y^2 + z^2$ ، فيُفسّرها ببساطة على أنها $2x = 2y + 2z$ (لأنه لا يفهم ما هو مربع العدد، ويعتقد أنه يعني الضرب في اثنين)، وفوق ذلك يُلمّح (بنبرة مُتعالية، دون أي تفسير أو حتى مرجع) إلى أن العلاقات الرياضية '=' و'+' "غير واضحة تمامًا". هل تعتقد أن مثل هذا المُراجع سيُسمح له بالبقاء في منصبه كمُراجع ولو للحظة واحدة؟ جهلك وغبائك واضحان جليّان.

2. الآن أنتقل إلى "حجتك المضادة" الثانية التي تدّعي فيها أنك " مثقف " ، حيث تقول :

" علم الدلالة يفترض " بعض الكيانات المجردة ، على سبيل المثال الأشجار ، مجموعة s ، إلخ . مع كل هذه التطورات زيادة هم. الكيانات و العمليات فوقهم نكون مقدم على أنه موديلات و علم الدلالة طريقة للتفسير من المقترحات (النظريات) على نماذج . بشكل غير رسمي معنى من المقترحات يكون لا نوع من الدلالات المنطقية . ل مثال ، ' الجميع S نكون P ' هو ل Sa P " n ot a lo g i ca l sema n ti c s " ، لأن th e r e a re غير محددة المواد المجردة P ، S ، و doperation فوقهم لتفسير ' SaP ' على نماذج . منطقيون يجب يعرف ماذا علم الدلالة هو و أيّ دور نماذج يلعب هناك . "

لا شك أنني أعلم جيدًا أنه في المنطق الرمزي، قد يكون للصيغة الرمزية مثل "SaP" (النحو) تفسيرات متعددة، مثل "كل S هي P" (الدلالة). لكنني لا أتعامل مع التجريدات المصطنعة السخيفة للمنطق الرمزي، والتي أعتبرها (كما ذكرت لك سابقًا، وأوضح ذلك مرارًا في كتابي "من باب أولى: المنطق" ، على سبيل المثال في الملحق 7) مجرد خدعة. من الواضح، في ظل محدودية معرفتك بمجال المنطق، أنك تعتقد أن الإدلاء بتصريح سخيف كهذا يجعلك تبدو ملمًا بالموضوع؛ لكنه في الحقيقة لا يُظهر إلا جهلك مرة أخرى.

لستُ مهتمًا بمعاني الصيغ الرمزية؛ فأنا أتعامل مع منطق اللغة العادية. أتجنب الرمزية قدر الإمكان، إذ أعتبرها سطحية ومضللة. لهذا السبب شرحتُ لكَ بصبر في ردي الأول أن بناء الجملة في منهجي المنطقي هو الشكل (تفسير "كل S هي P" من وجهة نظرك)، وتحليل الشكل (الذي أقدمه في عملية التحقق) هو الدلالة. بالنسبة لي، العناصر الوحيدة التي تحتاج إلى

رموز هي المصطلحات (مثل S وP في "كل S هي P") أو الأطروحات (مثل P وQ في "إذا كان P، فإن Q")؛ أتجنب ترميز العلاقات (مثل a هي "SaP" أو "P→Q"). أنت تسمي هذا "غير رسمي" - لكن هذا في الواقع هو المعنى التقليدي لـ"المنطق الصوري".

أرى أن أي صيغة رمزية أكثر تجريدًا (مثل "SaP" أو "P→Q") لا يمكن اقتراحها إلا كخطوة أخيرة ، بعد استنباط منطق الموضوع بالكامل. ولهذا السبب، لا أقترح أبدًا في كتابي قراءة مثل "P أقرب إلى R من S، و(Q هو Rs) → (Q هو S)، وبالتالي (P هو P) → (Rs هو S)" (كجزء من صيغة حجة من باب أولى) - وذلك لأضرب مثالًا على ضبط النفس في استخدام الرموز (أقترحها في ردي الأول عليك ردًا على اقتراحك السخيف). إن القيام بذلك في البداية ، قبل فهم الموضوع المطروح واستنباط منطقه، هو حماقة مطلقة، لا بد أن تؤدي إلى الارتباك والخطأ.

لكن لغبائك الشديد، لا تستطيع فهم كل هذا، بل أنت عالق في ترديد عبارات مبتذلة بالكاد سمعتها ولم تستوعبها تمامًا. والأسوأ من ذلك، أن لديك الجرأة لتلقين من هم أفضل منك كما لو كنت تعرف شيئًا [128]. تسأل: " لماذا؟ " يجب قرأت « هذا الكتاب ؟ » حسنًا ، الإجابة بسيطة: لأنك جاهل جدًا وتحتاج إلى بذل جهد جاد لتثقيف نفسك . مع ذلك، أشك في أنك ستتبع هذه النصيحة الكريمة.

3. أما بالنسبة لحجتك المضادة الثالثة ، فقد ذكرتَ ، فيما يتعلق بمسألة عدد الحجج من باب أولى في أعمال أرسطو الموجودة :

" ال موضوع يكون الذي - التي A vidos es لا موقع أعمال لدعم له مطالبات . في هذا قضية يفترض الذي - التي يجب على أي شخص يملك يقرأ كتابه و وجد خارج الذي - التي أرسطو مستخدم أ من باب أولى 80 مرة . ومع ذلك ، فقد فعل لا استشهد بهذا مكان ال كتاب . حتى لو لقد فعل لذلك ، كان لا كان ينبغي عليه أن يقول حيث ريف أو آر تي أو آر آي كان موجود في أريس توتل أعمال في الطريق : الفئة 1 ب 10. هو هام . إذا كان هناك شخص ما يدعي في ملكيته / ملكيتها علمي ورق الذي - التي 8 0 ، هو يجب أن s a t i sfy th e الواقع وإلى يكون 8 0 ."

---

128 علاوة على ذلك، تتحدث عني طوال ردك باسم "آفي" - وهذا وقاحة من جانبك؛ اسمي بالنسبة لك هو الدكتور سيون.

في **الحاشية رقم 4** من الورقة التي قدمتها إلى BDD، أوضحتُ جليًا: "انظر إلى ملاحق AFL 1 و2 و4 لمزيد من التفاصيل حول هذه النتائج". هذه الحاشية في نهاية الجملة: "إذا نظرنا إلى إحصاءات الاستخدام، فسنجد أن هذا الادعاء مؤكد بوضوح"، ثم أدرجتُ الإحصاءات: "من بين 80 حالة وُجدت في مؤلفات أرسطو، **50 حالة +، و22 حالة -، و5 حالات +p، و3 حالات -p** ". إذا رجعتَ إلى الملحق 4 (القسم 2)، ستجد هناك ليس فقط مرجعًا (كما تطالب) لكل حالة، بل اقتباسًا كاملًا للحالة وتحليلًا لها. لذلك، فإن ادعاءك بأنني لم أذكر الموضع في كتابي الذي تم فيه البحث في هذا الأمر هو ادعاء باطل، وهذا دليل آخر على نهجك غير الواعي وغير النزيه في مراجعة النصوص وفي "الرد على الحجج".

علاوة على ذلك، تذكر أن حجتك في مراجعتك الأولية كانت أن بعض الأمثلة الثمانين المذكورة ربما وردت في أعمال منسوبة زورًا إلى أرسطو. وكان ردي أن العدد الدقيق لا يهم، حتى لو لم تكن بعض الكتب المذكورة من تأليف أرسطو (مع أنني بينت أنها جميعًا على الأرجح من تأليفه، وأن نقدك كان بلا أساس)، لأن سبب ذكري لهذه الإحصائية هو إظهار أن الحجة من باب أولى، بجميع أشكالها (الصيغ الإيجابية والسلبية، الذاتية والخبرية)، كانت شائعة الاستخدام في آداب ثقافات أخرى (في الواقع، كما أوضحت في الكتاب، وإن لم أتطرق إلى ذلك في البحث، في جميع ثقافات العالم الرئيسية، بما فيها الهند والصين). لذلك، طالما وُجدت بعض الأمثلة في أعمال أرسطو الحقيقية التي تنتمي إلى هذه الصيغ الأربع للحجة من باب أولى، فإن الفكرة ستكون مثبتة.

في الواقع، لقد شرحتُ بدقة في بحثي عن أرسطو (وكذلك في أبحاث أخرى) كيفية إجراء البحث وحدود دقة نتائجه. صحيح أنني أشك في إمكانية تقديم حجةٍ تُقلل من عدد الحجج المؤيدة لأرسطو (كما تقترح، بناءً على مجرد تكهنات)، إلا أنني لا أشك في إمكانية العثور على المزيد من الأمثلة. بل إنني عثرتُ لاحقًا على عددٍ إضافي، وأدرجتُ أحدها كعينة (انظر نهاية الملحق 4). لذا، ومرة أخرى، خلافًا لتلميحاتك، فإن منهجي ليس دوغمائيًا، بل منفتحٌ تمامًا وعلمي. لكنك تعلم ذلك بالطبع – كل ما تريده هو التظاهر بالتفوق.

هذا كل ما في الأمر بشأن حججك المضادة الثلاث المتكلفة. ألاحظ أن ردودك هذه لا تتناول إلا جزءًا ضئيلاً من الانتقادات التي وجهتها إليك في ردي الأول. أظن أن هذا يعني أنك عجزت عن إيجاد إجابة لأي من تلك الانتقادات التي لم تذكرها . هذا أسلوبك المعتاد في العمل، حيث تتجاهل أي شيء لا تفهمه أو لا تستطيع الإجابة عنه. تحاول أن تبدو ذكيًا، لكنك جاهل، بل ومزيف .

أعتقد أنه من المهم جدًا أنك لم تجرؤ حتى الآن على الكشف عن هويتك لي. ما اسمك؟ ما هي مهنتك، طالب أم مدرس؟ أخبرني لأضحك عليك. إن كنت مدرسًا في أي مكان، فليحفظ الله طلابك، فأنت بالتأكيد غير مؤهل لتدريس المنطق أو أي علم. لقد أخبرتُ رئيس التحرير بذلك، ونصحته بعدم الاستعانة بك كمراجع لموقع BDD مجددًا. آمل أن يأخذ بنصيحتي. أنت ببساطة لا تملك المؤهلات اللازمة لمثل هذه المهام.

4. التوراة والعلم

قبل وقوع الحادثة المذكورة، كنتُ أظن أن جامعة بار إيلان أُنشئت لإعطاء الاعتبارات الدينية اليهودية حقها في أي تعارض محتمل مع الدراسات العلمانية. صحيح أن جامعات إسرائيلية أخرى، ولا سيما الجامعة العبرية وجامعة تل أبيب، تميل إلى التخلي عن معظم هذه الاعتبارات الدينية، رافضةً إياها رفضًا قاطعًا في كل فرصة سانحة؛ ما يجعلها تبدو متحيزة ضد الدين. لذا، كان من الحكمة تأسيس جامعة جديدة تُقدّم منهجًا علمانيًا كاملًا، مع إظهارها في الوقت نفسه احترامًا لليهودية. وانطلاقًا من هذا المبدأ، كنتُ، حتى الآن، متعاطفًا مع هذه الجامعة تحديدًا.

ربما لا يُمثّل هذا البرنامج أيّ صعوبة في مجالات محايدة كالرياضيات والفيزياء (مع أنّه في الحقيقة توجد صعوبات كثيرة حتى في هذه المجالات). لكن من الواضح (بالنظر إلى الحادثة المذكورة هنا) أنّه عندما يتعلّق الأمر بمواضيع كالمنطق والفلسفة، التي قد تؤثّر بشكل مباشر على المسلّمات الدينية اليهودية، فإنّ جامعة بار إيلان (ولو من خلال هيئة BDD التابعة لها، والتي تهدف ظاهريًا إلى التوفيق بين التوراة والعلم) تجد صعوبة في التحلّي بالانفتاح والموضوعية. فهي تميل إلى انتقاء المعلومات والدفاع عن العقيدة، حتى وإن كان ذلك بطريقة ملتوية وغير مباشرة.

في رأيي، لا يُمكن اعتبار أي شخص يُشوّه أو يُخفي معلوماتٍ مُقدّمة بحسن نية عالماً؛ والجامعة التي تضمّ، بل وتُخرّج وتُحافظ على، مثل هؤلاء غير العلميين (ناهيك عن جهلهم وانغلاقهم الفكري) لا تستحقّ أن تُسمى جامعة. فنحن، في نهاية المطاف، في القرن الحادي والعشرين ، وليس في العصور الوسطى. لا بأس بالدفاع عن الدين طالما كان ذلك ممكناً بموضوعية؛ لكن ليس من المقبول الدفاع عنه بأي ثمن، لا سيما من خلال ممارسة الرقابة الفعلية على الخطاب العلمي البحت. هذا سلوك مُخزٍ.

إنّ أيّ جماعة دينية لا تستطيع تحمّل أيّ قدر من النقد، مهما كان مُبرّراً، تمتلك إيماناً هشّاً. لا ينبغي لها أن تُحاول فرض معايير "صحيحة دينياً"

تُناقض الدراسات التجريبية والعقلانية التي تخلو تماماً من أيّ تحيّز ديني. والحقيقة أنّ هناك العديد من "المشاكل" الخطيرة في الديانة اليهودية، كما هو الحال في جميع الأديان الأخرى. ينبغي على اليهود أن يُظهروا ذكاءً ونزاهة، وأن يتقبّلوا هذه المشاكل بصدر رحب، حتى عندما لا تظهر حلول. من السخف الإصرار على الكمال.

في الفصل الأول من التوراة، فإن الرواية المقدمة عن نظام الأشياء في الخلق، إذا أخذناها حرفياً، لا تتطابق مع الرواية العلمية، التي تستند إلى الملاحظة الواقعية التفصيلية والنظرية المنطقية المحكمة .

إن الكون المادي، وكوكب الأرض، والبشرية، ليسوا مجرد كائنات عمرها 6000 عام كما تخيل حكماء اليهودية وزعموا. لم يُخلق العالم حرفيًا في ستة أيام، قبل 5777 عامًا. وقع الانفجار العظيم (أقدم حدث مادي معروف للعلم الحديث حتى الآن) قبل حوالي 13.8 مليار سنة؛ وتشكل كوكب الأرض من غبار النجوم قبل حوالي 4.5 مليار سنة. نشأت الحياة فيه بعد (تقريبًا) نصف مليار سنة، وكانت أحادية الخلية خلال المليارى سنة الأولى تقريبًا. بعد ذلك، تطورت أشكال حياة أكثر تعقيدًا ومتعددة الخلايا تدريجيًا، ظهرت واختفت، حتى ظهر الكائن الذي نسميه الإنسان قبل حوالي 200 ألف سنة (من أشكال حياة سابقة، وليس من العدم).

لا يوجد دليل على وجود انقطاع. لم يكن هناك زوجان يُدعيان آدم وحواء قبل ستة آلاف عام؛ أو إن وُجدا، فمن المؤكد أنهما لم يكونا أول رجل وامرأة من الناحية البيولوجية. وإن وُجدا أصلاً، فقد كانا، في أحسن الأحوال، آخر الناجين من الأجيال السابقة ووالدي جميع الأجيال اللاحقة. ولكن (حتى الآن على الأقل) لا يوجد دليل جيني على وجود "عائلة أولى" واحدة للبشرية جمعاء؛ فقد كان التوزيع السكاني في جميع أنحاء العالم متفرقًا للغاية قبل ذلك بكثير، وقبل ستة آلاف عام [129]، وعلى الرغم من أن الأعداد الإجمالية كانت منخفضة جدًا في بعض الفترات (حوالي 30 ألف إنسان، وفقًا لإحدى الروايات التي قرأتها)، إلا أنها لم تكن منخفضة إلى هذا الحد (أي مقتصرة على فرد أو فردين). ربما كان آدم وحواء أسلاف شعوب الشرق الأوسط، ولكن ليس جميع الشعوب. الحقائق المذكورة هنا راسخة علميًا.

وبالمثل، لا يؤكد العلم رواية الطوفان العالمي، ولا قصة حادثة بابل (التي طُرحت لتفسير الاختلافات القومية واللغوية)، ولا العديد من الأساطير القديمة الأخرى الواردة في الكتاب المقدس. الحقائق واضحة جلية، ولا مجال للشك فيها. من يتمسك بالرواية التوراتية الحرفية في هذه المسائل، وغيرها الكثير التي تُثار حولها شكوك مماثلة، لا يُمكنه ادعاء أنه عالم. كذلك، هناك

---

129 بما في ذلك، لاحظ جيداً، في قارتي أستراليا وأمريكا.

العديد من التصريحات الواردة في التلمود والأدبيات ذات الصلة التي لا يُمكن التمسك بها، إن لم تكن سخيفة تمامًا، في سياق المعرفة الحالي؛ ولا سيما ما يتعلق منها بالطب الزائف، وعلم الشياطين، وغيرها من الخرافات [130]. ليس لدي أي غرض شخصي وراء هذا الأمر، فهذه كلها حقائق يُمكن لأي شخص يدرس الموضوع بصدق أن يراها بنفسه. قد يكون الأمر محزنًا، ولكنه حقيقة.

لا شك أن جمود المدافعين عن العقيدة الأرثوذكسية مفهوم. فبمجرد أن يشك المرء في ادعاء واحد ورد في التوراة أو التلمود، تصبح جميع الادعاءات في هذه النصوص عرضةً للشك. وبمجرد انتهاك مبدأ العلم المطلق والعصمة، ينهار الصرح بأكمله؛ أو هكذا يبدو لهم. لكن ليس بالضرورة أن يكون الأمر كذلك: بإمكانهم التراجع تدريجيًا، فقط عندما يدفعهم العلم إلى ذلك، وبالقدر الذي يبرر لهم. المؤكد أن الحقائق حقائق ، وتجاهلها أو قمعها أو تحريفها لن يغيرها. إن الاعتقاد بغير ذلك وهم. فالنضج الفكري، والصدق والنزاهة، يقتضيان منا مواجهة الواقع، مهما كان مزعجًا، حتى بالنسبة لبعض معتقداتنا الدينية الراسخة.

صحيح أن العلم يُشكل خطرًا على الدين، وأنه بمجرد تفضيل التفسيرات العلمية على التفسيرات الدينية، لا نهاية تُلوح في الأفق، وقد يتلاشى الدين بسهولة. نرى آثار التفكير الحر على اليهودية الإصلاحية والمحافظة. كما نرى المثال المسيحي، حيث تنكر كنائس عديدة (خاصة البروتستانتية) دينها، إن لم تكن قد انحلّت تمامًا [131]. لكن السبيل لتجنب هذه النتيجة ليس بتجاهل الحقائق أو الكذب بشأنها، فهذا لا يُؤدي إلا إلى فقدان المصداقية تمامًا وانعدام الثقة. السبيل هو الاعتراف بالأخطاء ودراستها، مع تحديدها وتفسيرها بشكل عقلاني قدر الإمكان، مُظهرين بذلك احترامًا للواقع

---

130 انظر كتاب "التلمود للجميع" لـ أ. كوهين. في الفصلين الثامن والتاسع، ذُكرت أمثلة عديدة لمعتقدات وممارسات طبية زائفة، وشيطانية، وخرافية أخرى لا تُصدق. إن انغماس بعض الحكماء في مثل هذه المعتقدات والممارسات الجاهلة والحمقاء يُظهر أنهم لم يكونوا على قدر من المعرفة والعصمة كما يُزعم أحيانًا. وبالنظر إلى الأمثلة المذكورة، يبدو أنهم كانوا يجهلون المنهج العلمي: فقد أطلقوا العنان لمخيلاتهم، واستخلصوا استنتاجات متسرعة من بيانات تجريبية ضئيلة، وانخرطوا في استدلالات مغلوطة. وبشكل عام، يبدو أنهم كانوا رجالًا جديرين بالإعجاب في المجالين الأخلاقي والديني، لكنهم كانوا أقل كفاءة في المجالين الفيزيائي والمنطقي. بالطبع، في الوقت الحاضر، لم يعد التيار الرئيسي في اليهودية يلتزم بمثل هذه المعتقدات والممارسات؛ ومع ذلك، لا تزال هذه المعتقدات والممارسات غير مُستنكرة بشدة. اقرأ عبر الإنترنت على الرابط التالي: https://books.google.ch/books?id=HWKjAQAAQBAJ&printsec=frontcover&source=gbs_atb#v=onepage&q&f=false.

131 أما الإسلام، فلم يفلح حتى الآن في التخلص من التعصب. فمنذ نشأته، كان بارعًا في قمع المعارضة. وقد بذل بعض الفلاسفة محاولات مبهمة للخروج عن العقائد الجامدة، لكن سرعان ما أُسكتت أصواتهم. ولهذا السبب، يعيش المسلمون اليوم في عزلة فكرية لا أمل في الخروج منها. ويستحقون الشفقة على افتقارهم التام للشجاعة.

والمنطق السليم. غالبًا ما يُمكن تبرير الأخطاء الواقعية بتفسير مجازي (دراش) أو صوفي (سود).

يمكن للمرء، على سبيل المثال، أن يدّعي بشكل معقول أن الأساطير التوراتية لا تشير إلى المجال المادي الذي يدرسه العلم، بل إلى مجال آخر أكثر تساميًا يجهله. ربما تشير الـ 6000 سنة إلى بُعد زمني آخر، أو ربما إلى بُعد زمني متغير (بحيث تتوافق 6000 سنة، أو حتى الأسبوع الأول من الخلق، مع 13.8 مليار سنة). من المقبول فلسفيًا، على الأقل ظاهريًا ، طرح مثل هذه الأفكار البعيدة عن الواقع، شريطة ألا تتعارض بشكل مباشر مع الحقائق العلمية (أو مع بعضها البعض). هذا من قبيل المجاز أو التصوف، الذي مهما كان خياليًا ويصعب إثباته، فإنه يبقى ممكنًا على الأقل بشكل غير مباشر. لكن من المؤكد أنه ليس من المقبول تجاهل الحقائق العلمية أو إنكارها بشكل قاطع، دون أي دليل أو حجة عقلانية سوى الإيمان الأعمى بالرواية التوراتية. هذا ليس من القداسة، بل هو حماقة.

لا يقتصر هذا التأمل على العلوم الفيزيائية كعلم الفلك والجيولوجيا وعلم الأحياء والطب، على سبيل المثال لا الحصر، بل ينطبق أيضاً على العلوم المنطقية. فإذا أظهر التحليل المنطقي الدقيق، كما فعلتُ في كتابيّ " المنطق اليهودي" و "المنطق من باب أولى "، أن بعض أساليب الاستدلال التلمودية غير منطقية أو متناقضة، فلا يمكن لأحد أن يتجاهل هذه الحقيقة أو ينكرها تعسفاً دون أن يفقد مصداقيته ومكانته الفكرية. من المخزي والمخزي إنكار الحقيقة الواضحة (بل الأسوأ من ذلك، محاولة طمسها). من الواضح أن بعض الأشخاص في جامعة بار إيلان لم يستوعبوا هذه الحقائق الجلية بعد.

6. النشر الذاتي والنشر عبر جهات أخرى

1. نبذة تاريخية

إن نشر أي نص يعني جعله متاحًا للعامة، بهدف مشاركة محتواه ونشره، وفي بعض الحالات (إذا اعتُبر خالدًا) ضمان استمراريته. في الأصل، في العصور القديمة، عندما كان الكاتب يدون أفكاره على الورق (أو أي وسيلة مادية أخرى)، كان يسمح لأصدقائه وجيرانه، أو تلاميذه، بقراءة النص، أو ربما يقرأه لهم بصوت عالٍ. لاحقًا، ربما كان ينسخ النص لآخرين، أو يسمح للآخرين بنسخ مخطوطته. في نهاية المطاف، نشأت مهنة الناسخ، حيث كان المؤلفون يستأجرون النساخ لنسخ أعمالهم، وعادةً لتجليدها. ثم نشأت مهنة الناشر، حيث كان صاحب العمل يوظف نساخًا لمؤلفين مختلفين. من الواضح، نظرًا للصعوبات التي كانت تنطوي عليها هذه العملية، أنه لم تكن تُنسخ الكثير من الأعمال، وضاعت العديد منها بسبب ذلك. بالمناسبة، لا يزال النساخ موجودين حتى اليوم؛ فهم، على سبيل المثال، يكتبون لفائف التوراة.

استمر هذا الوضع لقرون، بل لآلاف السنين، حتى ظهور الطباعة. في البداية، كان المؤلفون يتوجهون مباشرةً إلى المطابع لنسخ أعمالهم. ولكن سرعان ما أصبح تعامل المطابع مع دور النشر أكثر شيوعًا، حيث عملت هذه الدور كوسيط بين المؤلفين وجمهورهم. في البداية، تولى المؤلفون مسؤولية التوزيع، إما بإهداء أو بيع نسخ من أعمالهم للأفراد أو المكتبات أو المدارس. ولكن في نهاية المطاف، تولت دور النشر أيضًا هذه الوظيفة التسويقية. وهكذا، كانت دور النشر تقدم خدمة، أو مجموعة من الخدمات، وتجني أرباحًا مالية؛ فقد كانت بمثابة رجال أعمال. في بعض الأحيان، كانت دور النشر تطلب من المؤلفين دفع مقابل خدماتها؛ وهذا ما عُرف لاحقًا بالنشر الذاتي. غالبًا ما كانت دور النشر رأسمالية، تتكفل بجميع نفقات الطباعة والتوزيع، وتجمع جميع الإيرادات، وتمنح المؤلفين حصة من الأرباح (عادةً ما تكون صغيرة نسبيًا، ولكنها تُسمى بتفاؤل "حقوق ملكية").

من البديهي أنه بمجرد أن أصبح النشر تجارة، بات الناشر يختار الأعمال التي يراها مربحة. فإما أن يدفع المؤلف أجرًا مقابل خدماته، أو أن تكون المبيعات كافية لتغطية التكاليف وتحقيق الربح. وهكذا أصبح الناشر هو الحكم فيما يُمكن نشره وما سيُنشر، وذلك لأسباب تجارية في المقام الأول. وفي نهاية المطاف، انخرطت الجامعات في نشر أعمال قديمة أو حديثة

اعتبرتها مثيرة للاهتمام أو مهمة. ولم تقتصر منشوراتها على الكتب الكاملة فحسب، بل شملت أيضًا مقالات قصيرة حول مواضيع محددة، والتي قد تجمعها في دوريات أو كتب. من حيث المبدأ، قد لا يكون الربح هو دافعها، لكنها كانت مضطرة في الغالب إلى مراعاة الجانب المادي.

على أي حال، عندما كانت الجامعات، بل ودور النشر عمومًا، تنظر في المواد المراد نشرها، كانت تُقرر أيضًا مدى توافقها مع معاييرها ومعتقداتها الأكاديمية، نظرًا لأن سمعتها كانت على المحك. وهكذا أصبح النشر خدمةً ذات طابعٍ استبدادي. وبدأ يُنظر إلى المؤلفين الذين ينشرون أعمالهم بأنفسهم على أنهم أقل شأنًا من أولئك الذين ينشرون أعمالهم عبر جهات أخرى، لأنهم لم يحصلوا على موافقة دور النشر المعترف بها. كما أن مبيعات المؤلفين الذين ينشرون أعمالهم بأنفسهم كانت غالبًا أقل بكثير، لعدم امتلاكهم موارد دور النشر المحترفة. لهذه الأسباب، كان المؤلفون يفضلون عمومًا نشر أعمالهم عبر جهات أخرى. أما اليوم، فقد تغير الوضع قليلًا بفضل ظهور النشر الذاتي الفوري عبر الإنترنت. وقد أصبح هذا ممكنًا ليس فقط بفضل الإنترنت، بل أيضًا بفضل التقنيات الحديثة للطباعة والتجليد الآليين.

في الوقت الحاضر، يستطيع المؤلف نشر كتابه بنفسه ببضع نقرات، وتتولى شركات النشر حسب الطلب جميع عمليات الطباعة والتجليد والتوزيع (بما في ذلك الإعلان)، ناهيك عن إصدار الكتاب الإلكتروني، مقابل نسبة معقولة من الأرباح. تتم المبيعات عبر الإنترنت كما تتم عبر المنافذ التقليدية. وبالطبع، لا حاجة فعلية للنسخة الورقية؛ فنشر المحتوى على مدونة أو موقع إلكتروني، بصيغة HTML أو PDF أو حتى كتاب إلكتروني تفاعلي، يُعدّ شكلاً من أشكال النشر الذاتي. في رأيي، قد يُنذر هذا بزوال النشر التقليدي قريبًا، أي النشر من خلال مستثمر ومنتج وبائع مُنتقى. مع ذلك، لم تتغير المواقف كثيرًا في الوقت الراهن، ولا يزال العمل المنشور عبر دار نشر تقليدية يحظى بمصداقية أكبر من العمل المنشور ذاتيًا، سواءً عبر الإنترنت أو خارجه. ينبغي التشكيك جديًا في هذا الموقف.

2. نقاط الضعف وسوء استخدام النظام

دعونا لا ننسى الغاية الأساسية من كل هذا – فالهدف الأساسي للنشر هو حثّ الناس على قراءة عمل ما. إنّ عدد القراء ونوعهم، أي عدد قراء كتاب أو مقال في مجلة، يدلّ على شعبيته، ولكنه لا يدلّ بالضرورة على جودته. قد تُدرّ الشعبية الكبيرة أرباحًا وشهرة، لكنها ليست دليلًا قاطعًا على القيمة والحقيقة. كما أنّ النشر من قِبل دار نشر مرموقة ليس دليلًا قاطعًا على

القيمة والحقيقة؛ فكل ما يفعله، في أحسن الأحوال، هو إظهار الناشر كمستثمر أو مضارب بارع. يتحكّم الناشرون، من خلال اختياراتهم للأعمال، في السرد؛ لكن هذه السلطة العملية لا تجعلهم منطقيًا مرجعًا في الموضوع النظري المطروح.

العديد من الكتب والمقالات القيّمة في تاريخ الفلسفة والعلوم نُشرت ذاتيًا، ليس فقط في التاريخ القديم، بل في التاريخ الحديث أيضًا. ولا ينبغي اعتبار النشر الذاتي انتقاصًا، بل على العكس، يُعدّ علامة على الاستقلالية والمبادرة الجديرة بالثناء. وينبغي الترويج للأعمال المنشورة ذاتيًا بعبارة: "منشورة بفخر ذاتيًا". بالطبع، هناك العديد من الكتب والمقالات المنشورة من قِبل جهات أخرى، وهي أيضًا قيّمة أو حتى ممتازة. في المقابل، هناك العديد من الكتب والمقالات المنشورة ذاتيًا، والتي لا قيمة لها تُذكر. ولكن من الصحيح أيضًا أن العديد من الكتب والمقالات الصادرة عن دور النشر، حتى المرموقة منها، تُظهر عند التدقيق أنها متوسطة القيمة، إن لم تكن عديمة القيمة بشكلٍ صادم.

هذا دليل على جهل وقلة ذكاء وغرور العديد من المراجعين الذين توظفهم دور النشر (أو المحررين الذين يعينونهم). لا بد أن من يشغل هذه الوظيفة ليس ذكيًا جدًا، فلو كان كذلك، لكان لديه ما هو أهم، ألا وهو كتابة مواده الخاصة؛ أما من يتمتع بموهبة إبداعية فبالتأكيد لا يجد وقتًا لمثل هذه الأعمال الجانبية. عندما يكون المرء مراجعًا، فإنه غير ملزم عمومًا بالكشف عن اسمه أو مؤهلاته. يُمنح المراجع سلطة كبيرة للتحكم في الحوار الفكري بمجرد قبول المواد التي تتوافق مع آرائه ورفض ما يخالفها، دون الحاجة إلى مناقشة وجهة نظره علنًا، أو التعرض لخطر المخالفة وكشف جهله أو قلة ذكائه.

إذن، يتمتع المراجع بسلطة مطلقة، ويفرض ما يعتبره مرجعيةً راسخة. ومن المرجح أن يرفض أي شيء غير مألوف لديه، أي شيء أعلى (أو بالطبع أدنى) من مستوى ذكائه ومعرفته. وهذا يضمن إلى حد كبير استمرار أدنى مستوى مشترك في المجال المعني إلى أجل غير مسمى. بالطبع، لا بد من وجود بعض المراجعين المطلعين والأذكياء، إذ أن الكثير من الأعمال الجيدة تُنشر على أي حال. لكن البحث عنهم أشبه بالمقامرة، مما يُسبب للمؤلفين إهدارًا كبيرًا للوقت وإحباطًا شديدًا.

الناشر رأي مُراجعه ؛ فهو نفسه لا يملك المعرفة الكافية، ولذلك اختار (لأي سبب كان) شخصًا آخر للقيام بالمهمة. إذا راودته أي شكوك، فبإمكانه طلب رأي ثانٍ؛ لكنه لن يحصل إلا على نفس المستوى المتدني من الموظفين (والآراء الثانية مُكلفة). كل ما يهمه في نهاية المطاف هو ازدهار تجارته

ونيل أكبر قدر ممكن من الشهرة. يجب أن يُقال، ويجب أن نتذكر دائمًا، أن النشر بالنيابة هو في جوهره وسيلة لكسب المال والسلطة.

تكمن المشكلة في أن العديد من المؤلفين ، ممن هم أنفسهم أقل كفاءة، يحتاجون إلى دور النشر للحصول على تأكيد من طرف ثالث على قيمة ومصداقية ما كتبوه؛ هؤلاء هم من وصفتهم آين راند بـ"الناشرين الثانويين". أما الناشرون الأصليون فيعرفون قيمة ومصداقية أعمالهم، ولا يحتاجون إلى تأكيد خارجي. لكن المؤلفين الثانويين يشعرون بالرضا والشرعية عندما ينشر آخرون أعمالهم التي يقدمونها لهم. ولذلك، يوجد سوق رائجة للنشر من قبل الآخرين من وجهة نظر المؤلفين. شخصيًا، لا أشعر بالحاجة إلى "النشر"؛ فالسعي وراء هذا الهدف مُرهق للغاية؛ وأنا راضٍ تمامًا عن النشر الذاتي.

يسعى المؤلفون الراغبون في النشر لدى دور النشر الأخرى بطبيعة الحال إلى تكييف آرائهم وأسلوبهم ليتناسب مع معاييرها، والتي عادةً ما تكون الآراء السائدة حاليًا. إذا قدموا مخطوطة قريبة من تلك المعايير، ولكنها لا ترقى إليها تمامًا، فقد يطلب منهم المراجعون تعديل موقفهم أو أسلوبهم كشرط للقبول؛ وعمومًا، نظرًا لرغبتهم الشديدة في النشر أكثر من اهتمامهم بالدفاع عن آرائهم، فإنهم يمتثلون لمطالب المراجعين. بالنسبة للعديد من الكتاب الأكاديميين، يُعد النشر ضرورة للبقاء والتقدم المهني. فهم في الأساس موظفون، ومستعدون لتقديم التضحيات اللازمة. بالطبع، لا يتنازل البعض عن مبادئهم؛ فهم سعداء بالنشر حتى لو كان ما كتبوه خاطئًا أو سخيفًا.

(تجدر الإشارة إلى أن بعض المؤلفين يحتاجون إلى مساعدة تحريرية، إما لضيق وقتهم أو لعدم رغبتهم في تدقيق أعمالهم بأنفسهم، أو ربما لعدم قدرتهم على ذلك بسبب صعوبات لغوية. وهذه المساعدة التحريرية مشروعة تماماً، سواء نُشر العمل في النهاية من قبل جهة أخرى أو نشر ذاتياً.)

بالطبع، هناك سوق رائجة للنشر من قِبل دور النشر الأخرى من وجهة نظر القراء . فإذا نُشرت المادة من قِبل دار نشر معروفة، يتصور القراء أن هذا يعني أن خبراء مختصين قد تحققوا منها وأكدوا قيمتها وصحتها. وهذا يوفر على القراء الوقت، إذ لا يضطرون إلى قراءة عمل كامل ليكتشفوا في منتصفه أنه عديم القيمة. كما يوفر عليهم عناء التفكير والحكم بأنفسهم؛ إذ يمكنهم الاعتماد على المراجعات لتكوين آرائهم. بالطبع، الإنسان كائن اجتماعي، واتباع آراء الآخرين جزء من طبيعته. أما أنا، فلا أقرأ ولا أحكم على الأمور بناءً على هذا الأساس.

لا شك أن هدفي هنا ليس معارضة ممارسة مراجعة الأقران . فكرة مراجعة الأقران سليمة في جوهرها، سواء في الفلسفة أو العلوم؛ ولكن ينبغي فهمها

على أنها تعني نقاشًا عامًا حرًا ومفتوحًا للنظريات الفلسفية أو العلمية، لا تلاعبًا خفيًا بالمعلومات من قِبل أقلية متميزة. بالطبع، لا أنكر أيضًا أن لناشري الكتب أو المجلات كامل الحق في اختيار الأعمال التي يرغبون في نشرها. لكن هذا الاختيار المركزي لا ينبغي اعتباره حاسمًا؛ ولا ينبغي تفسيره على أنه دليل على انعدام قيمة أو صحة الأعمال غير المختارة [132]. ينبغي للجمهور تقييم الأعمال بناءً على جدارتها، لا على أساس هوية ناشرها.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم مراجعة الأقران أنسب في مجالات متخصصة كالرياضيات والفيزياء، حيث يوجد إجماع عام بين المشاركين حول كيفية حسم الخلافات (كالتجربة مثلاً)، مقارنةً بمجالات أعمّ كالمنطق والفلسفة، حيث تتباين الآراء على نطاق أوسع. ويمكن نظرياً تصور الإجماع في المنطق والفلسفة في المستقبل البعيد، لكنه عملياً مستحيل اليوم، نظراً لوجود العديد من المشاركين الذين لا يعترفون حتى بالمعايير والأساليب العقلانية من حيث المبدأ. لذا، فإن فكرة وجود مجموعة أقران قادرة على تقييم الأعمال في المنطق والفلسفة بشكل قاطع مضللة وغير نزيهة. فالحكام في هذه المجالات ليسوا إلا مدّعين للسلطة، وهم في الحقيقة لا يملكون أي سلطة فكرية، وادعاؤهم لها ليس إلا خداعاً.

أرتجفُ لمجرد التفكير في عدد النصوص العظيمة التي لم تُنشر، والتي اختفت في نهاية المطاف من التراث الأدبي للبشرية، أو حتى تلك التي لم تُكتب أصلًا، نتيجةً لنظام النشر الحالي الذي يهيمن عليه نخبةٌ من المؤلفين. تخيّلوا فقط... كم من الأفكار والاكتشافات العظيمة طواها النسيان لأن الناشرين ومن اختاروهم من حراس البوابة كانوا يملكون القدرة على منع نشرها. هذا صحيحٌ على الأقل حتى ظهور الإنترنت؛ فبفضله، وبفضل العديد من التقنيات المرتبطة به، أصبح بإمكان معظم المؤلفين الآن نشر أعمالهم بأنفسهم بطريقة أو بأخرى. ولكن مع ذلك، فكّروا في هدر الطاقات والإنجازات البشرية الذي يتحمل نظام النشر هذا جزءًا من مسؤوليته.

---

132 لاحظ أيضًا أن المؤلفين الذين ينشرون أعمالهم بأنفسهم لا يُنظر إليهم بازدراء ويُسخر منهم لهذا السبب فحسب، بل يتعرضون أيضًا في بعض الأحيان للسرقة الأدبية من قبل مؤلفين آخرين منشورين، والذين يتصورون أنهم لا يتمتعون بحماية حقوق الطبع والنشر لأنهم لا يتواجدون في العالم "الرسمي" الذي يعيشون فيه.

3. في الأوساط الأكاديمية

إن عالم النشر - في مجالات المنطق والفلسفة، وبالطبع الرياضيات والعلوم المتخصصة، وحتى الأدب العام - يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعالم الأكاديمي، وهذا أمر بديهي. فمعظم المثقفين اليوم حاصلون على شهادات جامعية، ويستمر بعضهم بعد ذلك في العمل بدوام جزئي أو كامل في الجامعات أو بالتعاون معها. والمؤلفون والمراجعون والمحررون والناشرون الذين نتحدث عنهم هنا هم في الغالب من خريجي الجامعات. وهذا أمر طبيعي، إذ ينبغي أن نسعى جميعًا إلى تحقيق الكفاءة، إن لم يكن التميز، في مجالات تخصصنا.

تُشكّل الشهادات الجامعية، بطبيعة الحال، أحد مستويات إثبات الكفاءة؛ إلا أنها مجرد دليل تمهيدي، يجب تجديده وتأكيده باستمرار من خلال الأعمال الكتابية. ومن المفارقات أن بعض الأعمال الكتابية تُقبل من قِبل ناشري الكتب أو المجلات استنادًا بشكل أساسي إلى المؤهلات الأكاديمية للمؤلفين. أقول "من المفارقات" لأن هذا يعني أن المحررين أو المراجعين يُلقون فعليًا بمسؤولية القرار على عاتق الجامعات، أي على عاتق جهات أخرى. لكن قيمة الشهادات الجامعية تعتمد بالضرورة على كفاءة مانحيها، وكفاءة هؤلاء المانحين تعتمد على كفاءة مانحي الشهادات، وهكذا دواليك، وصولًا إلى تأسيس الجامعات في العصور الوسطى وما بعدها.

وهكذا، في نهاية المطاف، يبقى القرار دائمًا بيد الإنسان وفقًا لقدراته الذاتية؛ فليس هناك في الواقع ما يضمن الكفاءة بمجرد الحصول على شهادة. حتى مكانة الجامعة أو أعضاء هيئة التدريس الذين يمنحون الشهادة لا يمكن اعتبارها دليلًا قاطعًا على الكفاءة. هناك العديد من المؤلفين الذين اجتازوا المنهج الأكاديمي بعناد، وحصلوا بالتالي على شهاداتهم، لكنهم في الحقيقة ليسوا منطقيين أو فلاسفة حقيقيين، أو أيًا كان ما يدّعونه. قدراتهم موثقة على الورق، لكنها ليست متأصلة فيهم، ولا في جوهرهم. إنهم ملزمون بنشر الأبحاث، بل وحتى الكتب، بشكل روتيني، ليظهروا بمظهر النشطين والملمين، لكن من الواضح مما يكتبونه أنهم لا يفهمون الموضوع فهمًا حقيقيًا. إنهم يدركون ذلك في قرارة أنفسهم، ولهذا السبب يسعون جاهدين للحصول على تأكيد من خلال النشر لدى الآخرين.

وينطبق الأمر نفسه على كبار العاملين في عالم النشر، أي المراجعين والمحررين والناشرين. فشغلهم لهذه المناصب، والذي يُفترض أنه مبني على خلفياتهم الجامعية، لا يضمن كفاءتهم. ولهذه الأسباب، يجب دائمًا تقييم محتوى ما يُكتب بمعزل عن الأحكام الأكاديمية. تجدر الإشارة إلى أنني لستُ من أنصار النسبية؛ فأنا أؤمن بأن بعض النصوص الأكاديمية أفضل من غيرها وتستحق اهتمامًا أكبر. ولكن بناءً على تجربتي في القراءة، يتضح أن

العديد من النصوص المنشورة ككتب أو كمقالات في المجلات سطحية للغاية، وغالبًا ما تكون مليئة بأخطاء تجريبية وفكرية واضحة. يتحمل المؤلفون، بطبيعة الحال، المسؤولية الرئيسية عن بحثهم وتفكيرهم غير الدقيقين. ولكن يتحمل المراجعون والمحررون والناشرون أيضًا جزءًا كبيرًا من المسؤولية؛ فلو كانوا أذكياء ودقيقين، لكانوا قد اكتشفوا أوجه القصور بسهولة.

ليس لديّ معرفة معمقة بعالم النشر، ولا يسعني إلا التخمين بشأن كيفية عمله. ما أراه من الخارج أنه، على الأقل في الوقت الراهن، عالمٌ منغلق، ضيق الأفق، وكئيب. هذا ليس صحيحًا بالضرورة، ولكنه صحيح إلى حد كبير. بعض الكتب أو المقالات ممتازة بلا شك، لكن الكثير منها رديء بشكل صادم، ومعظمها عادي جدًا. ولا شك أن هذه الصفات تنطبق أيضًا على مؤلفي هذه النصوص. منطقيًا، لا يمكن أن يكون عالم النشر أفضل من الأشخاص الذين يشكلونه؛ فمعظمهم مجرد مقلدين عاديين.

كانت الجامعات في البداية، خلال العصور الوسطى الأوروبية وحتى ما بعد عصر النهضة، مؤسسات دينية، فلا تنسوا ذلك. فقد كانت تُعنى بالتفكير في العقائد الدينية وتدريسها، وكان يُعاقب أي فرد يخالف العقيدة المعتمدة. وفي بعض الأحيان، كما في حالة جيوردانو برونو، كان يُقتل. وقد استمرت بعض هذه العقلية العقائدية حتى العصر الحديث، على الرغم من أن الدين بحد ذاته لم يعد هو المرشد. فبدلاً من "الصواب الديني"، أصبحنا الآن (في الدول الغربية) محكومين بـ"الصواب السياسي". قد لا تُعدم السلطات الأكاديمية المعارضين حرفياً، لكنها تحاول إسكاتهم وتهميشهم عندما يناسبها ذلك.

في السنوات القليلة الماضية، بدت العديد من الجامعات وكأنها تبالغ في تطبيق قواعد صارمة على أعضاء هيئة التدريس والطلاب، تفرض عليهم قواعد سخيفة في الكلام والسلوك، وتمنع النقاش الحر، وما إلى ذلك [133]. لم يعد هذا توجهاً "محافظاً" كما كان في الماضي، بل على العكس، أصبح توجهاً "تقدمياً" بامتياز. جذوره عميقة في المنطق والفلسفة منذ فجر العصر الحديث، حين بدأ التشكيك في العقل ومهاجمته؛ لكن تطوره استغرق وقتاً. بحلول القرن العشرين ، كان يُنظر إلى اللاعقلانية على أنها جذابة، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين أصبحت مهيمنة فعلياً. يؤثر هذا بطبيعة الحال على عالم النشر، الذي يبدو أنه ينظر إلى أي دفاع عن العقل على أنه عتيق، إن لم يكن مريعاً. بالتأكيد، إذا لم تتوافق أفكار الكاتب مع رؤية العالم السائدة لدى دور النشر، ففرصته في النشر ضئيلة.

---

133 اقرأ بعض المقالات المثيرة للرعب المنشورة على هذه المدونة حول الأحداث الجارية في الجامعات: https://www.blazingcatfur.ca/category/batshit-crazy-universities/.

كان يُفترض أن تدافع الجامعات في العصر الحديث عن مُثل المعرفة لذاتها، بعيدًا عن سيطرة الجماعات النافذة، سواء أكانت دينية أم سياسية أم تجارية. لكن هذا المُثل قد تآكل بشكل واضح، ويبدو أن بقاءه بات أقل احتمالًا [134]. يشبه الأمر وسائل الإعلام الإخبارية السائدة اليوم: فقد اختفت تقريبًا مُثل التغطية الموضوعية والتحليل المتوازن؛ فالصحفيون اليوم هم دعاةٌ صريحون، يتبنون في الغالب مواقف اليسار الأيديولوجية. وينطبق الأمر نفسه على جامعات اليوم؛ فقد تسلل إليها اليساريون تدريجيًا وسيطروا عليها، وهم يُشكّلون الطلاب بسرعة على صورتهم المُشوّهة.

النشر، بوصفه فرعاً من الأوساط الأكاديمية، يتبع خطاً موحداً في كل مجال. ففي المنطق، على سبيل المثال، يعني هذا الرمزية والسطحية؛ وفي الفلسفة عموماً، الشك والمادية. ولا يهم كثيراً إن كان هذا التوافق سياسة واعية أم التزاماً غير واعٍ بالموضة الفكرية ما بعد الحداثية؛ المهم هو نمط السلوك.

4. محاولات النشر

أرسلتُ، مرةً واحدةً في حياتي، أحد كتبي إلى دار نشر. صادف أن التقيتُ، أثناء إجازتي في الخارج عام ١٩٩٩، بموظفةٍ في دار نشر هولندية شهيرة، هي دار كلوير للنشر الأكاديمي؛ وقد أرشدتني مشكورةً إلى أحد محرريها الشباب، الذي أرسلتُ إليه نسخةً من كتابي " منطق المستقبل" (الذي كتبته قبل سنواتٍ كأطروحة دكتوراه). يُفترض أن الكتاب أُرسل إلى أحد المُراجعين للنظر فيه، لكنه عاد إليّ بعد فترةٍ وجيزة (ربما بعد شهرين، كما أذكر) مع رفضٍ للنشر.

هذا كتاب (يبلغ طوله مئات الصفحات) يتباهى باكتشافات مهمة عديدة تتعلق بالقضايا الشرطية والفئوية المشروطة، بما في ذلك تحليل شامل للجوانب الاستنتاجية، وصولاً إلى صياغة الاستقراء بالتعميم والتخصيص . ومع ذلك، رفضه المراجع دون أن يقدم لي أي تفسير يؤكد لي أنه قرأه (خلال الفترة القصيرة التي أتيحت له فيها) وفهم إنجازاته (مع أنه وجدها ناقصة بطريقة ما). من الواضح أنه لم يكن ملزمًا بتبرير موقفه أو منحي فرصة لتبرير موقفي.

بعد هذه التجربة، قررتُ، عن حق، عدم إرسال أيٍّ من كتبي إلى دور النشر مجدداً، إلا إذا طلبها مني أحدهم (وهو ما لم يحدث حتى الآن). لم أستطع أن أتخيل نفسي أتوسل إلى شخص أقل مني ذكاءً ليُلقي نظرة على كتابي. أنا لا

---

134 سيختفي هذا النظام حتماً لقرون، إن لم يكن للأبد، إذا ما سُمح للإسلام بالهيمنة في الغرب. ولكن حتى بدون عامل الإسلام، يبدو مصيره محتوماً بسبب النزعة التقدمية المتفشية.

أكتب لأجل النشر، بل لأجل المعرفة. وإن أردتُ النشر، فذلك لأني أرغب في مساعدة الآخرين (حاضراً ومستقبلاً) على اكتساب المعرفة أيضاً. ولحسن الحظ، بعد بضع سنوات من هذه الحادثة، ظهر الإنترنت وبدأتُ (عام ٢٠٠١) بنشر أعمالي على موقعي الإلكتروني TheLogician.net، وهكذا لم يعد هناك ما يمنعني من مشاركة معرفتي مع الآخرين.

من تجاربي الأخرى في مجال النشر، لجوئي، في وقت سابق من عام ١٩٩٧، إلى النشر الذاتي الاحترافي عبر دار نشر "إديشنز سلاتكين" في جنيف. في مقابل دفعة نقدية كبيرة مسبقة قدرها ٧٠٠٠ فرنك سويسري، تعهدت هذه الدار بإنتاج وتسويق ٨٠٠ نسخة من كتابي "المنطق اليهودي" (الذي كتبته قبل ذلك بسنتين). حصلت على عدد قليل من النسخ المجانية، وسُمح لي بشراء نسخ أخرى بسعر مخفض. كانت عوائدي من المبيعات ضئيلة للغاية، إذ بلغت ٨٪ فقط من سعر البيع، وهو مبلغ مرتفع بشكل غير مبرر، حيث بلغ ٥٠ فرنكًا سويسريًا، على الرغم من أنني غطيت (على ما أظن) تكاليف الإنتاج وأكثر، ناهيك عن كتابة الكتاب.

قبلتُ هذه الشروط القاسية لأني أردتُ الانطلاق في مسيرتي المهنية في مجال النشر. ولكن، مع بيع ما بين مئتين وثلاثمئة نسخة (لا أتذكر الرقم بالضبط)، سرعان ما اتضح لي أن الناشر لم يبذل أي جهد يُذكر لتسويق الكتاب. بعد عامين، اكتشفتُ، بعد أن أخبرني أحد المكتبات أنه حاول دون جدوى طلب نسخة أو نسختين، أن الناشر قد أتلف مؤخرًا أربعمئة نسخة، ولم يتبقَّ سوى بضع عشرات منها في المخزون. وعندما طلبتُ، مُنحتُ بعضًا من هذه النسخ مجانًا كتعويض عن خسائري؛ ولكن مع ذلك، لم يتم تحذيري مسبقًا، ولا حتى إبلاغي بالأمر لاحقًا.

لقد علمتني هذه التجربة زيف استخدام هذا النمط من النشر المدفوع؛ إنه استغلال للمؤلفين اليائسين. ربما هذا هو السبب الحقيقي وراء تسميته بـ"النشر المدفوع".

فيما يتعلق بمجلات المنطق أو الفلسفة، لم أسعَ لنشر أي مقالات فيها طوال مسيرتي المهنية. أرسلتُ بالفعل مقتطفًا من كتابي " المنطق اليهودي" ، بعد فترة وجيزة من صدوره عن دار سلاتكين، إلى محرري مجلة إسرائيلية صغيرة تُدعى " هيجاييون" ، وقد تفضلوا بنشره على الفور؛ ولكن بخلاف ذلك، لم أبذل أي جهد في هذا الاتجاه، على الرغم من امتلاكي عشرات أو ربما مئات المقالات التي كان بإمكاني تقديمها. وقد قدمتُ مؤخرًا، بناءً على دعوة من المحرر، ورقة بحثية تستند إلى كتابي "من باب أولى: المنطق"

(2013)، ولكنها رُفضت، وأظن أن السبب في ذلك هو نقدها (وإن كان طفيفًا جدًا) للمنطق التلمودي [135].

مؤخرًا، دُعيتُ لتقديم بحثٍ لمجموعةٍ ستنشرها دار سبرينغر. يبدو أن البحث الذي قدمته (وهو نفسه المذكور أعلاه) لاقى استحسان المحررين، لكنني اضطررتُ لسحبه عندما علمتُ أن الناشر رفض توقيع وثيقةٍ قانونيةٍ تُقرّ باستمرار ملكيتي لحقوق النشر. بعبارةٍ أخرى، لم يكتفِ الناشر بإعارته لي عملًا من أعمالي مجانًا، بل أراد مني التنازل عن ملكيته! يبدو أن بعض المؤلفين مستعدون لأن يُستغلوا بهذه الطريقة، بدافع الغرور فحسب.

نُشرت لي مقالات قصيرة (عام ٢٠١٠) في مجموعتين، إحداهما بعنوان "المنطق في الخطاب الديني" والأخرى بعنوان "المنطق اليهودي" (لا تخلط بينهما وبين كتابي السابق الذي يحمل نفس الاسم)، وذلك بناءً على دعوة من محرريهما. لكن بصراحة، وجدتُ التعامل مع المحرر غير مُريح، والمنتج النهائي مُحرجًا. العديد من المساهمات في هاتين المجموعتين، بل وفي العديد من المجلات المنشورة حاليًا التي اطلعتُ عليها، حتى المرموقة منها، متدنية المستوى لدرجة أنني أفضل عدم المشاركة فيها. قد ترونني مغرورًا، لكنني لا أعتبر معظم المحررين أو معظم المساهمين الآخرين من "أقراني". في الحقيقة، أعتقد أن أعمالي تستحق منصات أفضل.

لحسن الحظ، أنقذني الإنترنت مجددًا، مع ظهور النشر الذاتي الفوري عبر شركات مثل Lulu.com وCreateSpace.com، التي توفر خدمة الطباعة عند الطلب للمشترين الأفراد عبر الإنترنت. يقوم المؤلف بتحميل ملف نصي، ويختار التنسيق والغلاف المطلوبين، ويحدد السعر، وفجأة! يُنشر الكتاب. لا يوجد انتظار طويل كما هو الحال في النشر التقليدي؛ ومن المزايا الأخرى إمكانية تحديث النص وقتما يشاء، والحصول على إحصائيات مبيعات فورية، وعدم نفاد الكتاب من السوق أبدًا. أرى أن هذه هي طريقة النشر المستقبلية بلا شك: لا وسطاء بين المؤلف والقراء، في صفقة تجارية عادلة وشفافة. يركز المؤلف كليًا على الكتابة، دون الحاجة إلى القلق بشأن النشر. بدأتُ بنشر أعمالي بهذه الطريقة عام ٢٠٠٨، ووجدتُ التجربة مُجزية للغاية. أنصح بها.

---

135 انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب، حيث تم وصف هذه الحادثة ومناقشتها بمزيد من التفصيل.

5. عن أمناء المكتبات

لا شك أن بعض الناس يقاومون التقدم، ويصرون على اعتبار النشر الذاتي وسيلةً مناسبةً فقط للكتاب ذوي المستوى المتوسط. في الحقيقة (قرأتُ الإحصائيات مرةً، لكنني نسيتها)، لا يُنشر إلا جزءٌ ضئيلٌ من مئات الآلاف (أو ربما الملايين؟) من الأعمال التي تُكتب سنويًا من قِبل جهاتٍ أخرى. تُرفض معظم الكتب المُقدمة إلى دور النشر. ففي النهاية، هم يُديرون أعمالهم كمشروع تجاري؛ ولا يُمكن توقع نشرهم لجميع المواد المكتوبة، فالسوق ببساطة ليس نشطًا. حتى لو حصلوا على دعمٍ من أموالٍ خاصةٍ أو عامة، فإن الدعم ليس غير محدود. وبالمثل، أقول (دون الاطلاع على إحصائيات)، إن معظم الأبحاث المُقدمة إلى المجلات تُستبعد منها؛ لا بد من ذلك. لا ينبغي أن يُفهم من هذا أن ما يُنشر هو بالضرورة أفضل ما كُتب؛ ما يُنشر، في الحقيقة، هو ما يعتقد الناشرون أنه سيُباع ويُدرّ عليهم أرباحًا، أو على الأقل سيرفع من مكانتهم بطريقةٍ ما. إنها، من الناحية الموضوعية، انعكاس لآرائهم، وليست، كما يعتقد الكثيرون، معيارًا أكيدًا للجودة أو المصداقية.

في عام ٢٠١٤، قررتُ إنفاق بضعة آلاف من الدولارات لتوزيع نسخ من كتبي الرئيسية على العديد من المكتبات الجامعية والعامة حول العالم (معظمها في الدول الناطقة بالإنجليزية، ولكن ليس حصراً). فكرتُ: لماذا أنتظر حتى يكتشفوا هم أو قراؤهم أعمالي؟ سأسرّع العملية بجعلها متاحة بسهولة للباحثين والطلاب والقراء عموماً، حاضراً ومستقبلاً، مجاناً. في الواقع، كنتُ أرسل نسخاً مجانية إلى بعض المكتبات كلما كتبتُ كتاباً جديداً، لأضمن استمرار العمل في حال حدوث مكروه لي. لكن ما كنتُ أصبو إليه هنا هو جهد نشر أكثر منهجية وانتشاراً، وهو ما أتاحته خدمات الطباعة عند الطلب عبر الإنترنت. طلبتُ من موقع CreateSpace.com إنتاج وإرسال مئات الكتب إلى أكثر من مئة مكتبة.

يبدو أن معظم المكتبات قد رحبت بالمساهمات المادية في مجموعاتها، وقامت بفهرستها على النحو الواجب؛ لكن ما أثار دهشتي هو أن بعضها لم يفعل ذلك. فعلى سبيل المثال، أخبرتني مكتبة في جنوب إفريقيا، وأخرى في لوزان بسويسرا، عندما سألتهما عن سبب عدم فهرستهما للكتب، أنهما أتلفتا النسخ التي حصلتا عليها بشكل عشوائي، لأنها نُشرت ذاتيًا. وتظاهرت أمينة مكتبة أخرى، في جامعة تل أبيب، بسخرية برفض كتبي لعدم احتوائها على قائمة مراجع؛ وعندما أوضحت لها أن كتاب "من باب أولى: المنطق" لا يحتاج إلى قائمة مراجع، كونه دراسة لا يقتصر فيها الأمر على ذكر كل مؤلف في الموضوع بل يشمل تحليله أيضًا ضمن النص، لم تُجب ببساطة، ولم تُغير رأيها (كما توقعت). أجد هذا الجهل والغباء شرًا محضًا.

في نهاية المطاف، ما وظيفة المكتبات، وخاصة المكتبات الجامعية، إن لم تكن جمع المعرفة وحفظها باحترام، وإتاحتها للجميع؟ من المفترض أن تكون المكتبات حُماةً للمعرفة وناقلةً لها. كيف يُعقل أن يتجرأ شخصٌ، ربما لا يعرف شيئًا يُذكر عن المنطق أو الفلسفة، أو ربما لديه بعض المعرفة لكن ليس لديه الوقت الكافي لقراءة العديد من الكتب لتقييمها، على رفض الكتب المُهداة لمجرد أنها منشورة ذاتيًا؟ لا أستطيع فهم هذه العقلية. صحيح أن مساحة المكتبات محدودة، وبالتالي يجب أن تكون انتقائية؛ لكن هل النشر الذاتي في حد ذاته سبب كافٍ للاستبعاد؟ تجدر الإشارة إلى أنه في حالة مكتبة جامعة تل أبيب، من المستبعد أن يكون هذا هو الحال، إذ كانت لديهم بالفعل نسخ من معظم كتبي، ولم أطلب منهم سوى استخدام الطبعات الأحدث؛ فقد احتفظوا بالطبعات القديمة ورفضوا الطبعات الجديدة الأفضل. من الواضح أن هناك تحيزًا غير منطقي، أو على الأقل كسلًا مُخزيًا.

لكن مرة أخرى، جاء الإنترنت ليُنقذ الموقف. فقد تعهدت المكتبات الرقمية، مثل أرشيف الإنترنت وكتب جوجل، على سبيل المثال لا الحصر، بجمع مجمل المعرفة البشرية في مكتباتها الإلكترونية. إنها حقًا مبادرة معاصرة رائعة. لا شك أن جميع الكتابات البشرية مثيرة للاهتمام بطريقة أو بأخرى، باعتبارها إبداعات الجنس البشري، ويجب الحفاظ عليها لاستخدامها في الحاضر والمستقبل، أو حتى لمجرد كونها تحفًا نادرة.

في العصور القديمة، وبفضل مكتبة الإسكندرية الشهيرة، أُتيحت العديد من الأعمال القيّمة (ولا شكّ أن هناك أعمالًا أخرى أقل قيمة) وحُفظت لقرون. وللأسف، عندما دمرتها جحافل البرابرة، فُقدت العديد من هذه الأعمال إلى الأبد. فلنأمل ألا تُدمر المكتبات الرقمية اليوم بنفس الطريقة في كارثة نووية. آمل أن يتخذ المسؤولون عنها جميع الاحتياطات اللازمة، من خلال وجود نسخ احتياطية في مواقع مختلفة وتقنيات متطورة لقراءة محتويات الذاكرة.

6. عن المؤرخين

يقودني هذا إلى موضوع تاريخ وموسوعات الفلسفة، بما فيها المنطق. ما هي مهمة المؤرخين؟ إنها بلا شك مراقبة وبيان، ومسح وفهم وتلخيص، قدر استطاعتهم، الوضع الراهن في عالم المنطق والفلسفة، في أي وقت وعلى مر الزمن. إنها مهمة بالغة الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بالمنطق والفلسفة، لأن هذا المجال يسعى إلى جمع كل ما توصل إليه الفكر حتى الآن، وليس كما هو الحال في الفيزياء مثلاً، التي تكتفي بأحدث النتائج، تاركةً الماضي مجرد أثر تاريخي.

إن مهمة مؤرخي المنطق والفلسفة ليست انتقائية من حيث المبدأ، مع أن جميع الكتابات التاريخية قد تكون نقدية. لا ينبغي للمؤرخين تجاهل أو استبعاد أي مادة لمجرد أنها لا تتوافق مع رؤيتهم للأمور في ذلك الوقت؛ بل يقع على عاتقهم واجب البحث الشامل، والمقارنة والمقابلة بين كل شيء، لإظهار اتساع وعمق دراستهم. عليهم البحث عن ما طُرح فعلاً في المجال الذي يدرسونه، واكتشافه، وتوثيقه، وفهمه، وليس فقط ما يناسب أيديولوجية أو جماعة معينة. يجوز لهم، بالطبع، التعبير عن شكوكهم أو معارضتهم لبعض ما طُرح، شريطة أن يوضحوا أسباب نقدهم. ولكن في هذه الحالة الأخيرة، يدخلون في غمار النقاش كمشاركين فاعلين في المناظرات العامة الكبرى للمنطق والفلسفة؛ فهم ليسوا مجرد مراقبين محايدين.

تُجسّد الحكاية التالية هذا التأمل. بعد قراءة بعض المقالات في موسوعة ستانفورد للفلسفة على الإنترنت، وشعوري بنقصها، راسلتُ المحرر (كان ذلك في عام ٢٠١٦) لألفت انتباهه إلى بعض أعمالي. أشرتُ أولًا إلى غياب مقال حول حجة "من باب أولى"، وأوصيتُ بكتابي في هذا الموضوع. فأجابني مشكورًا بما يلي:

> شكرًا لرسالتك واقتراحك. للأسف، موارد موسوعة ستانفورد للفلسفة محدودة؛ فنحن لا نفرض رسومًا على قرائنا مقابل المحتوى الأكاديمي عالي الجودة الذي نقدمه مجانًا على الإنترنت، ولذا فإن سر استمرارنا يكمن في العمل بميزانية صغيرة. لذلك، لا يمكننا إضافة مقالات عن كل مفهوم أو شخصية تستحق ذلك. أحد المعايير المهمة لتكليف كتابة مقال يتعلق بأهمية الموضوع بالنسبة للفلاسفة الأكاديميين المعاصرين، كما يتضح من وجود أدبيات واسعة ونشطة حوله، والتي سيكون من المفيد تقديم مقدمة عنها. أخشى أن مقالًا عن حجة "من باب أولى" لا يفي بمعاييرنا. آسف لأن الأخبار ليست أفضل حالًا. شكرًا لتفهمك.

بينما وجدتُ إشارته إلى القيود المالية مفهومة، إلا أنني وجدتُ إشارته إلى "ما إذا كان الموضوع ذا أهمية مركزية للفلاسفة الأكاديميين المعاصرين" أقل إقناعًا، إذ يبدو أنها تستبعد مسبقًا كل ابتكار لم يستهوي قلة من ذوي النفوذ. هذه وصفة للركود؛ إنها بيروقراطية وتفتقر إلى المبادرة. لذا، أجبتُ: "هناك الكثير من الأفكار والمناهج الجديدة في أعمالي حول مواضيع منطقية وفلسفية متنوعة، لا تزال مجهولة لدى معظم الأكاديميين"، وأعطيته مثالًا على ذلك مقالتي الأخيرة حول مفارقة راسل، وأضفتُ رابطًا لها وملخصًا موجزًا لمحتواها. فأجابني:

"إذا نشرت عملك في مجلات فلسفية/منطقية معتمدة وخاضعة لمراجعة الأقران أو من قبل ناشري كتب معتمدين بالمثل، فسيكون على مؤلفينا حينها التزام بتقييم قيمة عملك، وستزداد احتمالية الاستشهاد به في موسوعة ستانفورد للفلسفة."

فأجبتُ: "لا، لن أفعل ذلك أبدًا"، ثم شرحتُ وجهة نظري السلبية تجاه دور النشر والمجلات (بإيجاز شديد، كما فعلتُ في هذه المقالة)، وخلصتُ إلى القول: "أتوقع من مؤلفيكم، الذين لا شك في اهتمامهم الصادق بالتقدم في المنطق والفلسفة، أن يبذلوا جهدًا للنظر إلى المجال الفعلي (وليس فقط إلى النخبة التقليدية) وأن يروا ما يجري حقًا. كيف يدّعون كتابة تاريخ للفلسفة وهم يتجاهلون مواد بالغة الأهمية؟ هل تاريخهم تاريخٌ لأسماء وأفكار مألوفة، أم تاريخٌ وسردٌ موضوعي لما يحدث الآن؟ هل هم مؤرخون حقيقيون أم مجرد مؤرخين متظاهرين؟"

تابعتُ قائلًا: "لقد أشرتُ إليكم إلى مقالتي المنشورة عام ٢٠١٣ حول مفارقة راسل. هذا مجرد مثال واحد من بين أمثلة كثيرة. كيف يمكن لمقال موسوعة ستانفورد للفلسفة حول مفارقة راسل أن يكون ذا مصداقية إن لم تطلعوا على هذه المساهمة الجديدة والهامة في هذا الموضوع؟ ابحثوا بأنفسكم – هذا هو واجبكم، أن تبحثوا وتجدوا ما يُقال حقًا."

أشرتُ إليه أيضًا بكتابي " مشكلات هيوم مع الاستقراء" ، مُبينًا أهميته البالغة للعديد من المقالات في موسوعة ستانفورد للفلسفة، إذ أوضحتُ فيه أن "ما يُسمى بمشكلات الاستقراء، التي أثرت سلبًا وبشكل عميق على الفلسفة الغربية الحديثة (وخاصة الأنجلوسكسونية والألمانية) منذ بدايتها، ليست سوى مغالطة منطقية، وبدلًا منها ينبغي علينا تدريس مبدأ الاستقراء". وأضفتُ: "هذا مجرد موضوع واحد من بين المواضيع التي تناولها هذا الكتاب. اقرأوا فهرس المحتويات - فكل ما فيه جديد ومهم. إذا لم يقرأ مؤرخوكم هذا الكتاب، وادّعوا وصف الفلسفة كما كانت عليه حتى يومنا هذا، فهم مُقصّرون في واجبهم. اطلعوا عليه بأنفسكم واحكموا بأنفسكم".

تابعتُ قائلًا: "مرة أخرى... انظر إلى كتاب "منطق السببية ". لأول مرة في تاريخ الفلسفة ، كتب أحدهم عملًا منهجيًا حول منطق السببية (على مدى أكثر من عشر سنوات)، يُغطي كل شكل ممكن من أشكال الحجج السببية! وبذلك يُثبت، بشكل قاطع، أن الشك في السببية مبني على الجهل. **لا يمكن تلخيص هذا في مقالة بحثية عادية، بل في كتاب ضخم ومتخصص للغاية ، يتكاسل معظم الناس عن قراءته ودراسته ، ولذلك لن ينشره الناشرون لأنهم يعلمون أنه لن يُباع .** وهذا لا علاقة له بقيمة محتواه " (تمت إضافة التظليل الآن). بالطبع، أرسلتُ له روابط هذه الكتب، بل وعرضتُ عليه

إرسال نسخ ورقية منها على حسابي. بعد ذلك، لم يُجبني؛ لا شك أنه لم يُعجبه تعليقي عن "المؤرخين المُدّعين".

انتبه جيدًا لحجتي له، والتي أكررها هنا: لا عذر لمن يدّعون أنهم مؤرخون لعدم قيامهم بالبحث اللازم عند إعداد مقال لموسوعة أو مجلة أو كتاب، حول الفكر المتراكم بشأن موضوع منطقي أو فلسفي معين. إذا تجاهلوا عمدًا الأعمال الموجودة فعليًا في سوق الأفكار، وإذا كانوا كسولين ولا يكلفون أنفسهم عناء قراءتها إلا إذا كانت منشورة من قِبل ما يعتبرونه ناشرًا "معتمدًا"، فهم ليسوا مؤرخين حقيقيين، بل مجرد ناقلين للأفكار السائدة في الأوساط الفلسفية وشعاراتها البالية. هذا عمل غير علمي من جانبهم، ويؤدي إلى تاريخ مزيف.

هؤلاء المؤرخون الزائفون لا يفكرون ولا يحكمون بأنفسهم، بل يُلقون بالمسؤولية على عاتق غيرهم (مجموعة مختارة من دور النشر التي يستعينون بها للحصول على مواد بحثية ذات صلة)، متجاهلين تمامًا تعقيدات صناعة النشر التي لا تُعنى بالتاريخ. فمن هم هؤلاء العباقرة "المعتمدون" الذين يثقون بهم ثقة عمياء؟ إنهم مجرد أناس عاديون، "معتمدون" بدورهم من قِبل أناس عاديين آخرين، وهكذا دواليك .

أتفهم تمامًا تردد المحرر في الخوض في بحث مستقل. فالمثالية المطروحة هنا، والمتمثلة في جهد شامل من جانب مؤرخي الفكر الإنساني، هائلة لدرجة أنها تكاد تكون مستحيلة. ومن المؤكد أنها ليست شيئًا يستطيع أي فرد القيام به في عمر واحد، ولا حتى العديد من الأفراد في أعمار متعددة. لذلك، عمليًا، ينتقي المؤرخون مصادرهم بعناية فائقة، وغالبًا ما تكون اختياراتهم منقولة.

لقد تجلّى لي هذا الأمر مؤخرًا عندما تلقيت بريدًا إلكترونيًا عدائيًا من شخص يطالبني بقراءة عمله، وأرفق لي رابطًا [136]. مع أنني مشغول جدًا بكتاباتي، إلا أنني تصفحت الرابط سريعًا، ودهشت عندما رأيت أنه يحتوي على آلاف الصفحات من الرسوم البيانية والمعادلات المعقدة. من الواضح أن قراءة كل هذا سيستغرق سنوات، فضلًا عن التحقق من صحة وقيمة ما ورد فيه. رددت على الرجل، موضحًا له أنني ببساطة لا أملك الوقت الكافي لذلك. غضب مني بشدة، وكافحت للتخلص منه. هذا الموقف جعلني أفهم بشكل أفضل سبب عزوف المحررين عن النظر في أعمال غير معروفة؛ فالاستثمار المطلوب من الموارد البشرية يفوق طاقتي.

---

136 إليكم الرابط لمن يهمه الأمر: https://archive.org/details/AUL070416. اسم المؤلف جون كلارك، ويصف عمله بأنه "لغة عالمية". لا تسألوني عن قيمته، فأنا لم أطلع عليه.

ربما يُحلّ هذا الأمر يومًا ما، أو على الأقل يُسهّل، بفضل الذكاء الاصطناعي. أو ربما يُموّل أحد المليارديرات مشروعًا ضخمًا كهذا، مُوفرًا فرص عمل لآلاف الخريجين العاطلين عن العمل. في غضون ذلك، لا شكّ أن العديد من الأعمال القيّمة، بل والمهمة، ستبقى طي النسيان، مُصنّفةً بشكلٍ قاسٍ مع العديد من الأعمال عديمة القيمة. وستستمرّ العديد من الأعمال عديمة القيمة في الحصول على اهتمامٍ يفوق استحقاقها، لأن المحررين والمؤرخين يُفضّلون التعامل مع موادٍّ مألوفة سبق أن حظيت بموافقة الآخرين.

المراجع الرئيسية

فيما يلي المراجع الرئيسية الواردة في هذا العمل. وهناك، في الواقع، مراجع أخرى متفرقة في هذا المجلد، مُدرجة في الحواشي. إن اختيار بعض المراجع تحت عنوان "المراجع الرئيسية" يخضع إلى حد ما للتقدير الشخصي. عادةً ما تُستبعد المراجع الواردة عبر روابط الإنترنت، حتى وإن كانت مهمة، وكذلك المراجع التي تُقتبس بشكل عرضي أو غير مباشر. تجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة ليست ببليوغرافيا، على الأقل ليس على أنها شاملة.

أبراهام، مايكل. "مبدأ 'كال فاخومر' كقياس منطقي - نموذج حسابي" (بالعبرية). في: هيغايون: دراسات في المنطق الحاخامي (المجلد 2، ص 29-46). تحرير موشيه كوبل وإيلي ميرزباخ. القدس: ألوما، 1992. ص 29-46.

أبراهام، م.، د. غاباي و يو. شيلد.
تحليل قاعدة الاستدلال من باب أولى في الحجة التلمودية *(Kal-Vachomer)* باستخدام الاستدلال المصفوفي. ستوديا لوجيكا 92 (3): 281-364 (2009).
‘‘ ميدوت هدرش هجيونيوت كابني هبسيس ليسكايم لا دوكتيبييم ’’ (ورقة عبرية عن كال-فاكومير) . في مجلة *BDD* . رمات غان: جامعة بار إيلان، 2009.

أرسطو. أعمال أرسطو . إد. ويليام ديفيد روس. شيكاغو: Encyclopædia Britannica، 1952.

شيشرون، ماركوس توليوس. توبيكا . عبر. جلالة هابل. كامبريدج، ماساتشوستس، جامعة هارفارد، 1949.

Dhammapada, The. Juan Mascaro, trans. Harmondsworth, Mx.: Penguin, 1973.

موسوعة التلمود (المجلد 7، باللغة العبرية). القدس: معهد ياد هراف هرتسوغ للتوراة، 1990.

تلمود كل إنسان . أ. كوهين. لندن: فينيكس، 1949.

لوزاتو، الحاخام موشيه حاييم. كتاب المنطق (الأصل: سيفر هاهيغايون) . ترجمة الحاخامين د. ساكتون وح. تشولكوفسكي. القدس: فيلدهايم، 1995.

هيام ماكوبي. فلسفة التلمود . لندن: روتليدج كرزون، 2002.

أفلاطون. حوارات أفلاطون . ترجمة بنيامين جويت. الطبعة الثالثة. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1892.

سيون، آفي.

- المنطق اليهودي: تحليل رسمي للمنطق التوراتي والتلمودي والحاخامي . جنيف: سلاتكين، 1997 (الطبعة الأولى 1995).
- منطق من باب أولى: الابتكارات والتاريخ والتقييمات . جنيف: كريت سبيس، 2013.

سونسينو التلمود البابلي . إد. الحاخام الدكتور آي إبستين. لندن: سونسينو، 1952.

كتاب سونتشينو عن التوراة: أسفار موسى الخمسة مع هفتاروت. تحرير القس الدكتور أ. كوهين. الطبعة الثانية. لندن: سونتشينو، 1983.

ويندلباند، فيلهلم. تاريخ الفلسفة القديمة. ترجمة إتش إي كوشمان، من الطبعة الألمانية الثانية. نيويورك: دوفر، 1956.

أعمال آفي سيون

آفي سيون هو مؤلف العديد من الأعمال في المنطق والفلسفة: منطق المستقبل (1990)؛ المنطق اليهودي (1995)؛ اللا منطق البوذي (2002)؛ الظواهرية (2003)؛ منطق السببية (1999، 2003، 2010)؛ الإرادة والمفاهيم السببية ذات الصلة (2004)؛ تأملات (2005)؛ تأملات (2006)؛ تأملات منطقية وروحية (2008-9)؛ منطق من باب أولى (2013).

يمكن دراسة هذه الأعمال مجاناً على الموقع التالي:

www.TheLogician.net و **www.AviSionBooks.com** .

يمكن قراءة كتاب "كشف المنطق الزائف " *(2018)* عبر الإنترنت على الرابط التالي:

www.avisionpolemics.bravesites.com .

يمكن الاطلاع على قائمة كاملة بمواقع آفي سيون الإلكترونية على الرابط التالي:

www.avisionlinks.bravesites.com .

يمكنكم التواصل مع آفي سيون لطرح الأسئلة أو التعليقات عبر:

avi-sion@thelogician.net

ISBN-13: 978-1986199155